

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232658**

UNIVERSAL  
LIBRARY









الدراسة الأولى  
الدراسة الأولى سنة ١٢٨٠ هـ  
على الناس كثير مما لم تصيق بهم الشريعة الرحمة

الدراسة الثانية  
الدراسة الثانية سنة ١٢٨٠ هـ  
الفرق بين الحفظ والعصمة  
تحقيق اهل بيت

الدراسة الثالثة  
الدراسة الثالثة سنة ١٢٨٠ هـ  
في انشاء الل على حرمة ترك  
الكلام في الصلاة

الدراسة الرابعة  
الدراسة الرابعة سنة ١٢٨٠ هـ  
فيما اذا نالفت اقوال الائمة  
الاجماع بين الصلواتين  
اجتماع اهل البيت اهل المدينة  
مقتضى عليه كل الاستعداد

الدراسة الخامسة  
الدراسة الخامسة سنة ١٢٨٠ هـ  
فيما اذا عارض الاجماع الحديث الصحيح  
الاجماع الالهي

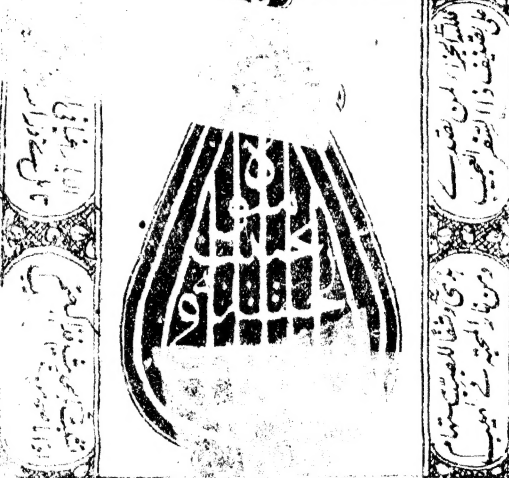
الدراسة السادسة  
الدراسة السادسة سنة ١٢٨٠ هـ  
في الفرق بين الظاهرة  
في بيان ان المتعلق عليه من الامور يشل بغيره الظن او القطع

الدراسة السابعة  
الدراسة السابعة سنة ١٢٨٠ هـ  
في ابطال ما من يدعي مساواة حديثي  
حديثي العارف من مروي عن  
الشيخ في حديثي العارف من مروي عن  
الشيخ في حديثي العارف من مروي عن

الدراسة الثامنة  
الدراسة الثامنة سنة ١٢٨٠ هـ  
في بيان ان الظن لا ينافي اليقين  
في بيان ان الظن لا ينافي اليقين  
في بيان ان الظن لا ينافي اليقين

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ

وَأَشَافَهِ الْبَلِيغَ يَاصَ  
نَبِيَّهِمَا مَرُوءَةً الْقَلُوبِ  
قُلْتُ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ  
مَا لَا أَعْلَمُ بِهِ



يَوْمَ تَمُوتُ أَسَدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ  
وَقَدْ طَبَّقَتْ نَفْسُهُ عَنِ كُرْبِ  
وَأَسَدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ  
يَوْمَ تَمُوتُ أَسَدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ



الحمد لله

بغيرهم ادخلوا في شئ فضلا بصلواتهم اساس المقبول  
شهادة من الله على احد احد الله تعالى

واقفة و... بامر الحق جئت  
وعلى وجهه بالاصلاح لا عظم على ما

لم يحجب بذيان شرارته الى... هاست جبال  
براهيته على... الحاجة الى اغ...

سلم على الله اوصياء كمالا... علمه واسراره و... بقى فو  
انواره عند رابعة نهاره... ميدان صفهم من كل راجل وفار

رائته متذكر لا راعا... لا يتطوع جواد بعد غايته صولم يلا...  
قوم وان الكرموهم مغتر... وبغضهم كفر قديم مني ومنهم على الله و

اصحابه واجبا به مفاعيل خيراته الدين ابوابه على ما من كل من سعدوا...  
الذين هاجروا من جبار...

بدان والارواح لاله...  
روحهم روح قويت وبرحان و... عا

هذا الملفت بالعين ابن محمد الملفت بالامية... الى حقيق الميعين من  
تسليم المقردين ان افضل الله...

الاميرت وال... تركه و...

اعنصام من الموم... ان...  
فقدم... بلاد الهند...

مفاتى ان لم يات في نفسه... في نفسه...



طالمت يبنوه وطفقت  
العين والجدول  
مدينة قلعة اصول السعد

ما رى عنى خ  
عن معاوية بن  
سأ و صحبه  
العلم الكنا

اجلہ و جیشی کافی و

عن عني قلا بانه

ذقت مس توحید

رواه في القول الغيث على من قدم

المذهب على القول

كم العوائق في تسويدك حيناً ومهواناً

لیکن کیا

اع ١٢  
اسم الحدة كاقلاوتيه صا الشعة

در این کتاب

إِسَاءَةُ اللَّهِ فِي الْإِسْنَةِ

الحسنة يا محمد فانه

لا تحذر له شيئا الله تعالى في حماه نظيرا

فَلِلّٰهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالٰى لِرَبِّهِمْ

لما وجد من حسنة وده

ما ساء لك من قبحه وشره احب

هذا العمل الغرير وعصمني عن سوء المنقلب

فإن المعاني بعد الصلوة بأقرب

المثلثة بالاقامة. هذا الذي

طهر الروح بالاعمال الصالحة

عالم الوصال والنكاح

منزل هادیم

سید محمد رفیع خاں

طريقه

المستأجر

غناوان بحلنی فیہ لاشعرا و

والله المستودع المقصود

الموجو ولم الوجو فقط القو

سنة ١٢٠٠

أقوال الفقهاء الأربعة

في

والله اعلم

ففيها

*[Faint, illegible text]*

*(Faint handwritten text at the bottom)*

الحافظ عسرا اليوم سمعنا ذلك على صرهم من انكوا في طهقة مشيخنا احمد بن  
 وقد جوال حمة الله تعالى حفظنا منهم ما صدر عليه ابتداء هذا المكان منهم  
 هذا قول الشيخ الدهوكا كان هم عندنا شغلا اذ يد لنا من الكلام على كل لواءه الكلا  
 عبارة لما حكى من ملامه وما حالك في اثباته وانما **فصل** جرت بهت ودرست  
 قرارت انكون تابع مجتهد يرادك جرت مخالفتك ودرست نظر اكيد بهت بكار او على  
 كذا يازيد بن جابر ختلف في درشون مشيخيان پسنيان وگويند كه متوجع مقتديا حقني بنم  
 الله عليه وسلم وكران بهت يار ان اند و بعد از انكه بهت يار ماموم و صحبت سدا و فرموده كونه  
 غير ناسي كبري قنن معقول نبود و اين طبعي معتدين و اما شيخ جعفر بن محمد بن  
 كذا بهت كه در عبادات نماز كذا يعني بهت يار حضرت رسول صلى الله عليه وسلم صحبت يار احسن  
 محبت و آنچه صحيح اخبار كذا البرس العدين عمل بمان سبابة دنيا و آخره اما درين و كذا پس  
 صوت زنده و چندينان اين حديث اقوال چهار اذ متوجع نموده ناسخ را از منسوخ صحيح را از متعقيم  
 و تحقيق تاويل آن فرموده و تطبيق و توفيق بيان آن داده بهر چه قرار داده اند عوام مسلمان را ملكه علماء  
 ايشان را بهر كاري قنن و محاسب است كه اگر را بهت ايشان كذا ايشان از اجز متابع مجتهدان كونا  
 و در بهت ايشان تر سبابة نبود و چاره نه و عهد عليهم اين كه بهت يار مجتهدان را ميسر بود و بهت يار  
 در جهاد و كذا بهت يار خود و آخر و بهت يار دن ضرورت فهمان هي كلامه بلفظه فاقول الله  
 عنه و احيا من الله تعالى عليه السلام و معصايسلك سبيلك يا باالدين من خلة  
 مدخل صدق من نحو حيا باالقرآن و بخاتير حلا در و پيشينا و سنيان و ايسين و ايه صريح قول  
 و الحلف لا خلاف في ترك الحديث الصحيح برواية المذاهب و كذا اريه كذا في المصنف كذا  
 خلف و هذا قال ختلف في رد و لم يقل ختلف في بهت يعني فيه اختلاف في ختلفه

سبابة مجتهدان و بهت يار





[illegible]

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والدين  
هدى والجنة داراً  
الدار الآخرة

25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532  
 533  
 534  
 535  
 536  
 537  
 538  
 539  
 540  
 541  
 542  
 543  
 544  
 545

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



وقال انه الصحيح قال ابن دقيق العيد المحقق قال في الحنفية بان الحكم انحرافا له القواعد  
 قول على القصار في الفصول المدايع وهو موقوف على منقول عن جعفر بن محمد  
 الفقيه في الفقيه هو المتفق لكل على انه لا استنباطا لكل انما استنبط  
 بعض الاحكام على دلة انه في بعض النسخ بان هذا النقل عن جعفره ولو كان لما  
 صحة الرواية لا يراعى في غير فقهاء الحنفية بقوله جواز التجري هو قول اصحابنا  
 وهو اصريح عنهم غير انهم عندهم كما اخذوا المدايع معارض من هذا الفقيه  
 فحكم على المخد بانه المنفرد بالحقيقة مع الفرق بين بين المأخوذ من كل من والمنقول  
 من صاحبه ولكم افضل المتأخرين منهم في بيان التجري هو الحق بالحدود المفيد للطلوع  
 ما ينقل في الباب مما سواه ان صاحب المدايع لم يدع نقل ذلك من صاحبه بل  
 فها من التعريف المتعونه حيث قال المأمور من الفقيه في وفوه ذلك نظر ظاهر فان  
 المتفق لكل هو الفقيه المطلق الذي يكون صاحب مقتضى ولما التجري وجوب في حدود  
 لما يتعلق بالخرجات التي فيها اجتهاد فالتمس لكل بشرط طال لمقتضى الجهد المطلق  
 هو المقيّد والجهد المقيّد بل عداية تقابل الجهد المطلق في ان يدعى  
 على ما هو في قسمية من فرض كونه مجتهدا مقيدا في الحدود المتعارفة وان المقتضى  
 على بعض الاحكام عن ادلة لا يفي عنه مطلقا اجتهاد في شهاد المطلق كيف  
 وقد حكم عليه في هذا جواز على بعض الاحكام عن ادلة في علم الاحكام عن ادلة  
 الشرعية فهو المجتهدان مطلقا مطلقا وان قيد مقتضى ما في البايات المقيدين  
 في هذا المطلق فيما لا يقدر عليه من الاحكام ان يعمله من ادلة الشريعة  
 من الحكم من المدايع مع التقليد في هذا من هذا نظر التقليد لا يضر

في بعض النسخ

[illegible]

والمطلق والتقييد والحكم والتشديد  
فيحتاج إلى معرفة ما يتعلق به الأحكام من أن لا يخرج من شرطه  
ويحتاج أن يعرف منها ما يعرف من غير ما لا يترك ولا يحد ولا يبرأ  
والمنقطع والصحيح الضعيف <sup>الجميع وما اختلف فيه مع</sup>  
شروطه وأنواعه وكيفية <sup>كما في معرفة أسانيد</sup>  
ليتعرف به استنباط الأحكام من <sup>في الكتاب السنة وقيل من</sup>  
تعالى على شرائط ذلك للفتيا والحكم في معناه أن قيل فلهذا شرطه لا يخرج  
يجوز اشتراطها قلنا ليس من شرطه أن يكون محيط بهذه العلوم  
وأما يحتاج أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالأحكام من الكتاب السنة  
العرب لا أن يحيط بجميع الأجل الواردة في هذا فقد كان أبو بكر الصديق رضي  
رضي الله تعالى عنها خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيره  
أما متبهما سيلا عن الحكم فلا يعرف أن ما فيه من السنة حتى يسل الناس  
عن ميراث الحجة فقال مالك في كتابه تعالى شيء ولا أعلمك سنة رسول  
عليه وسلم شيء ولكن جع حتى اسئل الناس ثم قال ذلك من علم قديم  
صل الله تعالى عليه لم في الحجة فقام المغيرة بن شعبه فقال أشهد  
تعالى عليه سلم أعطاهما السد وسئل عمر رضي الله عنه عن أصل الخبر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضيه بغزة عبدا وامة ولا يشترط  
التي فيها الميراث في كتبهم فأنه فرعها الفقهاء بعد ذلك  
فلا يكون شرط الله وهو سابق عليها وليس من شرط الاجتهاد

[illegible]

۲  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰





[illegible]

قال من عتق شخصاً في عبده المحدث فقطع يدهم اعتبار الشارع المذكورة فلا فرق  
والأفارق بينهما سواء ذلك أو ما سلك في إجمال الفارق فيه حتى لا يضيغ بعيداً كل  
البعد فالحاق العبيد بالعموم في هذا المنع من التضيغ بآل العمود هو في السنن الأربعة  
لا يجوز في الأصل العبد بالبدن عوداً له ولا غيره ونعم إن الله لو رزق الفهم فيما طالع  
المباحث المذكورة من القياس مثلاً كان أقدر على فلا فيسة الحلية منه على  
مسح العينين وبعد القياس مثل هذه القياسات جهة رافطاً فيما قاس فأصل الاحتياط  
وما يصدق به اسمه في مسائل عدل ليس مما يتأهل شأنه فالوكان العمل بالحد مطلقاً لا  
الأبلاجهت والأبلاجهت يتأق في مسائل تدل من التفرق كئنا ما واحداً معاً في الأصل  
طرفهم حديث يردق في مسأله فتداعى من يجرى في ذلك العلم فلا تشرط في الاحتياط  
هذا لخط القواء عن ظهر القليل وهذا على تقدير تسليم أن يكون العمل بالحد باباً من الوجوه  
فالحق في الجواب هو ما عدا ما أوردنا في ما سبق بعد الكلام على الترتل لنفصل لنقل  
الاحتياط ما هو موضح لا نظار المحجود بل اشتغالها على المذكور لأن العمل بالوجوه الحققة  
والمعاني المتعارضة أو لصالح عمومها لخص من طلاقها التفتيد وتوقفها بما  
على التفسير وإجهاها على البيان فالعمل بما يكلف العلم من بعض تلك الوجوه على محجده  
في الحد وليس بعمل بالحد من كجاءت وهو منصوص في المرداد وظاهر فيه يعلم كل  
من علم السامع عن معارضة احتمال الخيرة فالعمل بما هذا حاله عمل بالحد وهو  
بين العمل بمحجده الحد وبين العمل بالحد أدلاً من باب الاحتياط فلو كان العلم  
غير المحجود دليل نقل من القسم الأول من الاحتياط لا يجوز له ترك المذهب على قولين  
لما وجب كونه مثلاً والعمل بالقياس من باب الاحتياط لا يجوز له ترك المذهب

دنی شکرتہ احوال  
بازایم و درین مقام  
رعول اندر می آمد  
نظر علیهم السلام  
فمن نقص العرفه  
وید وکان له الذی  
منائب قوم ابعد  
علیه فموت علی علی  
ثم کان حصص منق  
علیه ویرا ان ذوق  
له ما من متون عباد

۱۶

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين  
عليه السلام وآله وصحبه وسلم

بقوته ويلزمه التقليد الخ على إطلاق كونه ليل العالم العبر المجتهد عقليا أو قلبيا كما  
 اشترطه صدر الحديث فكل ما هو في عدم سوغ الاجتهاد من المقلد ولو لم يقتضيه  
 الامامة على ما عليه لما مر وسيمحي اثناء الله تعالى فاما الثاني وهو العمل بالاجتهاد  
 فليس لك يا اجتهد كما هو ليس بتقليد فلو كان للعالم الغير المجتهد ليل نقل من القسم الثاني  
 من احاديث لا يشمل الحكم بلزوم تقليده لا امامة على خلاف ذلك الدليل قول ابن الحارثي  
 ويلزمه الخ لما مر كلامه ليس لا في عدم جواز الاجتهاد من المقلد فلا دلالة ولا اشارة  
 ان المقلد ليس بالعمل بالحديث اذا خالفه قول امامه فتوهم ذلك فاسد فتبين  
 نزول هذه المظنة وطلان ما اوجتهه والمحمد لله العليم وبقي الشان في بيان ان  
 يلحد ليس من الاجتهاد ولا من التقليد واما الثاني فلما بين في اصول الفقه  
 ان العمل باحد الحجج الاربعة الشرعية لا يكون تقليدا واما التقليد التمسك بقول  
 من يتوخى اليه انظر في تعقد حسن بالادلة الشرعية وان كان معوقا بها اذا  
 لا يصح التقليد فلما ان العالم بقباسه او باجتهاده بطريق اخر لا يسمى مقلدا فلا  
 العالم بالكنائس بالسنة او بالاجماع وتقليد الشارع بمعنى تعقبه ليس بتقليد  
 واستغنى العالم بالاجتهاد اما قولك ولما الاول فلا ان الاجتهاد الاصطلاح استغنى  
 الوسخ لتخصيص طريق الحكم شرعا والعمل بمضوول الكنا والسنة وظاهرهما وبما اجمع على كونه  
 ليس بما استغنى عن الفقه فيه الطوائس من التخصيص مطلقا فضلا عن تحصيل  
 لان التمسك المذكورة موجبات للعلم واما الظن في الاحاد من لسان مثلا  
 الطريق وهو خارج عن نفس السنن التي هي الحجج بخلاف الاجتهاد في نفسه امر  
 المظنون العلم وهذا قال الشارع العصف في غايد فيود التعريف المتقدم وقولنا

هذا هو المصنف من المصنفين في هذا العلم

الفصيل ظن الاجتهاد القطعي انتهى يعني قطعا الدلالة من الكتاب والسنة والاجماع  
 لا قطعيا للبيان لا اجتهاد فيها اذا كانت تحت الدلالة والاجماع اذا قطعوا  
 على امر فربما يكون ما يجمع عليه كلاما حصل الدلالة فيكون مجتهدا فيه والعمل  
 باحد الاجتهاد في الكل الاجتهاد على الاجتهاد لا يجاه من الكتاب والسنة والاجماع  
 على ما قد عرفت في الفرق السابقة العمل بالاجتهاد في حجة شرعية وبالعمل بنفسه في الاجتهاد  
 فكما ان السبيل صلى الله عليه وسلم يأخذ من الله شيئا وهو علم مثله على اجتهاد و  
 التقليد والصحة رضي الله تعالى عنهم اخذوا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا  
 وكان يأخذوا عما لا طائفة اجتهاد ولا تشدد فذلك كل ما يلع منه صلى الله تعالى  
 عليه ولم يصح من غير نسخ ومعارض وحاصل من غير اختلاف اللفظ من ادراك  
 من مثله اما باختبار وامتحان بنفسه ولا اخذ عن شيوخ الفن شفاها عن  
 الكتب ونية عنهم بشرط صحة الشرح علم الاطن اجتهاد ولا تقليد ولا ايجاب العمل على  
 المتأهل للمقدار المذكور من العلم كل جواب ما سأل الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 ولم وهذا معنى قول الجميع عليه من المجتهدين الفقهاء ما صح عن النبي صلى الله تعالى  
 وسلم وحديثه في الظن الطائر في طريق الاحاد لا يخرجها من حيث كونها احاديا صحيحة  
 عن طريق الاجاب للعلم وان لم يحصل ما منع خارج عن نفس الحجة كالسماع للصحة  
 اما يوجب العمل فلا يتوقف على الحديث المذكور والاجماع ان الاحاد الصحيحة تفيد  
 العمل باقادة الظن وهذا في الاحاد التي لم يحجة بها القران لما اذا حقيقتها كانت متواترة  
 والتي تنق على اخرجها الشيخان ففي قيد القطع بانقطع الاول مما يدل للمصداق  
 واتفاق جمهور المحققين في الثاني فكان حكمها على المكلف المذكور كما ما سأل الصحابة

في الاجتهاد  
 في الاجتهاد  
 في الاجتهاد

عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير قيد وفرد ولا في مراتب القطع وإذا كان إيجاب  
 العمل في كل الأحاد وإيجاب العلم الحق بالقرآن من كتابها بالمسموعات على الصحيح كما  
 أن الصحيح إذا سمع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم مرادة وحسب عليه العمل فلو  
 من غير رقة السؤال أحد من علماء الصحيح كذلك يجب على المكلف إذا طلع على حديث  
 الغر في العمل به من غير رجوع إلى الحد وما أن الصحيح إذا سمع عن أحد بعد ذلك  
 بخلافه وإن كان قول كابر علماء من الخلفاء لا يقال له ذلك بل يجب عليه الإخبار به  
 والرجوع به كما وقع كثيرًا فكذلك لا يجوز للمكلف العمل بقول من يخالف قوله ما  
 عنده من الحديث إن كان ذلك من أئمة الأربعة بل ومن أئمة الصحيح أيضًا كما أن  
 يحرم عليه الوقفة بعد السماع في العمل ويحرم عليه ترك ما سمع قول أحد من الصحابة  
 كذلك يحرم على المكلف التوقف في العمل وترك الحديث بقول أحد كائنا من كان ذلك  
 من أئمة الأربعة من القطعي بالطاعة لله تعالى لرؤسوا الوعيد الوارد على نكاره وهذا هو  
 الدليل الواضح المحقق على حرمة ترك العمل بالحدس تحريًا تقريبًا وهذا وإن كان موافق  
 للمعقولة لبيان ذلك فليكن من ذلك على ذكر قولنا المروي تركوا الأحاديث المنصوصة  
 في معانيها كثيرة ليس هذا موضع عدها ومن قبح ذلك واشتد ما في تحصيل الوقاية  
 وشرحه لا في الكرام من المتحضران بوجه إلى القبلة كما هو السنة في القدر  
 والتقدير الاستلقاء وإن كان السنة لكونه أسير الخروج الروح فانه لا  
 والتوجه إلى القبلة مضمون لا احتمال ومعهذا خالفوه عن مباداة  
 الخرافة شهدها أنفسهم أنها ليست من جهلهم بالحديث حتى يعيدروا وجههم بل  
 مع العلم عما جمع العبد صحتوا أنها ليست في الخصال أن يكون مستند أهل  
 العلم

١٩

فيما يفتي

[illegible]

لے آئیں اور فرماتے ہیں اے ملک!

بعض هاتين ما نأخذ به من حيث هو من الجوانب هذه اخصه في جميعها بدليل انما يستعمل  
سما فضلا من هذا فانه في النسخة التي في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
وهذه على ما في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
وانما في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
واما في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
حازي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
انها صحت في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
تظهر فلا يكتفى من نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
الفقه الحنفية في المالكية بالحد الصحيح للرواية بتقديم الاثر في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
حيث لا يتقدم الاثر في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
وجاء حديثا وعرض في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المالكية والشافعية ائمة في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
الله صلى الله عليه وآله وسلم في المالكية والشافعية والنبوية في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
اول من ائمة في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
فانما هما اسلاما انتهى فلهذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
الجزء من الحديث في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
انما في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
وثبت في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا  
في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا

[illegible]

لا تَجْعَلُوا دِينَكُمْ كَالَّذِينَ تَدْعُوهُمُ إِلَى الْغَيْبِ

لا لشايب من ثم رد فيهم لك مما اطلنا على حسن فخرج هذا الحديث فمن من اثم ذلك  
 قولهم داخل العاقل قوله صلعم فطر الحكم والحجج لا فطر بالحجج ارضه الكفارة فاذا  
 الى هذا ما تقدم من غير القاضي العضد غير المحقق بزمه التقليد وان كان ما يخلو العالم  
 عند من خواهر العباد في كونه على الرتبة التدرج في الحكم بها عن شخص العالم  
 وفي من رتبته الكفارة في هذه المظنة تغير بحجج الفقهاء بان العالم الغير بقدر العمل  
 له العمل بالحد وفي التحقيق التي قدما في ازالة المظنة السابقة وانكنا على كلام  
 القاضي ما خلاصنا اليه اخر الحديث من الحجج التي هو التحقيق المعقول عليه يقين ان المراد  
 من العامي هذا العامي الذي ليس له العلم مقدار ما شئنا ان نشاركه في الحد  
 وذلك عليه وضع هذه المسئلة في العمل بهذا الحد فان معارضا في اخر عمره صلعم  
 من شرب الخجامة في الصوم ما ناسخ او مبتدع فظهر بذلك تمام الاجماع على  
 عدم الفطر بالحجامة ايضا مؤله عن ذلك فمن لم يعلم العامي ذلك وكل ما هو محرم  
 تحت الشريعة فهو غير معدوم في تلك المذاهب التي ليس بها صوت في عموم  
 كمالا يصفى على من تحرر عنه الجحاشا فبقية عدم تردد في ماية آخر انشاء الله تعالى فانه  
 لا ريب في جرح هذا العامي على ان كان العمل من غير محال عن اهل الذكر ولكنه اكل  
 على حياورة منصبه بالحد ووقع ذلك الجرح من محال الكلام فضلا عن ظاهر  
 الله هو حقيقة كما في ما عوفي فلا نسلم ان ذلك يقين من عدم الكفارة ويكون ان  
 من لا عذر له انما في الوقاية وقد اعتقدوا من كلامه انما عرفت منطوق في ذلك  
 ومن عذر كل اكل بشبهة طلوع الفجر وعرو الشمس لان من الكفارة وبمنه  
 ناشئة من الخط المحض فلهذا عن شبهة مستندة على ظاهر كلام الشارع صلعم

فيا بعد من يكون  
من الزم الكلام  
الذي من القلوب  
التي هي في القلوب





وذلك لان العمل بالاعتقاد حصل هذه العلوم لشخص عن ظهر القلب بل يكفي في ذلك كنية  
 الحاذقين والحفاظ وكذا لا يحصل تفهم علوم فن الحدس قال هم الماديين ونحوهم الذين كان  
 صورتهم بندهم بجهلهم انهم في اياتهم افعال محاربة الحق منوهة منسوبة منسوبة وصحح التقييم جدا  
 وتحقيق ما يدل ان منوهة تطبيقه في ميان ان اذهبه في زراداة مدعولم سلما نامة الملكة على  
 الاشارة الى ان ركن اربع قوت وفاق كانت كراير في رارست ايشان في قوله لا تشايعوه  
 من كلامه منوهة بندهم انما هي العلم بالحدس السابق فيه الكلام المذكور في بيان قوله عمل  
 بموجب ما يتبادر من غير تست اما ركن كاسمين ايكي صورتهم بندهم في استدلال على عدم  
 العلم بالحدس مطلقا او على خلاف ذلك على ما هو المذكور في قوله بجهلهم انهم في العلم  
 في مثل هذا الموضع يعني لان الكلام المذكور نفى للاجتهاد المطلق في زماننا عن علوم الملائكة  
 والعلماء حيث قال علوم سلما نامة الملكة على ايشان في قوله لا تشايعوه في قوله كراير بندهم  
 ٢٥ اي الاما بعد من خصنا المحققين فاذا نظرنا الى نفس هذا الكلام في كل معنى يمكنه من الفضل من  
 حيث يصح على ما يتبادر الادوية والادان بدرجة فذلك لا يتصور في العلم وهو احد شئيه  
 الظن بالعوام لا رتبة السانقة في التاخر في اهل بيتهم والمطلق كذلك اطلاق اليمان  
 جملها ومنه من القائل بجهلهم انه حتى يكون في نفوسهم فائدة بها يتحقق كراير الكتاب  
 في كشف العلوم النظرية والاعتقادية الاستدلال على الله تعالى فيها استدلال بانقضاء الاجتهاد  
 المطلق في زمان التاخر على قضاء اهلية العمل بالحدس فلا يتصور انتهاض هذا الدليل باهل الزمان  
 للتاخر بل لو لم يصير على الوفاء من سبق من العلماء الحفاظ في مشايخ الحدس واهل الاصول  
 والفقهاء من لم يكن من اهل الاجتهاد المطلق في زمانهم فيجدوا حلة اهلية انتفاء  
 فذلك في كلامه انتفاء صف الاجتهاد المطلق ولا تزدية كذا في زمان من حيث هو

هذا الدليل كما انما قال الجواب المحال على وجه غير المطلق وكما انما قلنا في دفعه فانه كل  
 حال على وجه فوجدنا واحدا كان اعم من عدمه من العمل مع انتفاء وصف الاجتهاد المطلق  
 جوابا فان كلام الشيخ هذا حيث جعل شرط العمل الاجتهاد المطلق لا يحتاج الى مزيد  
 هذا من وجودها وصاحبها بالاعتقاد لا يوجد فيها وهذا منسوبة من وجه هذا الكلام  
 المنكسر بنقض غير ذلك فالحل قد بينت عليك مما تقدم مفصلا من شأن العمل بالحدوث  
 لا يتوقف على الاجتهاد فانما يلزم من قوله فضلا عن كماله المطلق قال انما نرا خبرنا بعت مجتهدا كن دور  
 الاشارة الى سبيل نبوة وجاهة والعبادة عليهم اقول المراد بالاشارة انما هو علم المسلمين العلماء من  
 للتأخرين كلامه حيث قال واما لما نرا المكيه المذكور في زيارته من زيارته فغيره عليه بن  
 بالزمان المتأخر فان كل زمان لا يسبيل للعوام والعلماء كافة من متابع المجتهد المطلق افعال العوام  
 والعام الذي ليس باتباع الاجتهاد المقيد بل هو اعم من كل شيء لشمول قوله جعل ذكره فاستأوا  
 اهل الذكر <sup>لكنهم لا تعلمون</sup> للفرق بينه وبين عدم علم العام الغير المجتهد ما قفنا على  
 واما العام الذي لا تتبعه الاجتهاد المقيد ففقه لا يبعد فيه على الاجتهاد لكونه لك يا  
 البرهان لا يعلم فبيده اجموع اهل الذكر وبعد هذا التخصيص كلامه لا يربط  
 بانبا الدعوى فان كان من منع من غير اجتهاد ومنع تبعية المجتهد المقيد لا بد له على  
 المجتهد المطلق فان الشيخ عفيق انما اشار الى العوام والعلماء فاطية خبرنا بعت مجتهدا  
 المطلقين فيه علما كص عليه يقول السابق من مجتهد الى قوله من يري قراره وان دور الاشارة  
 سبيل نبوة وهذا وجه يحرم الاجتهاد للمقيد خلافا لما علم من ذلك دون العمل بالحدوث على  
 وهذا الموضع المظنة لما يؤم ما نسبته الشيخ الى المتأخرين من عدم العلم بالحدوث على  
 خلافا للمذهب قد بطلنا ما يجوز ان لا يفتى في حق ما يجيزه التاخير عن النصف

المذكرين

وفتنه على صحة ذلك ونفسه باطلة لما سبقا كمن يخرج في الاجتهاد وهو  
 الحق عند الحقيقة وغيرهم فهذا العموم قوله بطلان النسبة الى عالم بيده بالادلة  
 خلاف امامه فيجوز العمل بما يكرهه قالوا هو القائل عليه لروا عن عقدة التقليد عن  
 فكيف بالنسبة الى من عنده نص من المعصوم صلعم خلا رأى رجل من آل امته حيث  
 عليه المقتضية بالوجوب المذهب وقوله والعهد عليهم من الشيخ الامير يدان  
 يتجملها المجهول وجهه لله تعالى عن المقلدين من مائة المقلدين في كل ذلك وهذا نظر  
 قاصدا جليا عما عليه الا في اتباع المجهدين وبما في ذلك المجهدين ظهر واصول  
 وانهم ليسوا بدين حجة تقليد هم ولا ملزمين لرايهم في غداي الخلق خرافة لهم  
 وانما ظهر اماما صريحا وادركوا بالدين للطاقة في الاجتهاد مع قرار اني لا مظهر  
 يحتمل ان يكون الحق فيه الى معارضة فيما ادرك فمن تبعهم من الخواص تبعهم على ما يدي  
 صلح حسين من غلبة الظن منهم من تبعهم من العامة معصية على ما عندهم من حسن  
 الظن لهم لوجه الدين هذا موضع ذكره في كل ذلك من عند انفسهم فهذا المنصب فيهم  
 لا يخرج الواسع على صلح التقليد ولا يوجب عليهم عدم الانتقال الى مذهب غيرهم عند  
 الحق بالادلة فمن ظهر عليه الحق ولم ينقل اليه فغلبة كونه عنه ليس امامه المظهر  
 منصبه وانه ليس من الاظهر مع تحيز الحق الى معارضة بل غلبة ذلك وانه على من  
 عند ظهور الحق وانه يخرج الامة وحجج الواسع على من صدقهم من مقلديهم المشيعين  
 الذين ستر في بعض الدلائل ما يذكروهم العاقر نال الله تعالى الوارثون اربابا صلح  
 وذلك اظهر انهم من مشيئة الله تعالى في قول من يتبعهم من القية اما  
 فاقروا وانتم اذ كنتم الذين اتبعوا الاية هذا عند ظهور الحق بالادلة والاجتهاد

فما ظنك بدليل الشارح المعصوم صلوات الله عليه وآله في كلام الشيخ في ذلك فاعلم  
العضيدان البطلان لا يثبت في كلامه ولا في غيره من كلامه المذكور وحده فكيف اذا انضم اليه  
ذلك ما نادى به صاحب كتاب انذار العربان من ان علم اختلاف الحديث لا يتوابع  
الحايط صحيح رواية ذلك عن الامامة الاربعة ان شاء الله تعالى قال نعم ايرى ان رتبة من ثار في  
اقول الاشارة في قوله ايرى هذا ان قلنا انها الى البلية شارة القريبة منه وهو ما قد  
حضرنا على وجهه لا ياتي عنه الا قصار لفظ المحدثين من غير قيد اخر فيقول على ما لا يثبت  
فيما قبل تلك الاشارة وهو العمل بالحدث فيريد بذلك العمل بالحدث كما هو من الجواز  
للتقدمين من المحدثين من طائفة فيهم في معرفة حقيقته عن سميته وناشئة من نفسه  
وفي المتأخرين من العمل بالحدث الاسم فذلك كلمة صدق وحلا لا مرقها ولا  
لا يوجب مدرج العمل بالحدث في زماننا هذا في بلادنا هذه فضا عن زمان الشيخ عن بلاد  
الحجاز وبلاد المغرب وما يوجب ذلك لو لم تكن كتب علوم الحديث موجودة على الارض والعباد  
سجانه من تلك او وجدوا في الامور جاهلية فم في ذلك من اجل ضلالتهم وباطل عملهم  
من غير العلم بهذا الاندلس العمل في جميع الدلائل واما اذا قبض الحفاظ وشايخ الحديث  
الاصول من كل ما يحيطون من العلوم عن ظهور قلوبهم وتبين علومهم بحمد الله تعالى مدونة  
متواترة وحيثما شروحا ومجملات تعلينا كما شرح وتعلينا على تعليل زماننا هذا  
وطبقة بعد طبقة معاونة يفتون اخرت منها كاللغة والفن والمنطق فلا معنى  
حكمه هذا بالمتقدمين من المحدثين لان العمل بالحدث يوقف على معرفة علومه وعلومه لا  
يتوقف على الخط بها من غير نقل كعب المتقدمين المتأخرين ولا من نقل العمل عن  
الحفاظ المتأخرين الذين اشتهر عليهم طلائع حفظهم ما دون كل حافظ متقدمين

في ذلك الاطلاع من الكتب المدونة المروية من الحفاظ الحديث ككتاب اصول فقه  
 الحديث واستيعاب المستنقاة المحصية الغير الغادرة صغيرة التلخيص وكبيرها في كل  
 منها حتى في الاطراف المتخارج الى البطائح لا يخرج الحديث من كتبه مجيئاً لم يبق له  
 حتى المجاهد في مطالعتها خافية في ادق ما تمس الحاجة اليه لعامل الحديث من غير  
 اللبس تخفيفاً وتيسيراً غير هائل وكذا من في قسم من اقسام الحديث ومعرفة احوال الرواة  
 من المخرج والتعديل ومعرفة اسمائهم وكنائهم واسماء آبائهم وسكنائهم وما يستخرج  
 ما شرفهم بجبال الدار ومعرفة الاحكام الكلية من الحفاظ كقولهم ليس في الباب حديث  
 في الباب اجمع منه وكل حديث في الباب ضعيف هذا الحديث رواه هذا العدد من الصحابة  
 وهذا هو هذا المقدار من الطرق وهذا كل رواية اهل الجواز وهذا كل رواية اهل العراق  
 وهذا رواه فلان فلان بلفظ كذا وهذا اذ فيه هذا اللفظ بعد روايته بلا زيادة ولا  
 في زمان كذا وهذا زمان كذا وهذه الرواية هذا الحديث من بعد الحديث وهذا فيه وهذا  
 ينسب بهذا يدل على كل رواية فلان فلان لا يعتمد عليه وهذا الحديث لا معارض له في  
 الاحاديث اصلاً وهذا هو هذا العدد من الاحاديث المتعارضة به وكذا ما يجمع اعم  
 في كتب السنن من الاحاديث المتعارضة في بابين متصلين في كتاب الضعيف في باب  
 له من الاحاديث متناهية معارض فانه في الكتب في الاصح والمنسوخ من كل ما يجمع  
 الاحاديث مهم وأهل تصنيف هذا الفن مع تضاد وطولهم عن حقها لم يقتصر  
 عليه بل اوردوا ما باعظما واسعا من العلم في كتبه وضموه بياهم وذلك ما يراى  
 المتعارضين من الاحاديث والكلم في ترجيح احد ما حل لا يخرج مع الاشارة الى من  
 بها من الكثرة بحيث افاضوا فاذا واعى كيفية التعارض في الجمع الترجيح وتعد

وشما بل حصدها في مائة وحدة وجهها على اخطائها فمن لا يجزى من هذا الكتب  
 وتعدر الاطلاع لاحد منها على كسب دخله بالحدث كقصد رجوع المتقدمين في هذا  
 الزمان فله ان يقول بعدم جواز العمل بالحدث لفقد المعرفة حينئذ انسابا واما من لم يقبل  
 لكونه خلا الواقع فلا يفيد مضي المتقدمين مع بقاء علومهم في صواب الحكم بترك الحدث  
 بالمدعي كما ينبغي عليه ان يقيم بالله تعالى العلم <sup>بالحقيقة</sup> بتمام جهته ولا يزيت زور  
 وبزور بان من ضرورت افتد اقوال لا يظهر هذا الكلام ما يتناسب المقصود ويحصل اليه  
 ادنى رابطة بانها انما يقال مراده ان الاجتهاد والقياس لما كان الاول  
 اليهما ضروريا يتسكع عما من اول الامر بترك العمل بالحدث فانه لا كيف في كل ما يتجلى  
 اليه وهذا غاية ما يرتبط بالدعم لكنه وجه يدعي البطلان فان الاجتهاد والقياس  
 لا يصار اليه الا عند الاحتياج حيث لا يوجد الحكم في الكتاب السنة ففدونه لا ان  
 اليهما انرا عند فقد النص لا يوجد العمل بهما اولا عند وجوده وعدم الاحتياج اليهما  
 لعدم كفاية الحدث في جميع المواضع لا يقتضيه عدم العمل به فيما يكفي فيه من النوازل  
 ولا يقول بهذا كل عالم سمي القياس مع وجود النص اتم فكيف يلزم عناية  
 ذلك في كلامه مستبعد ويستند رادته اليه اكم الا ان يقال لما اثبت برعهم ان  
 في زمانه لا يجوز للدواعي العمل بالحدث وسلا به وصفه الاجتهاد والقياس بانفسا  
 المكون انرا الضرورة في كثير ما لا يوجد في الحدث فليعتمد عليهما اتباع اهلهما هذا  
 غاية ما ينبغي به وجه اراد هذا الكلام في هذا المقام تسليه باطلا فثبت على ما اطل  
 اما بطلان الثاني فلا يكون زعمه لا وجه له التحقيق واما بطلان الاول فلو  
 اخذها من من كثر اطلعه الاحاديث يعلم ان عدم استقاع الحدث في كثير من

الحوادث واقعة بأصل وكيف ومن غير على سنن أبي داود ورجال يروي عن غير أبي داود  
 المسائل الأحاديث كما لا يوجد كثير من كتب الفقه وهذا قال الإمام الفخر الرازي في سنن أبي داود  
 جميع مواد لا يخرجها وقال الخليلي الموقر في صحيحه في سنن أبي داود وهذا في حاشيته كتب  
 واحد الحال باستيعاب أحاديث الكتب المشهورة وغير المشهورة من هذا العلم الشريف أما  
 عن قارئ الفرع ومصلحة الصواب في التمسك بما أحسنه الله في هذه المسألة الجواب عن كل ذلك  
 فهو كما ينبغي الجواب كونه مكرها عند السلف الصالحين ولو في الأحاديث التي هي من القول  
 وكثرة السؤال وهذا حكم بأن العلم بتلك الفرع ليس من العلم المحمدي لأنه يكون السؤال عنه  
 لم يكن ذلك من العلم المحمدي شيئا في حكم الكثرة المستفيدة من حيث هو والله أعلم من استقصا  
 فاستخرج الفرع الدقيقة النادرة الواقعة بالقياس البعيدة مما لا يكثر وجودها في كتبنا  
 فضلا مكرها السؤال عنها لا لاختلاف العلماء من غير فرق فإن كل من السائل المستخرج طالب  
 لطيفة يعلم ليس محمدا وكل ما ليس محمدا كذلك ويؤيد هذه الكثرة أن القياس عند من  
 لا يبلغه لا عند من يدركه فقد التصريح مع سبب الحاجة حتى قال بعض العلماء إنه مكية من  
 المحضة بالضرورة لا تقدم بقدرها فيحتاج لا حاجة لا بأية وهذا الوجه للكهنة لا  
 باستخراج المفقول بل بجمع سؤال المتفق على المحال على الفعل كفاعله كإلزامه وهو كونه  
 والمرئى على ما هو ظاهر الحديث الواردة في الشوق وإنما هي من ضرورية الأول إلى القياس  
 مسلمة عند نقادة القياس في فهم أدام عجزه النص الشارع اجتهدوا في غير طريق القياس من  
 الامتياز ولا مقتضيات الحقيقة ونظر في الدلالات بوجه انبعاث نقادة القياس فطرية غير  
 داود الظاهر بحيث إذا لم يتم مثلها بها لتلك الدلالة لا تعد تلك بالمشكلة قياسات  
 ولهذا يسمى بعض أصحاب الشافعي هذه الأصول من أقيسة جليلة وإنما بالغ في الفرق بين

١٤٨



المقصود بالقياس اهل اصول الحنفية غاية ما اتوا من الميز بينهما ان قالوا ان المعنى في الدلالة  
 مفهوم لغة وفي القياس مفهوم رأي مع حرج الاصل والفرع والمفهوم المشترك بينهما  
 والمحمول عند علي ما يدعيه انشاء التقابل لكل من تصحح امثله التي انفتحت كل هذه المذاهب  
 على انها الدلالة وتامل فيها حتى التامل في اللغة بحرفها لا تقى في فهم المعنى منها بل لا بد  
 من فهم اخر يضم اليه من اي كلمة او كيدل على كيدل المتحقق في الضد والاشتمال  
 كالوقوع في الصوم كيدل على الجناية المحققة في الاكل والشرب في اللغة من حيث الوصف  
 بمعنى كيدل والثاني معنى الجناية على الصوم بل يفهم القامه من غير خفاء ان المعنى في قوله  
 حلال ذكره فلا تقل عما افى بمعنى كيدل الاد وان الوقوع اما حكم الشارع كونه مفسط  
 للمعنى الجناية على الصوم والدلالة قياس حكمهم بعض الشافعية والفرق بينهما وبين  
 ما هو بالقياس الحنفية الجدية عينه غاية ما في الباب ان كل دالة قياس ليس كل قياس  
 حلالا له كاشتراط مساواة الفرع بالاصل او علوه عليه في القياس من الدلالة فالفرق  
 بين القياس والدلالة بوجوه ذكرها المعترضون على هذا  
 البعض من الشافعية لا ينصرون بعد تسميتهم للدلالة قياسا  
 جليا لرجوع النزاع حينئذ الى اللفظ كما ذكره في البدائع فنفقاه  
 القياس المشتبه للدلالة غير الداود الظاهر التامها اذا حكمهم بالقياس الجلي  
 فيصير على معنى ما قد اجمعت حكمه في الاستدلال والافتقار والدلالة والقياس الجدية  
 فيهم رتبة عن القياس الحنفية التي تفوقها بالنسبة بالبراء الاصلية ولا باحدها  
 الدالية التي حكمها شيئا بزاوية فبطلت ضد ذلك لحد المحرم للقياس بالحد  
 الاصلية فانزع قوله بانواعه بان ينزوت فيمكن للشعخ الدهقان ان يثبت في ابطاله

والمعنى  
الذي هو  
القياس  
في  
القياس

كون البراءة الأصلية دليل شرعي بما استندت له الحنفية في مناظرة نفقات القياس في حجب طينا  
نحو عين ذلك في الخبر الذي هو مقتضى حجة القياس فيها وهو يوجب حمل الذكركان  
المقام سهل القبول عمل منه يتضمن ثبات البراءة الأصلية التي اطلنا بها خبره لا دلالة القياس  
ودفع ما ورد عليها فانه المقصود في هذا المقام كما استطراد من غيبت به فاعلم قال الله تعالى  
مدارج التحقيق على قدم احتياط في هذه الفقهاء المتكلمين في احوال التقيد بالقياس حارجا عن عقلا  
معها وقائفة لسبعة كلها ونحو ارجح من نجدات منهم ما يبرهن النظام جماعة من معتزلة  
بعداد ورمز التعبد به متمنع عقلا وقال اجمع اصحى الظواهر من مشايخ الحنابلة وانقاسا  
وداود الظاهر ما بينه محمد والمهراني انه ليس متمنع عقلا ولكن اشترع لم يرد بالتعبد  
بل منع من العمل بالقياس في كل اطلاق ووافق بعض كبراء الفاروقين اصحى الحديث المكي قدوة  
في ذلك بالادلة الاثني عشر من اهل البيت رضي الله عنهم حيث كانوا يرون القياس منتهى الكفر  
برواية الثقات بعد الشيخ قطيب الوقت عبد الوهاب السعدي في التوضيح حديثه وعن امام الجعفر الصادق  
رضي الله عنه لا يجنبه رح بلغني ذلك تفتيس نفس فان لم يبق في الميسر مذهبهم  
الكل كما ينبغي على من احاط ببعض خصالهم وقوله هذه الجعيفة رح لا احتمال الى ان  
على انه محمول على القياس متعابله المقصود على فوات شرايطه لا بظاهر كلامه عن ذلك  
ولبقية الجعيفة عن الامرين في جلالة منصبه وكما له بالشرعية فاذا كان هذا  
اهل البيت من مشايخ الفقهاء كسلطان ثمة القنابي عبد محمد بن اسمعيل البخاري وبعض  
الفاروقين كالمقام الاصل الشيخ الامام على الدين بن ابي عمير القياس فقدم الاعناء على  
رأس اجزائه في رتبته في اشارة التفتيس على التيقظ للمنة عن التفتيس والتمسك  
بالاقتضاء من ان هو الامام في غير ما الذي من الكلام ههنا محمله فليقتصر

سم

ان كل واحد من البيانين مسموح بالقياس لاحاديث المرفوعة واجماع الصحابة من الثنتين  
والجماهير ذلك من التاثير قد قال في التحقيق الفقيه القائلون بورد التقدير سمعنا  
الدليل السمعية الواردة بالتقدير نظمية وكذلك يجب ان يكون صيرورته شجرة عمدة  
وان كانت سمعية للظن لتياتي بدليل القطع سندوا بالاحاديث الصحيحة ومن ذلك الحديث

اتفق عليه الشيخان عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انكم لو اكم فاجتهدوا  
فله اجر ان اكم وخطا فله اجر ومن لا اكم فخرج ابو داود والترمذي عن الحسن بن عمرو

اناس من اهل حصن منيع عن ابي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعينه الى اليمن فان لم  
يؤمنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله قال اجتهدوا في راي ولا الهديت الاولاد بها استعملوا  
يشغل القياس بل قال ابي بن ابي القاسم في مخرج اهل هذه بعد ايراد الحديث فانما ينبغي ولا

هو القياس للجواب ان اجتهاد القياس في اجتهاد عليه جميع كتب الاصول نعم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يجوز عليه الاجتهاد معاني الكنايعين ظهورها عليه بلا احتمال وكذلك السنة وهو  
هذا الوجه في اجتهاد القياس بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه ولم خاصة

مسلم ولكن التاثير بعيد في القياس عنده من الدليل على النفي على ما سياتي فيقول اقبوا  
الاصول من الحنفية بعين حمل الاجتهاد سند معا على القياس خاصة بان الاستنباط  
ما يوجد الكنايعين قوله فان لم يقدر كتاب الله فانه يقتضي انتفاء حمل النص على ما حملها

كان خيرا باطل ولا يلزم تقديم الاجتهاد في الكتاب على اصل الحديث وهو بعد عن الكنايعين هو  
لا يقول احد مع انه خلا ظاهر الحديث كما لا يخفى على من له ادنى ذرية وظواهرها  
غير من ملة حتى تفسير في حمل خلاصه من غير شذ اخر فليكن في التفسير ما هو

عليه ان من الاجتهاد حديث الخديجة قالت يا رسول الله ان فيضة الحج ادر كنت استخيا

٣٣

الصحابة  
نحو ذلك

هذا الوجه في اجتهاد القياس بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه ولم خاصة

الاصول من الحنفية بعين حمل الاجتهاد سند معا على القياس خاصة بان الاستنباط

لا يستطيع ان يمسك على الراحة فيخرج عن ان يحج عنه فقال صلعم اريت لو كان على  
 اميك دين فقتضيه كان يقبل منك قال نعم قل فدين الله احسن ان يقبل بجدتي عمر  
 سال النبي صلعم عن قبلة الصائم فقال صلعم اريت لو تفضلت ما عثم حجة كان يقبل  
 قال نعم ان كان ثبوتها الا حاد الا ان حجة الام لم بلغت حد التواتر وهي انه صلى الله  
 تعالى عليه ولم كان يعمل بالقياس في جواب صدر الشريعة اجاب عنك ان اخر بحثا  
 واصا فقال يحتمل في الحديثين انه صلى الله تعالى عليه ولم علمه بالوحي ولكنه بينه  
 بظري القياس لما كان موافقا له ليكون اقرب الي فهم السامع انتهى لفظه فلم يدل على  
 كون القياس حجة شرعية نفسه فضلا عن ثبوت احتياج النبي صلعم واذ كان الامر  
 كذلك فما نقول فيم يقول هي وان كانت الاخبار الاحاد لا ان حجة الام لم بلغت حد التواتر  
 علم انه اقرب بنفسه في التلويح في موضع اخر بلوغ جميع الاخبار حد التواتر في كل  
 ما اذ تواتر معناه غير معلوم اللهم الا ان يحل على انك تقرض المصنف ما يجب عليه  
 ان يشك ويشك عن غير حكم منه بذلك فان قيل لما تقرضه الاصل كما تقدم انه لا يجوز حل  
 النبي صلعم بغير كونه في لك قياسا وهذا مسلوك بعض كبراء المصنفين اثبات القياس عن  
 النبي صلعم وتواتره قلنا اما التواتر فمنع مما مر في احاد حجة الاجماع واما  
 جواز الاجتهاد من النبي صلعم فما اختلف فيه العلماء واختار الحق من العارفين  
 عدمه لدلائل واضحة لمن تلجم صدره من فان الناس الكامل حقيقته لها معه  
 صلعم وكونه علما حاد فاجليا فقه المراتب بحيث لا يذكرها ههنا خرمي فاككاري مان  
 ومشاربته مع الصحابة لبقاء سمة البشرية عليه المطلوب منه لا سلة حجة  
 كما يعرفها العارفين بالله سبحانه واحتياجه اهون لما ينبغي رفعه في رقايع

الحريّة وقع صوره الاجتهاد لا ينفيها على ما هو به صلعم كل ما خيل ليس لاجتهاد في ذلك بل  
يقول من سبق المحنة على القصدي على انجدال مع العلم الحق ان اراد الله جل شاناه يستف  
على لسان بركة كاملة من ارادته صلعم نطقه على لسان فان نطقه هو الحق الدال فيه الحق  
على لسان عمر رضي في الكلام مع الفقهاء كيزاد بالكتب هذا يقال سلمنا جواز الاجتهاد على ما  
قال البعض العلماء لكن لا يلزم من ذلك حصول اجتهاد في القياس والتمسك بالعادة تعالى شان العار  
الاكبر عما استنكف منه كثير من عرفاء امته صلعم فان الاجتهاد استفرغ كل اجتهاد في  
وسعه من مظان تحصيل العلم ايسابه واذا كان اجتهاد العار والمكاشفة هو التي تجلب  
الانوار القدسية الالهية التي تأتي بكشف اغني عليه فما ظنك سبيل صلعم حديث  
جمع جميع العرفاء من الرسل والانبياء الاولياء ولفظ الاجتهاد هو ان اذا وجد احد  
نسبته اليه صلعم فهو على ما يليق به من نسبة على الاستجداء في نفسه صلعم يتقوه  
من يقيدانه العقل بالفعل من مراتب العقل الاربعة ونسبة الاجتهاد بمعنى القياس صلعم ثم  
تجوز نفس الخطاء فيه اليه من غير قسار عليه كما ذكره في جميع الفقهاء فكثير من القول  
لما لا يستوعب يقضيه به عند فقيد انتهى بحمد الله تعالى الى الحق ولا اعتقاد يعلم اهلها  
جعل الله سبحانه عيانه واما انما على عقايدهم ودين اعتقادنا بقلايدهم فقد خضر منا  
بحمد الله اذان الارواح على جهنم ان شاء الله تعالى كما خضر من يقيد اذان النعم على الاسلام  
ايض على حجة القياس يعمل جميع كثير من الصحابة وان ذلك نقل عنهم بالقرآن وانما نقل  
ذلك احاد وايض عليهم بالقياس وترجيح البعض البعض نكره شيك من غير دليل وهذا فان  
واسجاع على حجة القياس فالحوا عني بما به كما نقل عنهم القياس نقل من هم للقياس  
بقن بأمدية العلم هو انه قال لو كان الدين بالقياس كان يلجس الخبث اولي المعصية

الاجتهاد في القياس هو الذي لا يخلو من الاجتهاد في القياس

الاجتهاد في القياس هو الذي لا يخلو من الاجتهاد في القياس

وعن عثمان رضي مثله وعن ابن عمر رضي عنه قال السنة ما سئله الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يقبلوا  
 الا سنة المسلمين <sup>ابن</sup> عن ابن مسعود رضي عنه قال اذا قلتم في بكم بقياس العلم كثيرا مما اخرج  
 ومن ثم كثيرا مما احله الله تعالى عن ابي بكر الصديق سيد الصحابة رضي الله تعالى  
 عنه انه لما سئل عن الكلاله قال ايكم يظلي في ارضي فقلت كما قال الله برأى  
 وعن عمر رضي ياكم واصحاب الرضا فاعلموا ان ائمة الدين اعينهم لا احاد ان يعطوا فاذنوا  
 فضلوا واضلوا <sup>هذا</sup> في قياس كل واحد في مقابلة النض كالتعريف في رد خلا <sup>طه</sup>  
 لا يصار اليه لا بداع والجميع <sup>هذا</sup> ما اشهر منهم من القياس لا يعين عينا هذا العمل <sup>صه</sup>  
 الابداع اخر الى هذا التعيين هو منفقكم كيجوز ان يحج بين <sup>هذا</sup> وانما يقبل من <sup>فكاسا</sup>  
 وان سلم تواتر النقل والجماع جميع الصحابة على ذلك غير تكديلا على ان ذلك هو <sup>الحجة</sup>  
 لهم في ثبات تلك الاحكام بل يجوز ان يكون ذلك الاحكام عددهم ثابتة بالاشتباه <sup>طه</sup>  
 الدقيق من الكنا والاشتباه ولا سيما الحقيقة من غير طريق القياس المتعارفين فيه واليه <sup>والبعض</sup>  
 على السامعين بطريق القياس الغير المذهب عندهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup>  
 كما قال صدر الشريعة في الحديث المتقدمين وايضا لا يجوز ان يكون تلك قياسا <sup>بعض</sup>  
 جلية في الاطلاق لا انكارها من النفا <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup>  
 مستند الصحابة رضي في علم تلك الفروع التعريف <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup>  
 فضلا عنهم خصوصهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup> في بعضهم <sup>بعضهم</sup>  
 كما ينزل الفقهاء من قياسات الائمة في تعديلات يشبه الشعر والحطابة وهذا هو <sup>بعضهم</sup>  
 بمنع قدهم ورفيع منزلتهم ويؤيد هذا قول عمر بن قنينة فانه في الكوفة فشرح الله  
 صدره لما شرح صدره ليكره ان الشرح هو اثر النور لا اله الا اذا دخل القلب الفصح

عن ما روي في الخلافة وكيف عارض من الحديثين بالحدوث الثاني فيه والحديث الباقية هو المذهب  
الله تعالى للمذهب لا يحتاج إلى القياس في يود هذا ايضا ما اخرج البيهقي من حديث ابن مسعود  
رضي قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله نصارا منا امير ومنكم امير فبلغ ذلك عمر رضي  
فانما هم فقال لهم يا معشر الانصار انتم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال مرؤا ابا بكر ان يرض  
فالواتهم قال فانكم تطيفون ان يقدم ابا بكر فقالت الانصار رغبوا بالله ان تقدم ابا بكر  
قال البيهقي فقد راس عن بعض الامامة في سائر الامور امامة الصلوة وقبله  
جميع الصحابة المهاجرين والانصار انتهى ربه تائيدا لما قلنا من ان قياسا تم للبيان  
لا احتياج بها في اثبات الاحكام ان التقدم في امامة الصلوة مع كل ما لا يكفي للتقدم  
الكبرى الاثران امامة رضى الله تعالى عنه قدم على ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في  
امارة جيشه مع فضلهما عليه بما لا يكفي في تلك الامارة وهذا لما زاحه عمر رضي  
في المقاد النيران قال له ابو بكر رضي الله عنه لا لانه يتعظ علينا منك الحرب لا اصل في  
هذا القياس من عمر عاين عبادا في الفراع ولا يجوز مثل ذلك كيف سينتدلك مثل  
فذلك على ان تقديم ابي بكر في الخلافة بتعريف الجمهور الهام حق منه سبحانه لعرضه  
اولا لجهاد من غير طريق القياس في توصل بيان ذلك بهذا القياس فلم يقع الاجماع  
بين ان كان قياسا قد اعاد حصل القطع بما اراه الله تعالى وكون الكسوف الهام التبع  
فانه رجة العصبه على المتن كلهم وانما ذكر من ذكر ذلك في التفتيح ايضا مقابله الهام  
التي صلح وكشفه وبين فتوره منه لا من اجتهاد فانه ايضا حجة على صاحبه  
فقط فاعطاهم الاجتهاد في ص حجة مع من عموم حجة الاجتهاد فاعطاهم  
ليست شعر كيف تروج على من له ادنى عبود على الكسب لا لانه فيقول بجهاد الله

منه على ما روي في الحديثين

قال الشيخ العلامة  
في كتابه المسمى  
في بيان ما في  
الكتاب من  
الآيات والآثار  
التي فيها  
البيان على  
أول ما هو  
الظاهر من  
الكتاب

عنده او يحسن اعتقاده اليه من غير لزوم حجة عليه في تقليده وكذلك  
من تقلد صاحب كشف فيما اراده الله سبحانه به تقلد كذلك اما لظهور صدق  
كشفه عليه من طريقه ارجح من ظنه فيه ونقص الكاشف بايقوجه للمعصوم  
عند اهله عن حكم شرعي واستفراغ وسعه فيه لتخصيصه اخل في حلال الاجتهاد  
وشبهه الاحاديث الواردة فيه ويخص احاديث الالهام والمفازة فلا بد  
في حجية كمال الاجتهاد وما يتوهم القاصرون من الاجتهاد ما خذ الكمال  
والسنة والكشف ليس طريقا للاخذ عنهما فبطلان الكشف طريق على حيان  
لاخذ الحديث ومعنى القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم بقظة شفاها وقد قال صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم في الرؤيا الصالحة ما قال فكيف في الكشف واين الاجتهاد من ذلك  
وهنا هو من كل اسباب العلوم بعد الوحي فانه رشح ترشح من مجرى وما هو  
من الاجتهاد يعلم كيفية الاخذ فيه من ليس له اهليته دون الكشف فبطلان  
ايضا لا يجوز اخذ الاجتهاد والذلك للكشف فان العاقل المحض كما لا يعلم  
الكشف لا يعلم كيفية الاجتهاد وان العلم من علماء الظاهر كما يعلم الاجتهاد  
يعلم الذي يقولون يعلم الباطن كذلك لما عليه امر الكاشفين اخذهم والقول  
باله لو كان الكشف حجة سبغ اتباعها كان حجج الشريعة خسة وقد انفقوا  
انها اربعة مردود ايضا فانه لم يقع الاتفاق على حجية القياس وهو حجة عند  
المالكين به فكذلك الكشف لا يؤيد بطلان حجة اهل الظاهر فهو حجة عند اهله  
بل هو عندهم ما يوجب اليقين كما هو مبسوط واستدل نفقات القياس بحديث  
واثلة بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يزل امر بني اسرائيل

۴۱۲  
 فی سنیوں کی قیام یہ القہر لاہم کہ لک ہر علیہ النہی ہے معزۃ اللہ فی الیہ مات صدق اللہ تعالیٰ کہ کذب بل انما سر علی المدینۃ ۱۲

[illegible]



مستقيماً حتى حدث منهم أولاد السبائيا فافتوا براهم فضلوا واصطلوا في  
رواية ابهرية حتى كثر فيهم أولاد السبائيا فاعساوا ما لم يكن بما قد كان  
فضلاً واصطلوا وعبدت عوف بن مالك بن الأشعث رضي عن النبي صلى  
الله تعالى عليه ولم أنه قال ستفتقروا متى على بضع وسبعين فرقة أضرب  
على امتي قوم يقيسون الأموال بالأنف فخللوا الحرام ويحرمون الحلال  
ويحدث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله تعالى عليه ولم أنه قال  
إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم  
بقبض العلماء فإذا لم يبق عالم اتخذوا رؤساً جهلاً فافتوا بغير علم فضلوا  
واصلوا والفتوى بالرواية في غير علم فإنه يفسد النظر لا العلم فهذا  
الأحاديث قيداً وإطلاقاً الاجتهاد في الأحاديث المتقدمة بما لا يكون  
بطريق القياس المعنى لحل أحاديث ذم القياس على ذلك والمطلق لا يعارض  
المقيّد وما مستلزمه من آثار الصوابية في إثبات القياس لا يعارض  
المرنوع على أنها معارضة بمثلها على ما تقدم ذكرها فتساقت ناسها  
وبقي المرنوع في نفى القياس من غير معارض حجة على المثبتين وقوله  
حل ذكره فاعتدوا يا أيها الذين آمنوا أيضاً لا يدل عبارة على حضور العبد  
من الأصل إلى الفرع المجامع في الأحكام الشرعية لم لا يجوز أن يكون  
منه العبرة الاتفاقية ولما أشار على ما ضدك لبنا أنه صدر الشريعة  
بعد تسليم صحتها محل ذلك على العبد في القياس المحل لا مطلقه حتى لا  
تعارض السنة الضريجة ولما عجد المثبتون في أحاديث الخصم قطعاً

لكنه سافح  
الاصول والروايات  
الخيارية و  
سلم قال فيه  
أيضا بالخارج  
قال عروق بن مينا  
عبد الدين عمرو  
بن الناصر فممنه  
يقول سمعت  
ابن مسلم يقول  
ان الدعوى  
لا تخرج  
بعيد عن حلق  
وكان ينفذ  
مع فضيلة العلاء  
عليهما السلام في  
تجارتهم فيقولون  
يا محمد بن علي  
فيعطونك  
لهذا الحديث  
والآثار أخر  
ذكرت في كتابي

والمعنى هو ان

وابتنها في اخرى صارت الحكم بها مجهول عندنا خارجا عن طوقنا خصوصا بالشارح  
 الله تعالى عليه ولم نالحكم بالتعددية لعدم ذلك بحججنا القوية عندنا فمن  
 هذا وما اقراه من حيث دليلهم الذي جروا لاثباته لا يعتقدون العمل بالقياس هو العمل  
 بالكتاب لا يعتقدون ان حكم النص بمعنى ثبت في الفرع وان القياس بيان لقوته لا  
 له وانما الاثبات بالبطل المشتغل على العلة ما دام ثبات منه هذا الاعتقاد كان  
 او رد للاثبات عين ما وقع فيه التنازع واذا كان كذلك لا يبعد اعتقاد المشتبهين  
 من غير محجة ان يكون قياسهم قياسا لما كان بما كان على خلاف قياسنا من اسرار  
 بل هو ما لم يثبتوا ذلك بالدليل قياسا لما لم يكن في القرآن السنة وهو الفرع  
 بما كان فيها وهو الاصل وذلك لحط الاصل ومناط التشريع لقياسنا من اسرار  
 فذعوا كون حكم الفرع ثابتا بالكتاب السنة من حيث علة الاصل قول المسئلة  
 الذرائعية فلا سبيل للمسك به في مناظرة الخصم الثاني له فلم يخرج هذا الجواب  
 قياسنا عن وزان ما لم يكن في التورية نقاسوه بما كان فيها وهذا ظاهر عموما  
 على الاركاناء فالعجب كيف خفي خصوصاً على فقيه المجتهدين علما والدين عبد العزيز  
 البخاري في كشف البرزخ ومثل امم ائمة الحقيقة ابي المبركات احمد بن محمد  
 النسفي في شرح كشف المناور وصدر الشريعة في التفتيح ومن تبعهم في ذلك والله  
 تعالى اعلم واستدلوا ايضا على نفي القياس بالاباحة الاصلية وقد قال ابو البركات  
 من الحقيقة وهذا الدليل اقرب اليهم للصواب وغيره ان كلمة المبشرين <sup>الفتنة</sup>  
 على ان القياس انما يبصر اليه عند الحاجة من قبل الكتاب السنة حتى قال الامام  
 الحلي لان ابو حنيفة وابن جبريل <sup>لهما</sup> الله تعالى بتقديم الحديث المصنف في حكم

على القياس اما عند ابن حنبل فذاك مذهبه واما عند المجنفه فليس على سبيل  
اليه ابن الحزم الظاهر فقط ما نقل عنه القاري في شرح المشوة حتى لا يعتمد على سبيله  
اليه بل على تصريح الخوارزمي في مقدمة مسنده خصوصاً في مناقرة الخطيب البغدادي  
عفى الله تعالى عنهما رآته على ما م المسلمون لجانبه عن جميع ما اخذ فيه باخذ الاما  
بالاحاديث الضعيفة في الاحكام بعض امثلة ذلك فيما سياتي فقالت الشفا  
لا حاجة الى القياس شرعاً الا عند الضرورة ولا تحقق للضرورة بالاباحة  
الاصولية فلا حاجة الى القياس شرعاً اصلاً وما لا حاجة اليه لا يكون حجة  
معتبرة فيه فالمقدمة الاولى مسئلة عند الحزم والثانية تدور على اثبات  
الاباحة الاصولية فيقع عليها الكلام نفياً من المثبتين اثباتاً من النفي  
فالطائفة الاولى قالوا ان التمسك بالبراءة الاصولية متمسك بالاصول  
وهو حجة باطلة والعمل به على بلاد دليل لان وجود الشيء او عدمه زمان  
لا يدرك على بقائه فان الممكنات توجد بعد العدم وتقدم بعد الوجود  
فوجودها وان فرض تحققها لا ترجيح له على العدم بالنسبة الى الزمان  
الثاني وكذلك العدم وان اخذ انصاف الممكن به بالفعل لا ترجيح له  
على الوجود بالنظر اليه فيخرج الوجود والعدم من تخير دليل اخذ لا يدل  
على بقاءه واستمراره وقول النفا زاني وفيه نظر لا نأقطع بكثير من  
الاحكام كوجود بغداد وعدم جبل من الياقوت ومجر من الزئبق مع انه  
لا دليل عليها الا ان الاصل في الوجود هو الوجود حتى يظهر دليل العدم  
ولا اصل في العدم هو العدم حتى يظهر دليل الوجود انتهى مما لا يستنبط

٢٣

الى مثله لظهور بطلانه من حيث ان القطع في الاول لتواتر الوجود لا للوجود  
 في الثاني لاستحالة العادة لا لعدم وقوعه وبالجملة الحكم بالبراءة الاصلية  
 شائع في ارباب العلماء بحيث لا يصح انكاره على ما سبق في مفهوم الشرط والصفة  
 انتهى عجز في المناظرة عما هو الحق عليه من معارضة بدليل الخصم او منع مسموع  
 في مقدماته وبقاء في مقابلة العقول والمنقول وهو كما ترى والقول بان  
 بقاء الشرائع والوضوء مع الشك في الحداث بعد تيقنه وبقاء البيع و  
 النكاح ونحو ذلك بالاستصحاب يجب ان يبقاء الشرائع بعد وفائه صلى  
 الله تعالى عليه ولم يلبس بالاستصحاب بل لانه لا يمنع لشرعيته وفي حيواته  
 صلى الله تعالى عليه ولم فلا ان النص يدل على شرعية موجبه قطعاً الى  
 زمان نزول النسخ وعدم بيان النبي صلى الله تعالى عليه ولم للناسخ يدل  
 على عدم نزوله اذ لو نزل لبينه قطعاً لوجوب التبليغ والتبيين عليه  
 وبيان الفروع المذكورة ونحوها توجب حكماً مستنداً الى زمان ظهور مقتضى  
 فيكون البقاء لدليل غير الوجود وهو وضع الشرع لها موجباً لاستدلال  
 الحكم وكلامنا فيما لا دليل على بقاءه غير وجوده والمتصديق الجواب عن هذا  
 الابطال للبراءة الاصلية هو ان ذلك جزأ عن مناظرة الشيخ الدهلي الى ان  
 القياس المقصنه لا يثبت هذه البراءة حتى يندفع باثباتها قوله واخرت  
 زون بقبول ضرورت وقد تفضل الجواب عنك تفضيلاً حسناً ولتفضل  
 الطائفة الثانية هم في اثبات البراءة الاصلية مسلكان عقلي ونقل اما  
 العقلي فمقدّر بان ضربك مبنى على تسليم انها من باب الاستصحاب وهو

تنزل مع الخصم <sup>وإن سوس</sup> على أنها ليست من جنسها <sup>بلا</sup> استصحاب هو الحق  
 في الجواب أما الضرب الأول فتورده في صورة المنع على دليل الخصم ونقول  
 سلمنا أن التمسك بالبراءة فستبطل الاستصحاب لكن لا نسلم أنها حجة  
 باطلة باتفاق العلماء كلهم بل هي ما تنازعت فيه الحنفية والشافعية  
 على انتقاض الدلائل من الجائزين فمن أقر بحجته وهو الشافعي واتباعه  
 يلزمه الإقرار بحجية البراءة الأصلية ومن أقر بها يلزمه الإقرار بعد  
 اعتبار القياس في الشرع لما مر من تحريره فالبراءة حجة على الشافعي <sup>في</sup> ما  
 الله تعالى وصادق مذهبه فاطبة في إبطال القياس فكونها من الاستصحاب  
 لا يخرجها من إبطال القياس مطلقاً بالنسبة إلى المذهبين بل <sup>لها</sup> إبطال  
 له على الحنفية القائمين بعدم حجته وذلك الشافعية ومن لا يقر  
 بها وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى واتباعه معارض في نفيه بدلائل  
 مستنقضة على إثباته ما لم يدخل في مقدماتها لا تنفقد الاستدلال  
 على خلافها والمعارضة في نفي ذلك معارضة في نفي البراءة و  
 الدليل المعارض لا ينبغي عقداً علمياً كما لا يخفى سلمنا التنازل  
 أنها حجة باطلة على الإجماع لكن لا نسلم بطلان حجته كما يراى  
 القطع والظن معاً وذلك لأن سبق وجود شيء وإن لم يثبت على  
 بقاءه دلالة قطعية فلا شك في دلالتها عليها بطريق الظن عند  
 ابتغاء ظن المتأني والمدافع والظن واجب الاتباع ومشايخ  
 الحديث والصوفية الكرام إنما ينكرون اتباع الظن في القياس

على ما هو مسلّم مستقل لهم في نفيه لكون القياس عندهم مما لم يرد به  
السمع على اليقين بخلاف ما يظن في خبر الواحد وسيأتي من كمال السمع  
على الإباحة فافترقا وعلى تقدير عدم جواز اتباعه عندهم يترتب  
الاستصحاب لا فادته <sup>الاصولية</sup> <sup>الثانية</sup> النظر بحجة الزامية على الفقهاء القائلين  
بوجوب اتباعه وأما المذهب الثاني فنورده بطريق المعارضة قالوا  
القول بالبراءة قول بالاستصحاب قلنا ليس كذلك فإن البراءة  
مخجة على حياد لعدم صدق تعريفه عليه فإنه استدلال بوجود  
الشيء على بقاءه من غير ما هو سواه وليس في البراءة الاستدلال  
بوجود الإباحة الاصلية على بقاءه من غير ما هو سواه ذلك على  
طريق لا يستفهم من الخصم انكاره هوان نقول وجود الإباحة الاصلية  
في الاشياء مما يقول به الخصم فإنه جعل البراءة من باب الاستصحاب  
وهو يقتضي وجود المستصحب الذي تكلموا على عدم دلالة على بقاء  
في الزمان الثاني فنستفهم ان كل شيء في الوجود إما كان مستنداً  
إلى علة فيما العلة لوجود الإباحة الاصلية في الاشياء فلا يخص  
لهم من ان يقولوا لهم من الشرعية المطهرة ان الحرمة عارضه  
ولا إباحة اصلية على ما سيأتي بيانه في سطواته ونحوها  
أردل العقل الصحيح على ان التكوين المقدس الا لشيء مستند  
في تأثيره عن كبر وجرح في ذات الاشياء من غير اعتبار  
اضافتها الى ما يوجب المعسدة على الصياد ويستحب الحكم

من الناموس الأكبر والصلاح الأعظم بالتحريم والضح عليه بالنظر  
 إليها وإذا قلنا بذلك ولا تحين مناص نقول لم فذلك لا با  
 في الأشياء غير وجود الإباحة وهو قائم فيها لا يزول إلا عند وجود  
 دليل الحزمنا قيص له لفتنا متدلا ما يثبت وجوده إلى طلة إلى  
 زمان قيامها وعدم حدوث ما يزيلها فتبين على ما لا شوبك  
 فيه لا دق خلقا أن الحكم ببقاء الإباحة الأصلية إلى زمان وده  
 تحريم الشرع العارض ليس لوجود الإباحة حتى تدخل في الاستصحاب  
 ولا يكون حجة صريحة قوية على جبراتها وأنضم انضمامها بالغا انضمامها  
 أن البراءة والإباحة مثل شرعية موجبات البض ومثل الوضوء و  
 النكاح والبيع ومثاله كمالا من غير فرق بينهما وبين الإباحة في الاستصحاب  
 إلى زمان المناقض والمزيل فان أثبتت هذه الجزئيات الاستصحاب  
 مطلق قولكم سنية ودخلت البراءة في نظائرها تحتها على صفة بكانه  
 هذه العريضة وان لم تثبتها من حيث أن استدلال الحكم فيها ليس بالوجود  
 المستصحب بل بدليل الحزمنا ثلله وذلك من باب بقاء الحكم بدليل  
 سوى الوجود عندكم كما مر بآيته استقل قولكم نفوا الاستصحاب  
 خرجت البراءة لما في أخواتها منه أو دخلت في باب ما يبقى فيه الحكم  
 بدليله إلى زمان المناقض وهذا الحمد لله سبحانه تدقيق في  
 تحقيق تفرقة العين الشاهرة في ديار الظلم لما حياة الحق  
 من عينه والحمد لله رب العالمين على إلهام ذلك أما النقيب



فقد ضرب من الكتاب الحميد وضرب من السنة أما الضرب  
 الاول فمن اقوى ذلك عنده قوله جل ذكره قُلْ لَا أُحْدِثُ فِيمَا تُرْجَى  
إِلَّا مَحْرُومًا عَلَى طَائِعِي طَعْنُهُ الآية قالت المشتمون للبراءة الاصلية  
 دُعِيَا الى العمل بهذه الكربة للاتها على ان ما لم يوجد في كتاب  
 الله تعالى بل فيما اوحى الله سبحانه الى رسوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم مطلقا سواء كان حيا متوفا او غيره محروما لا يكون محروما  
 لا يكون محروما كان باقيا على الاباحة الاصلية آجباب الخصم عن ذلك  
 ان قوله تعالى قُلْ لَا أُحْدِثُ ليس مرايا العمل بالاصل بل هو امر بالعمل  
 بالنص وهو قوله جل ذكره خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وكل ما لم يوجد  
 حرمة فيما اوحى الى النبي صلى الله تعالى عليه ولم يكون حلا لا لقوله

٢٨

تعالى خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا قال ابو البركات الاضافة بلام التثنية  
 في قوله تعالى خَلَقَ لَكُمْ اول على اثبات صفة الحل من التخصيص على حدة  
 وقال صدر الشريعة وعن نقول ايضا لا يجوز لنا ان نحرّم شيئا مما في  
 الارض بطريق القياس فانه قياس في مقابلة النص يعني به قوله تعالى  
خَلَقَ لَكُمْ الآية ويريد بقوله وعن نقول ايضا الخ ان تحريم القياس  
 فيما لم يوح فيه الى النبي صلى الله تعالى عليه ولم مسلم بكتبتنا وبكتبتكم  
 لكن انتم تقولون به لا غناء الا باحة الاصلية عنه لكالة قوله تعالى  
قُلْ لَا أُحْدِثُ عَلَيْكُمْ وعن نقول هو حرام لكونه في مقابلة النص الوارد  
 بتجليل جميع ما خلق لنا بقوله خلق لكم هذا جوا بهم عن مسئلة

المتبئين للبراءة بالآية المتقدمة قلنا اللأم في قوله لكم  
 بهذا ان يكون لا فائدة معنى المنفع ذلك على كل ما في الارض خلقه  
 لا نقا عناءه وكل ما فيه منفعنا لا يلزم ان يكون حلالا لنا لخوار  
 طية المفسدة على المنفعة في شئ واحد فيكون حراما وهذا منصوص  
 القرآن في تحريم الخمر واليسر حيث قال تعالى <sup>والله اعلم</sup> <sup>بما فيه</sup> ما فيه من نفعهما  
 فالا فترجى مع النفع فيكون الشئ النافع لنا حراما علينا سلمنا ان  
 التملك وهو حل التصرف في جميع ما خلق في الارض لكن لا نسلم انه  
 يفيد حل التصرف في الجميع من كل وجه فان من النبات ما يحرم  
 اكله لاضرر سر عجل تملكه ويصرفه لعلف الدواب ملك وحل التصرف  
 من وجه عبا مع حرمة التصرف وانقضاء التملك من وجه اخر  
 فكون التملك اذ حل الاباحة مطلقا باطل واذا كان كذلك  
 فنقول صدر الشريعة بغيره القياس في كل ما في الارض لكونه  
 في مقابلة البض لا وجه له لما قلنا بالتحريم كثيرا في الارض  
 بالقياس على المحرمات المنصوصة سلمنا ان جميع ما خلق في  
 الارض حلال علينا بحكم النص اذ لم يرد بتجريعه التضييع من  
 الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم لكن لا نسلم ان هذا الدليل على تقيد  
 صحته يتفعل بل يضر كما لا نقلا به بخلافه معارضه لكم وجه عليكم  
 وبما ان ذلك ان قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا عام يشمل جميع  
 الاعميان من النباتات والمعادن والحوانات والاعراض وحقيقة

الطرفية في قوله ما في الارض لا يقتضي كونه نباتا ولا عينا مما ساء بالارض  
بل امر يعبر بالافعال والاعمال الصادرة من الاعيان الارضية سلبا  
اتها حقيقة فيهما لكن المراد ههنا الكل على ارادة عموم الجواز بدليل  
كون الكلام في الامتنان و الجواز اكثر من الحقيقة كيف لا  
بالاعراض والقوى اكثر من الانتفاع بالاعيان بل التحقيق بغير  
عدم الانتفاع بالاعيان مطلقا وانما ينفع الشخص من عين باعتبار  
تعلق اعراضه وقواه باعراض تلك العين فالانتفاع في  
العالم وكذا التمليك ليس الا بالاعراض ولا اعراض  
فلا اقل من ادخالها في مقام الامتنان الالهى في قوله  
ما في الارض كما دخلت في مقام التسليم والتمليك  
الالهى فيما في الارض في قوله جل ذكره يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا  
فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وقوله تعالى وَلِلَّهِ مَا فِي  
السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ واذ كان فنقول للبقائين  
ان قياسا <sup>كقوله تعالى</sup> لكم لست فيما في السموات وانما هي فيما في الارض  
وقد اقررت ان جميع ما في الارض يحكم القياس لكونه في  
مقابلة النص وهو قوله تعالى خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ  
جَمِيعًا فنثبت ان القياس فيما لم يوجد فيما اوحى الى النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم حرام سلبنا ان ما في الارض في هذه  
الاية مخصوص ببعض ما في الارض فيجوز القياس فيه

دون غيره لكن لانهم حيث قدم بقاء ما يكون العقل فيه بالاصل راسا  
فلا يستقيم قولهم المتقدم قل لا اجادلن امرا بالعمل بالاصل بل  
هو امر بالعمل بالنص فان هذا النص على هذا لا يشمل جميع ما لم  
يوجد في كتاب الله فهو ما فيكون قل لا اجدل امرا بالعمل  
بالاصل فيما لم يشمله قوله خلق لكم ما في الارض و  
هو المطلوب بالاثبات بهذه الكرية على ما سبق تحريره وما  
يكتفي المحققية ويتم عليهم الحجّة في ان هذه الآية تدل  
على الاية الاصلية فيما لم يوجد محتملا في الكتاب وانها  
يتضمن الامر بالعمل بالاصل ان ذلك فهم العبد من  
العبادة الاربعة في هذه الكرية عبد الله بن عباس  
الجعري عيوب الامة وعبد الله بن عمر رض على ما سورد  
في الضرب الثاني وفهم الصحابة ورايهم حجة لاننا حوعد  
اجنيفة ممن تبعه لا يسع له الكلام وفي دلائلها على العمل  
بالاصل اجدهت القول بها عنهما واما الضرب الثاني  
فمن اقوى ذلك وادل على المدعى حديث صحيح مسلم انكروا  
وما تركتمو واستدل به الامام العارفين العربي على الوافية  
الاصلية في الفتوحات المكية وانا ادين ونجده دلالته على  
المطلوب واقول ان ما تركهم فيه النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم ولم يات فيه بشئ من حل وحرمة نولم يكن مباحا عليهم

فعله ولو كان مما يجب تقديم السؤال عليه قبل فعله حتى يظهر جهله او حرمته  
 لما امرهم بترك السؤال فيما تركه فيه اى لم يبين لهم فيه حكمه وجه الملاحة  
 بين التالى والمقدم الاول ان قوله اتركوا في اللحم ورد تخفيفا وتخويفا من  
 عليهم فيما سكت عنه الشارح ولو لم يرد فيهم فيما سكت الخنزير والتجنيب لهما عن  
 ارتكاب ما تركه فيه لاعتبر سؤاله وابن التالى والمقدم الثانى انه لو كان التوا  
 القتيش في السكوت عنه تركهم بالسؤال قبل الفعل فيما تركه من تركه لما  
 لم ينههم عن الارتكاب لم يامرهم بالسؤال اذ ذلك على ان ما سكت عنه  
 صلى الله تعالى عليه ولم يباح فعله وهذا المدلول من الظهور كالمضوح  
 من اللفظ ويشهد للاباحة الاصلية ما رواه ابو داود في سننه عن عيسى بن

٥٢

عليه عن ابيه قال كنت عند ابن عمر فقل عن كل التقدير قل لا احد فيما  
 اوجى الى محرمات الاية الحديث وينص عليه ما رواه اله في السنن عن ابن  
 عباس قال كان اهل الجاهلية ياكلون اشياء وتكون اشياء تقذر  
 فبعث الله تعالى نبيه وانزل كتابه واحل حلاله وحرم حرامه فما حل  
 فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو ولا قل احد فيما  
 اوجى الى محرمات الاية فظاهر هذا انه اخبار عن عصر الوحى وان العمل في منه  
 صلى الله تعالى عليه ولم كان هذا فيكون الحكم ما لعفو على ما سكت عنه الكتاب  
 والشارع صلى الله تعالى عليه وسلم امرانا بتابع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 تكون هذا الحديث على هذا في حكم المرفوع واذا كان السكوت عما عليه الجاه  
 موجبا لعفو مع كونه اليق بالحق واحسان بان يقال فلان يوجب العفو فيما

ليس كذلك اولى وما يشهد لا باحة <sup>ه</sup> اركوا لهما الشرائع في المنهج عن عمر  
 بن الخطاب <sup>ه</sup> انه كان يقول لا تخجل لاجل ان يسئل عالم كبر الله عز وجل فذكره قد قضى  
 هو كما ينقضي ذكر الله هذا في كلامه بعم ذكره تعالى في الكتاب ذكره في السنة على السان  
 بنبيه صلى الله تعالى عليه ولم فانه ما ينطق عن الهوى ان هو لا وحى ولا وحى ولا دلالة  
 على المطلوب ظاهر مما حررناه في الحديث المتقدم <sup>ه</sup> قرآن من يقع ما يقدر الوهب العزيز  
 ههنا ان بعد الاستباط الحلى للحق من القرآن والسنة من غير طريق التقديرة والظاهر  
 العلة وبعد النظر في البكليات الظاهرة المنصوكة لكل مسكر حرام وما اسكر كرهة <sup>ه</sup>  
 حرام وما حرم كراهة حرمة قبل التمسك بالاباحة الاصلية طريق اخر لا خذ  
 في الفرع الغير المنصوكة يرجع عند التحقيق الى احوال الجزئيات تحت الكليات انما الظاهر  
 كان يتحقق مثلا في الفرع معنى علم حرمة من الشرع تحققا بخياره ديقا لو وصف <sup>السطر</sup>  
 والخيلاء وقلة المرأة والحياء فان حرمة وان لم يوجب حكم كل ظاهر كل مسكر حرام <sup>كفها</sup>  
 معلومة من الشرع حيث ما وجد فاذا وجد ذلك مثلا وجدا ناخفا في امر او وجد <sup>شدة</sup>  
 ذلك فيه لعوم الناس فالحكم بحريمه اما تخفيفا او سدا عن جول الحمى ليس يقاس  
 بل للنظر فيه اجتهاد من حيث اخرج وصف حرام من الفرع وادخله تحت اصل  
 كل مثل هذا كثير في الشريعة المطهرة وانتم من قبيل هذه الكليات الغير الظاهرة <sup>قوله</sup>  
 صلى الله تعالى عليه وسلم استفت قلبك الحديث وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ادع  
 ما يريبك الى ما لا يريبك فان كل امر يتبادر فيه معاني من الحرمة والحل <sup>ه</sup>  
 النظر وليتجاء الى الله تعالى فيه رصدا لغزمية الى الهام الصواب وقذفه في <sup>القلب</sup>  
 فان غلبت المحال للحرمة عليه وحكم المعنى الموجب للحرمة على القلب ونزلة ريبا

واختلجا في الصدر يكون فيها داخل تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم دع ما  
يريدك ال ما يريدك وهذا الطريق في معرفة الاحكام اطروا قرب ال الورع في حفظ  
الدين عليه عمل حال الطريق هو طريق علمه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الخوص  
القدسية وكل صورة يتصور فيها القياس احكمت الحرمة فيه الصدر يخرج فيه ولا يتب  
العلم في تلك الصور القياسية فلحكم فيها بالحرمة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا وبما علم  
من المشريعة من تغليب الحرام على الحلال بهذا الحديث وغيره لا يتبع  
العلم من كذا اصل الى الفرع فانه لا حاجة اليه لدخول هذا الفرع قطعا في  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم دع ما يريدك ال ما لا يريدك وفي الحرام  
الغلب وهذا مراد عمر في كتابه الى ابي موسى على ما رواه الدارقطني ثم  
في منعهما الفهم فيمنع في صدره مما لم يبلغه في الكتاب السنة اعرف  
الاشياء والامثال فترى كذا هو عندك فاعلم الى جيب ال اليه واشبهه  
بالحق فيما تراه في الحديث فقله راضا عنك الاشياء والامثال اشارة الى معرفة المغفر  
التي فيها به الجزئيات الداخلية في الكليات المنصوصة حتى يحكم عليه بالادخال  
فيها في نظائره وقوله ثم قيل كذا امره بوازنة المعاني المتخاذة من الحل والحرمة  
المرجوة للحكم بالادخال تحت الكليات وعلوه وقوله فاعلم امره بالادخال  
ولا قرب ال الورع وهذا الطريق ليس من القياس في شيء لاجل ال فهو كفاية عن القياس لسانه عن  
العلم ال البركة لاصلية لا يتأقيل وجوده ان شاء الله تعالى هذه الاشياء في ضرورة نقات  
من خصيصه المستخرج لهذا الفقيه لفتح الحق سبحانه هو ههنا يتم للامم لكل خبر خرج  
بإمر ال الهك وبأيد فاعه تمت هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين

الدراسة الثانية فيما يدل من كلام الصحابة والسلف

لصالحين على الاعتصام بالسنة وحسن اذعهم فيما سمعوا الحديث وتبرئهم  
عند ذلك عن اقوالهم وذم البرأى وما يدل على تحريم صنم من فعل بالردة  
على خلاف الحديث ولبنادى الاعتصام وحسن الادب بالاحاديث  
الحق الاول فضيل عبد الله بن ابي رافع يحدث عن ابيه ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال قال الحسن اخذكم منكم اديكة يا نيتا لامر من امرى بما امرت  
براهيت عنه فيقول لا ادرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه راء لمحي  
السنة في شدة السنة ذر قال هذا حديث حسن وروافع مكر رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما سلم كان تبهيامات قبل على تدعى الاحاديث  
دليل على انه لا حاجة بالحديث الى التبرص على الكتاب انه ما ثبت عن رسول الله  
تعالى عليه وسلم كان حجة بنفسه انتهى قوله واذ لم تحج بالاحاديث الى عران الكتاب  
المجيد فلان لا تقتصر على العرض على غير اولى وعرضها على كل ما يحتاج اليه الحكم  
بعضها ليس من عرض الاحاديث الصحيحة على شيء من شيء يكون هذا العرض طريقا  
الى تصحيحها او علم بتمتاد ذلك يشترى قول يحيى المستدانة مما ثبت لم فالله  
سبحانه الشكوى من نقصان الاحاديث الصحيحة تحتاج لهذا القدر الى العرض  
على قول ما ماله الذى يتبع فان اخذ برفعي حجة والاذا كيف خفي عليه ان الاحاديث  
الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا تعبير حجة بل بالوجه عليه قوله  
امامه واذ لم يكن بنفسها حجة فلا يجب حاي نر بره ولا يجوز ما ينهى عنه بتلك  
الا حاد يث بل بقول ما موهذه عقيدة فاسدة من التفت لاذ القات



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

واما الثاني فالحديث شعبة عن قتادة قال سمعت ابا السواد يحدث انه سمع عمر بن الخطاب  
 يحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الجبال اياي الا بخير فقال الشيباني كعب  
 انه كتب في الحكمة ان منه وقاراً ومنه سكينة فقال عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم والحديث عن محمد بن رواه مسلم في صحيحه وفي رواية اخرى له فقال الشيباني  
 كعب انما الحديث بعض الكتب والحكمة ان منه سكينة وقاراً لله ومنه ضعف فغضب  
 عمر بن حتى احمرتا عيابه وقال ادرى احدك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وقاراً ومنه  
 فيه الحديث اقول ويستنبط من هذا الحديث شناعة قول من يقول اذ اسمع الحديث  
 هذا لا يوافي نقه الخفيفة مثلاً وينقل قولاً مخالفاً مقابله فضلاً عما يرتكب  
 الحديث الكبير فيقول هذا الحديث يخالف الفقه ونحن عالمون بالفقه ومن الحديث  
 اما اشبه الناس بالمسألة الفاضلة ويجوز ذلك جرئت عاده اكره طلب العلم بلا دناءة  
 زماننا هم خراسانها فضلاً عن العوام والنبية ضعف الاصل وشدقما استنبط  
 من في علته الاجتهاد قلته لما رجحتي يدخل هذا الاستنباط في باب كماله انصر ونظير علم  
 النجاشي اهل الزمان على الاشياء غيركم المعصية في غير علم الاساس من الاصل فانظر ان الشيباني  
 كعب لم ينقل انما هذا الحديث اذ اراد ان يمد الحديث بقول الحكمة كما هو المتيقن بحال المسلم بل  
 اراد ان يمد ذلك القول بالحديث ان هذا منسلة افقت على حسن الشرائع وليس في شيء من ذلك  
 باسنادهم كونه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك لما ذكره عقب الحديث في ذلك المجلس شناعة الا لسا معين  
 من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والفكر في الآثار به تدبره وتوصل قبلة  
 المتوجه الى جناب الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ولا لانه فيضان لا نوار المحلقة

[illegible][illegible]

بذلك التوجه ساء عمران رضي الله تعالى عنه معارضة من اجمعت الكلام المناظر بالهي  
 الا احيى وعلق جنايته بادية حتى احرمت عيناه غيرة على كلام رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وعصبا على سوادب المناظر واین هذا ممن ينقل يريدى في احكام الحلال  
 والحرام في عقايده صاحب الجرحي صلى الله تعالى عليه وسلم قولا مخالفا بقوله من يدي  
 وعمره بافضاخة التي مرقبها في الرواية لا خيرة ما معناه ان الماضين  
 سكنوا عمران في غضبه فقالوا بشيعة منافي يعنون به انه من المؤمنين وليس  
 بمنافق وما ذلك الا لافهم ان عمران طهه بذلك الكلام عند كل الحديث مناقحا  
 واذا كان صميم بشيعة بقوله المذكور عند الصحابة مظنة لفقاق غم اظنك لو سمعوا  
 هذه المعارضات الصريحة من الناس مع الاحاديث وعندك هذه الهوة في زماننا  
 بدعة قبيحة وجناية شنيعة يؤذي ويحسب صاحبها عليه بما يؤرمه ومثلا النكل  
 في ذلك على اهل العلم شد من غيره فاقروا ان شئت ويجسبنه هيتا وهي عند الله  
 عظيم والله سبحانه هو اعاصم لكل من عن هذه المسئلة وامثالها ومن الثا  
 ايضا ان ابا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى من قوله ان ضوا الماشية النار لمن  
 انرا اقط وقال له ابن عباس رضي الله تعالى عنه تنقض من الدهن ان تنقض من  
 الحميم قال له يا ابن اخي اذا سمعت حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا تنقض  
 له شيئا روى القوم ليك ومنه ايضا ان ابا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى قوله صلى  
 تعالى عليه وسلم اذا قام احدكم من النوم الحديث قال له تين الا تشعبي كيف فنعم  
 بهر سكم قال لغو باه من قوله والمهر من حجر منقود كالحوض لا يستطيع احد على  
 تحريكه وقوله لا تقرب له شيئا كناية عن الاتيان بالمعنى لقياسا يستند المعاني

على الذين يمتنعون  
 يا هرون الا لا تظنوا اننا  
 ودارنا الغريب المسموم للذين  
 من قوتكم وقلنا قتل ايمان  
 على بطور كروا وقلنا  
 بلين ان كند والروم لغوهم  
 على الذي يمدانا بالبر  
 الا فوسن الجور المشور لا ننتج  
 ان نؤذي حتى نكفنا نقتل اليه  
 اودنا فم فم فم فم فم  
 فدا يفيض من في الامانة  
 بحسبنا طاعة

العقلية في مقابلة المصروف وهذا على ظن أسير هدية إلى ابن عباس وأخذ عن قوله  
 فتدلتين الأشجعي غير واحد من علماء الأصول بما أخرجه قواما عن الدلالة على جواز  
 القياس في مقابلة المضن لا يكون خرقا للاجماع على عدم جوازه مقصود الأبرار منه  
 مهنه عدم تحمل أسير هدية عن ابن عباس وقين التبريزي الراعي باستشكل الحديث  
 وإن كان لقولنا ويل "حسن" في موضعين كتب الأصول العجب الرقعة على تعظيم  
 على قين قد ذكره ابن مند في الصحابة حتى فطره مع صحبه لما عرضه ليهودية  
 بسبب هذا الكلام بما يخاف منه الكفر بقوله نعوذ بالله من شرك فهو لا المتجانب  
 يقولهم فعل بقول الفقهاء من الحديث المخالف به وتركهم صحاح الأحاديث المتفق  
 عليها الشيعان بأداء الرجال مع اعتقادهم صحتها إجماعا بان فرضهم ونقل نفي  
 بالله من شرك والله سبحانه أعلم وحكم منه أيضا حديث سالم بن عبد الله  
 أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم يقول من نساءكم المساجد إذا استاذنكم إليها قال فقال بلال بن عبد الله  
 لتمنهن قال فاقبل عليه عبد الله فسيب سبنا ما سمعته سبوا مثل قطرة ماء مسلم  
 وقد رواه عنه عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذنب  
 النساء بالنيل إلى المساجد قال ابن له فاذ إذا يتخذ من ذلك فخر في صدق  
 فقال أحدهم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا زاد أحمد قال مجاهد  
 فما حكمه عبد الله حتى بات انتهى ولا يخفى أن ابن عبد الله ما أراد بقوله تمنعن  
 انكاراً راجحاً من مخالفة الجمال الفاسقين العصابة القناة بقول رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وحاشا لولا هل ذلك القرن عموماً من ذلك بل حاول

بيان رأيه وان ذلك الحكم مخصص بزعمه كما يفهم عن قوله في الرواية الاخيرة  
للمسلم اذا يتخذ بند غلا يعني ذلك حال النساء في زمانه فعمل طهية بالعلية الحادثة  
بعد عصر النبي بل يحيى زانه سمع قوله عايشة المرقى ايضا صحيح مسلم لو كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ما اشتت النساء لمنهن المسجد كما منعت نساوية  
اسرائيل وسماعه لذلك هو الظاهر من حال التابعين فاعمل على ذلك في ابداء  
رأيه هذا وان الزمان يوجب في ذلك الحكم نزول علتها هي تقوى هل الرأى  
المتقدم ومثل هذا الرأي تراعى الف موضع من الفقهاء في مقابلة النصوص لا  
انها كان رأيا في معارضة الحديث وضعا حرا عند الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم بالا جازع عبد الله صلى الله عليه وسلم عند التعرير للبين والظلال الصديق رضي الله تعالى عنها حيث تالت  
لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا دنت منها ان الحكم يتبدل السنة عند  
نزال العلة ايضا مخصص بالشاهد صلى الله تعالى عليه وسلم في معنى السنن  
فلا يقدم عليه جرح غيره وابن عبد الله تعالى عليه وسلم في ذلك تجاسر الفقهاء تأت في حجب  
وما لو تحت اليد عايشة رضي الله تعالى عنها صهره بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه حديثه صحيح البخاري عن محمد بن جعفر قال اجتمع زيد بن اسلم عن ابي  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما لنا للمل انما كنا راينا به المشركين قد  
هلكهم الله تعالى ثم قال شيء منعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يحب ان يتركه  
قال القسطلاني في شرح البخاري وذلك لعدم اطلاعنا على حكمتهم فقصي عقولنا  
عن ادراك كنهه انتهى اقول قد طلع عمر رضي الله تعالى عنه فحجبه قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان من حكمت المرأة المذكورة لكن لا تخصص حكم السنة الثابتة في اكام

هذا الحديث يدل على ان الحكم مخصص بزعمه كما يفهم عن قوله في الرواية الاخيرة  
للمسلم اذا يتخذ بند غلا يعني ذلك حال النساء في زمانه فعمل طهية بالعلية الحادثة  
بعد عصر النبي بل يحيى زانه سمع قوله عايشة المرقى ايضا صحيح مسلم لو كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ما اشتت النساء لمنهن المسجد كما منعت نساوية  
اسرائيل وسماعه لذلك هو الظاهر من حال التابعين فاعمل على ذلك في ابداء  
رأيه هذا وان الزمان يوجب في ذلك الحكم نزول علتها هي تقوى هل الرأى  
المتقدم ومثل هذا الرأي تراعى الف موضع من الفقهاء في مقابلة النصوص لا  
انها كان رأيا في معارضة الحديث وضعا حرا عند الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم بالا جازع عبد الله صلى الله عليه وسلم عند التعرير للبين والظلال الصديق رضي الله تعالى عنها حيث تالت  
لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا دنت منها ان الحكم يتبدل السنة عند  
نزال العلة ايضا مخصص بالشاهد صلى الله تعالى عليه وسلم في معنى السنن  
فلا يقدم عليه جرح غيره وابن عبد الله تعالى عليه وسلم في ذلك تجاسر الفقهاء تأت في حجب  
وما لو تحت اليد عايشة رضي الله تعالى عنها صهره بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه حديثه صحيح البخاري عن محمد بن جعفر قال اجتمع زيد بن اسلم عن ابي  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما لنا للمل انما كنا راينا به المشركين قد  
هلكهم الله تعالى ثم قال شيء منعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يحب ان يتركه  
قال القسطلاني في شرح البخاري وذلك لعدم اطلاعنا على حكمتهم فقصي عقولنا  
عن ادراك كنهه انتهى اقول قد طلع عمر رضي الله تعالى عنه فحجبه قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان من حكمت المرأة المذكورة لكن لا تخصص حكم السنة الثابتة في اكام

هذا الحديث يدل على ان الحكم مخصص بزعمه كما يفهم عن قوله في الرواية الاخيرة  
للمسلم اذا يتخذ بند غلا يعني ذلك حال النساء في زمانه فعمل طهية بالعلية الحادثة  
بعد عصر النبي بل يحيى زانه سمع قوله عايشة المرقى ايضا صحيح مسلم لو كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ما اشتت النساء لمنهن المسجد كما منعت نساوية  
اسرائيل وسماعه لذلك هو الظاهر من حال التابعين فاعمل على ذلك في ابداء  
رأيه هذا وان الزمان يوجب في ذلك الحكم نزول علتها هي تقوى هل الرأى  
المتقدم ومثل هذا الرأي تراعى الف موضع من الفقهاء في مقابلة النصوص لا  
انها كان رأيا في معارضة الحديث وضعا حرا عند الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم بالا جازع عبد الله صلى الله عليه وسلم عند التعرير للبين والظلال الصديق رضي الله تعالى عنها حيث تالت  
لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا دنت منها ان الحكم يتبدل السنة عند  
نزال العلة ايضا مخصص بالشاهد صلى الله تعالى عليه وسلم في معنى السنن  
فلا يقدم عليه جرح غيره وابن عبد الله تعالى عليه وسلم في ذلك تجاسر الفقهاء تأت في حجب  
وما لو تحت اليد عايشة رضي الله تعالى عنها صهره بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه حديثه صحيح البخاري عن محمد بن جعفر قال اجتمع زيد بن اسلم عن ابي  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما لنا للمل انما كنا راينا به المشركين قد  
هلكهم الله تعالى ثم قال شيء منعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يحب ان يتركه  
قال القسطلاني في شرح البخاري وذلك لعدم اطلاعنا على حكمتهم فقصي عقولنا  
عن ادراك كنهه انتهى اقول قد طلع عمر رضي الله تعالى عنه فحجبه قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان من حكمت المرأة المذكورة لكن لا تخصص حكم السنة الثابتة في اكام

الواحد الذي اظهره صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا يفيد ان العلة المنصوصة  
 اذا لم يكن ظاهر كلام الشارع حكمها لا يزول في الحكم بربها وان هو ثم انما يحفظ  
 وانظر ايضا الى قول عبد الله رضي الله تعالى عنه في الرواية الاخرى حيث جعل  
 من ابنه ابي الرابي مقابلة النص حيث قال له ويقول لا مع انه لم يتكلم بل في  
 تلك الرواية لم تعرض لقصة الزمان الحاصلة على ذلك فحسب ثم ان كون  
 ذلك رأيا من ابن عبد الله من غير مخالفة ناشئة عن العصبية حتى تكون الرقعة  
 ممن مستند على توحيدة الاله واستنساخه في نظائره السابقة قد سبق في الحكم  
 به على ابن عبد الله الامام الثاني رحمه تعالى في شرح مسلم حيث قال فيه  
 تقرير المتعرض على السنة والمعارض لها برأيه والراي قول ينشأ عن دليل  
 لا عن عصيان محض وهو سبحانه وذا النور في هذا الكلام حيث افاد ان الحكم  
 ممن عارض السنة برايهم المتعرض عليها العياذ بالله سبحانه من ذلك وله رحمه الله  
 تعالى في الكلام على هذا الحديث هو دستور شريف للتأديين بالسنة النبوية  
 صلى الله تعالى عليه وسلم هو قول صلى الله تعالى عليه وسلم لا تمنعوا آيات الله  
 مسلحة الله عند وشبهه من احاديث الباب ظاهر في انها لا تمنع المساجد لكن  
 بشرط ذكرها العلماء ما خذوة عن الاحاديث النبوية فمن رحمه الله تعالى الله ابو  
 حيث لم يكتف بقوله ذكرها العلماء بل قيد بقوله ما خذوة عن الاحاديث النبوية  
 لا يتقبل في كلامه شرط العلماء فيهم اطلاق البسطة فييد ان العلماء ليس  
 لهم التعريف بالاشيطة والقبيل في اطلاق المعصوم المحرم بالاطلاق والتقيد  
 انما يترتب به وبغيره في كلامه بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم ومن تصرف في

قوله تعالى لا تمنعوا آيات الله  
 قوله تعالى لا تمنعوا آيات الله

كلامه بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم بل بكلامه يقتضيه كلام السنة  
 وعلية للمعرض اعترضه بحجة قاله سبحانه وتعالى بعضنا عن هذه  
 الذخيرة الفاخرة كتبه وجس كلامه قال الطبيب في شرح مشكله النص  
 ذيل شرح هذا الحديث عجيب من تيمشي على اي اذ اسم من سنة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ولما في حج رأيه عليها فاي فرق بينه وبين المبتدع  
 اما اسمهم لا يؤمن احكم حتى يكون هواه تبعا لما جرت به عادته من غير رضي الله تعالى  
 عنه من اكار الصواب بقها لها كيف غضب تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وتجوزة كبد تلك الهيئة عبرة لا يال الالباب تنسى ثم ههنا علم شريف  
 ندرجه هذا المقام مجتعا على الحكم بحجة القبيحة المذكورة من ابن عبد الله  
 وهون يقال وان الحكم على علمهم لا يروى الا تحرم القياس فما وجه الحكم بالتحريم  
 على ما صنعه ابن عبد الله اذا حملته على بدء العلة في النص عند الجهد وعلى التمسك  
 بزوالها في زوال حكم نيطها وكيف ليس على هذا المحل تعزيره من بيده ان لم يسع ذلك  
 وقد وقع من بيده لكل جنس على التماس المحض المحرمي بالتعزير واذ حمل على ذلك  
 لا يكون مما يدل على شناعة الرعي والتمسك بالعلة وجودا وعدائا مقابلة النص  
 فنقول العلة اما منصوطة من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم او مطنونة معقولة من  
 النص جليلة كانت او خفية فان كانت منصوطة منه صلى الله تعالى عليه وسلم كما  
 حديث اسيرته فحق لله تعاونه في الصعيين اذا اصبح احكم الناس فليخفف فان فيهم  
 الضعيف والسقيم وهذا الحاجة وجبان يتبع الحكم لها ويأيد عليها فحيث يشق  
 على المأمورين التطويل فيريدون التخفيف يؤم بالتخفيف حيث لا يشق الا يبريد

له وصف بكنه

نقلت كتابا من ههنا

مكرر ووقفت على الجمع

مكرر ووقفت على الجمع

مكرر ووقفت على الجمع

مكرر ووقفت على الجمع

منه في كلامه

التخفيف لا يكره التطويل وعن هذا قال الفقيه إذا علم من المأمورين أنهم يؤثرون  
 التطويل على القول كما إذا اجتمع يوم لقيام الليل فإن ذلك وإن شئت عليهم فقد  
 أثروه إنما يحكم ببول الحكم عند زوال العلة المنصوية لا بطلان النص والنص  
 إذا تنحصر الشارع بأن هذه علة لهذا تنحصر ببوله عند زوالها للعلامة المتقدمة  
 عليه كما لمنطوق وليس هو من باب المفهوم للفرق البائن الذي لا يخفى على أحد بأن  
 النص والنص جائز وهذا من قبيل عدم تجاوزه للحكم من الغاية التي نصبها الشارع  
 إليه ما ورد بها وهذا المنصوية التي يكون حصر الحكم بها ظاهر كلام الشارع كما قد  
 أبهره رضي الله تعالى عنه في محل حديثه رضي الله تعالى عنه المتقدم ذكره في قول  
 عليه ان علة المرأة لم يكن الحكم محصوراً بها بظاهر كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 إلى ههنا باب الاحتياط مع جواز السقوط ولو كانت العلة منظومة لا يحكم ببول  
 الحكم عند زوالها لأن العلة الظاهرة في يدك لا الرجال سواء ذلك جلي العلة في  
 خفيها فالحكم ببول الحكم عند زوالها يستلزم ترك النص بالرأي وهو من باب الاحتياط  
 إذ ليس كل ما هو جلي يتعين أن يكون مناطاً كما يتعين لذلك المنصوص من العال  
 فلا يدخل ترك الحكم ببول المظنونة الجلية في باب ترك النص والنص اتفاق  
 الفقهاء وأهل الحديث المعتمد على تعلية الحكم في الجلية غير المنصوية كالمنصوية  
 لا يوجب القول منهم بكونها مثلاً في زوال الحكم ببولها للفرق الواضح بين تعلية الحكم  
 المحكم بهما لا ما لا نص فيه بخلافهين إبطال حكم  
 النص الثابت ببولها وقد امتنع الصديقه رضي الله تعالى عنه في الحديث  
 المتقدم المرتك من مسلم حيث قالت إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

ترك النص بالرأي حرم بالاجماع

لا حكم ببول الحكم عند زوال العلة المنصوية وهي العلة الظاهرة في يدك

راي أحد النسا الحديث باستناد المنع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لو كان  
 جيا عن ان تمتنع النساء بنفسها بقول علة الاذن الى المساجد هي تقوى اهل  
 عصره صلى الله تعالى عليه وسلم لانها وان كانت جميلة لكنها غير منصوصة وهذا  
 اصل واحد كبير من يقول بالفرق المذكور بين المنصوصة والجلية على كثرة الاصول  
 الشاهدة له في الشريعة وان تجل انشاء الله تعالى من غير ان الحديث والاصول من  
 يحكم بخلاف ما حكمنا ولا عبرة بقول التجاهرين وقد جرت قبل هذا بسنين كثيرة على  
 قولهم في حديث كذاة قرين في كتابي يفاظ الرضا وكنت اقول بدران الحكم على  
 العلة مطلقا في ذلك الزمان في كثير من المواضع وليسوا بمتفقين عليه سيما من  
 اطلاق القول في ذلك والله تعالى يعفو ولا في اليوم قبل اليوم بعد ما من غفر له ما  
 تقدم من ذنبه وما تاخر من ان يكون هذا الكرمية ان اسند اليه نبأ فذكر كونه  
 اخوف حليته سمي لغفرته منهم وكان معصوما عند فيما تقدم ما تاخر اذ قد تبين  
 حرمة صنيع ابن عبد الله وخلافهما اجمع عليه الصحابة وشهدت له النصوص الكثيرة  
 انتهت الى الدليل العقلية من ان الاصل لا يارض بالراي واحفظ هذا الفرق  
 بين المنصوصة والمطلق فتفانه من نفائس العلوم والله سبحانه هو المأمور العالم  
 ومنه يصير حديث عبادة بن الصامت الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال عليه وسلم انه غرام معاوية رضي الله تعالى عنه ارض الروم فنظر الى الناس  
 وهم يتبايعون كسرا لذهب بالانباير كسر الفضة بالدرهم فقال يا ايها الناس انكم  
 تبايعون الربا سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تبايعوا على الذهب  
 بالذهب الا مثلا بمثل لا زيادة بينهما ولا نظرة فقال لعوا وترضيا بالاربعين



وكانت له ابنة واحدة اسمها لؤلؤة قال له تعالى لا تأكل من ثمرها حتى يبارك لك ولتبارك لك  
وعندك عن أبيك ابن ابي حنيفة قال سمعنا من ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى لا تأكل من ثمرها  
ولما قيل لحن بالمدنية فقال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما تقدمك  
يا ابا عبد الله فقال عليه القصة ما قال من مسألكه فقال ارجع يا ابا عبد الله  
الى ارضك فقم الله ارضا لست فيها امثالك وكتب الى معاوية لا امرأة  
لك عليه حمل لنا نس على ما قال فانه هو الامير قال اطرحه وروينا عن محمد بن  
وكان من الاسلام بمكان قال رايت الشافعي رحمه الله تعالى بمكة يقف الناس  
وديت الامام احمد بن اسحق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار قال اسحق وروينا  
عن الحسن قال اطيعوا ما يأمرونكم به من غير طاعة ولا طاعة من لا يأمرونكم به  
لما الشافعي رحمه الله اجاب عن ابي اسحاق ان يكون غيرك في موضعك فقلت امرأته  
اذية قول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانت تقول عطا وطاوس بن ابراهيم  
والحسن وهل لا حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرمه وقد روي الدارقطني  
رضي الله تعالى عنه قال ما والله لا تخافون فقد نبأوا بخبركم بن تقى الوفا  
وسئل الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فلان قال ابن عباس رضي الله عنهما  
في باب شعابا بعدت سمعت ابا السائب يقول كنا عند كعب بن جهم فقال الرجل منكم  
في الوأي شعرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول بن حنيفة هو مثله قال الرجل  
فانه قد روي عن ابراهيم النخعي انه قال لا شعرا مثله قال فرأيت اوكيا غصيب  
غصبا شديدا وقال قولك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول قال

عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى لا تأكل من ثمرها  
ولما قيل لحن بالمدنية فقال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما تقدمك  
يا ابا عبد الله فقال عليه القصة ما قال من مسألكه فقال ارجع يا ابا عبد الله  
الى ارضك فقم الله ارضا لست فيها امثالك وكتب الى معاوية لا امرأة  
لك عليه حمل لنا نس على ما قال فانه هو الامير قال اطرحه وروينا عن محمد بن  
وكان من الاسلام بمكان قال رايت الشافعي رحمه الله تعالى بمكة يقف الناس  
وديت الامام احمد بن اسحق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار قال اسحق وروينا  
عن الحسن قال اطيعوا ما يأمرونكم به من غير طاعة ولا طاعة من لا يأمرونكم به  
لما الشافعي رحمه الله اجاب عن ابي اسحاق ان يكون غيرك في موضعك فقلت امرأته  
اذية قول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانت تقول عطا وطاوس بن ابراهيم  
والحسن وهل لا حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرمه وقد روي الدارقطني  
رضي الله تعالى عنه قال ما والله لا تخافون فقد نبأوا بخبركم بن تقى الوفا  
وسئل الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فلان قال ابن عباس رضي الله عنهما  
في باب شعابا بعدت سمعت ابا السائب يقول كنا عند كعب بن جهم فقال الرجل منكم  
في الوأي شعرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول بن حنيفة هو مثله قال الرجل  
فانه قد روي عن ابراهيم النخعي انه قال لا شعرا مثله قال فرأيت اوكيا غصيب  
غصبا شديدا وقال قولك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول قال

عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى لا تأكل من ثمرها

ابراهيم ما احتل بان تجس ثمر لا تخرج حتى تترجم عن قولك هذا قال القسطل  
 في شرح البخاري وقد كثر تشنيع المتقدمين على البيهقي في اطلاق كراهته  
 الا شعرا قال ابن خرم في المحلى هذه طامة من طووم العالم ان يكون مثله فني فغله  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لكل عقل يتعقب حكم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهذه قول البيهقي رحمه لا نعلم له فيها متقدما من السلف ولا موقفا  
 من فقهاء عصره الا من قلده انتهى ثم قال وقد ذكر الترمذي عن ابى السائب  
 فذكر قوله المتقدم وقال فيمرد على ابن خرم حيث دعم انه ليس لا بيهقي سلفا  
 في ذلك وقد اجاب الطحاوي منتهرا لا بيهقي فقال لم يكنه ابي حنيفة اصله  
 ما يفعل على وجه يخاف منه هلك البدن كسرية الجرح لا سيما مع الطعن بالشفر  
 فاودسدا لبايعن العامة لانهم لا يعرفون الحديث في ذلك وما من كان حارفا  
 بالسنة في ذلك فلا انتهى ولقد احسن الطحاوي في بيان هذا من العدد عن البيهقي رحمه  
 فان بعض السلف هم عند الحديث ولم يسمو كيف ينزل العمل به عندهم فتقرعوا به <sup>هنا</sup> هذا  
 القليل منهم ويحتمل انهم يسمو عنده اصل الحديث والله سبحانه اعلم وقال محي السنة وجاء  
 رجل الى مالك فسئل عن مسئلة فقال له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وكذا فقال الرجل رايت فقال مالك فليجهد الذين يخالفون عن امره ان تصيهم  
 فتنة او يصيبهم عذاب البع فلا يذهب عليهم اياها الذاهب عليهم كثير  
 من العلم من غير ثبوتك لما جاء به ان التعريف المورث على مثل سجد في جلاله وقد  
 من الشافعي رحمه لم يكن في ازيد من التقوى بقول الفقيه في مقابلة الحديث فلم يتجمل  
 مجبه ذلك على ابي عمل كان عليه آفة الشافعي رحمه مالك رحمه هو الزايد ذكرا لا



من طريق القاسم بن محمد قال رايت ابن عمر رضي الله تعالى عنه يلجم على الركن  
حتى يذم حتى انتهى اقول ومن ادق ما ينسب من حديث صحيح البخاري هذا ان الشَّيْخَ  
الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسقط بالحرج فإما ثبت عنه  
الله تعالى عليه وسلم إسقاطه بذلك فأذا نسد باب القياس على السنن التي  
سقطت بالحرج بمرجح امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما لم يثبت الامر  
وهو عمل للرأي ابي عز بن يقطين قال الشيخ الاكبر محي الدين قدس الله تعالى  
بشره في الباب الثامن عشر ثلثا ما قد وثقنا عن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه انه كان يخاف من الرأي أشد الخوف حتى ان رجلا اصاح من غرضه فجاءه  
يستحله من ذلك فقال اجعلني في حل فقال بن عباس رضي الله تعالى عنه  
سعاذ الله ان احل ما حرّم الله تعالى ان الله تعالى قد حرّم اعراض المسلمين فلا  
احلها ولكن غفر الله لك يا اخي قال الشيخ فانظر اذ قد هذا العلم وما العجب هذا  
التصرف انتهى في ميم حسن الادب بالشرعية والتبرية عن المنسوخ امر الحلال  
ما لا يخفى وهذا يقع عن جادة من يقول هذا الامر حرّمه الله وحله فلا بد  
في ذم الرأي والقياس اخبارا وانما فيها سبق فلا نفي لها ومن قبيل سادس الهرقي  
منهوا فاعمل هذه الامور ههنا من الزمان بكنا الله عز وجل ثم تغل بعد ذلك بوهمة شتة  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تغل بعد ذلك بهتة بالرأي فاذا عملوا بالرأي بقيد  
صلوا قال درميان فو عايفترقي متى على بضع وسبعين وثمة اعظمها قننة على  
نوم يقينون الامور بآيهم فيحلوا احرام الله ويحرّموا احل الله قال درميان فو  
من قال بالرأي فقد اتهمني بالنقض وروى الهرقي ايضا عن الشعبي عن مسروق قال

من طريق القاسم بن محمد قال رايت ابن عمر رضي الله تعالى عنه يلحج على الركن حتى يذبح حتى انتهى قول ومن ادق ما يستنبط من حديث صحيح البخاري هذا السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسقط بالحجر فيما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إسقاطه بذلك فاذا انسدت باب القياس على السنن التي سقطت بالحجر بصرح امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما لم يثبت الاثر وهو عن الرازي عن ابن نبط قال الشيع الاكرمي الدين قد سنا الله تعالى بشيء البابلثامن عشر وثلاثمائة قد روينا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه كان ينفق من الراي اشد الخوف حتى ان رجلا اصاب من غرضه فجا عليه يستح من ذلك فقال جعلني في حل فقال بن عباس رضي الله تعالى عنه معاذ الله ان احل ما حرره الله تعالى ان الله تعالى قد حرره اعراض المسلمين فلا احلها ولكن غفر الله لك يا اخي قال الشيع فانظر ما ادق هذا العلم وما اعجب هذا التصرف انتهى في قيم حسن الادب بالشبهة والتبريد عن المقصود امر الحلال فانه ما لا يخفى وهذا يتصم عن جساد من يقول هذا الامر حرره ولا وحله فلا بد من قديم الراي والقياس خبايا وانا فيما سبق فلا يغيد هاهنا من قبيله سادس الهريق منوعا فعل هذه الامور بهت من الزمان بكتاب الله عز وجل ثم نعل بعد ذلك بهتة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل بعد ذلك بهتة بالراي فاذا عملوا بالراي بقدر صلوا قال درينا مروفا يفتقر امتي على بعضه وسبعين فرقة اعظمها فتنه على قوم يقيسون الامور بآيهم فيحلوا ما حرره الله ويحرموا ما احل الله قال ودرينا مروفا من قال بالراي فقد تمتمى بالنقض وروى الهريق ايضا عن الشعبي عن مسروق قال

عنه بن مسعود رضي الله تعالى عنه ليس عام الا والذى بعده ثم منذ ولا عام خير من  
عام ولا امته خير من امته ولكن ذهابا خياكم وعلماكم وسيجي قوم يقينوا لا مو  
براهيم فيهم الاسلام وينشلم وكذا الا ذاعى رحمه الله تعالى يقول عليا باقادم  
السلف واياك واء الرجال وان زخرفوها بالقول فان الام نجح حين كانت منذ  
على طريق مستقيم وروى اكرهى عن جلال بن سعيد كان يقول قلت لا يقع  
عمل الشك بالله ولا كفر بالراي قيل يا ابا عمر هذا الراي قال تترك كتاب الله سنة  
نبيه وتقول بالراي قال ودروينا عن احمد بن حنبل رحمه الله تعالى انه يقول ضعيف  
الحديث خير عندك في العمل بمن قوي الراي الرجال وقد مر جرد لك فيما تقدم فذكر  
اقول بل ويترك عمل الصحابة الثابت عنهم بالحديث لضعيف فضلا عن الراي  
الرجال من غيرهم وعلى ذلك جرد قدوة الحديث والفقه من الحنابلة صاحب كتاب  
المغنى حيث قال ولا بأس بالاحتياط ولا ما يحجب روى عن ابن عمر رضي الله  
تعالى عنه جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واذا حسب عبدين السبب  
والحسن وابن سين يعطاهم ثم لم يكرهه بن خالد مسلم فانهم في ذلك والروى  
ولا ذاعى بلثا نعم اصحاب الراي قال ابو داود ولم يفتقر احدكم هذه الا  
عبادة بن نسي كان سهل بن معاذ رضي الله تعالى عنه روى ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم عن الجوهريوم الجمعة والامام يعطى بالبر او ذاعى بلثا واروى يعلى بن  
بن وس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس ثم ما فاذا اجل من في المسجد اصحابا  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرائيتهم محبتين ولا ما يحجب فعل ابن عمر  
وانس رضي الله تعالى عنه ولم يعرفهم محبا لافاضا واجماعا والحديث في اسناد

[illegible][illegible]

مقال على ما قاله ابن المنذر ثم قال ولا ولي تركه لأجل الجبر بل ضعيفا  
 ويحتمل الذي في الحديث على الكراهة وهو أن الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنه  
 لم يبلغهم الخبر والله تعالى أعلم انتهى كلامه بتخييرا بأنه قد يستفاد من كلام  
 هذا الإمام أن ترك الإجماع بالحديث الضعيف وليس ترك الحديث بالإجماع  
 فكيف بالحديث الصحيح وقد عرفت أن تحقيق هذه المسئلة درست على حقي في هذا  
 الكتاب الله الموفق وقال المهرقي رد ويناعن عبد الرحمن بن مهدي أنهم ذكروا  
 عند الآراء البصرة فأنشأ ويقول شعر بن النبي محمد فأنشأ المنيعة للفتي أنشأ  
 لا ترعيت عن الحديث وأهذه الراي ليل الحديث نهذا فطريقا غلط الفتى  
 سئل الهدى والشمس بأرضها النواله وتوكله هذا الشارة لـ  
 أن القاصر بما يكفي لقياس من يقتدره ويفتر عن طلب الحديث في الباب مع وجوب  
 الأحاديث الصحيحة فيه على خلاف ذلك القياس ولا يعذر في ذلك مع إمكان  
 الإطلاع على تلك الأحاديث وحكم الحكماء عليها بالصحة والحسن وإذا علم  
 تحقق مخالفة رواية المذهب بالأحاديث في كثير من المواضع وليكن عدد  
 القاضيين مع وجودها عدم علمهم بها أو غير ذلك مما يقيهم عن الملام ولا يكون  
 والعهد في ذلك كله عليهم لا يجوز لمن يمكن للاطلاع على الأحاديث في ذلك الباب  
 المبادرة بالعمل بالفتيا قبل طلب الأحاديث من مظانها على سهولة وجباتها بل قد  
 الله سبحانه بعد تأليفه فأتوا الاسلام بالتبويب المحكي لأحكام الشريعة المطهرة  
 شكر الله سعي من وقعها وتبناها وسهل طرق أخذها ومعرفتها وجعل جواز هذا الظاهر  
 من لدن نصنا مع النفاش عن عقباته الجمل فإن لاخذ بالقرع القياسيين

بما لا يملكه من  
 من شعر بن النبي  
 الفوتى فأنشأ  
 العبد المذنب  
 والله تعالى  
 أعلم انتهى  
 كلامه بتخييرا  
 بأنه قد يستفاد  
 من كلام هذا  
 الإمام أن ترك  
 الإجماع بالحديث  
 الضعيف وليس  
 ترك الحديث  
 بالإجماع فكيف  
 بالحديث الصحيح  
 وقد عرفت أن  
 تحقيق هذه  
 المسئلة درست  
 على حقي في  
 هذا الكتاب  
 الله الموفق  
 وقال المهرقي  
 رد ويناعن  
 عبد الرحمن  
 بن مهدي أنهم  
 ذكروا عند  
 الآراء  
 البصرة فأنشأ  
 ويقول شعر  
 بن النبي  
 محمد فأنشأ  
 المنيعة  
 للفتي أنشأ  
 لا ترعيت  
 عن الحديث  
 وأهذه  
 الراي ليل  
 الحديث  
 نهذا فطريقا  
 غلط الفتى  
 سئل الهدى  
 والشمس  
 بأرضها  
 النواله  
 وتوكله  
 هذا  
 الشارة  
 لـ أن  
 القاصر  
 بما  
 يكفي  
 لقياس  
 من  
 يقتدره  
 ويفتر  
 عن  
 طلب  
 الحديث  
 في  
 الباب  
 مع  
 وجوب  
 الأحاديث  
 الصحيحة  
 فيه  
 على  
 خلاف  
 ذلك  
 القياس  
 ولا  
 يعذر  
 في  
 ذلك  
 مع  
 إمكان  
 الإطلاع  
 على  
 تلك  
 الأحاديث  
 وحكم  
 الحكماء  
 عليها  
 بالصحة  
 والحسن  
 وإذا  
 علم  
 تحقق  
 مخالفة  
 رواية  
 المذهب  
 بالأحاديث  
 في  
 كثير  
 من  
 المواضع  
 وليكن  
 عدد  
 القاضيين  
 مع  
 وجودها  
 عدم  
 علمهم  
 بها  
 أو  
 غير  
 ذلك  
 مما  
 يقيهم  
 عن  
 الملام  
 ولا  
 يكون  
 والعهد  
 في  
 ذلك  
 كله  
 عليهم  
 لا  
 يجوز  
 لمن  
 يمكن  
 للاطلاع  
 على  
 الأحاديث  
 في  
 ذلك  
 الباب  
 المبادرة  
 بالعمل  
 بالفتيا  
 قبل  
 طلب  
 الأحاديث  
 من  
 مظانها  
 على  
 سهولة  
 وجباتها  
 بل  
 قد  
 الله  
 سبحانه  
 بعد  
 تأليفه  
 فأتوا  
 الاسلام  
 بالتبويب  
 المحكي  
 لأحكام  
 الشريعة  
 المطهرة  
 شكر  
 الله  
 سعي  
 من  
 وقعها  
 وتبناها  
 وسهل  
 طرق  
 أخذها  
 ومعرفتها  
 وجعل  
 جواز  
 هذا  
 الظاهر  
 من  
 لدن  
 نصنا  
 مع  
 النفاش  
 عن  
 عقباته  
 الجمل  
 فإن  
 لاخذ  
 بالقرع  
 القياسيين

بما لا يملكه من  
 من شعر بن النبي  
 الفوتى فأنشأ  
 العبد المذنب  
 والله تعالى  
 أعلم انتهى  
 كلامه بتخييرا  
 بأنه قد يستفاد  
 من كلام هذا  
 الإمام أن ترك  
 الإجماع بالحديث  
 الضعيف وليس  
 ترك الحديث  
 بالإجماع فكيف  
 بالحديث الصحيح  
 وقد عرفت أن  
 تحقيق هذه  
 المسئلة درست  
 على حقي في  
 هذا الكتاب  
 الله الموفق  
 وقال المهرقي  
 رد ويناعن  
 عبد الرحمن  
 بن مهدي أنهم  
 ذكروا عند  
 الآراء  
 البصرة فأنشأ  
 ويقول شعر  
 بن النبي  
 محمد فأنشأ  
 المنيعة  
 للفتي أنشأ  
 لا ترعيت  
 عن الحديث  
 وأهذه  
 الراي ليل  
 الحديث  
 نهذا فطريقا  
 غلط الفتى  
 سئل الهدى  
 والشمس  
 بأرضها  
 النواله  
 وتوكله  
 هذا  
 الشارة  
 لـ أن  
 القاصر  
 بما  
 يكفي  
 لقياس  
 من  
 يقتدره  
 ويفتر  
 عن  
 طلب  
 الحديث  
 في  
 الباب  
 مع  
 وجوب  
 الأحاديث  
 الصحيحة  
 فيه  
 على  
 خلاف  
 ذلك  
 القياس  
 ولا  
 يعذر  
 في  
 ذلك  
 مع  
 إمكان  
 الإطلاع  
 على  
 تلك  
 الأحاديث  
 وحكم  
 الحكماء  
 عليها  
 بالصحة  
 والحسن  
 وإذا  
 علم  
 تحقق  
 مخالفة  
 رواية  
 المذهب  
 بالأحاديث  
 في  
 كثير  
 من  
 المواضع  
 وليكن  
 عدد  
 القاضيين  
 مع  
 وجودها  
 عدم  
 علمهم  
 بها  
 أو  
 غير  
 ذلك  
 مما  
 يقيهم  
 عن  
 الملام  
 ولا  
 يكون  
 والعهد  
 في  
 ذلك  
 كله  
 عليهم  
 لا  
 يجوز  
 لمن  
 يمكن  
 للاطلاع  
 على  
 الأحاديث  
 في  
 ذلك  
 الباب  
 المبادرة  
 بالعمل  
 بالفتيا  
 قبل  
 طلب  
 الأحاديث  
 من  
 مظانها  
 على  
 سهولة  
 وجباتها  
 بل  
 قد  
 الله  
 سبحانه  
 بعد  
 تأليفه  
 فأتوا  
 الاسلام  
 بالتبويب  
 المحكي  
 لأحكام  
 الشريعة  
 المطهرة  
 شكر  
 الله  
 سعي  
 من  
 وقعها  
 وتبناها  
 وسهل  
 طرق  
 أخذها  
 ومعرفتها  
 وجعل  
 جواز  
 هذا  
 الظاهر  
 من  
 لدن  
 نصنا  
 مع  
 النفاش  
 عن  
 عقباته  
 الجمل  
 فإن  
 لاخذ  
 بالقرع  
 القياسيين

الحمد لله رب العالمين

وَمَنْ تَبِعَهُمْ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ التَّصَوُّرِ نَالِ الْمَيْتَةِ يَقْنُ بِإِنْتِفَاقِ النَّصِّ فِي الْمَبَايِلِ لِيُجْزَى  
الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ فَجَبِبَ الْفَحْصُ عَنِ النَّصِّ بِقَدْرِ الْأَسْكَاتِ قَبْلَ الْعَمَلِ بِهَذَا الْفَتْوَا  
الْقِيَاسِيَةِ الَّتِي يُقَرُّ أَهْلُهَا بِكُونِهَا قِيَاسًا مَخْصُصًا وَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى شَرْحِ وَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
إِنَّ السُّنَّةَ سَبَقَتْ قِيَاسَكُمْ فَابْتِغَاءُ مَا تَبْتَدِعُ فَاتَمَّكَ لَنْ تَقْضَى مَا اخْتَرْتَ بِالْأَثَرِ  
وَسَبَقُهَا هُوَ الْفَحْصُ عَنْهَا قَبْلَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ وَمَا أَصْحَبُكَ عَنْ ذَلِكَ وَحَسَنَ فَيَذَرُ  
الشَّعْبِيُّ عَلَى مَا حَكَاهُ فِي السُّنَّةِ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ الْمَرْيُومَةِ الْمَيْتَةِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَخْبَرَهُ بِهَذَا  
وَقِيلَ لِلشَّعْبِيِّ لَا تُخَصِّرِ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لَقَدْ بَغِضَ إِلَيَّ هَؤُلَاءِ هَذَا الْمَسْجِدَ حَتَّى لَمْ يَدْ  
الْبَعْضُ إِلَيَّ مِنْ كُنَاسَةِ دَارِي فَقِيلَ لَهُ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا بَا عَمْرٍو قَالَ أَصْحَابُ الرُّأْيِ فَقَالَ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْقِيَاسِ فَقَالَ عِنْدَ الصَّرْفِ  
وَسَأَلَ مَسْرُوقًا قَامَ عَنْ مَسَائِلَ فَأَجَابَهُمْ فَكَتَبُوا بِهَا فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَقَالَ الْعَمَلُ كُلُّ شَيْءٍ  
جَبِيتُمْ بِهِ خَطَأً إِنَّمَا اتَّجَهْتُ لَكُمْ وَكَيْفَ تَكْتُبُونَ عَنِّي بِالْعِلْمِ وَجِمْ عَنْهُ عَدَا نِمَا يَكْتُبُ  
النَّاسُ لِلْحَدِيثِ وَيُقَادِرُ بِمَا ثَبَتَ عَنْ أَحْمَدَ لَمْ يُصَيِّفْ كِتَابًا فِي الْفِقْهِ وَنَمَّا  
خَفِطَ مَا حَفِظَ مِنْهُ فِي صَدْرِهِ وَرَجُلًا فَقَالَ لَوْ لَمْ يَرْقُ لَمْ تُنْقَضِ لِلنَّاسِ الْقُدْرَةُ شَيْئًا  
فَقَالَ وَلَا أَحَدٌ كَلَامٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَرْقُ لَمْ يَنْزِعْ عَشْرِينَ مَسْئَلَةً الصَّلَاةِ  
عَقَطَ وَهَذَا مِنْ مَسْرُوقٍ وَاحْمَدِيٍّ عَلَى أَنَّ مَا حَمَّ وَثَبَتْ مِنْ أَرْوَاقِ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّمَا يَعْمَلُ  
بِهَا عَلَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ فَإِذَا دَخَلَتْ فِي الْفُرُوعِ الْأَحْتِيَاذِ ظَنُّونَ عَلَى ظُنُونٍ فَإِنَّمَا  
طَبِئَةُ أَصْلًا بِوُجُوهٍ سِتَّةٍ بَيْنَهَا التَّفَقُّدُ أَزَانِي فِي التَّلْوِيحِ وَظَنِيَّةٌ بِقَاءٍ وَهَذَا  
لَا يَسْتَحْصِلُ إِلَّا بِدَمْنِ ادِّتِكَابِهِ فِي الْأَجْمَاعِ أَيْضًا وَبِذَلِكَ وَرَدَّ الْحُجَّتُ فِي ظَنِّيَّةِ  
مُجَبِّتَةٍ فَإِنْ اِحْتَمَلَ اِرْجُوعُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلًا عَقِيبَ الْعُقُولِ مَلْفُوعٌ بِالْإِسْتِصْحَابِ

[illegible]

من غلبت قوت تعلیما  
فوق سبب ان العالم  
الذی نقص منه  
العین کوران  
تخص بالجزا الفاسد  
والتوکید علی سبب  
والتوکید علی سبب





لے فان فن

از این مکتب

بانی بنیاد

ماہنامہ علمی و ادبی

فہرست کتب و رسائل

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

الضيق بالقرآن

10

صاحب الصحيح المشهور يقول ليس لاحد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قول اذ احص  
الخبر عنه ثم قال ابن خزيمة سمعت باهتنام الرافعي يهت بجي بن آدم يقول لاحتاج  
مع قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى قول احد واما كما يقال سنة النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وان بكر وعمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال هو عليه ما وجد  
قال الامام الشعراوى رحمه الله في المنهج قد اجتمعت الامثلة على ان السنة قاضية على المتأخر  
وليس الكتاب بقاضى على السنة انتهى قال الله تعالى القواعد وعلى باب رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم للناس ليس من يفتقد هذا ينادى بها ان الذى يلزمكم الله فليؤتيها  
على السنة وتقدمها وذلك على كتاب الله العزيز القاطع السنة وهو للقضاء على الاستغنى عن غيرها  
الفقه فحق في دأيم شكواه ضارعين الى الحق في جميل الصبر على آذاه والله سبحانه  
المستعان وعليه التكلان وكان الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول حرام على من  
من لم يعلم دليل ان يفتى بكلامى بهذا الكلام من ابى حنيفة رحمه الله ثابت بالسنن المسل  
بالحنفية على ما حكاها الشيخ الاكبر في الفتوحات وهو يفيد عدم حملنا التقليد  
المحض من المفتى العالم القادر على ترجيح الاقوال بدلائلها وان التقليد  
المحض والمستند الى حسن الظن الناشى عن دليل على جواز من العام واما  
العالم المفتى فهو غير معذور في الحكم في الشرائع مجرده من غير ان يعلم كما دلت على  
انه ترجيح على دليل غيره وهو مطلق الكلام الا ان من ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
واذا لم يعلم لقوله بدلا مما يجب المفتى التوقف في الفتوى الى ان يظهر فانه التوقف  
حكم من لم يعلم بدلا من الشارع اصلا فينظر حذنه وتعارض عند الدليل  
منه الى الله تعالى عليه وسلم فيتوقف الى ظهور ترجيح المفتى اذ يفتى بكلام من يشهد له

[illegible]

ولما اتممت  
 ولما اتممت  
 فقلت قولي  
 بان يا عبد  
 علي الرب  
 علي قديم  
 عنون كوك  
 بنظرنا  
 منظره  
 بان  
 لاج  
 ويكون  
 عن كوك  
 قال اذا  
 علي بن  
 من الابرار  
 علي  
 من

الاستنباط الكتاب على حسب علمه فان كل امر معذور سبيل الطاعة في دين  
الله تعالى ما خرج بالتقاع عن ذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا قوله رحمه الله تعالى  
فيمن لم يعلم لقوله دليلاً فاطنك فيمن يعلم ان قوله وقع على خلاف الدليل من  
الحديث الصحيح فلا ريبه لا حجة له لا احسنه الفتوى بعدم الدليل لقوله فلا  
يجوز عندنا انتهاض الحديث الصحيح حجة عليه ولي وقد حسم منه فيها انه قال انكوا  
قوله بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا نعلم يدع هو ولا احد غيره من  
المجتهدين الا حاطة بكل قول صحيح من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في زمانه  
فضلاً عما حسم بعد زمانه وتقدم قول الشعرابي قدس سره ذلك بما لا مزيد عليه  
في العذر وعن كثرة القياسات في مذهب بيجيفة في الدلالة سنة الحادي عشر و  
ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا افتى يقول هذا في حنيفة وهو حسن ما طعننا عليه  
فمن جاء باحسن منه فهو ولي بالصواب انتهى لا ينهض عليك ان هذا الكلام في  
كلام غير اذ اترجم ذلك عند احد يظهر عليه كونه احسن واقوى من كلامه فاطنك  
به فيما اذا صح الحديث في خلاف قوله روي الحاكم والبيهقي عن الشافعي رحمه الله  
كان يقول اذا صح الحديث فهو حصي وكان يقول اذا رايت كلامي يخالف كلام رسول  
الله تعالى عليه وسلم فاصروا بكلامي الحايطة وقال المراتي لا تقلدني في كل ما اقول  
واظنوه ذلك لنفسك فانه دين وفيه دلاله على ما ظننا في شرح قول بيجيفة  
رحمه الله تعالى ان العالم لا يجوز له التقليد الحضر كما لا يخفى قال الامام الشافعي  
في المنهم قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في المستحاضة تفعل ان لا دم وتصلي الوصم  
الحديث في ذلك نقلنا به وكان احب اليانا من القياس على سنة رسول الله صلى

هذا الحديث من كتابنا  
فيمن لم يعلم لقوله دليلاً فاطنك  
الحديث الصحيح فلا ريبه لا حجة له  
يجوز عندنا انتهاض الحديث الصحيح  
قوله بقول الرسول صلى الله تعالى  
المجتهدين الا حاطة بكل قول صحيح  
فضلاً عما حسم بعد زمانه وتقدم  
في العذر وعن كثرة القياسات في  
ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا افتى  
فمن جاء باحسن منه فهو ولي بالصواب  
كلام غير اذ اترجم ذلك عند احد  
به فيما اذا صح الحديث في خلاف قوله  
كان يقول اذا صح الحديث فهو حصي  
الله تعالى عليه وسلم فاصروا بكلامي  
واظنوه ذلك لنفسك فانه دين وفيه  
رحمه الله تعالى ان العالم لا يجوز له  
في المنهم قال الامام الشافعي رحمه  
الحديث في ذلك نقلنا به وكان احب  
فيمن لم يعلم لقوله دليلاً فاطنك  
الحديث الصحيح فلا ريبه لا حجة له  
يجوز عندنا انتهاض الحديث الصحيح  
قوله بقول الرسول صلى الله تعالى  
المجتهدين الا حاطة بكل قول صحيح  
فضلاً عما حسم بعد زمانه وتقدم  
في العذر وعن كثرة القياسات في  
ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا افتى  
فمن جاء باحسن منه فهو ولي بالصواب  
كلام غير اذ اترجم ذلك عند احد  
به فيما اذا صح الحديث في خلاف قوله  
كان يقول اذا صح الحديث فهو حصي  
الله تعالى عليه وسلم فاصروا بكلامي  
واظنوه ذلك لنفسك فانه دين وفيه  
رحمه الله تعالى ان العالم لا يجوز له  
في المنهم قال الامام الشافعي رحمه  
الحديث في ذلك نقلنا به وكان احب



منهم وفيه عجي البصيرة قال الشعراني في المنهم وكثير ما يذم التقليد ويقول قبيح  
 على من أعطي شعبة يستضي بها أن يطفئها ويمشي في الظلام قال ويشير به والله تعالى  
 أعلم إلى العقل الذي جعله الله الذي يميزها بين الامور ويستبصر نورها في بينه وعيانه  
 قال ودعينا ان شخصا استشاره في تقليد لشخص من علماء عصره فنهاه عن ذلك  
 وقال لا تقلدني ولا ما لك ولا الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذوا الاحكام  
 من حيث اخذوا يعني الكتاب والسنة وهذا نصير من احمد بعد جواز التقليد  
 من العالم وقد تقدم من ابي حنيفة والشافعي بايد لك على ذلك فهو ما اتفق عليه  
 الائمة ومهم الله تعالى فليكن منك على . تدكر واعتنا بربوا الذين له اهلية النظر  
 في الدليل بالنظر كما امر الشافعي المزمع وقال احمد ان استشاره نخذ والاحكام الخ  
 ودل قول ابي حنيفة على وجوب طلب الدليل مطلقا لقوله و عدم جواز الفتوى بمجرد  
 اقواله واكثر التواريخ العقلية التي يذكرها صاحب الهداية والكافي والتبيين ليس  
 بدليل لا يحنيفة وانما دليل الكتاب والسنة انما الصواب به روح والقياس على السنة  
 عند فقدان النص في هذا على وجوب طلب الحديث لا قوائم بطريق اول والثقة والفتن  
 لها الزمان وجدان ولا سيما وفي الفرع مما يخالف احاديث الصحيحه وتحقق  
 ذلك في موضع واحد يرفع الامان في كل قول مجرد فكيف لا يتحقق في مواضع شتى  
 فقد قامت الائمة الاربعة الحجة فادوا جهاد على ما وصل اليها بالاسناد المتصل  
 بان ترك قولهم اذا خالف الحديث وجب فاذا انفى الحديث الصحيح قولنا ان قول الائمة  
 يجب علينا ترك قولهم بقولهم وكيف لا وامام الخليفة ابن الهمام مقرر في الفقه على  
 ما ينبغي بان قول الصحابة حجة عندنا اذا لم ينفه شيء من السنن وسقوط الاحتجاج

عن قول إمام عند نفي الحديث له أدنى من سقوطه عن قول الصحابي إسماعيل عند  
الحنفية القائلين بكونه مجتهداً على من بعدهم وليس قول مجتهد حجته عند من بعدهم  
ابتداءً بالاتفاق وبعد الاستمرار عند المحققين منهم ابن الهمام ومن هذا  
يلزم تركيبك بعض من لا اعتداد بقوله في قوله بثبوت نفي السنة بقول إمام مختار  
لها تسبيل إليه لا عندهم ولا أظنه يقول وعند إمام آخر أنه لعدم اعتقاده بما أنه  
مجتهد آخرها ما لم يفعل عدم انتفاء هذا بأن له عن هذا الحديث جواباً بالاحالة  
يلزم علينا الاعتقاد به من غير أن نعرفه وهذا هو الوجه لنا في ترك الكتاب المست  
وهذا فاسد في نفسه فساداً ثانياً كما وقفت على بطلانه متفرقاً فيما تقدم ستقف  
عليه مجموعاً فيما يأتي في دسته مفردة لكن المقصود ههنا تسكينه لا لازم عليه  
في هذا المقام بأن نقول له لا وجه لنفي السنة بقول الصحابي في تركه فان  
له عن هذا الحديث جواباً وهو أولى بذلك في جميع وجوه الجواب وأكثرها علماً بالنسخ  
ولمعارضته من إمامك وقد جردت أيمتك ذلك حتى جرى عليه المتأخرون من  
أهل التصنيف في استدلالهم فإن تجرد في الصحابي رضوان إمامك فانت ممن  
لا يجاب لك والله سبحانه هو الهادي للصواب ثم إن الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
جميعين مما أتوا على الإنكار على من رأى بأجل خلاف الحديث وقد كثر ذلك على متأخري  
بن أبي سفيان في عهد فامة ثمها تقبيله لليمانيين انكر عليه لك ابن عباس رضي  
لخلاف السنة ومنها ترك التسمية في الصلوة جراً لما قدم المدينة المطهرة انكر  
عليه ذلك المهاجرون والانصار وقالوا سئمت التسمية يا معاوية ومنها انه نهي الناس  
عن متعة الخمر فقد روى الترمذي في جامعهم حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه

قال تمتد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان واول من نرى  
عند معاوية والجم بين حديث ابن عباس رضي هذا لقي فيها نبي عمر وعثمان رضي  
اما رجوعهما بعد القيل بالني لاجل ذلك اوبالعكس وضبط ابن عباس احد  
الامر من فاجبرهما ماكون معاوية اول من نرى مع تقدم النبي بذلك عن عمر  
وعثمان رضي الله تعالى عنهما على ما وقع في حديث الضحاك عن عمر حيث  
قال السعد بن ابوقاص عن ابن عمر بن الخطاب رضي عنهما عن ذلك كما رواه الزهري  
في الجامع فبا عتبار ان بينهما معناه بيان انه غير مباح ونبي معاوية منع  
الناس جبراً من ان ياتوا به على من ذهب على رضي الله تعالى عنه وغيره من الصحابة  
فهو اول من نرى بهذا المعنى والله سبحانه تعالى اعلم  
ومنها قوله في زكاة الفطر اني ادرى ان مدني من  
سلم الشام يقول صاعاً من تمر انكر عليه الك ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى  
عنه وقال تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا اعمل بها وذلك لما رووه الاثني عشر  
عندنا أخرجه اذ كان فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زكاة الفطر عن كل  
صغير كبير حر ومملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او  
صاعاً من تمر او صاعاً من زبيب فلم يزل أخرجه حتى قدم معاوية حاجاً او مقبلاً  
فكلم الناس على المنبر فانيما كلم به الناس ان قال في ادرى مدني من سلم الشام  
الحديث وفيه قال ابو سعيد ان انا فاني لاذل اخرجه بل انا عشت ولما بلغ  
ابن الزبير رأي معاوية قال بس اسم الفسق بعد الايمان صاعاً من الفطر صاعاً  
وارباً انه الحديث لا تحفى كثرها على عاشر علم الحديث وقال علي بن ابي طالب

رضى الله تعالى عنه على لفظ صحيح البخاري ما كنت لأدعم سنة رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بقولنا هذا في معتق الجمع مع حرمة عمر رضى الله تعالى عنه إياي أخذ  
 عثمان رضي الله عنه رضى الله تعالى عنه فانه رضى الله تعالى عنه بعد ما ثبت عنه  
 صحيح الكرام بالتمتع على الحد البليغ في حجة الوداع لم يبال بخلافها ولم يتوقف  
 بحسن الظن في عمر رضي الله عنه بغير أن في التحريم سماعاً لم يظهره لأن الخلاف  
 فشيء أمره بعد عمر مع عثمان رضى الله تعالى عنه انهم اجمعين على أن في حديث  
 المسيب رجلان من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن في عمر بن الخطاب رضى  
 تعالى عنه فشهد عنه أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي  
 قضى فيه يميني عن العمرة قبل الحج رواه البزار وغيره ما قالوا ان تحريم التمتع  
 رأي رآه عمر رضى الله تعالى عنه وظاهر هذا ان عمر رضى الله تعالى عنه كان أظهر الحديث  
 وكذلك عثمان رضي الله عنه في مناظرة يسوع الامم من الاولين والآخرين علي بن ابي  
 طالب رضي الله تعالى عنه فلم يفتقد عليه كان الرجل المبهم هذا يحتمل ان يكون معاً  
 بن ابي سفيان على تفسير الرواية الاخرى ولم يصدق في ذلك اصحاب رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذا الحديث عليه فتركه فقد اخرجوا في رواية عن  
 ابي موسى الاشعري عن اهل البصرة ان معاذ بن ابي سفيان قال لاصحاب النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم هل تعلمون ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سمى عن ركوب  
 حبس د السمر قالوا نعم قل فتعلمون انه نهي ان يقرن بين الحج والعمرة  
 قالوا اما هذا فلا فقال ما اتهمنا معهم ولكنكم نستيم واذا جاز لاخذ من مسجدين  
 المسيب على مثل حجر الامم عبد بن عباس رضى الله تعالى عنه في حديثه ان النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرمٌ حيث قال رُحِمَ ابنُ عبدٍ  
 في تزويج ميمونة وهو محرمٌ رواه البوداود فلا يقم ذلك من مثل علي بن  
 أبي طالب رضي الله تعالى عنه على مثل معاوية لا يستبعد إلا قليل العلم وبارئ  
 عن معاوية ابن عباس بن حميد بن عبد الرحمن وعمر بن هاني وحران بن أبي  
 في الحج والعلم وغيرهم عن الأحنبن سلم إليه الأمر حسن بن علي رضي الله تعالى  
 عنها وصالح ذكره في تذكرة القاري ذلك لا نه قبل لك كان باغياً جاثراً  
 ومثله لا يخل عنه الدين والسنة وهذه الحقيقة واجبة الوعائية في الحادية على  
 دأبي هو كما لا بد من أن لا يخلوا عنه قبل الصلح فليميز بين ما تحمل عنه في أيام  
 بغية بين ما تحمل بعد الصلح وكيف ياخذ سيد الأجداد والدين والآخريين عنه  
 مع اندوخي هذا الحديث انتهى عن جلود النمر كان يستعمله وكذلك في غيرك  
 فمن هذا عمله لا يأخذ عنه بلو الحسن القوام رضي الله تعالى عنه وليس معاوية من  
 يقال أنه إذا عمل بخلاف ما يدل على التسليم مع أن هذا القول باطلاً وفي عمل الرأي  
 باطل ولو كان كذلك لما اتخذ علياً المقدم في ذلك ————— خذ  
 رايته والنور القصص في تمام الحديث فإن في ذلك عبرة لكل محب العترة الطاهرة له  
 كثير ما يستخرج من ذلك الحديث وسكننا عند تاسيس الأئمة الطاهرين في السكون  
 عن كثير مثل ذلك وهو حديث خالٍ قال علياً المقدم بن معاذ كرم عمر بن أبي سفيان  
 فقال معاوية أما علمت أن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه أثبت في قتر جمع المقدم  
 رضي الله تعالى عنه فقال لا أتعد هامة مصيبة فقال لم أداهامصيبة فقد ضعه  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجره فقال هذا مني وحسين من علي رضي الله تعالى



عنه ما قال فقال لا سيدي جرة اطفأها الله تعالى قال فقال المقدم رضي الله عنه اما انا فاحرق  
اليسر حتى اغيظك واسمعك ما تكره ثم قال يا معاوية ان صدقت فصدقني وان  
كذبت فكذبني قال فقال ما انا فاشد بالله هل سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقول لبس المذهب قال نعم قال فاشد بالله هل تعلم ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يقول لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم قال فوالله  
لقد رأيت هذا كله في بيتك يا معاوية فقال معاوية قد علمت اني لن اكون بك  
يا مقدم ثم قال خالدا فامر معاوية بما لم يأمر اصحابه فزجى لاسية المائتين فمروا  
المقدم على اصحابه فلم يعطوا الا سدا احدا شيئا ما اخذ فبلغ ذلك معاوية فقال  
انا المقدم فزجى كريم بسط يده واما الاسيكة فزجى حسن الاساس الشية ثم  
ان الله يظهر من تصفح احوال الصحابة ثم انه اذا ثبت عندهم شيء عن رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فمعه جود رواية العدل للخلافة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا يثبتون ما سمعوا ورواه من لقوه امر السماع  
والسراية منه على السماع عن غيره صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى  
هذا اختلف بين التميمي الجنب المروني عن عمرو بن مسعود رضي الله تعالى عنه ما مع ان  
عمرو بن ياسر رضي الله تعالى عنه روى عنده الحديث في تيمم الجنب هو الحديث المتفق  
عليه الشيخان فعدم الاختلاف بين عمرو بن مسعود مع بلوغ الحديث لعله لشدة خلافه  
عنده قبل واقته عمار وهو من باب تقديم علم حصل بلا واسطة على ما حصل بهما  
فلم يكن حديث عمار ناسخا لما عنده واما ما قال ابن عبد البر سبب ذلك عن عمار  
ابن مسعود عدم حمل الملامشة الا يتبع على الجماع مع عدم وجوب دليل عندهم

على جواز انتهي وجعله مع رواية عماله الحديث عند علي ما في الصحيحين فلا  
سفي بقوله مع عدم وجود دليل عندهم وعماد رضي الله تعالى  
عنه ليس ممن لا يعتمد على حديثه وكل هذا يباين كمال الاعتقاد بالامانة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوة التمسك بما قوي امره في الثبوت  
والعكوف على المتزجر من الحديثين حتى كان المرجح لم يكن واداء ولا يؤد  
عليه حديث التحويل القبلة وقبول الصلابة في التحويل لاسمعهوا وترك ما رواه  
فان امرها سمعوه على خلاف رويتهم وهو التحويل في الكيفية تقارن شرف  
وقوعه في قلوبهم لما يروونه من طلب النبي صلى الله عليه وسلم وشد شوقه  
حتى نزل فيه القرآن قد نرى تقلب وجهك في السماء الآية فليس هو ما ترجح  
فيه مجرد السماع على الرواية كما يخفى ولئن ثبت في موضع ترجح مجرد عليهم فهو  
من ترجيح الشخص للخصم على نفسه الحفظ فلم يروا فيه نقضا على ما قرناه والله سبحانه  
تعالى اعلم وهذا سعيد بن المسيب مع كونه تابعيا لما ثبت عند وصره قوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم المحرم كائنه ولا يتكلم وهو عليه شرط ابي اود في سنة شيب الى  
ابن عباس رضي الله تعالى عنه الوهم في حديثه كما قرنا اذا كان يجوز مثل هذا لاخذ  
عند صحة الحديث على الصحابي من التابعي مع ما مع الصحابي من الحديث فان قلنا عند صحة الحديث في الاخذ  
على الفقيه في مجرد قول قياسي فان قلت قولك فيما سبق ان عليا رضي  
الله تعالى عنه لم يبال بخلاف عمر عثمان رضي الله تعالى عنهما ولم يتوقف بحسن  
الظن في عمر رضي الله عنه في حديثه لا يدل على ان الادنى في الصحابة لم يتوقف بحسن  
الظن الى الاعلى فان الكلام بين عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه في الاشكال وهو بخلاف



تعالى عليه سلم يرى ترك ذلك واجبا على ما صرح بذلك بعضهم وسبغ  
 من أبي جعفر الطحاوي مع تصديق هذا المذهب بالبحينة رحم وتخرجهم منه مسكبه  
 من المرفوع والموقوف أنه إذا قال قول له الحديث يقره ويقول فقل قول  
 بالبحينة ومن يرى قول من أقوال أحدنا من كان باطلا يرى العمل به  
 حراما وقد ثبت أيضا قراؤنا تبعهم في بعض المواضع أن هذا الحديث لم يبلغهم  
 وقال الإمام الشافعي أن هذا بالبحينة في كثرة القياس عدم بلوغ الأحاديث  
 الصحيحة اليه في نفسه وقال العلامة أحمد بن عبد السلام في كتابه في الملل  
 عن الأئمة الأعلام بعد ما عد جملة من الأحاديث التي لم تبلغ الخلفاء الأربعة  
 الراشدين وبلغت غيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعين وهذا باب  
 واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عددا  
 كثيرا جدا أو ما المنقول منه يعني من عدم بلوغ الحديث مع صحته عن غيرهم يعني  
 الصحابة فلا يمكن الاحتاط به فانه الوف وهو لا يعني طبقة الصحابة كما قلنا  
 الأئمة وفقها وتقاهما وأفضلها فمن بعدهم انقص منهم فحفظ بعض السنة  
 عليه وسلم فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو أبا  
 معينا فمن مخطئ خطأ فاحشا قبيحا ولا يقول قائل أن الأحاديث قد نزلت  
 وجمعت فحفظها والحال هذه بعيد لأن هذه الدواوين المشهورة  
 في السنن إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين انتهى كلامه وهذا  
 دليل على أن قول من يقول أن للإمام في كل مسألة وليا أو عن كل عارض  
 جوابا وإن لم نعرفه ونعتقد جوابا على الأجل نفسه فمخض وماله

شنيعة يتبوء من كل متاخر في مذهب كل امام والاوسع عندهم القول  
 بان الحديث حجة عليه ان قوله في معارضة الحديث باطل وان الحديث لم  
 يبلغه فان الجواب المذكور بالا جمال لولم يكن من تركه صبي حيا مدي  
 لم يجل مع وجوده نسبت بطلان القول الى امامهم والحكم يكون محجواً لم  
 يبلغه الحديث فيه ولا حل ايضا خلافاً لعلماء المذهب بايامهم وقتو  
 المتأخرين بخلاف قوله في مواضع لا يحصر العدد بسببها فان الجواب الاجمالي  
 اذا كان كائناً لصحة قوله وبطلان رأي مخالفه فكما للمعصوم تقوم عصمته  
 دليلاً على بطلان من خالفه لم يكن  
 الفرق الا باليقين في المعصوم وغلبة  
 الظن فيها يكفي ما خرج عن خلافه من اتباعه ورجحاً لقوله على قوله لو خالفوه  
 وقد قال بعض الكبراء ان الخلاف في اتباع الميخنة مع اكثر من خلا الشافعي  
 له انتهى اذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافيه بالحكم بهذا في مالك  
 واحمد اظهر لقلة الخلاف حتى خص خلاف احمد فيما لا يجاوز عشرين مسألة  
 والله تعالى اعلم والا امام الشراعي قد عقد في مقدمة المنهج فقال باب تبيين  
 الأئمة من اقوالهم اذا خالفت الشريعة هذا لفظاً ورد فيه ما يدل على ذلك  
 مما ذكره كراشي في الدرر المستندة فقد اعتقد في جلالة قدره مع باهر  
 نصرة في تصانيفه المذهب الميخنة رحمه الله تعالى ان الأئمة متبررون عن الخلاف  
 لوجوده ولا حديث يدل على صرح في الميخنة على ما سيبيح حيث قال  
 ابو عايش ابو حنيفة الى تصحيح الاحاديث لتترك القياس فهذا قول منه وهو قول

المتأخرين بوجوب ترك الرواية بالحدِيث وكل من نقل ثبوتية الأئمة هذه  
 فهو لا يريد بالأفادَة هذا الوجوب ولم رحمه الله تعالى في كتابه الجليل الأنوار  
 : القدسية كلام شريف في هذا الباب يجب إيادُه قال ومن شأن الفقيه  
 المحقق ترك الاتِّصاف بما إذا علم ضعف دليله وعلم صحة دليل مذهب  
 الغير أن إمامهم يقلل قَلْد في كل ما قلته لعلمهم بعدم العصمة من الخطأ وقد  
 قال مالك رحمه الله تعالى إمام دار الهجرة كل أحد ما خُو من قوله وهو رُو  
 عليه الأ صاحب هذا القبر حمل الله تعالى عليه وسلم وكذلك إمامنا الشافعي  
 رحمه الله تعالى عن تقليده غيره كما صرح بذلك المزي في أوّل مختصره الحقّ الحق  
 أن يُتبع وقال بعض الحنفية رحمهم الله تعالى عند قوله تعالى فاستمعوا له وهم  
 وأيدكم أن الحق مع الشافعي رحمه الله تعالى لقوله يصح اليتيم على الصغرة ليس عليه  
 عيباً فخرج رحمه الله تعالى هذه الأئمة ما اشدّ اعتناءها بالدين وضبطه ونحو  
 الحقيقة ليس من ذهب الشافعي مذهب إنما هو شريعة مختصة وكل دليل عم  
 في مذهب غيره لم يكن يصح عنده فهو مذهب عملاً بقوله لا تدعي بعني به قوله المتقدّم  
 ذكره في الدلائل المتقدمة إذا صح الحديث فهو مذهبي بقوله رحمه الله تعالى  
 ومن شأن ذلك الاتِّصاف بغيره من علم ضعف دليل إمامه شيئاً كان أو شيئاً  
 بوجه غير القياس أو قياساً أو قوة دليل مذهب غيره ولم يترك مذهب إمامه  
 فهو من عصي بتره وهي كونه عناداً في مقابلة الحق الظاهر ينبغي أن يكون  
 حراماً وهذا في العموم فكيف في خصوص دليل الحديث فإن الضعيف لما كان في  
 الأحكام متردداً ثبت الصيغ الذي يجب العمل به عند كل الأئمة فهو عصية في

في معارضه ما يجب به العمل من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعنايه  
 ولا شك في عظم حرمته وهذا كله مفهوم كلامه ومراوده رحمه الله تعالى بل لا يخفى  
 ان اراد بضعف الدليل في قوله اذا علم ضعف دليله كون دليله مرجوحاً مطلقاً  
 بالنسبة الى دليل غيره سواء كان المرجوح جينه بالضعف المصطلح في الحديث او  
 بوجوه اخرى من وجوه الترجيح مما بلغ عندنا اكثر من ما تروجه وعلى هذه  
 الاداة يلزم منه الحكم على كل من لم يترك الحديث المرجوح ولم باخذ الواسع  
 باي وجه ثبت عند من وجوه الترجيح وان كانا صحيحين بالتصديق كتاب  
 التعصب في حقيقة مذموم شرعاً في مراتب الذم من حيث شدة خلاف الدليل  
 القوي في مراتب قوته وضعف ذلك في ضعفه لك وقوله وقد قال بعض الخفئة  
 ابواً لثاني واحد من لف مثال من يذهب اشتهاهم بالصلابة في الواجبه  
 لا مثال العلماء بما وجب عليهم من ترك مذاهبهم اذا ترجح عندهم دليل مذهب الغير  
 وهويده لعل ان المراد بضعف الدليل وصحة قوله المرجوحه والمرجوحه مطلقاً  
 كما حملناه عليه في الاحتمال الثاني فان السمع باطلاقة يطلق على مسامحه الصحة من غير  
 عباد عليها وهو ظاهر الكلام فقيده بالعبارة خفي في مقابلة الظاهر وهو  
 ترجيح بالظهور على الخفاء وياق مثل ذلك في الحديث الواحد بالنسبة الى  
 المعنيين وفي الحديثين بالنسبة الى معناهما من غير تحقيق ضعف في احدهما  
 وسيمر بك ان شاء الله تعالى في حكم التمسك بظاهر الحديث علم بحل وقته  
 وقوله فرحم الله تعالى الخ اشارة الى خصيصة هذه الأمة في اعتناء الدين  
 وضبط من حيث الانصاف واخذ ما هو الحق من حيث الدليل وحصر النظر عليه

وعدم إختلاف المتك بحلافه وإن لزم في ذلك ترك مذهب ما مرفى ذلك من الحديث  
 على ترك المذهب الخالف بالحديث وأنه من الاعتناء بالدين وضبطه وإن التمس  
 على المذهب في خلاف الحديث فبما هو في قوة الدين ما لا يخفى على المتأمل في  
 أساليب كلمات المبلغاء وقوله ليس مذهب الشافعي إلح الإبراء لمثل الاستئثار المذكور  
 بقول ما يرم من الشريعة يجب كون جميع مذهبهم مثلاً لذلك حتى أن الحديث  
 عندهم حكم منه بكونها حجة عليه في جميع ما بدى له على خلافه وإن لم يبلغ في ذلك  
 الحديث لم يقيم عنده ولهذا جرت كلمة اتباعه بانتساب كل ما ثبت بالحديث  
 الصحيح بعده إلى مذهب وقوله به والقرامة وذلك بهذا القول المبارك الذي  
 خص باشتهار ذلك من بين سائر الأئمة ورحمهم الله تعالى ما يأخذ شفا  
 قلب كل مؤمن بحجة رضي الله تعالى عنه وعن جميع أئمة الهدى فالأمام الشراعي  
 وكل من أورده مثل هذه الأقوال عن الأئمة فيكون قوله من قائلهم وأما  
 الشريعة المطهرة المطلقة لا صبياء الأغبياء في تمسكهم في خلاف الأحاديث  
 بقولهم الخارج عن قانون الشريعة أن لا مانع كل ما يرد عليه من الأحاديث  
 جواباً لا نعرف بصلوات الجاهلات القبيحة التي مرت ذكرها ولعمرك أن استحي  
 من اعتنائهم بهذا القول وترددي لذلك كلامي تؤدأ أملاً لكونهم يردون  
 وأحسن من أن يلتفت إليه عاقل ولكن الأقدار سبق علينا بالكلام من  
 يوجب هذه الرتبة والأقدام على عار العلماء بل العقلاء مطلقاً وقال الأئمة  
 لعمرك أن لو أوقفنا من نعم الله تعالى على طالب العلم كونه متبعاً للحديث وفعل  
 انتهى ما كان متبعاً للحديث في كل فعل مبدى من تركه كثير من الروايات



الفقهاء المخالفة بالاحاديث الصحيحة فمن نعم الله تعالى على كل طالب ان  
 يوفق لتلك المذهب بالحديث وقد قال الله تعالى في اصول الفهم والاجتهاد  
 عن نعيم قال ايضاً عن الامام المجتهد رحمه الله قال لا صحاح حرام عليكم ان تفتوا  
 بلامر لم تعرفوه ليل تعلم ان التعصب مائة في مائة في محاذك مما هو ليس  
 في حق امامه شيئاً ولا نيل كل ما يفهم المقلد من المجتهد كمن مرأاة قطعاً  
 ولهذا تلتفت الطرق في فهم كلام المجتهدين وكل من ترك الدليل والقواعد  
 خطأ ولذلك يُخطئ بعض المقلدين بعضاً ولو صح دليلهم لما وسعهم الخروج  
 فاحذر من التعصب اتبعوا هذا تصريحاً من باب من خالف الحديث لمذهب  
 عصو امام صاحب ذلك المذهب عصيان بكلام رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وكل من عصاه صلى الله تعالى عليه سلم عصي الايمة جميعاً فانه معصى الله  
 تعالى عليه سلم في كل ما يقول بان الايمة لما ثبت منهم التبري عن قولهم عند ثبوت  
 الحديث بل عند ضعف دليلهم مطلقاً من اصر على قولهم في نحو ذلك كما انهم عليهم  
 واقل متبرئ عن يوم القيامة امامه فاقرأ ان شئت اذ تبرأ الذين اتبعوا من  
 الذين اتبعوا بان السلامة عن الخطأ هو حظ من يكون مع الدليل كما مع من يكون  
 مع كلام الايمة وفهم مرادهم من ذلك فايشهد له الدليل يكون مذهباً له كان  
 اخذ به من قلده واخذ به غيره وهذا في عم الدليل فالظن بالدليل الثابت من  
 صحيح قول رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم فقال في ذلك الكتاب ايضاً واعلم ان امامه  
 المجتهد ومن الكتاب السنة انما كان لا نفسه لا السلق اي لان كل مجتهد في  
 تقليد نفسه على كل فرد العالم بل من الايمة من نهي عن تقليد نفسه وامر

بتجصيل رتبة النظر انتهى واذ ليس قولهم حجة على احد منهم عدم انتهاز المعارض  
 لمطلقاً فلا يكون حجة مع قيام المعارض من كلام مجتهد آخره واذ كان  
 سقوط حجة مع المعارض من كلام مثله قوله فالنظر بالمعارض من كلامهم  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الامام النووي في شرح مسلم في حديث سليلك  
 الخطابي روى ومجيب يوم الجمعة حين كان الميت صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب  
 وقوله لما جلس يا سليلك ثم قاركم ركعتين وتجوذ فيها ثم قله اذا جاءكم  
 يوم الجمعة والامام يخطب فليركم ركعتين وليتجوذ فيها ولا اظن عالماً يبلغه  
 هذا اللفظ صحيحاً فيما نقله انتهى وهذا عام في كل عالم مجتهد كان وقابع  
 مجتهد وهو حكم شامل لكل لفظ صحيح مثله فاستبعد حمد الله تعالى بقوله لا اظن  
 عالماً لم يغل الخ الحنفيين على خلافه بقول امامهم بكر اهتما حين الخطبة مع  
 بلوغهم هذا الحديث الصحيح فقد خرج من امرهم على قول المصنف بانه  
 لا يصلحهم صحة الحديث عنه عن ان يعدة عالماً لذهابه على خلافه فحق  
 العلم في قبال العالم بقوله يكافئ اعتماد عن لم يقل يجوزهما حين الخطبة من  
 المجتهدين وهو مالك والليث وابو حنيفة والنووي وجمهور السلف من العجوة  
 والتابعين حتى قال القلاء هو رمي عن عمر عثمان وعلى رضي الله تعالى  
 عنهم بانهم لم يبلغهم هذا الحديث ولو بلغ لما وضع منهم خلا قال النووي  
 هذه الاحاديث كلها ينبغي براه ورده الركعتين حين الخطبة صحيحة في الكافة  
 لهذا ذهب الشافعي باجماع اسحق وفتحاه والمحدثين انه اذا دخل الجامع  
 يوم الجمعة والامام يخطب استحب للان يصل ركعتين تحية المسجد بركعة

المجلس قبل ان يصليها وان يستحب ان يتجوز فيها ليستمع بعد هذا الخطبة  
 وحكي هذا المذهب ايضا عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين قال وحجة  
 الموافقة الامر بالانصات للامام قنا ولو هذا الاحاديث بان كان ينبغي  
 عمرنا قامة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالقيام ليراه الناس يتصدق  
 قوا عليه هذا تاويل باطل يؤيده صريح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جاء احدكم  
 يوم الجمعة ولا امام يخطب فليركم ركعتين وليتجوز فيها وهذا نص لا يطرق  
 اليه تاويل انتهى فقد اذ رحمه الله تعالى ان النسخ الغير المنطوقا به لا تاويل  
 الصحيح اذا صح عند احد يجب عليه ترك غيره مما يجادل فيه ومن لم يترك ما خالفه  
 كان من كان لم يكن من علماء اهل العلم بل من زمر العوام الجاهلين وقال  
 الشيخ الاجل العلامة الحافظ احمد بن الخطيب القسطلاني في المواهب  
 اللدنية ومن الادب معه صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا يشتكل قوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بل يشتكل آراء وقوال الغير لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولا يعارض قضاء بغيره بل يهدى الا يستوثق لنصوصه ولا يحرف كلامه عن  
 حقيقته بخيال يستميه اصحابه بمعقلا نعم هو مجهول وعن الصواب معروف  
 ولا يوقف تبول ما جاء به على موافقة احد فكل هذا من قلة الادب وهو عين  
 الجحالة وراس الادب معه صلى الله تعالى عليه وسلم كمال التسليم له والاقتداء به  
 وتلقى خبره بالقبول والصديق وون ان يحمله بمعا رضة  
 خيال باطل يسميه معقولا او يستميه شبهة  
 ارشكا فيقدم عليه آراء الرجال وزنادات ذهانهم فيعد



عليه سلم دون العكس <sup>في الحديث</sup> وقد قولنا بالحدث فان الاستشكال يوجب حالة  
بكل ما يمنع عن العمل بالحدث بعد ثبوت محتمة فكل متوقف عن العمل  
مستشكك لما توقف عنده بما اوردته لك التوقف فقدم ما توقف على فيه توقف  
ومن استشكل ادنى استشكال <sup>في الخبر</sup> عن العمل لم يفسر له صدق من غير حرج  
فهو منه استشكال في راقا بل ساند لا حجة له في الاجام مع ان الاقرار  
بذلك اظلم الامر في ضيقه وان كان جهله مع انتهاض الحجة ليس مستعذرا  
عنه ايضا واذا كان هذا الاستشكال ولو في مرتبة ادنى الاستشكال سوءا  
مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فما ظنك بسوء ادب المتجاسر الذي يقتل  
وجوب ترك الحديث بقول الفقهاء هل يتوقف في حرمة هذا عالم رزق  
ادنى فهم والقسطا في المصريح بخلاف الادب في الاستشكال المحض وهو من  
اجلة المتأخرين ما ذا يحكمكم علم معتقد هذا الواجب لو استفتي عن ذلك  
ومن اشنع هذا الاستشكال واشد ما يكون فيه المستشكل اجترار على الشرعية  
القول بنسخ احد الحديثين بالتعارض اما كون من باب الاستشكال والركب  
فلان التعارض المفضي الى القول بالنسخ فتم رجل من الرجال لم يعرف  
وحجبه الجمع بين الحديثين وعلم تأخر احدها عن الآخر فلم يرجع الى نفسه  
بالعجز ولا القبيض الا لشيء المتجوز في الفهم المهيمن عند وقته بالرجاء انه  
عساه ان تأتيه وجوه من الجمع في الحجة التي تمر عليه بعيد الفلق وان  
لكل قبض من اسم القابض لبطا عند الباسط تعالى وان ما يعجز عند واحد  
بما يقدر عليه لا ف من الرجال ونوق كل ذي علم عليم ولم يدان

كل ناسخ ثابت نفي عن الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم  
متاخر عن منسوخه وليس كل متاخر معارض لمقدمه في الظاهر بانها  
له وان التعارض في نظر الرجال لا يخرج الدليلين عن العمل بهما معاً  
فيعمل بكل منهما اما عزيمة وخصّة وهو جل ما يوجب التعارضين او  
باحدهما اما ترجيحاً لا باختلاف صليته على الحرمة المعارضة والا ول  
احوط ديناً والثاني اقوى دليلاً لقوة الا باخذ الصليته على الحرمة  
المعارضة وقد قال بعض المحققين ليس في الشريعة دليلاً متعارضاً  
يتبرأ من تعارضين الا وانا قد رُعبها ولم يدري ان التوقف في حجة  
الدليلين من واجبات الايمنة ان تاتي الهداية الربانية فلم يصبر صبر  
الرجال في ضعف ما سلكه ولم يخرج بعاقبات الجسارة مما اشرنا اليه  
فقال بالنسخ ولم يتأمل قول الامام الحق علي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
عنه رحم الله امرء عرف قدره لم يتعد طوره وبآفة الكلام في هذا  
المقام يطلب من رسالتنا المفردة في ابطال هذا النسخ قال الامام عبد  
الوهاب المشعري رحمه الله تعالى في الانوار القدسية ومن شأن الفقهاء  
والعارفين اذ يدان قول الا حادثة لتظاهرها المتعارض على وجوه  
شبهة صحيحة ولا يرمى من لشرعية شيئاً ما يمكن وهكذا فعل الامام الشافعي  
فلينخذ من كونه لا يأخذ الا ما وافق نظره وما صد ذلك يرى به  
وقال ايضا لا ينبغي المبادرة الى القول بالنسخ عند التعارض  
بالرأي من غير تصريح بنسخه من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

لا نردّها يكون دليلاً لذلك هبّ أحد من الأئمة المجتهدين فيقطع العبد في قلّة الأثر  
 مع الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين انتهى وهذا يدل على أن النسخ بالتقادم  
 الذي يسمونه النسخ الاختصاصي لم يثبت عن الأئمة المجتهدين وإنما هو  
 من جسادات من لا مسكة له ممن تصف بقلّة الأدب مع الشرف قال كان  
 صلّى الله تعالى عليه وسلم كان أجوبةً بحسب السائلين وكلامه لا خلاف  
 فلا يقيم لهم كل قول في حق كل فرد الأئمة وهذا أمر معقول لقوله صلّى الله تعالى  
 عليه وسلم أمرت أن أخطب للناس على قدر عقولهم ومن هذا القبيل قوله  
 صلّى الله تعالى عليه وسلم للحجّاد بن أبي أسيد فقال قلت في السماء فقال مؤمن  
 بربّ الكعبة ولو سألت كابر الصحابة لم يسمّوا عن الأئمة لعلمهم باستحقاقهم  
 على الله تعالى وأعلم أن كلامه صلّى الله تعالى عليه وسلم بالألفاظ التي فيها  
 خصص الحقّ مأموراً به لا نردّه هو المبين قال الله تعالى وما أرسلنا من رسول  
 إلا بلسان قومهم ليبين لهم فلو سأل أحد غيره بالأئمة لشهد الدليل العقلي  
 بجهل القائل فانه تعالى لا يثبت له فلما قالها الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلم  
 بآية حكمته وعلمنا أن ليس في قوة هذه الخاطئة أن تعقل وجوده تعالى  
 إلا بما تتصوره نفسها فلو خاطبها بغيرها فاطّاع عليه نصوّره في نفسها  
 لا رتفعت لفائدة المطالبة ولم يحصل القبول فمن حكمته أن سأل مثل  
 هذا بمثل هذا السؤال بهذه العبارة ولذلك لما أشارت إلى السماء قل فيها  
 مؤمنة أي صدّق بوجوده الله تعالى ولم يقل عالمة فافهم انتهى كلامه  
 الطاهر عن حفايق المعرفة وكل هذا ومثله من كل الورثة ارشاد

للعلماء عز وجل عقولهم وأراهم من كلام الله تعالى خلق الله تعالى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم والضر فيه بأدنى شيء من التاويل فضلا عن نسخ كلام المعصوم  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بأنهم فان الحامل لهم في الشئ الاختصاص هو فهمهم  
 التعارض بين الحديثين ليس إلا فهمهم بأنهم رأوا ليس بنسخ للحديث الجدل  
 فان ذلك لا يفتقر إلا بغير نسخ النسخ المرفوع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم فظهر كونه من باب الاستشكل بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالاراء والتاويل  
 اشنع المنوع واشدة فلامه استشكل القضي الى رفع حكم من احكام الشريعة  
 رأسا بالاراء بعد شقائه عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في ما يستشكل  
 في قصود فهمهم اسدا انضواء الى عظمة مدهشته مثله فان التاويل والمجاز  
 ليس رميا للدليل مطلقا بل وتقديم القياس على النص ليس قلعا كليا  
 له عن الشريعة حتى يلزم الحكم على المجتهد الاخترا لاخذ به بالخطاء مجتدا  
 النسخ القانع لاصل حكمه فان ذلك يوجب الحكم من يقول به على  
 المجتهد لاخذ بذلك النسخ بالخطاء والغلط وان تقديم شيء  
 على شيء من ازالة شيء بشيء فان ازالة حكم الشارع بالاراء لا يوازنه  
 في تطاعته الا مرده شاعته تقدير الاراء عليه كما لا يخفى **الفصل**  
**الثاني** قوله لا يعارض نصه بقياس الحق وهو علم في كل قياس خفي  
 وجلي منصوص عليه في موضع من غير حكم على العلة حتى يصير قاعدة <sup>للقياس</sup> كلمة  
 وسواء في ذلك للمتأكد به من قياس نفسه او من غيره من تبعه وسيجي هذا  
 الغرض مبتداهن قريب **الفصل الثالث**



قوله ولا يحرف كلامه عن حقيقة العلم اعلم ان اهل العقول الناقصة الضعيفة  
 يستصعبون كل كلام نزل عن ملك عظيم فان لم يحجز بهم عن الظن فيه  
 ما اعتقدوه قائله لفظه مطلقا وانكر واعى المتكلم وقوله من فسق وابتدع  
 منزلة وكفر بان يحجزهم عن ذلك اعتقاد العمدة والحفظ في القائل عقد فاعط  
 كلاما نامل بالتحريف عن الحقيقة الى الجواز ذلك غاية ايمانهم في خبرهم  
 ونقصانهم فثم عند انفسهم لا سخون في العلم على قدم صدق معرفته طاب الادل  
 وكلام النبوة القدسية ومعنى التأويل عندهم في قوله تعالى شاورها ليعلم تاويله  
 الا الله والواسخون في العلم هو هذا التحريف المذكور اهل في الوحي المتلو بقوله  
 ويجزئون الكلام عن مواضع وهو كما والمرحومون بهم ايام يدرون ان كل كلمة  
 في حقايق المعرفة لا هيبة والحقيقة لم يقا وزحود واعكفت عليها عقولهم  
 كلمة سفلية ارضية لم يرفعها العلم الصالح فلم تصعد الى الله سبحانه فقامت  
 الكلام ثم نزلت نوره عن المراتبة العالية واشتد له على اللبوب اليه كلامه على  
 الفشور الخالية وصاعدت الكلمات القدسية المرفوعة الى الله سبحانه على جناب  
 اعمال القلوب من العشق والهيان والخيرة متقاصر ابدا انكادهم عن اوائل انوارها  
 فضلا عن اواخر خطاياتها فاذا اخذتها الكلمات اللفظية واللفظ لا يفي بالضم  
 عن بيانها على ما هي عليها فلا كل ما ملئت عيون الطبي يزوي تشابهت  
 في فحوايها اسرار القدم بالحدوث لا حاطة حقيقها بالوجود مجرد وتنزله  
 بصور الحدثا في عين تشويع عن رسوم الا كون فاهل الزنم من الحجبين  
 المحصرهم في التشبيك يرون عين الترهة في صورة الشباخة ولا يشاهدون

الملقية في المقيد فيتعون ما تشابه بحصر الأخر فيه ذلك حقيقة الكلمات عندهم  
 وكل حقيقة عندهم مجاز وما يعلم تأويله عن هذا الحقيقة المخصوصة في التشبيه  
 أكثر من غيره إذ هان الزائعين إلى الحقيقة الحققة في أفق العلم عند الله ألا الله  
 سبحانه والراشخون في العلم هذا تأويل عن تأويل وهو صرف للنجاح إلى الحقيقة  
 وفريق للكلام إلى موضوعه عن موضوعه هو مفاد قوله وما الذين في ظنهم  
 زعيم فيتعون ما تشابه منه بتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله  
 والراشخون في العلم إذا تأملوا ذلك لا نه تعالى إله ما انفسر بتغاء الفتنة من أهل  
 التشبيه الصرف بتأويلهم المتشابهات القرآنية مما هو حقائق تلك المتشابهات  
 في حقيقة العلم إلى التقيدية المحرور عطف ابتغاء التأويل على ابتغاء الفتنة  
 تنبيهها على صنف القاصرين في المتشابهات فانها مفرقان فربما يتبع الفتنة  
 بها يحلها على الظاهر المحسوس كالمجسمة مثلا وفريق يأويله عما أراد الحق  
 إلى ما لم يعلم أرادته تعالى كناية إلى البداية بقدرته وكل واحد مشترك في صفة  
 الكلام الحق وتأويله عن الحقيقة وعلى كل تقدير يرجع الضمير في التأويل  
 الثاني إلى التأويل الأول فقال وما يعلم تأويله أي تأويل ذلك القول  
 المبتقى به الفتنة من الزائعين إلى مقار حقيقة في الأفق الأعلى من  
 العلم إلا الله والراشخون في العلم فحق هذا الدنو من عالم اعتدوا على عقولهم  
 وقالوا هذا ممكن خبر به الصادق فوجب الجزم وهذا غير ممكن في نفسه أي  
 غير جائز على الله تعالى فاما خبر الصادق به غير ثابت المصدر عنه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وهو واجب التلويل على ظاهره حتى يحاسر من فهمه

٩٤  
 في شرح  
 التفسيرات  
 في بيان  
 ما في الحديث

في المخالفة وكان المأخذ ما يوجب حمل الخبر على ذلك المحل وجب المصنف اتباعا لذلك  
 الدليل لا المحل الراوي عليه وعمله به لان عمل أحد المجتهدين ليس بحجة على الباقي  
 وان يحمل ما أخذه عن الظاهر لان الراوي عدل وقد جزم بالرواية عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم والأصل في خبر العدل وجوب العمل بما لم يرد دليل قوي  
 منه يوجب ترك العمل به ولم يثبت في محتمل ان يكون لنسيان طرقه عليه الألاح  
 له دليل اعتقده فيه وهو مخفي فيه فلا يترك الظاهر بالبشك انتهى ثم قال  
 الشارح لما حصله يرد على ما اختاره بعض أصحابنا واختاره المصنف  
 من ان العمل بمحل الصحابي وترك الظاهر حرام واعتذر عنه المصنف في  
 الكتاب بما حاصله ان الصحابي لا يخفى عليه ان ترك الظاهر حرام فلو لا تيقنه  
 بما يوجب تركه لو تركه ولو سلم انتفاء تيقنه فلو لا اعلبية الظن بما يوجب تركه  
 لو تركه ولو سلم انتفاء تلك الاعلبية بل لما طرأ لك ظنا فشهد الراوي  
 ما هناك من حال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند مقالته يرجح ظنه بالمراد  
 لقيام قرينة حالية او مقالية عنده بذلك وبشهوده ذلك يتدفع تجويز  
 خطئه فظن ليس دليلًا فانه بعيد انتهى كلام المتن والشرح محصلا  
 أقول وقد علم منه ان أكثر العلماء من الشافعية والحنفية قائلون بعدم ترك  
 ظاهر النصوص بتأويل الصحابة بخلافه فضلا عن تأويل تابعي من تبعوا  
 من ونبه من طبقات العلماء وعلمون ذلك كان حراما في زمن الصحابة من  
 بعدهم مستقيضا مشهورا فيهم وهذا قال ابن الهمام ليس يخفى على الصحابة  
 تحريم ترك الظاهر لم ينه ان خلاف هذا المذهب من من هذا قال

فويل للصحابي لا يستثناء عن ذلك الذي بناه ريل الصفواني فحسب ذلك كذا  
 في حياته بما يخص حال الصحابي لا يوجد في غيره وإن كان في ذلك في حيزه  
 الآتية إن شاء الله تعالى وعلم أيضا أنه إذا صح كلام النبي صلى الله تعالى  
 وسلم بخبر الواحد وجب العمل به ولا يترك إلا بحديث آخر أقوى من ذلك  
 ذلك في قول الأمامي والأصل في خبر العدل المروي وعلم أيضا أن الظاهر  
 وحمل رويل الصحابي على أنه من أمر مشاهد شكوك ولا يترك اليقين بالشك  
 وهو في قول الأمامي أيضا فلا يترك الظاهر بالشك وهو أصل شريف  
 به النظر على ما ذكره ابن الهمام وجا صلا في ذلك أن الأمام إن دعى أن الصحابي  
 لا يجوز عليه ترك الظاهر إلا من حيث مسمع من الرسول صلى الله تعالى عليه  
 وسلم أو فهم منه فهم مطابقا للواقع فذلك ونظر فيه صدقات  
 دليله عليه ولا فكونه مسموعا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 أو فهم ما فهم مطابقا لمشكوك فلا يترك به الظاهر بمجرد ثبوت  
 التاويل عنه هذا وقوله ترك الظاهر حرام قلوا لا يفتيه المروي فيه  
 بين تيقنه بشئ وبين كون الشئ متيقنا في نفس الأمر فتدقق  
 بما يوجب ترك الظاهر محتمل أن يكون بحديث آخر فهم منه ما وجب  
 تركه أو بقباس تقوى له عند الجائز الغير الظاهر ليس الظاهر في تقوية  
 التحذير احتماله الغير الظاهر بالقباس وترجيحه على الظاهر كالنص المروي

خلافه بالقياس فان كان له دلالة بخلاف كلام الشارح صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بخلاف الثاني او بقرينة حاله ان مقالية عند سماع الحديث وكل ذلك  
 يرجع الى فهمه واجتهاده ورايه فهو معذور في ترك الظاهر بل يجب عليه  
 من حيث انه الباوي له بذلك وسعه وليس له في مجتهد غير معصوم حجة  
 على احدا مما ابتداء فعند الكل من اهل المذاهب اما بعد المتقدم فمحققهم  
 واذا لم يكن في ذلك حجة على العامي البحث فما كلامك في العالم الذي جعل له ترك  
 المجتهد بعد المتقدم بل يجب عليه اذا لاح له قوة الدليل على خلافه فلا يحل ترك  
 ظاهر الحديث الواضح علينا العمل به الا ان يثبت احدنا ان سر الحديث قوله لم  
 انتفاء بيقينه فلو كانا غلبة الظن للمخ آول البحث الجاري في تبين الصحابي  
 على ما تقرره يجرى في غلبة من بابك ولي فلا نفيد قوله ولو  
 سلم انتفاء ذلك الاغلبية بل لما ظن انك طائفة تشبهوا راوي ما هناك  
 المخ لقول قد مر انك لا كله يرجع الى فهمه واجتهاده ورايه وهو ليس  
 بحجة على غيره قوله ويشهده ذلك يندفع المخ آقول اندفاع ذلك على  
 حسن الظن لا بطريق العلم فلا يترك به ما وجب علينا اتباعه من اظاهر ههنا  
 بحيث لطيف قوي وهول العمل بظاهر الحديث على الدليل ولهذا يحرم تركه  
 فوصف الظهور كوصف التخصيص كونه دليلا على حيازة وان كان على  
 القوة دون الثاني وما اصرح بكونه دليلا قول الشارح في حديثه قال  
 ترك الظاهر تبنا ويل الصحابي رض كيف اترك قول الرسول صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقول من المخ ففعل وصف الظهور المتروك نفس القول وتركه تركه

وعلى تفسير قول الشافعي من الشراح بقوله لما حجة يظهر الحديث فادق  
 الظهور كالنقص بعديده التارك محججاً بما يصحح جابر كالمضامير واليه  
 اخر من الحديث قوى من هذه في الدلالة وقد اقر ابن الهمام بان وجوب  
 تاويل الصحابة وتقليدهم حكم لازم الا اذا لم يترجح بالدليل خلافه  
 فظهر ان تاويل الصحابي على خلاف الظاهر تاويل مع ترجح الجوانب  
 عندنا بالدليل المهرم تركه هو وصف الظهور وليس ذلك محل الخلاف  
 بين الحنفية والشافعية في وجوب العمل بتاويل الصحابة وتقليدهم  
 وعدمه فانه لا يوجب عند الشافعية مطلقاً وعند بعض المشهورين  
 من الحنفية كالكنخي وامثاله ايضاً وعند جمهور الحنفية يوجب  
 تاويلهم ويلزم تقليد هؤلاء الميرجج خلاف ذلك عند المستدل على ما  
 صرح به في التحرير واذا كان كذلك فامنع النظر في مثله الباب  
 واكتفى وتضمن ثم يتبين انه لا يتصور خلاف بين الشافعية والحنفية  
 في ان تاويل الراوي على خلاف الظاهر مما يوجب تركه وان ذلك  
 مما اتفق عليه علماء المذهبين والله تعالى شانه هو المتولى  
 للهدى الى ما هو الحق ولا يذهب عليك ان هذا كله في تاويل  
 الصحابي على خلاف الظاهر في مرويه الذي اخذه عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وعلم قطعا ونظريه واما اذا عارض قولاً موقفاً  
 على الصحابي ظاهر حديث مرفوع فلهذا منصوص به فلا يترك الظاهر  
 به اصلاً لمجوزاته لو يبلغه هذا الحديث لمساؤه مما يثبت مقتضى

له ههنا وهو من اجل ما يشهد لطلوب هذا الكتاب من وجوب ترك الزنا  
 بالحديث ان هذا اذا كان نصريح الحقيقة في تأويلات الصحابة و  
 حكمهم في ارتكابهم خلاف طواهر الاحاديث فما اظنك بحكمهم في  
 مخالفة الفقهاء بنصوص الاحاديث في فردهم من يحمل عندهم ترك  
 المص الحاذق يقول للفقهاء مطلقا من غير ثبوت تأويل منه للنص  
 ان ترك الطواهر فضلا عن ترك المصوص حرام عند اكثرهم وتأويل  
 الصحابي الواقع منه في تلك الطواهر كما عرفت لا اقل المجوز انما  
 جوزه في تأويل الصحابة خاصة لتقليل تجوزهم ذلك بما يخص الصحابة  
 في حيثهم في تأويل الطواهر ونصوص كلا لا يحلون ذلك ابدا  
 لعلو يعلم من الدين اصولا ثلاثة أحدها ان قول المعصوم حجة وثانيها  
 انه اذا ثبت وجوب العمل به فوراً والثالث ان لا يترك بقول غيره اذا لم يكن  
 عنده دليل من السنة يعارضه ويتبرج عليه حتى لا يبقى لذك قول  
 الغير قوله واحتمال ان يكون عنده دليل من السنة لا سيما اذا كان  
 من امثال القاري مع احاطة علمه بكل احاديث كتبهم مشحونة بالاف  
 الفروع التمثيلية بل ومن التي تبنى على مناسبات تشبه الشعرة و  
 الخطاية امير مشكوك في اية درجة من الشك فكيف يدرك به اليقين  
 المتقصد علينا من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وآل الله سبحانه  
 وتعالى الشكوى من احتمال الدليل من السنة كما عرفت لا يتحمل من الصحابة  
 عند تركهم ولا ما قالوا بوجوب ترك تأويلهم ويتحمل من صاحب القنينة

والخامسة واثلاثون عند تركهم المصنوع لا يقول به الا من لم يدخل في  
 زمرة العقلاء عندنا فاضلا عن الفقهاء وحسبه هو ان الخلاف بالتحقيق  
 فيما صدر حواه كما عرفت واقتضاه عند من له ادنى شعور بتواعد <sup>الشريعة</sup> عند  
 اذا قنا الله تعالى سبحانه من <sup>الخلق</sup> تحقيق ما في جليلها وادق قبحها  
**الفصل الرابع** قوله ولا يوقف قبول ما جاء به على موافقة <sup>حده</sup>  
 فكل هذا من قلة الادب معه صلى الله تعالى عليه وسلم وعين البصيرة  
 اشار رحمه الله تعالى بهذا الكلام الى الفرق بين توقف العام البصر  
 في العمل بالحديث وبين توقف العالم المقلد لمذهب من المذاهب على صحة  
 الحديث وعدم المعارض والخفاء في دلالة على المعنى فان الاول قفوة  
 من حيث عدم العلم وجوب جوعه الى عالم يستفسر عن كل ما حواه  
 فيه وهي شبه وقفة العلماء للفحص عن الصحة وعن الناسخ والمعارض  
 وعن وجوه الدلالة وما يشبه ذلك وكذلك وقفة جماهير المتكسفين  
 عما هو الامر عليه بقدر طاقتهم وهو معذور في ابله في وجوبه لا يسع  
 العمل به ونها وان الثاني وقفة بعد تمام الحجج عليه من حيث علمه  
 المقدور له في كل ما يوجب العمل عليه ويصدر سببا لتكليفه به  
 على حسب طاقته لان الحاضر فورد العلم موافقة امامه يقول الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاعل به او فاعلقه له فيتركه وهو عمل يقول  
 الامام وترك قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ففوق كما قال  
 عين الجواز على سبيل الله صلى الله عليه وسلم اعادنا الله سبحانه <sup>حسبه</sup>



المسلمون عن ذلك والوقفة للتحصن عن دليل امامه وقفة للمعارض خلة  
 في الوقفة الواجبة ولا يصدر عليها الوقفة لمواقفة امامه التي هي  
 الحساسة والحساسة وقمر لم يعمل بحديث صحيح غير معارض في عمله  
 يبذل وسعه لقول احد فقد وقف قبول ما جاء به النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم على موافقته وذلك لا ينافي حرام من غير خافية كونه من  
 باب قلة الادب الجعنة وتشريك الغير في خاصة النبوة والتشريع  
 وقول الموقف موافقة امام بالحديث دليل على صحته وعدم المعارض  
 في الباب بخالفته دليل على ضعفه ووجود المعارض جهل شنيع  
 لا يثبت به الا الاصباء ولا غنياء لما عرف من ارا او يعرف انشاء الله  
**الفصل الخامس** قوله دون ان يجعله الى قوله فيقدم  
 عليه اراء الرجال ونزيادات اذهبا ثم اشار رحمه الله تعالى الى ان كل  
 تأويل وتحميل يقع في كلام النبوة لا يكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 على صاحبهما بل حفظ راي من اراء الرجال كايما من كان فهو تقديم  
 لراي ذلك الرجل على كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والى ان المعنى  
 الذي دل عليه الكلام هو حمل عليه وان تحملها العبارة وتصلح لها لكنه لما  
 كان خلافا لظاهره كان الحامل على ذلك حفظ راي من رجل ليس  
 من معاني الكلام بل هو زيادة من خرج لك الرجل على كلام الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فمن اول كلامه لكلام الغير قدم كلام الغير  
 على كلامه ومن عمل به لعمل الغير يحمل بكلامه الغير لا بكلامه صلى الله

تعالى عليه وسلم فهو مع جسارة هذا التقديم في ههنا الجمل من  
 آت تأييده هذا ترك الحديث واخذ بقول من اوله لقوله وأنه بهذا  
 عن تيسر بكلام المعصوم بل هو متمسك بكلام متبوعه ودفع  
 الحديث بخبر اجه عما ابراد القائل به صلى الله تعالى عليه وسلم فان  
 كلام كل احد متين في ظاهره ما لم ينع عنه ما يوجب صفة عن ذلك  
 وخلاف رجل من الرجال بكلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا يحكم عليه ولا يوجب صفة عن الظاهر المتين لان يكون مراد الله  
 بل الامر بالعكس فمن وجوب تأويل كلام الغير الى كلامه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اقبله ولا يرد على صاحبه من غير سالات هذا الذي  
 يعطيه البرهان القاطع وليس من خالفه على بالله عند من عصم عن  
 باهر جملة فسلامة حالة والله سبحانه هو العاصم **الكتبة**  
**السادس** قوله فتوحده صلى الله تعالى عليه وسلم بالتحكيم  
 والتسليم والافتقار والاذعان كما توحده المرسل تعالى بالعبادة  
 والخضوع والذل والانابة والتوكل الى تمام هذا الكلام الشارح  
 للذلاء المر من العضايل والاخفاف عن سواع الاعتدال رحم الله  
 قائله لا يتجنى على ذاتي ذواق الطريق ازماد ببدء امر المسالك  
 انما هو على الوسط المبارك بينه وبين الحق عز وجل ذكره كما قالوا  
**شعشع** ازوي كشمتمت حول في مبدؤ تربيت ازال به وذلك  
 لان كل متوجه اليه معبود في الحقيقة المعروفة والتوجه اليه

٤٤  
 ان ما بان  
 من هذا الحديث  
 في انما بان  
 ٤٥  
 لا يحكم عليه  
 بل امر بالعكس  
 ٤٦  
 لا يحكم عليه  
 ٤٧  
 لا يحكم عليه  
 ٤٨  
 لا يحكم عليه  
 ٤٩  
 لا يحكم عليه  
 ٥٠  
 لا يحكم عليه

وان يكون على ذلك التوجه الى المعبود الحق الاول والاخر تظاهر  
 الباطن لكل معبود وفي كل معبود ولما كان سفر السالك من الكثرة التوهمية  
 الى الوحدة الحقيقية اعتنى في شأنه بشان توحيده الوجهة الى مقصد  
 واحده في توجه الاصل والوسط الموصل فصار توحيده رسول صلى الله  
 عليه وسلم اصلا ثانيا لتوحيد الله سبحانه الذي هو الاصل الاول  
 كما لا يخفى العبد من غير توحيده الحق لا حاجة له بدون توحيد رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لا وصول له الى المقصود الا بحدوث  
 غير ان يرتفع كيان السمره عن ثلث معصيات فيضاهي الهائلة  
 ولا ارتضاع الا بوحدة الوجهة اليه صلى الله تعالى عليه وآله فمقيد  
 الوجهة له لا ارتضاع له ومن ارتضاع له لا وصول له الى حكمة الا  
 وهي الاتعاق في بحر حيوة الابد والسعادة ولا حاجة له عن موت  
 جهل الابد والشقاوة ولا شان توحيده الحق لا يتم الا باحاطته  
 بملكوت العبد وملكه وسريته في لطيفه وكثفه ومجده ومهاده من  
 حيث العمل بالجواهر على ما اقتضته معرفتها بما اذناه الاقرار بالسان  
 حتى هيستغنى الى شدة الخدك في اصل الايمان مع القدرة  
 لكون الانسان مهيئا مركبا من الجرد ومادة فما لم يصبغ بالحق  
 بعالمية معانيه ومنايه وهذا لا يلبس حتى لا يتجاوز الا ان من  
 اعتزل الركن الواحد على ما اسقط العمل براسا بل رأى ان العلم الحق اذا لم  
 بساحة قلبه مرحبا به فكم الجرد والمادة لا محالة فان الله سبحانه

وان يكون على ذلك التوجه الى المعبود الحق الاول والاخر تظاهر  
 الباطن لكل معبود وفي كل معبود ولما كان سفر السالك من الكثرة التوهمية  
 الى الوحدة الحقيقية اعتنى في شأنه بشان توحيده الوجهة الى مقصد  
 واحده في توجه الاصل والوسط الموصل فصار توحيده رسول صلى الله  
 عليه وسلم اصلا ثانيا لتوحيد الله سبحانه الذي هو الاصل الاول  
 كما لا يخفى العبد من غير توحيده الحق لا حاجة له بدون توحيد رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لا وصول له الى المقصود الا بحدوث  
 غير ان يرتفع كيان السمره عن ثلث معصيات فيضاهي الهائلة  
 ولا ارتضاع الا بوحدة الوجهة اليه صلى الله تعالى عليه وآله فمقيد  
 الوجهة له لا ارتضاع له ومن ارتضاع له لا وصول له الى حكمة الا  
 وهي الاتعاق في بحر حيوة الابد والسعادة ولا حاجة له عن موت  
 جهل الابد والشقاوة ولا شان توحيده الحق لا يتم الا باحاطته  
 بملكوت العبد وملكه وسريته في لطيفه وكثفه ومجده ومهاده من  
 حيث العمل بالجواهر على ما اقتضته معرفتها بما اذناه الاقرار بالسان  
 حتى هيستغنى الى شدة الخدك في اصل الايمان مع القدرة  
 لكون الانسان مهيئا مركبا من الجرد ومادة فما لم يصبغ بالحق  
 بعالمية معانيه ومنايه وهذا لا يلبس حتى لا يتجاوز الا ان من  
 اعتزل الركن الواحد على ما اسقط العمل براسا بل رأى ان العلم الحق اذا لم  
 بساحة قلبه مرحبا به فظهر الجرد والمادة لا محالة فان الله سبحانه

وہی ہے جس نے ان کو اپنی طرف سے ان کے لئے ایک نیا دنیا بنا دی ہے۔

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلس الشورى في ١٢ من الشهر المذكور

في اتباع الاقيسة ولا مراعاة على الخلاف الصريح بحضرة الافصاح على  
 صاحبها الصلوة والتسليمات وغيرها واكملها فان ذلك شرك اكبر في حق  
 صلى الله تعالى عليه مع تمام الحجة البالغة عليه ثم ما يجب التنبيه عليه  
 ههنا ان سعد الناس بهذا التوحيد في الامة فرتيان احدهما اكمل في  
 ذلك بكثير من الاخر الفرق الاول اهل الحديث لعاملون بكل حديث  
 صحيح وضعيف اذ الرعايض الضعيف ما هو اقوى منه في التحريم من غير  
 مبالاة برمي قول الرجال اذ اردتها الاحاديث من غير خافية لا يفرق  
 بين الامتناع القوم من العلماء بالله سبحانه ممن ليس له مذهب سوى الحديث  
 والائمة من مشايخ علم الحديث من جميع بين فنون هذا العلم الشريف  
 بين علوم الاجتهاد والاستنباط وطرق الاختلاف ودقائق الفهم في كلام  
 آخر في خلق الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تعليل <sup>بمنتهى</sup> في حق  
 ولا تعدية حكمية الفرقية الثاني قوم من المقلدين العامة لما فاتهم  
 العمل بالحديث على مقدار العلم الذي قرأناه لها من قبل يعمل بقول كل  
 عالم من علماء الامة ولا يلتزم مذهبيا معينا فيشابه عوام جميع الفرق  
 الاول واوائل المثاني فليس له اقدام على امامها وجمهورها عن امام فيعيش  
 صفوا بالكل من غير ابناء ولا اقفاء من حيث انه لم يحصل عمدة عقائد  
 محمودي وافراري بالنسبة الى الفقيهين الفرقية الاول هو من مجرد  
 منه ائمة الهدى رفع لهم الوسائط في وجهتهم الى الوسط الا تورد  
 البرزخ الاكبر صلى الله تعالى عليه وسلم فنقول كل امام متبع له استنادا باهر

الى الحديث عاتقه هذا الفرقين <sup>فيما</sup> فبينما من توخذ القبول الى ما قبل  
 القبلات واحدة جميع جميع الوجاهات ففازوا بالحق كله في معدن معادن  
 وجميع متابعه في عين جمعه من غير تفرقة تضررت ليه على طرأته المقدسة  
 من ايدى الافكار وتلا عينا لزمه فوجد الرسول صلى الله عليه وسلم المزدني  
 لهؤلاء ينييه توحيد من كان له الحق سبحانه مرة الخلق من العارفين  
 في توحيده تعالى فيرى المصنوع فيه ويحيط بالكل ويعانقه في حقيقة  
 وجوده على ما هو لا مر عليه في ذاته وحققيقته فمن الحق وقع على  
 الخلق على ما يشبه لم المعلن واما الفرقين الثاني فلما كان اهل جيلولة  
 بينهم وبين قبايقهم وبنوعهم صلى الله تعالى عليه ولم وراى انه هو  
 الظاهر في وجهه كل امام من ائمة امته صلى الله تعالى عليه وسلم واثبات  
 الكل احاطهم نوره الفاشي صلى الله تعالى عليه ولم فكاهم على هدى  
 من رجب مصدقوا اصايبه صلى الله تعالى عليه ولم على قسطه المزدني  
 له في تفرقه من جمعه الامم صلى الله تعالى عليه ولم وعلوم ان توحيد الرسول  
 صلى الله تعالى عليه ولم في العمل بقوله اما يحصل المزيق عن عند جميع  
 من دار على اقواله صلى الله تعالى عليه ولم وعمل بقول كل امام من غير التزم  
 بغيره بين مخترا عن حجر الواسع المحيط من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في كونه دون كونه وحده لا مرقب له يخض فيه وحرمانه عنه فقد ما لم  
 يتبعه فيمن لم يتبعه من متسع النشأت المتبعة من ائمة الدين وسماوات  
 الكلام في الدراسة الالهية من كلمات الشيخ الاكبر رضی الله تعالى عنه

على ذم من جحد الامر وحصره من الفقهاء القم وتوحيد الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم للمبتدع لهؤلاء يشبهه توحيد من كان له الحق امرأة  
الحق من العارفين فيراه سبحانه وتعالى في الجميع على ما ظهر فيهم ظهري  
الخلق وقع على الحق على ما يشبهه ان المعلن فان رآه في شيء دون شيء  
فقد جهله فيما لم ير فيه ولم يوحى له الوجهة له دون الحق سبحانه <sup>هكذا</sup>  
في توحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والامام العجم عنه في أيام آخر  
والاستوى عنده كل من لم يخرج قوله عن المشروعية ولا تهدر الخضوع  
والتعظيم عنه فان اماما من الائمة وجهة له دون رسول الله تعالى  
عليه وآله وهذا الذي افاض في اهاب لوقت عليك هو الشر في عدم  
تقيده اهل الحق من القوم الكرام بمذهب من مذهب قال الامام القطب  
الشعراني رحمه الله تعالى في الانوار القدسية اعلم ان جميع <sup>هنا</sup>  
المجتهدين عند اهل الحق مذهبك سدا يشهدون فيها تفرقة  
لا تساع نظروهم لا فهم يشهدون العين التي يشهد بها المجتهدون  
ومنها يغترف كل واحد في شريعة واحدة فهم كلهم اخوة في السبيل  
وقد فتنها والحمد لله تعالى فلا ياهل اهل الحق بالتقيد بمذهب <sup>معين</sup>  
من المذاهب المشهورة لان جميع المذاهب من اطنوم وهذا امر <sup>قوي</sup>  
الفقراء فيصيرونهم يعادلون في جميع المجتهدين من غير تحصيل  
الات الاجتهاد فهم يشهدون الامور وسع من ان يتقيدوا بآية <sup>هنا</sup>  
قائل بعض ما عنده من العلم ويقول الجاهل ابر هو ولا هو ولا يتقيد

يذهب في معرض الالام وهو معذور وانهم لا يسبهم من الله سبحانه  
 ان يذلوا الى الابد في مع قدرتهم على الاعلى والشرعية الصحيحة  
 السمحة وليس فيها مشقة ولا ضيق ولا حرج فالعلماء الذين  
 يشهدون جميع الاقوال المذكورة في المذهب كما مذهب واحد محلي  
 عندهم على احوال كاجوبته صلى الله تعالى عليه وسلم الحقيقة والسؤال  
 بعينه واحد كما يعلم من تصفير السنة واليه الاشارة بخبر امرت ان خاطب  
 الناس على قدر عقولهم ثم قال فمن لم يشهد ان الشريعة واسعة شمس  
 جميع المذاهب في منه امر شديدا لا يمكنه الخروج عنه وهو تحظية  
 من خالفه من المجتهدين وسائرهم على هدى من رجب الحق كلامه ومن  
 هذا ظهر الجواب عما قال الشيخ الدهلوي في شرح السقراط في هذا  
 له اشترام وعدم ذلك وحدة الوجهة في المذاهب التي اقام مذهب  
 وطرح غيره من المذاهب فقولك المذاهب مذهب معين اخل في  
 الوجهة واتى بالقوية في الامر الواحد وتعدت عنه الوجهات في المذهب  
 كذا الواحد ثم يدعي بعضه والبر عن بعضه وذلك لا شك في القلة  
 الحقيقية التي امرنا بالتوجه اليها هو الرسول العصوم صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وانما الائمة المجتهدون العلماء الكاشفون لنا عن  
 والداعون للخلق الى امره فست حاجتنا اليهم في التقاصد عن الاخذ  
 عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من غير واسطة الاستكشاف الفحص  
 عما دنا اليه وغنا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس الا وقضاء



هذه الحاجة من حذية هي حاجة معينة لا يختص بها دون عالم  
 لا سيما ولا اقتداء بالصحة والسلف من التابعين ولا عقلا فمن تبع  
 الأم والمقل اليه وعلمه أنه أمر بالتوجه إليه حيثما وجد لأنه المقصود  
 بالطلب من الوسائط وهو الموجد لوجهة التي لها التأثير التام في  
 آثار السعادة ومن التزم واسطة اشرك خصوصها وقيد بها مع  
 العام والمطلق واخلف في المريد من وجوب توجه الوجهة إليه بدلا  
 اشترك غيره معه في ذلك التوجه هذا يبقى هناك خلل لنقض  
 بان يقال لم يختلفان من أمة الفزقة الناجية من الصونية الكرام  
 قد سئل الله سبحانه وادركنا بفضلهم وتبين في وجوب توجه الوجهة  
 إلى شيخ واحد فيهم عليهم تحمل عين ما الزمة على المشتريين للتوجه  
 في المذهب لا طراد العللة التي ذكرته في الموضوعين كما لا يخفى وجوابه من  
 مساواة الموضوعين وعدم جريان الدليل في محل تخلف الحكم بالفرق  
 بينهما من حيث ان مبني هذا الحكم الظاهر الشرعي لا يعتمد المناسبة  
 بين الأخذ والماخوذ عنه من علماء الشريعة المطهرة فانه عبارة  
 عن مجرد تلقى قول مفسر عن تكليف الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بخلاف العلم الذاتي المشروط بانضباط باطن لاخذ بصريح باطن الماخوذ  
 عنه فان ذلك يعتمد ارتباطا خاصا بين الفاتن والمستفيض عينا  
 وروحيا مثالا وجسما واخلاطا من اجابه سيرته بماء الحياة  
 من منهل الشجرة إلى منعة قلب المراد المينة باذن الله سبحانه وتعالى



[illegible]

---

في سابق خلقه ذلك لتقدير المغزى العليم ولهذا لما كانت الخلقة و  
 المواخاة منظمة انضبط كل خليل وناخ عن صاحبه واراد النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ان يواخي بين اصحابه صلى الله تعالى عليه وسلم راساً  
 تلك المناسبة ولا ارتباط على ما قال الشيخ الاجل عبد الموفق المتأوى في  
 كتاب الكواكب الدررية في مباح السادة الصوفية المشتهر بطبقات المتأمن  
 في مناقب سيد الاولياء على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه واذا اردت ان  
 تعرف منزلة من المصطفى صلى الله تعالى عليه فامل صنيعة في المواخاة  
 بين الصحابة جعل بينه الشكل الى الشكل والمثل الى المثل فيولف بينهما الى  
 ان اخا بين ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما واكثر علياً رضي الله  
 تعالى عنه لنفسه واكثره لاخته وناهيك بها من فضيلة وا  
 اعظمها من شرف انتهى كلامه في التشاكل والتماثل مما دعت الضرورة  
 اليه في كل عجالة ينتفع اصحابها فضلاً في صحبة المريد <sup>بالمشقة</sup>  
 وليس كل شيخ يستوعب جمه المناسبة بكل مريد غير الشيخ <sup>الكل</sup>  
 شيخ شيوخ الرسلين صلوات الله تعالى تسليماً انه عليه وعليهم اجمعين  
 فانه حقيقة الحقائق الساري في جميع المراتب ما الحضرة صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فاستطوا توحد الوجهة الى شيخ واحد يتقوى بنبه  
 وبين المريد امر لا ارتباط المذكور وليس التوحد المذكور باطلاقة من  
 غير قيد الشيخ ذكرنا وصفه مما اشترط اصحاب الطريق حتى يكون  
 لهجرة تأثير بل المطلوب فيه التناسب فلما يوجد شخصان <sup>بالشخص</sup>

في مقدار واحد من غير زيادة ونقصان في أحدهما وكل من ازدادت  
 وجهه لا يتباطئ فيه من المشايخ فهو جاذب للمريد إلى الحق سبحانه من  
 لا يرجديه ذلك ولهذا لما راقلة مناسبة المستفيدين بهم <sup>وهم</sup> ومجدهم  
 إلى من راقها فيهم واختلس بعض الكبراء مجرور رقة بعضهم عن كل  
 الشيء إلى ذلك لبعض ما ذاك إلا بقوة تلك المناسبة فما عيب عليهم ذلك  
 لا من الشجر الأول لا من غيرهم من المعرفاء ولا عذر من نقصان الشجر الأول  
 كل ذلك لتحق السر الذي به اشتغل توحد الوجهة فافترق أخذ  
 ظاهر العلوم من بواطنها ولهذا التوحد أسراراً أخرى خصوصية  
 يتلقاها أسرار الباطنة ليس هذا محل ذكرها والله سبحانه تعالى أعلم  
**الدراسة الرابعة** في كلام بعض الأجلاء من المتفقيهين  
 على إمامهم رضوان الله تعالى عليه وعليهم وغير المتفقيهين فيما  
 يصح بطول لباب يأتي الكلام فيه على عين المسئلة والتخصيص  
 بترك المذهباني خالف الحديث الصحيح والنطق لها ولمقدم من كلام  
 المتفقيه ما يحتاج إلى الذيل كونه الزم في الحجّة وأبكت في الأمر على  
 أخوات المعاصرين من بلاد السند ولهذا ان شاء الله تعالى قال  
 ابن أمير الحاج في التقييد شرح التحرير في مباحث التقليد آخر الكتاب  
 ذكره إمام العلاني أنه قد بين حجج القول بالانتقال في إحدى الصلوات  
 أحدهما إذا كان مذهباً فإمامه يقتضي تشديداً عليه وأخذاً به  
 كما إذا حلق بالظاهر الثالث على فعل شيء ثم فعله ناسياً أو جاسداً

114

من قول المفسر  
سوقه لا يفرق  
الطعن في الزعم  
بأنه لا يمكن  
المدفوع  
ملازم  
فان في قوله  
فان في قوله

من يدعي بيان ويكون ذلك من القسم الاول صرح بقوله فانه يستحب له  
 الاخذ بالخ<sup>ص</sup> فالصورة الثانية للثاني وهو الترجيح الموجب لجواب<sup>المراد</sup>  
 العمل بالمرجح لاقتضاء الدليل المنهض عليه وذلك قوله اذا المكلف  
 ما مورب اتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما شرعه وقصوده من<sup>بلغة</sup>  
 الحديث الصحيح من غير معارض عنده وجواب قوى يصدفه عما يدل<sup>ل</sup>  
 عليه فهو ما مورب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما شرعه وكل  
 ما مورب منه يفترض عليه ما امره به فهذا مفترض عليه الا<sup>ل</sup>  
 بالامور<sup>ل</sup>ية وهو العمل بما دل عليه الحديث ان كان مما يحجب على المكلف  
 يحجب عليه وان كان مما يندل ويباح يحجب يفرض عليه ان  
 يعتقد ذلك من غير اجماع بحجة ونفسه عن ارتكابه وينت<sup>ل</sup>  
 او يباح له فعله اما الكبير في فمما لا يرتاب فيه مسلم واما الصغير  
 فلان الحديث الصحيح له حكم الشفاه من امر الشارع صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كحلال الا<sup>ل</sup> واحتمال المعارض من كلامه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم او احتمال في معناه لاينا في ظاهره الذي له حكم النص في وجوب<sup>ل</sup>  
 العمل وهو المراد بالجواب لقوى في كلامه فان كلا منهما مفقود<sup>ل</sup>  
 في الامر المشافه الذي اخذه الصفاة رضوان الله تعالى عليهم  
 في حياتهم<sup>ل</sup> او اخذه العارفون منه بعده صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في مكاشفاتهم<sup>ل</sup> وحيث انعدبا جميعا عند احد كان له حكم<sup>ل</sup>  
 من غير فرق اما في انعدامها عند المصنف من اصحاب<sup>ل</sup>

والمجتهدين رحمهم الله تعالى فظاهر وما عند كل مقدّم مجتهد من هذه المقادير  
 إلى آخر ما قال وهو المصنوع بالإنشائي لا ما هو العلائقي فلا تعلق العلم بما  
 المعارض والجهل بالقوى فيقتضي الأمر والواجب لا سبيل وعلمه  
 اليقيني وإن حكم به الف حافض والنفي مجتهد آخر وكل ذي علم لا يجهل  
 فلو يعلم الناس من عالم يقدر عليه فعلى كل مجتهد وكل مقدّم عالم إذا  
 طلع على الحديث الصحيح بل وكل مقدّم جاهل إذا سمع من عالم بالحديث  
 الصحيح على خلاف ما به ان يبدل ومعه بما يليق بكلام أحد منهم  
 في الخبرين من الأمامين فإن وجد أحدهما من بين فيها ولا يجوز عليه  
 قول العمل بما في الحديث فإنه عنده بحكم كالأمر بالمشافهة ولا يطلب  
 الله نفساً إلا به معها فاما بعد ذلك فلو وجد نصاً واضحاً لا يحجب  
 المصنف عن رتبته على ما هو المشايخ الذين من الثبوت الأول إلى ثبوت  
 المجتهدين فكيف على المقدّم وهذا إذا أخذنا المقادير من عالم  
 على الأمرين بنفسه على الأول سمع ما يدين له من الجواب في  
 مقدّم علمه وعلى الثاني يخرج من المخرج الحديث فكيف في الخلق  
 المتأخرين أما المقدّم على كتب الحفاظ ومهارة علم الحديث وثبوت  
 في نوعه المشتق مما أسلفنا الإشارة إلى بقاها فإن عرفت هذه  
 علم الشريف فنعمة الله بهم لم يتروكوا للعالم لبيد هرجاجته إلا في فتح  
 كتب صنف في نوع من علم الحديث احتج بها في مسألة من في العلم  
 النوع فرضوا الله سبحانه ألا يكلفهم أن شاء الله تعالى في

(119)

سيرة



صدق الفردوس العلي جعل الله سبحانه لنا قسطاً كاملاً من منهل ربي  
 حضوره بين اصناف العلماء فالقليل المذكور تصحيحه الأحاديث باسراج  
 الى الكتب التي لزموا فيها الصحة ولا يحتاج ما روي الى التفتيش مثل ما  
 ابن خزيمة في صحيحه فان اشبهه عليه متن ولم يعتمد على النسخة من يده  
 بالرجوع الى الجوامع كجامع الاصول وجمع الحميري للصحيحين وكتب  
 الاحكام المملدة نقطة من الاصول كالعمدة والتقرير والتحري فان لم يطهر  
 وغلب على ظنه التصحيف يرجع الى الكتب التي صُلِّحت في تصحيح المصحف  
 والحرفات ككتاب الامام ابي الحسن علي بن عبيد المارقي ومأصفه  
 الامام ابوسليمان الخطابي في جزء لطيف ما جمعه الشيخ الحافظ ابو علي  
 الحسين بن محمد الغنصاني ونفي عن الكل ان شاء الله تعالى في هذا  
 الباب كتاب شارح الاصول على صحيح الاثار الموجود عندنا بحمد الله تعالى  
 فيما يشتمل عليه الصحيح الثلاثة الموطأ الامام مالك بن انس رحمه الله تعالى  
 والجامع الصحيح لابي عبد الله البخاري وصحيح ابي الحسين النيسابوري رحمه الله  
 تعالى وان كان الحديث من غير كتب الملتزمين كالسنن او من كتبهم  
 لكن حكم الحفظ بالوهن في تصحيحه كالحاكم وارايد تصحيحه يرجع الى  
 الكتب التي فيها التكلّم على احاديثها ككتاب المنذري لسنن  
 ابو داود او الى كتب الاحكام التي لزموا فيها التكلّم على احاديث الاحكام  
 مطابقة لسنن ابي بكر الصديق في اغنامه في هذا الخطب الجليل من  
 غيره وكتب كتاب احكام الخلائع والحرام من احاديث سيدنا

اولى الخريجات المغنية كتحريم الزليعي وتخرج المسند لما انفرد بها لم  
 يترك في كل باب من احاديث السنن مما يحتاج اليه الطالب الا قلبها  
 مع حق الكلام عليها من نقد الفقه الى بعض الشروح كشرح المصنف  
 لسنن ابن ماجه القزويني فان اكنار كلامه على الاحاديث مما يوجب عنه  
 الناظر وكالا امام في شرح الامام وكشرح العراقي على المتوفى فان جرد  
 حديثا من كتاب سنة واطلع على التكلم في اسناده في ذلك الكتاب  
 ولما اذا اطلع على جميع تخرجه واسانيدهم لذلك الحديث ولم يكن  
 عنده جميع السنن يرجع الى كتب الاطراف في سند صحابي يكون الحديث  
 من رواية فيطلع على المخرجين له واسانيدهم من غير عسر وان وجد  
 سندافيه راوهم يرجع الى كتب مبهمات الاسناد في الباب الذي  
 منه الحديث فان لم يعتمد على السمر او من حيث الشبهة يصح من الاطراف  
 وان اشتبه عليه اسم باسم او كنية بكنية يرجع الى فن المؤلف  
 المختلف المتفق والمفروق ويكتب في ذلك فيما يتعلق بالاسماء والكنى  
 والاشبا والالفاظ واسماء البلدان واسمائل منها في ايضاغ الحديث  
 كتابا يشترك في انوار القاصي والفضل رحمه الله تعالى فان وجد في  
 حكم حافظه بجهوده فيها ولا يرجع الى كتب الجرح والتعديل وتخرج  
 من جميع الاسنادات نقيا جيدا واذا وجد حديثا لا يعلم ان له معاشرا  
 او لا يرجع الى الفن المؤلف فيما عرض من الاحاديث وما عارضه  
 واذا وجد حديثين متعارضين فان قدر بنفسه على جمعهما او تبيين

من ترجمة صاحب كتاب على جمعه كما ينبغي من بعض تراجم ابو عبد الله  
السنائي في كتابه او الطالع من التخرجات وبعض الشيوخ فيها والا  
يرجع الى كتب الفرائد الموقوفة لذلك وسبب من مختلف الحديث  
فان وجد الجمع على حكمه ولا يستعمل الترجيح فان قدر على ترجيح  
احد الحديثين من حيث حل المخرجين في الدوام الصحة والمصلحة عام  
ذلك فيها والا يرجع الى الكتب التي اشترت الى الدوام كلامها على الاحاديث  
حتى ينظر الترجيح لاحدهما فان وجد فيها ولا ينظر في وجهه الصحة  
في مائة وجه حاضرة عنده وورق واحد لو كتبها وما فرغ السطور  
عن بعضها في التدريس قال فلهذا اكثر من مائة من حجج وشروحات من عنده  
ومشارفا عليه الظن انتهى فلا اقل من ان تجد احدا الحديثين واحدا من  
ذلك الوجه فان وجدت فيها ولا ترجع الى كتب من مختلف الحديث فان علمنا  
ذلك الفن يتكاملون ولا في جميع المتضادين ثم يرجعون احدهما على الآخر  
وقد حنف فيه الشافعي كما به المعروف ثم صنف فيه ابن قتيبة واخرين  
قال في المنهل هو فن مهم ينظر اليه جميع طوائف العلماء وانما يمكن  
القيام به الاثمه من اهل الحديث والفقه والاصول التواصون على  
المعاني انتهى فكتاب الحازمي والحنان في النسخ والمنسوخ ولكن اصراف  
كلامه جرت على الجمع والترجيح في الابواب الفقهية جريا حذو  
صماثله في الكتب احذو نمذنا وكذا يظهر على هذا المقلد قوة الجواب  
الاسارة المعروفة بل في ظهور ذلك ولا يرجع الى تصفية كتيبه

فارس

التي لم تستأجبها وتجاوزت كفتح القدير في هذه المسئلة والتمسح  
 في هذا الحديث غيرة ولم تعني في فقه الحق ان تؤاخذوا بوجوه هذا الحديث  
 بعد هذا الحديث بحالنا في قوله عن هذا الحديث في قوله عن هذا الحديث  
 لم يرد في العمل برواية امامه الحنفية للحديث الصحيح بحالنا  
 الفقير لعدة من زمره العقلاء فضلا عن اوليائهم وكيف لا يكون  
 يجب ان المذهب على المقلد بقدر العلم القليل الذي بيده فيما فقد  
 بل هو يفتي على الناحي المجمع اذا سمع ذلك من سائر علماء معتدلة  
 الثاني في اسرارنا في اولادنا في اجابات الفقهاء لا يتفق به من  
 اتباع الحديث وفي كثير من كلام الفقهاء اذا اضطررنا الى مخالفة  
 المذهب في مقابلة الحديث مما لم يرد به بل هو دلتنا واشتدنا  
 بايراد امثلة ذلك من موضوع كثيرة من كتب التحقيق وتبليغ من كتب  
 الشافعية وغيرهم سائما لنا في من اشداقنا من ضعف الجواب  
 الا ان كتاب جوابنا في ظاهر لفظ الحديث فان ذلك كالمص في اجاب العمل  
 من غير ضار في من سددنا في حفظنا في من علمنا ليس من سواربه  
 وهو يشمل كل حمل على خصم من شخص وجاله عارضة الوجد الثالث  
 قوله ولا عارضا را حقا عليه فيضدانه بحيث ترك المذهب واتبع الحديث  
 الصحيح اذا عارضة حديث مثله بان حمل الحديثين معا ولا يخرج في عمل  
 بحديث صحيح واقفي رأى امامه لم يرد فيضدانه انما كان حديث  
 امامه لم يرد من حديث خالفه قول امامه بحيث لم يترك المذهب

بأن يعمل بالحديث الصحيح دون النازل وهذا التصريح بأن كل حديث  
 يستند له إمام إذا عارضه حديث الصحيحين أو أحدهما يجب عليه بطلان  
 العالم بمنزلة الصحيحين على غيرهما والمسامح ذلك عن علمها واعتقده  
 وصدقه فيما يقول ترك مذهبا مائة وستة عشر في الكلام فيما سياتي  
 على من ادعى عجزا للسواة في الصحة لما روي أنه أخرجهما على أنه  
 لو تم تم في الجواز ولا إمكان مع القطع بأن ما وقع الاستدلال في  
 المذاهب من السنن والجوامع والمسانيد والمعاجيم والمستخرجات المروية  
 بإسناد المتخرجين لا يوازي الصحيحين وإذا كان هذا التصريح أكابر  
 الحنفية مثل الإمام العلاء والقدير ضاقت الأسماع على حنفية كثر  
 عمل عليه ونهارة في جملة من العبادات والمعاملات على خلاف  
 الصحيحين فبقوى يقوله مثل أمير الحاج من علماء أئمة عن أئمة  
 الرابع قوله فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك حقه أن يقول  
 فلا وجه لمنعه من اتباع الحديث فإن الحكم الخاص بذلك عليه الحديث  
 إذا عمل به لا يعد العامل مقلدا فيه لمن أخذ بذلك الحديث لأن التقليد  
 في أمر لا يجامع العمل فيه بالحديث على ما سلفت الإشارة إليه فهذه  
 الصورة من صور الانتقال من المذهب إلى الحديث لا من الانتقال  
 من مذهب إلى آخر الوجه الخامس قوله كما نفاضة على مذهب  
 اللاتم تقليده إفادة منه جزمه الله تعالى من المستفيد من خبره إلى علم  
 شريف حليل طريق حجة بالغة فاهرة وبرهانة ساطعة بأمر

وبيان ذلك ان التزام مذهب معين غير ملزم على المحقق كما مر انفا على  
 وعلم المزيد ههنا قلنا من كلام ابن ابي الحجاج في شرح التحرير قال  
 التزام مذهبنا معينا كالحقيقة والشاخي فقليل يلزم وقيل لا يلزم قال  
 الشارح وهو لا يصلح لان التزامه غير ملزم اذ لا واجب الا ما اوجبه  
 الله تعالى ورسوله ولم يوجب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى  
 عليه ولم على احد من الناس ان يتذهب بمذهب رجل من الامة  
 فيقلده دينه في كل ما ياتي ويذمه غيره على ان ابن حزم قال اجمعت  
 على انه لا يحمل الحاكم ولا مفتي تقليد رجل فلا يفتي ولا يحكم الا بقول  
 استمعه وقد انطوت المقررات الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصلح  
 للعامة مذهب لو تذهب به والحال في ذلك ثم قال العبد اسطر  
 والتزامه لم يثبت من السمع اعتباره ملزما كمن التزام كذا فلان من  
 خيرا ان يكون لفلان ذلك عليه لا يحكم عليه به انما ذلك في الدنيا  
 لله تعالى ولا فرق في ذلك بين ان يلتزم بلفظ كما في المذمور او بقلبه  
 وعزمه على ان قوله القائل مثلا قلنا فلا نأقبح الفتى به من  
 المسائل تعليل التقليد والوعدي ذكره المصنف في الفقه انتهى  
 كلامه وعنف في ذلك ابن الغزالي حاشية الهداية فقال من تعصب  
 لواحد معين غير رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم ويرى ان قوله  
 هو الصواب الذي يجب اتباعه دون الامة الاخرين فهو ضال كما  
 جاهل بل قد يكون كافرا يستتاب فان تاب لا قتل فانه متى اعتق

تلك بكم في ذلك الرواية الناطقة الآتية من كتب مذهبكم ونصرتكم  
 امنتكم ولا يستحي من ان يفتح نفسه بتقوهه ان هذا لو كان من شان  
 امامه كان احق من تقدره فيه ذلك لعمري انه الاول فما كان يسوغ  
 لهم ترك مذهبه اذ خالف الحديث الصحيح عندهم لان اجتهادهم في المذهب  
 لا يخرجهم عن التقليد طلقا وقد اخرج الامام البيهقي عن الحسن بن  
 الوليد وهو ثقة قال قدم علينا ابو يوسف من الحج فقال اني اريد ان اخبر  
 عليكم بابا من العلم امني فصحت عنه فقال قدمت المدينة فسال  
 عن الصاع فقالوا هذا صاع رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم قلت  
 لهم ما محبتكم فقالوا اناتيك بالحجة عدا فلما أصبحت اتاني مخو من جسد  
 شيخا من بني المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم صاع تحت  
 رداءه كل رجل منهم يخبر عن ابيه واهل بيته ان هذا صاع رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فظرت فاذا هي سواي قال فعبرته فاذا  
 هو خمسة ارطال وثلاثين قصبا ليس في رواية اخرى فقلت قل  
 ابي حنيفة في الصاع يعني انه ثمانية ارطال واخذت يقول اهل المدينة  
 هذا هو المشهور من قول ابي يوسف قد روي ان ما لك الله  
 تعالى ناطره واستدل بالصبيان التي جاء بها اوليك الرط فخرج  
 ابو يوسف الى قوله انتهى كلامه وفي رواية اخبرها ابن لمي في التخرج  
 بسنده عن عمران بن موسى الطائي عن ابي اصيل بن سعيد الخزازي عن  
 اسحاق بن سليمان الرازي انه سئل ما لك عن قول ابي حنيفة رحمه الله

معناه ذلك المنع بالحافطة على مذهبي يوحده في معنى من المعاني المنع  
 العمل به عليه لا التزم تقليده على نفسه من غير إيجاب من الله تعالى  
 وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ابتداء ولا بعد لا التزم وهو ارشاد  
 ظاهر في التلخيص على صورة الشكل الاول حتى ينظر المنصف في مقد  
 ويؤمن بنتيجته ايماناً بها نياً بمقدمات شرعية قطعية فلذلك مطلقاً  
 في هذا الكتاب ولا وهو قولنا العمل بدليل مخالف للحديث الصحيح حرام على  
 المقلد كما يجتهد ثم نستدرك عليه بدليل الامام العلائي المفاد من كلامه  
 وهو ان العمل المذكور على دليل غير موجب على معارضته دليل موجب  
 لكل دليل كذلك فالعمل به حرام فالعمل بهذا الدليل حرام وهو المطلوب  
 اما الكبير فليداهته شرعاً وعقلاً اذا انتفاء الاثر مما ليس له تاثير  
 وجوده من الموش مما انفق عليه الشرع والعقل من غير نظر واما  
 الصغير فلان دليل المجتهد لا يتصور فيه الايجاب على التمسك بالالتزام  
 وهو غير موجب على ما عرفت فالدليل غير موجب عليه العمل فاذا علم  
 خلافه بقبول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واعتقاد ايجابه اجب  
 الايمان الواقعي عن الشرك بالله تعالى وعماله فيه لاهل الشراكات  
 العنصرية ايضاً مع ذلك عمل بدليل المجتهد ونسبك بالرواية الخافضة  
 الحديث النبوي على صدره الصلوة والتسليمات فقد عمل بدليل غير  
 موجب على معارضة دليل موجب في تضاد صدقي الصغير عليه  
 تفجأة للامانة الكبرى من الكبرى لمبدعية فاقول ان شتمه على



بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيُذْنِعُهُ فَإِذَا هُوَ ذَاهِقٌ وَكُلُّهُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ  
 فَأَنْقَلَبَتْ صِفَةُ الصَّغِيرِ مَبْنِيَّةً عَلَى أَنَّ الْأَدَامَ غَيْرَ مُلْزِمٍ وَهِيَ أَشْبَحَتْ  
 تَحْقِيقُهُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْعُقَمَاءِ مَعَارِضُ كَلَامِ بَعْضِ الْخَرَجِيِّينَ فَتَنَزَّلَتْ فِي  
 نَفْسِهَا فَإِنَّ تَطْعِمَةَ الْمَقْدَمَاتِ الَّتِي دَعَيْتُهَا قَلْنَا لَا اعْتِدَادًا لَنَا بِقَوْلِ مَنْ  
 يَخَالَفُ قَوْلَهُ الدَّلِيلُ السَّالِمُ وَلَا أَثَرُهُ عِنْدَنَا فِي حُطِّ الْيَقِينِ عَنْ رُتْبَتِهِ  
 وَلَكِنْ أَنْتَ فِي سُرِّ الْفَلَادَةِ الَّتِي عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ قَائِلٍ كَيْفَ تَكَلِّمُ نَحْوًا طَبِيعًا  
 الرِّجَالِ لَا بَطَالِ الْفِتْرَةِ الصَّغِيرِ وَقَوْلُكَ أَنَّ الْعَمَلَ الْمَذْكُورَ عَلَى بَدِيلٍ خَفَا  
 فِي مَعَارَضَتِهِ مِثْلَهُ مِنْ دَلِيلِ الْمُجْتَهِدِينَ وَكُلُّ دَلِيلٍ كَذَلِكَ فَلَا اخْذَ بِهِ وَتَرَكَ  
 قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَامٌ يُسْتَجْعَلُ أَنْ الْعَمَلَ بِدِيلٍ يَخَالَفُ لِلْحَقِّ  
 الصَّحِيحِ حَرَامٌ أَمَّا الصَّغِيرُ فَلَنْ يَقُولَ أَنَّ الْأَدَامَ مَذْهَبٌ مَعِينٌ لِمَنْ فُتِنَ فَمَا  
 قَالَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَذْهَبِ وَنَاحِدَاتٍ وَمِنْ دَعَايِ الْعُمَمِ فَلْيَنْقُلْ لَنَا  
 سُرِّيَّةً فِي مَقْلَدِ كَلَامِنَا بِهِ عَنِ دَفْعِيهِ يَعْتَمِدُ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَيُعْزَدُ  
 بِدِيلٍ وَجَلِينَا أَصْلَ الْإِيمَانِ فَإِنْ اهْتَدَيْتَ بِهِ سُرِّقْتَ صَبَقُوا الْحَقَّ مِنْ  
 مَنَعَةٍ وَلَا فَعْنَدَكَ بِمَا قَالَ لَا مَامَ الْعَلَاءِ إِذَا الْمَكْلَفُ مَا مَوْجِبُ تَابِعِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا شَرَعَهُ فَلَا وَجْهَ لِمَنَعَةٍ وَقَوْلُكَ ابْنُ أَمِيرِ الْحَاجِ  
 أَنَّ الْقُدْرَةَ قَالَ بِذَلِكَ وَكَفَاكَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهٌ عِنْدَكَ مَعَ غَدَمٍ وَجَدْنَاكَ جَوَابًا وَلَا مَعَارِضًا يَقُولُ  
 الْعَلَامِيُّ وَالْقُدْرَةُ شَرَفَانِ رَضِيَتْ بِهِ يَقُولُ لَهَا وَلَوْ تَرَكْنَا ذَاهِبًا عَلَى خَلْقِهَا  
 الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ عَلَى

احاطة علمهم بكل حديث وصل الى اسد الى اعصار تهديدين كتب  
 الاحاديث بعد الرحلة ولا سفار البعيدة وكونه حيا باعنده جواب  
 او معارض بحديث اخر ولا يابس ههنا بان نكلم بما عندنا بحمد الله سبحانه  
 ومن رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجمع بين هذه الاحاديث  
 الثلاثة فقد ذكر القصة المحاكم ابو عبد الله النيسابوري في كتاب علوم  
 الحديث في باب الاحاديث المتعارضة وذكره عبد الحق في احكامه  
 وسكت عنه ولم اذكر من جاول جميعها الا ان ابن القطان حرج الحديث  
 الاول وقال عنه ضعف بحقيقة في الحديث فاجاب عن ذلك القاسم  
 وقال اذا كان الجرح لا يقبل الا مفسرا فلا فائدة فيما قال ابن القطان  
 قلت ما اليسر للخصم ان يفسره بما قال فيه الامام البخاري في كتاب  
 الضعفاء وغيره قالوا جيب الجواب عن ذلك وحمله من هذا الكتاب  
 اخره ان شاء الله تعالى ومثنا في اتنا غير ذلك فنقول والعصمة  
 من الله سبحانه ان حديث جابر الذي تمسك به ابن شبرمة في  
 جوابه وان عقد عليه ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب للنسائي في  
 مجتاه الترجمة بقوله البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط  
 وأشار بما ان بيع جابر رضي كان بشرط فدل على اباحة البيع وما  
 الشرط وهو فهم ابن شبرمة منه في جوابه وهو ظاهر لقطه بسند  
 النسائي عن علي بن حجر عن سعدان بن يحيى عن نكريان عن عمر بن جابر  
 بن عبد الله اذ فيه قال صلى الله تعالى عليه ولم يعينه فيعنه بوقته

واستثنت حملانه الى المدينة للحديث ولكن في لفظه بسنده عن محمد  
 بن منصور عن سفديان عن ابي الزبير عن جابر قال اذكرني رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وكنت على ناضحك اسير فقلت لا يزال لنا  
 ناضح سوء يا خلفاء فقال صلى الله تعالى عليه وسلم يغنيه يا جابر  
 قلت بل هو لك يا رسول الله قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه  
 اخذته بكذا وكذا وقد اعترتك ظهرك الى المدينة الحديث وهذا اللفظ  
 يصح بانه لم يكن البيع بشرط الحملان بل يتم البيع بقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اخذته بكذا وكذا على زوي جابر ثم جاد عليه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بحملانه عليه وصرح عنك لك بالقطا لاعارة  
 للمعتمد على الملك والمعتمد على تمام البيع والتعبد لفظ الاستثناء وبيع  
 على كون الاعارة نوع مباشرة بعد قطع المباشرة الملكية لا يفتقر  
 الى الزبير عن جابر بن فضال في المعنى لفظ الاستثناء فحمل ما ذكرنا فيجوز  
 صوره الى ما وافق النص في الواقعة الواحدة كما لا يخفى على اهل العلم  
 وفهم الحديث والفقهاء ليس بحجة على احد هذا حديث جابر رضي  
 الله عنه في عايشة رضي الله عنها في بريرة الذي يتسك  
 به ابن ابي ليلى في فتاواه وهو الذي تراجم عليه الناس في بقوله  
 البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط فحمل  
 على الشرط الذي لا يقتضيه العقد كشرط الولاء من باع بهيمة فان  
 العقد يفتق خلاقه وهو الولاء لمن اشترى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم

ان الصاع ثمانية ارطال فقال لبعض جلسائه يا فلان هات صاع جلدك  
 ويا فلان هات صاع عظمك ويا فلان هات صاع جلدك فاجتمعت اصد  
 فقال مالك محققون في هذه يعني انها من عهد رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فقال احدهم حدثني ابي عن ابيه كان يودي بهذا الصاع  
 الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال مالك خرجت هذا فوجدت  
 خمسة ارطال وثلاث تهمي وهذا ما يبرهنك ان على اهل المدينة  
 المشرفة على سلكها الصلوة والتمسكة صارت حجة قوية تعادل الكفاية  
 الضميمة اذا كان بعادة مستمرة فاختلاف علماء الكوفة بعلماء المدينة  
 افاض الله سبحانه على العالمين من بركاتها فيما لم يقيم فيه التمسك  
 بالعمل المستمر مما لا يترجح على قرينة الانصاف ومطويع العمل ان السبع ١٣  
 مع كمال عرفاته بعلم الحقيقة ودرجته وبقينه بانه رضى الله تعالى عنه  
 دخل المدينة العظيمة صيئت عن الافات وحقت بالبركات مرارا  
 اعتقادهم بقاية محضهم عن امر دينه واحتياطهم في قوائمه واحوالهم وعلمهم  
 عن خلاف السنة لم يتوقف في قبول ما ثبت بالدليل الصحيح من عمل رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم بان لا يخيفه رحمة الله تعالى عن ذلك جوابا  
 ومعاذكم كيف وابو حنيفة واخوانه رجعهم الله تعالى كانوا لا يمنهم  
 ما عندهم من الحديث ان يتكلموا بلا ادرى فيما عنيهم عليهم بعد اطلعت  
 عليهم ولو في عصر واحد عما عند غيرهم فكيف فيما عندهم عند الحفظ  
 على ما سلف بيانه ولغدد في ذلك حكاية طيعة ينفع بها كل من كان في

والوقوف عند حله ضالته روى الحافظان يلعى في ترجمته حديثنا عبد  
 بن ابي ابي لمقرى شامج بن سليمان الذهلي ثنا عبد الوارث بن سعيد  
 قدامت مكة فوجدت بها ابا حنيفة وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسألت  
 ابا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل باع نبيجا وشرط شرط فقال البيع باطل  
 والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فسألته فقال البيع جائز والشرط باطل  
 ثم اتيت ابن شبرمة فسألته فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت يا سبحان  
 الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة فأتيت ابا حنيفة رحمه الله  
 تعالى فآخبرته فقال ما أدري ما قال احدني عمرو بن شعيب بن سعد  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط  
 باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فآخبرته فقال ما أدري ما قال احدني هشام بن  
 عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت أمرني صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ان اشتري بيرة فأعتقتها تعق والاولاها البيع جائز والشرط  
 باطل ثم اتيت ابن شبرمة فآخبرته فقال ما أدري ما قال احدني ابن  
 عن حماد بن عمار عن جابر رضي الله تعالى عنه قال هبت النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ناقة وشرط لي حملها البيع جائز والشرط جائز انتهى فاطم  
 الى هؤلاء الائمة الكبار كيف اقر كل واحد منهم بعدم علمه بما عند غيره  
 من الاحاديث ولم يقاس كل منهم بخطية الاخر واذا لم يكن عند  
 منهم في عصر واحد في قليل واحد علم حديث عند صاحبه فضلا  
 عن جوابه ومعارضته فمن اين يدعون هؤلاء المغرورون بالجهل

لما يشترى ما فاعقبتها فان لولا لمن عتق ولم يكن فيه منفعة لا  
 القاذبي والمصدق عليه ولم يؤد الى غرر وجهالة فهو فاسد في نفسه  
 ولا يفسد البيع كما في اشتراط هذا الولاة واما حديث عمر بن شعيب  
 عن ابيه عن جده الذي تمسك به ابو حنيفة رحمه الله تعالى فمحمول  
 على شرط فيه المنفعة المذكورة او الغرر والجهالة فهو فاسد في نفسه  
 لفساد البيع لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى الربو كالباع  
 على شرط وسلف الواحد في فيه الحديث وتقع بسببه المنازعة فيعري  
 العقد عن مقصوده وهو مذهب بحنيفة رحمه الله تعالى مستدك  
 بما رواه كما لا يخفى في كتب تهذيبه ولفظ حديث عمر بن شعيب

١٣٥

عن ابيه عن جده من طريق ثلثة للنسائي في محبتاه ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم غنى عن بيع وسلف فيتران بيع  
 السلعة على ان يسلفه سلفا والشرط فيه مقيد بما يؤدى الى الربو  
 وفي لفظ رواه ابو حنيفة مطلقا احتياجا الى الحمل المذكور لرفع التعارض  
 قال الزبيدي ورواه الطبراني في معجمه الوسيط انتهى ويجوز ان يدفع الثمن  
 ببيع الاحاديث الثلثة واما كون واقعة الاستقضاء من ابن سعيد  
 قبل اي شرط من الشرط وشرار سال الجواب من العلماء الثلثة من  
 غير تفصيل فهو كقول الى صلوات الله تعالى وغرضنا ههنا الجمع بين الاحاديث  
 وقد حصل الحمد لله رب العالمين قال في خزنة الربايات نقل عن  
 دستور السالكين وقد اطنب في تصوير هذه المسئلة بعينها فان قيل

الجمع

لو كان المقلد غير المجتهد لما استدلا يعرف قواعد الأصول ومعاني  
 النصوص والأخبار بل يجزله أن يعمل عليها وكيف يجوز قيل لا يجوز لغرض  
 المجتهدان يعمل الأعلى بأيات مذهبه وقنارى مأمرة ولا يشغل بمنا  
 النصوص والأخبار والعمل عليها كالعامة وقيل هذا في المعامى الصوف  
 الجاهل لئلا لا يعرف معنى النصوص والأجاديث وأولياتها وأما  
 العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية فإن  
 ثبتت عنده صحة من الحديثين ومن كتبهم الموثوقة المشهورة  
 المتداولة فيجوز له أن يعمل عليها وإن كانت مخالفة لمذهبه يؤيد  
 قول المجتهد ومحمد الشافعي هو قول صاحب الهداية في روضة  
 العلماء للزندبسية في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى إذا قلت قوله وكذا به الله تعالى مخالفة قال تركوا قولي بكتاب  
 الله تعالى قيل إذا كان خبر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مخالفة قال تركوا  
 قولي بقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي كلامهم <sup>في كلامهم</sup> روى البيهقي  
 في السنن عند الكلام على القراءة بسنده قال المشافعي رحمه الله تعالى إذا  
 قلت قوله وكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلاف قولي فما يصح  
 من حديث رسول الله تعالى عليه وسلم أولى فلا تقلدوني وتقل  
 امام الحرمين في نهايته عن الشافعي رحمه الله تعالى إذا صح خبر بخلاف  
 مذهبي فاتبعوه وأطعوا إنهم مذهبي قد صح في منصوصاته أنه قال  
 إذا بلغكم عني مذهب صح عندكم خبر على مخالفتي فاعلموا أن مذهبكم

من جيب الخبر ورد في الخطيب استاده ان الدرر الكي من الشافعية كما  
 يستفتي ورسماً يقتضي بغير مذهب شافعي وبجنيقة فمقل له  
 هذا يخالف قولهما فيقول وليكم حديث فلان عن فلان عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بكذا فالاخذ بالحديث والى من لاخذ بقوله ما اذا  
 خلفاه وكذا يورد ما ذكر في الهداية في مسألة صوم المحقق ولو احتجهم فقل  
 ان ذلك فيطرثا كل معتد عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند  
 الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في  
 حقه ولو بلغه الحديث اعتمد فكل ذلك عند محمد رحمه الله تعالى لا  
 قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتي وفي الكافي  
 والحديث اي لا يكون ادنى حجة من قول المفتي <sup>منه</sup> دليل شرعي فقول  
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم اوفى وعين ابي يوسف خلاف ذلك لان  
 على العاقل الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الحكم  
 وان عرفنا وبلد يجب الكفارة وفي المسافر بالاتفاق واما قول  
 ابي يوسف ان على العاقل الاقتداء بالفقهاء فمحمول على العاقل الضال  
 الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث وتأويلاتها لانه اشار  
 اليه بقوله لعدم الاهتداء الى معرفة الاحاديث فكذا قوله وان  
 عرفنا وبلد يجب الكفارة يشير الى ان المراهب العاقل غير العاقل وفي  
 التمهيد العاقل منسوب الى العامة وهم الجهال فبطل من هذه الامثلة  
 ان مراد ابي يوسف ان يفهم من العاقل الجاهل الذي لا يعرف معنى النص



فتاويله فيما ذكر من قول المجتنب والسامع في عمل جمهورهم الله تعالى يرفع  
 قول القائل يحيل العمل بالرواية بخلاف النص انتهى كلام صاحب الخزانة قال  
 في البحر الرائق وإن لم يستفت لكن بلغه الخبر وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
 افطر الحاكم والمحجور وقوله الغيبة فطر الصائم ولم يعرف المنسوخ ولا تأويله  
 فلا كفاة عليه عندهما لأن ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لا يبيح  
 لأنه ليس للعامة العمل بالحديث لعدم علمه بالذات <sup>والنسخ</sup> والمنسوخ قال ابن النعمان  
 في حاشية الهداية قوله ولو بلغه الحديث واعتمده يعني افطر المحجور والمحجور  
 فذلك عند عمل رحمه الله تعالى يعني أنه لا كفاة عليه إذا احتج به الكل  
 على ظن أن المجامة فطرته معتد على الحديث لأن قول الرسول صلى الله  
 تعالى عليه ولم لا يزيل عن قول المفتي وفي العبارة مسامحة بل هي خطأ  
 ولا امر أعظم من ذلك وعن أبي يوسف خلاف ذلك يعني عليه الكفاة  
 فإن علم العامة لا اقتداء بالفقهاء لعدم الإفتاء في حقه إلى عرف <sup>العلماء</sup>  
 وفي تعليقه نظر فإن المسئلة إذا كانت مشبهة بتعارض بين العلماء وقد بلغ العلماء  
 الحديث الذي احتج به أحد الفريقين فخر به كيف يقال في هذا أنه غير معتد  
 فإن قيل هو منسوخ فقد تقدم أن المنسوخ ما يعارضه ومن مع الحديث  
 فمقلبه وهو منسوخ فهو معذور إلى أن يبلغه الناسخ ولا يقال لمن مع  
 الحديث الصحيح لا يعمل به حتى تعرضه على رأي فلان أو فلان وإنما يقال  
 انظر هل منسوخ أم لا أما إذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في  
 هذه المسئلة فالعامل به في غاية العذر فإن تطرق الاحتمال إلى خطئه

[illegible]



لتأخذه وترك كل قول قلناه قبل ذلك وقاله غيرنا فانكم احفظ  
 الحديث وغنى علمه به انتهى وايضا قال رحمه الله تعالى في الميزان في فضل  
 الجواب عمن عترض على الامام بالجحفة رحمه الله تعالى بتبعه القيا  
 على الحديث فقال بعد بسط الكلام في الامام ما يبلغ النظام وانبات ان  
 نسبة هذا الكلام الى الامام هو ما افتراء صريح عليه من المتعصبين  
 لا يليق مقامه العظام ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام الجحفة  
 بعد من القياس على بعض ظفر ذلك في كلامه نقله الذين يروون  
 العمل بما وجدوه عن امامهم من لقياسه فيكون الحديث الذي صححه  
 هو الامام فالامام معذوره واتباعه غير معذورين وقولهم ان  
 امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا يتهض حجة لاحتمال انه لم ينظر به  
 ونظيره لكنه لم يجمع عنده وقد تقدم على لائمة كلهم انهم قالوا  
 اذا جمع الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد قياس معه ولا حجة الا  
 طائفة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتسليم وهذا الامام  
 الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسلم  
 جعلوها من صيد ذلك الامام وهو محقق فان مذهبا لا امام حقيقة  
 هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان ما فهم اصحابه من كلامه فقد  
 لا يثبت الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو  
 عرض عليه فسلم ان من غر الى الامام كل ما فهم من كلامه فليقل  
 بحقيقة المذهب انتهى فقدم من هذا الامام الحق بالاتباع

على ما قاله الباقون  
 من قولنا في فضل الامام  
 في هذا الكلام في الامام  
 وهو ان يكون في الامام  
 شي من ادب القائل في  
 الامام في جواب الامام  
 وهو ان كان في الامام  
 الذي يثبت في الامام  
 ١٢٠

في هذا الكلام في الامام

فيما تقدم نقلا عن كتابه المنهج المبين ما يجب ان يكون على ذكره  
 فهذه اقوال العلماء المحققين المتبعة من غير رجوع بليغ الى كتبهم  
 الناطقة بعين المسئلة على ما لا يبقى الخفى بعد ما توقف فيها الا بالحجج  
 الصراح كما لا يخفى على النصف واما اقوال غيرهم المنصوصة  
 المنادية فكثيرة تشتغل بايراد بعضها قال العلامة ولي الدين العراقي  
 الدليل على الجواز يعني العمل بالامر بانقران الصحابة رضي الله تعالى  
 عنهم ما كان كبقية فقهاء على اصطلاح العلماء فان فيهم القرو  
 والبدوي ومن مع منه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثا واحدا كان  
 صحبة مرة ولا شك ان من سمع منهم حديثا عن رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم او اخذ من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان يعمل  
 حسب نفسه فيهما كان او لا ولم يعرف ان غير الفقيه منهم كيف  
 بالرجوع الى الفقيه فيما سمعه من الحديث لاني زعمته صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهذا تقرري  
 منه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجز العمل بالحديث لغير الفقيه واجماع  
 من الصحابة عليه ولو لا ذلك لامر الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى  
 عنهم غير الفقهاء من الصحابة سيما اهل البوادي ان لا يعملوا بما  
 اخذوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشافهة او بواسطة حتى  
 يرضوا على الفقهاء منهم ولم يروى من هذا عين ولا اثر وهذا  
 ظاهر قوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا

177

ن وَالْحَيَّةُ بِلُغَةٍ

فلا عبرة لما قيل لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارض والمختص من ادعى عليه  
 الاجماع فانه لو سلم فاجماع الصحابة وتقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 مقدم على اجماع من بعدهم لا يقال يجوز ان يكون لعدم الاعتماد على صحة  
 الحديث لا نأقوله لا كلام فيما لا يعرف صحته وانما الكلام فيما صح وثبت  
 وهل يتوقف العمل به بعد ذلك بغير التيقن على مراجعته الى التيقن او لا  
 هذا قال بعضهم والذي يظهر بعد التأمل في ما أخذ المسئلة رواية ورواية  
 ان العمل بما هو دليل شرعي في ذاته اذا احتمل عرض عارض مانع من العمل به  
 كالحديث الذي وصل الى العاظمي اذا احتمل ان يكون منسوخا او متخافا  
 للاجماع جائزا اذا كان الاحتمال غيذاش عن دليل ولما اذا كان الاحتمال  
 ناشيا عن الدليل فحينئذ يتوقف ولو قيل بعدم جواز العمل حينئذ ما لم  
 يفتش عن ذلك الاحتمال فله نوع قريب والله سبحانه وتعالى اعلم فاذا  
 يبلغ العلم الى كونه منسوخا او مخالفا لاجماع يكون الاحتمال غيذاش  
 عن دليل بل الاحتمال اصلا فينبغي القول بجواز العمل نعم الاولى ان يشك  
 عن اهلية الفتوى عن الحكم ولما اذا بلغات في الايات والآحاد  
 ما اشتهر نسخها بين الصحابة رضي الله عنهم ما يخالف مقتضى ذكره في  
 الهداية من مذهب محمد رحمه الله تعالى جواز العمل به وقال ابن حجر  
 المكي في قضاياه لا يسوغ لمن هو من اهل الفهم ومعرفة صحيح الحديث  
 من يتيقنه والتكلم من علم الاصول والعربية ومعرفة خلف السلف  
 وما أخذهم اذا وجد حديثا صحيحا على خلاف قول مقلده ان يتدبر

الحديث ويعمل يقول امامه وقد روى البيهقي في المذخر باسناد صحيح  
 الى عبدالله بن المبارك قال سمعت ابا حنيفة رحمه الله تعالى يقول  
 اذا جاءني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلي الرأس والعين واذا  
 عن اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليمنهم واذا جاء عن  
 التابعين فليمنهم انتهى فقال في شرح المذهب اذا ثبت الحديث على خلاف  
 قول المقلد فقتله فلم يجز له معارضا وكان المنشئ له اهلية فانه ترك  
 قول صاحب المذهب وياخذ بالحديث ويكون حجة للمقلد في ترك ما  
 مقلده وقال ابن القيم واذا جاءت هذه اى النفس المطمئنة بتجديد التابعية  
 للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم جاءت تلك اى الامارة بتكليف اراء الناس  
 وقولهم فانتم بالشبهة المضلة مما يمنع من كمال المتابعة وتقسيم بالله تعالى  
 ما مرادها الا الاحسان والتوفيق والله تعالى يعلم انها كاذبة وما مرادها  
 الا التقلت من بعض المتابعة الى فضاء ارادتها وخطئها وترى اى امر  
 النفس الامارة صاحبها تجريد المتابعة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والتقليد  
 قوله على الاسراء في صورة تنقيص العلماء واساءة الادب عليهم الغص  
 الى اساءة الظن بهم واتهم قد فاتهم الصواب كيف لنا قوة ان نرد عليهم  
 او نحتل بالصواب ونهم وتقاسم بالله ان اردت الاحسانا وتوفيقا  
 اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فاعرض عنهم وعظيهم وقل لهم في  
 قولهم بلينا والفرق بين تجريد متابعة المعصوم واحدا من اقول العلماء  
 القائلين ان تجريد المتابعة ان لا يقدم على ما جاء به الرسول صلى الله تعالى

عليه وسلم قول احد ولا رايه كائنا من كان وما كان بل ينظر في صحة الحديث  
اولا فاذا صح نظر في معناه ثانيا فاذا تبين انه لم يعبد عند ولو خالفه من بين  
الشرق والغرب معاذ الله ان يتفق الامّة على ترك ما جاء به نبيا صلى الله  
تعالى عليه وسلم بل كائنان لكون في الامّة من قال بهن لو خفي عليك فلا  
يحتمل جهلك بالاقايل به حجة على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في  
تركه بل اذهب الى المضمر لا تضعفك علم انه قد قال به قال تطعا ولكن لم يصل  
اليك علم هذا مع حفظ مراتب العلماء واولا قسم واعتقاد من مضمر ما نتم  
واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه فهم رضى الله تعالى عنهم ما يرون  
بين الاجر والاجرين والمغفرة ولكن لا يوجب هذا الهدى المضمر من تقليد  
قول واحد منهم عليها شبهة انه اعلم منك وان كان كذلك فمن ذهب  
المضمر فاعلم به منك ايضا فهلا واقفته ان كنت صادقا تبين عرض  
اقوال العلماء على المضمر ودرجاتها يعلم وخالف منها ما خالفه القوم وحيث  
اقولهم ولم يضر حبانهم بل قد يفي بهم فاعلم كلهم امر واما ذلك بل عفا  
في ذلك اسهل عن مخالفتهم القاعدة الكلية التي امروا بها ودعوا اليها  
من تقليد المضمر على اقوالهم ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في  
جميع ما قال وبين الاستعانة بغيرهم والاستصانة بنور علمه فلا يل  
ياخذ قوله من غير نظر فيه ولا دليل ليله من الكتاب والسنة والمستعين  
بافهامهم يجعلهم بذلة الدليل الى الدليل الاول فاذا حصل استغنى  
بدلته عن استدلال غيره فمن استدل بالخبر على القبلة لم يتولى استدلاله



معني اذا شاهدتهم قال المشافعي رحمه الله تعالى اجمع الناس على ان من  
 استبان له سنته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له ان يبدل  
 لقول احد ومن هنا تبين الفرق بين الحكم المثل الواجب لا يتابع و  
 الحكم المأول الذي مجبأية ان يكون جائزا لا يتابع بان الاول هو الذي  
 انزله الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم متلوًا وغير متلوًا <sup>صحة</sup>  
 وسلم من المعارضة وهو حكم الذي ارتضاه لعباده ولا حكم له سواه وان  
 الثاني اقوال المجتهدين المختلفة التي لا تجب اتباعها ولا يكفر ولا يفسق  
 من خالفها فان احصا بها لم يقولوا هذا حكم الله تعالى ورسوله اى قطعاً  
 وحاشاهم عن قولك وقد صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 النهي عنه في قوله واذا احصا صرث اهل حصي فارادوك ان تجعل لهم ذمة  
 الله تعالى وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم  
 ذمتك وذمة اصحابك فانكم ان تحقروا ذمتهم ذمة اصحابكم احقر من  
 ان تحقروا ذمة الله عز وجل وذمة رسوله واذا احصا صرث اهل حصي فارادوك  
 ان تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن انزلهم على حكمك فانك لا  
 تدري ان تصيب حكم الله ام لا اخرجيه الامام احمد في مسنده ومسلم في صحيحه  
 حديث يزيد بن قيس قالوا اجهدنا وراغبنا فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله ولم  
 يلزم احد منهم بقوله الا امة بل قال بو حنيفة رحمه الله تعالى هذا رأي  
 فليس جاء بخبر منه قبله ولو كان هو عين حكم الله تعالى لما سألوا لا يسف  
 وهما وغيرهما الفقه فيه وكذا قال مالك لما استشاره الرشيد في

ان يحول الناس على ما في الموطأ فمنعه من ذلك وقال قد تفرق اصحاب رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم في البلاد وصار عند كل قوم من الاحاديث ليس عند الا  
 وهذا الشافعي يفي اصحابه عن تقليده ويوصيهم بتكراره اذ اجاء الحديث  
 بخلافه وهذا الامام احمد يكره على من كتبوا فيه ودونها ويقول لا تقلدني ولا  
 لا تقلدوا فلانا ومن حيث استندوا انتهى كلام ابن القيم وقال ابن الجوزي  
 في وقرائه اذا كان العامي يسوغ له الاخذ بقول المفتي بل يحججه عليه مع استماع  
 خطاء المفتي كغيره لا يسوغ له الاخذ بالحديث فلو كانت سنة رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم لا يجوز العمل بها وهذا من بطلان لباطل وقد اقام الله تعالى  
 الحججة به رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم دون احاد الامه ولا يفرق من العمل  
 خطاء لمن عمل بالحديث انتهى بعد فهم ان اضعاف اضعافه حاصل من رقم ١٧٤  
 بتقليده من لا يعلم خطاء من صوابه ويجوز عليه ذلك فخر الاختلاف في قول  
 القول ويرجع ويحكم عنه في المسئلة عدة اقوال وهذا كله في من له نوع عليه  
 واما اذا لم يكن له اهلية فخرضه ما قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر  
 ان كنتم لا تعلمون واذا اجاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه  
 او كلام شيخه وان علا فلا بد من يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الشافعي  
 كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اوله الجواز واذا قدر انه لم يفهم  
 الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتي فيسئل من يعرف معناه فذلك الحديث  
 انتهى القول وربما يتحدث هذا البعض الناطقين ان الاقوال اهل كونه  
 من ههنا الا كما يراى اكثر ما يدل على جواز العمل بالحديث اذا خالفته الرواية

ومما ملك وجوب العمل بالحديث وحرمة الأخذ بالرأية المخالفة وقد عقد  
 الترجمة على أن هذه الأقوال ناطقة مصدرة بعين المسئلة فتقول الحكماء  
 منهم بحمهم الله تعالى فيما إذا لم يتضح عن الشيخ والمعاصرة أصلاً ويعمل بالشيخ  
 الصحيح فحجرت عليه من غير نظره وفيما إذا عمل به العامي لصدف إذ سمع الحديث  
 من أكره كما هو المصريح في كلامهم ثم ما حكمنا بالوجوب وتخريم العمل بالرأية  
 المخالفة للحديث فمقتضى الفصل وحصول العلم بعدم النسخ والمعارض  
 بقدر الطاقة كما نبهنا فيما تقدم فلا تعارض فيما بين الكلامين ويدل كلامهم  
 على مطلوبنا من حيث أنهم لما جردوا العمل وسأوه مستحسن كما هو منطوق  
 بعض عباراتهم من غير اشتراط ذلك بحال المقلد العالم لا بدان يرويه <sup>حكما</sup> <sup>غدا</sup>  
 عند الفصل على المقدار الذي ذكره ولا لو يكن في حجية الحديث على العالم <sup>غدا</sup>  
 العالم والمتفحص وغير التفحص في ويلزم اهدار تأثير الموشى من غير مانع  
 وهو باطل من معن النظر في هذه الدراسة وانصف بعينيه في إذعان  
 الحق عن باقي الكتاب بحمد الله سبحانه الراشد إلى سبيل الصواب <sup>الدراسة</sup>  
**الخامسة** وهي متعضة من كلام الشيخ الأكبر الأجل العزلة الأكرم  
 قطب الأقطاب لامة محي الدين محمد بن العربي الطائي الحائمي المهراني  
 الأندلسي قدسنا الله تعالى مجدداً ولعله القدسية الفاضلة من بحره  
 المحيط الذي الأساحل له في الحديث على العمل بالحديث وضم الرأي وضم  
 الفقهاء المضيقين <sup>على</sup> الناس كثيراً مما لم تضيّق عليهم الشريعة الرحيمة  
 السمحة على صاحبها الصلوة والسلامات تمنها وأكرمها على الصالحين <sup>العلماء</sup>

قال رضي الله تعالى عنه في علوم الباري الثمان عشر وثلاثمائة في معرفة نسخ الشرح  
 من الفتوحات المكية ومن هذا الباب يعني الجاسر على التشرية حلف الانسان  
 على ما يبيع له فعله ان لا يفعله ففرض الله تحفة الايمان وهو من بايلا  
 والمكر لا يفي الا من عصمه الله تعالى بالنسبة عليه فما تشاءع الا الله  
 قال الله تعالى للنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ  
 الله ولم يقل بما رايت بل عتبه سبحانه وتعالى لما حرم على نفسه باليهين  
 في قصة عائشة وحفصة رضي الله تعالى عنهما فقال يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ  
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ يتبعى من ضرائك رؤسائك فكان هذا مما ارتبه نفسه  
 الشريفة عليها افضل الصلوات واشرف التسليمات فهذا يدل ان قوله  
 بما رايت الله ما اوحى اليه لا ما راى في رايه فلو كان الدين بالراى كان  
 راي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اولى من راي كل ذي رأي فاذا كان هذا  
 حال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ارتبه نفسه القدسية فكيف بما  
 من ليس بمعصوم ومن الخطاء اقرب اليه من الاصابة وذلك ان الاختيار  
 الذي ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما هو في طلب الدليل على  
 تعيين الحكم في المسئلة الواقعة لا في تشرية حكم في الزالة فان ذلك  
 شرع لم ياذن به الله سبحانه ولقد اخبرني القاضي عبد الوهاب  
 الانزهي الاسكندر بحكمة سنة سبع وتسعين وخمماية قال سأل  
 رجلا من الصالحين بعد موته في المنام فما لته ما رايت فذكر شيئا من  
 حبلتها قال ولقد رايت كتابا موضوعا وكنت ابر فرغته فما لته ما

فَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْجِتْهَادَ الَّذِي ذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارْتِشَادًا إِلَى أَنَّ الْجِتْهَادَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثٍ مُعَاذِ رِضٍ  
وغيره لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقِيَّاسَاتِ الْحَفِيَّةِ فَإِنَّهُ تَشْرِيعٌ جَدِيدٌ وَأَمَّا الْجِتْهَادُ الَّذِي  
الْمُجْتَهِدُ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكُتُبِ السَّنَةِ وَاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي  
فَهْمِهِمْ لَكَ وَاسْتِنْبَاطِ النَّازِلِ مِنْهُ وَقَوْمٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي الدَّرَاسَةِ الْمُنْقَلَدَةِ  
فَرَأَيْتُهَا ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مُتَصِلًا بِالْكَلَامِ السَّابِقِ أَعْلَمُ وَفَكَتَ  
اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الْحُجَّةُ الْبَيِّنَةُ بِحُجَّةِ السَّعْدَاءِ وَطَرِيقِ السَّعَادَةِ  
مِنْ مَشْيِ عَلَيْهَا نَجَا وَمِنْ تَرْكِهَا هَلَاكٌ وَلَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
وآلِهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَأَسْبَغُوا خُطْرَ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا وَخَطًّا خَطُّ طَاعٍ عَنِ جَانِبِي الْغُظِّ بَيْنَنَا وَشَمَاكَا  
ثَرَوْضِعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَعَهُ عَلَى الْخُطِّ وَقَالَ تَالِيًا  
وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَأَسْبَغُوا الْخُطَّ وَأَشَارَ إِلَى تِلْكَ الْخُطِّ  
الَّتِي خَطَّهَا عَنْ يَمِينِ الْخُطِّ وَسِمَارُهُ فَقَرَأَ بِرُءُوسِهَا وَأَشَارَ إِلَى الْخُطِّ  
الْمُسْتَقِيمِ وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي بِمَدِينَةِ سَلَامٍ وَمَدِينَةِ الْمَغْرِبِ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ الْخُطِّ  
يُقَالُ لَهَا مُنْقَطِعُ التُّرَابِ أَيْسَرُهَا أَرْضُ رَجُلٍ مِنَ الصَّاحِبِينَ الْأَكَابِرِ  
مِنْ جَمَاعَةِ النَّاسِ قَالَ رَأَيْتُ فِي الْمَنَظَرِ حُجَّةَ بَيْضَاءَ مُسْتَوِيَّةً عَلَيْهِ الْبُورُ  
سَهْلَةٌ وَرَأَيْتُ عَنْ يَمِينِ تِلْكَ الْحُجَّةِ وَشَمَاكَا قُنَادِقَ وَشُعَايَا وَارِدَةً

منك السعد والافعال الذي  
عن الترتيب فاجاب العرواح  
المدح ما يدرك على البرية  
الامر انموذ وقد انت اشرا  
الاجر فالحي النان في الويت  
ان فكم ارجو صا وقر

١٥.

الدليل الموروث في كتاب  
اشارة مع فلاح ابن الجليل  
واجب مصداق الدليل ان  
لم يمتدح ابن الجليل ان  
مكة فلاح واحد ملاح  
التي في فال الملاح  
فلاح لا احكامه

فانهم  
الادب انما هو  
الادب انما هو  
الادب انما هو

پیشانیوں پر لکھا ہے

كلها شرك لا استلذاض فيها وتوع مسالكها وكثرة شوكها والظلمة  
التي فيها ورأيت جميع الناس يخطون فيها خطب عشواء ويدكون الحجارة  
البيضاء السهلة وعلى الحجارة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفر  
قليل معه يسير وينظر إلى من خلفه فاذا في الجماعة الشيخ ابو اسحاق <sup>الهمداني</sup>  
بن قوق الحارث كان سيدا فاضلا في الحديث اجتمعت به فكان يرفع  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه يقول ناد في الناس بالرجوع الى الطريق  
فكان ابن قوق يرفع صوته ويقول في ندائه ولا من داع ولا من مستد  
هلموا الى الطريق هلموا فلا يجيبها احد ولا يرجع الى الطريق احد واعلم  
انه لما غلبت الاهواء على النفوس طلبت العلماء المراتب عند الملوك  
سركوا الحجارة البيضاء وحججوا الى التاويلات البعيدة ليتمشوا الغراض <sup>التي</sup>  
فيها لهم فيه هو كفنفس ليستندوا في ذلك الى امر شرعي مع كون الفقيه  
رء الا يعتقد ذلك ويعتق به وقد راينا منهم جماعة على هذا من تضاعف  
ونقصا لهم ولقد اخبرني امك الطاهر بخاري بن امك الناصر صلاح  
الدين يوسف بن ايوب وقد وقع بيني وبينه كلام في مثل هذا فتأكد  
بمملوك وقال له بشئ بالجرم ان فقدت له ما شان الجرم ان فقال  
انت تنكر على ما يجري في بلدي وملكتي من المنكرات والظلمة رانا والله <sup>اعني</sup>  
مثل ما تعتقد انت فيه من ان ذلك كله منكرو لكن والله يا سيدي  
لما من منكرا وبقي فقيه وخطيبه عند جواز ذلك فعليه لعنة  
الله تعالى لقد اتاني فقيه وهو فلان وعين لي الفضل فقيه عنده

في البدء في الدين والتفتت بآية لا يجب على صوم شهر رمضان هذا بعينه  
 بل الواجب على شهر في السنة والاختيار في أي شهر شئت من شهر  
 السنة قال السلطان فقلت في راجي ولم اظهر له ذلك وهو فلان  
 ما لا رحمه الله تعالى جميعا انتهى ولا يخفى ان اصل هذه المصطفة <sup>لحق</sup>  
 للدين في الدين وما اخرج اليها فان الناس في امر الحديث واعتقادهم  
 ان الفقيه ولو غير مجتهد يفتيه فيما يقول قوله المجرد حتى ان طلبه لم  
 من المستفتين من يحتاج الى العلماء <sup>العلماء</sup> اذ اسمعوا اقوال مفتي بايضا او  
 يظفونه حجة عند الله تعالى فضلا عن العوام فاشع على المفتين طريق  
 الجواب على موافقة ما يميل اليه نفوسهم لا سيما عند جلب الحماه والنا  
 عن الملوك ولو خاصهم اهل الحق ولا يزال يوجد في الارض بحكم الحاش  
 الصحيح بذلك او مثله من محاسنهم لا سيما على قرب السلاطين لقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يولي هذا الدين بالرجل الفاجر ولقوله جل  
 ذكره وكذا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض لا يقيم  
 بالحق ليعتدوا بسنة الحق ولا يميز بها الحق عن البطل بل الظفر في امر الله الحق في  
 الحديث بالسلطة والمناطحة لكل من لا يقدر على حملها وان كان الحق المصروف  
 ذلك ليقول الناس ان يقول كل في أي اية من غير ان يلجأ احد في ما يقول الى حد  
 في ذلك الباب لو انضقت عليهم الامم لما كان يطلب نقل الحديث و  
 كان داب المستفتين ان يقولوا اهل تذكر في هذا حديثا عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم او قول امام هو مؤيد بحديث ولم يعقوا

١٥٢

الدين المستقيم

بأعيانهم وطول عدم تدرج أرائهم على الناس لا سيما على الملوك عند قننتهم  
 لولم يأتوا بحديث صغير أو ضعيف على جواب يفتضحون عندهم بقله العلم بما  
 سرت فقتلهم هذه في الأمة فأما ان اكبتوا على علم الحديث والفوز من الجواب  
 الحق الذي يرضى به الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما  
 ان حادوا فاقية تأويل بعيدا خلافا ظاهر الكلام ولكانه اسيد ما ان  
 اقدموا والعيادة بالله سبحانه منه على المكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وفي كل ذلك لكان انما هم عليه المضمحل من اهل الحق ومن اهل الجحدم يبق لهم  
 خضر الى الحديث وسئلوا طلعهم من المقدمات الجدلية فان اتوا بتاويل  
 بعيد على خلاف ظاهر الحديث من غير حامل من حديث اخر تد على وجهه  
 فان ظاهر الحديث كالخض لا يدرك من غير ضرورة داعية الى اختلافه  
 بخلاف اخر مثله وان اقدموا على الوضع ولا اراهم فاعلم عند كل من له  
 ادنى اهلية للعلم امضوا من غير مهمل والله سبحانه يغفر لنا ولهم  
 بعيدنا واياهم سبيل الرشاد في التجنب عن عرج قيق ما يفسد علينا طريق  
 قال رضى الله عنه متصلا بكلام السابق فليعلم ان الشيطان قد بعثه  
 الله تعالى على خيرة الخيال وجعل له سلطنا فيهم فاذا راى ليقينه  
 يميل الى هوى يعرف انه يروى عند الله تعالى زيت له سوء عمله بنا  
 ويميله فيه وجوها تحسنه في نظره ويقول له ان الصدور الاول  
 قد انزله بالراى وقاس العلماء في الاحكام واستنبطوا العلل للشيء  
 وطرحواها وحكموا في المسكوت عنه بما حكموا به في المتص من عليه

عنه

مختارة



للعلّة الجامعة بينهما والعلّة من استنباط فاذا مهله هذا السبيل  
 حينئذ إلى نيل هوايه وشهوته بوجه شرعي في زعمه فلا يزال هكذا فعليه  
 في كل ما أله أو سلطانته هو نفس <sup>يترك</sup> الأحاديث النبوية ويقول لو  
 هذا الحديث يكون صحيحاً وإن كان صحيحاً يقول لو لم يكن خبراً غيراً  
 وهو ناسخ <sup>أبطل</sup> الشافعي كان هذا الفقيه شافعيّاً أو قال به <sup>حقيقة</sup>  
 إن كان الرجل حنفيّاً وهكذا أقوال اتباع الأئمة كلهم ويرى أن الحديث  
 ولا خذبه مضرة وإن الواجب عليهم تقليد هؤلاء الأئمة وأمثالهم فيما  
 به وإن عارضت قواهم الأخبار النبوية فالأولى الرجوع إلى قواهم وترك  
 الأخذ بالكتاب السنة والأخبار فاذا قلت لهم قد روي عن الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه أنه قال إذا تكلم الحديث يعارض قولي فاضربوا بقولي الحائط  
 بالحديث فإن مذهبي الحديث وروينا عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه  
 قال حرام على كل من أفتى بجملة ما لم يعرفه فليلى وما روي شيئاً من هذا  
 أبي حنيفة إلا من طريق الحنفية لا عن الشافعي إلا من طريق الشافعية  
 كذلك المالكية والحنابلة فاذا ضايقهم في مجال هذا الكلام هو بوا  
 وسكوا وقد جرى لنا معهم هذا مراراً بالمغرب والمشرق فما منهم  
 من أحد على مذهب من يزعم أنه على مذهبه قال فقد انتفعت الشريعة  
 بالأهواء وإن كانت الأخبار الصحيحة موجودة مسطرة في الكتب  
 الصحيحة وأسماء الرواة في كتب التواريخ معلومة وبالخرج والتقليد  
 مضبوطة ولا ساند محفوظة مصونة من التبديل والتغيير لكن

اذا ترك العمل بها واشتغل الناس بالرأي ودانوا أنفسهم بفتوى المتقدمين مع  
 معارضة الاخبار الصحيحة لها فلا فرق بين عدمها وجودها اذ لم  
 يبق لها حكم عندهم واي نسخ اعظم من هذا واذ اقلت لاحد في ذلك  
 شيئا يقول لك هذا هو المذهب هو والله كذا فيه فان صاحب المذهب  
 قال له اذا عارض الخبر كلامي فخذ بالحديث وارك كلامي في الحديث فان  
 مذهب الحديث فلو انصف لكان علو مذهب الشافعي من ترك كلام  
 الشافعي للحديث المعارض له قاله سبحانه ياخذ بيد الجميع انتهى كلامه  
 وفي هذا ما ينبغي عن الاطباء في فتح صنيع من ترك العمل بالحديث بالرؤية و  
 مثل هذا الكلام لو صدر عن صدر لكان على من انصف من نفسه  
 حريّا ان يتبعه على فعله المحرم فكيف وقائله هو الوارث لا اكمل  
 الفاضل الحق في حاق الاعذار الحلي وكشف عيانا وسماعا من رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يدرك عليه ما تقدم منه وما ياتي انما  
 فقوله رضي الله تعالى عنه اعلم ان الشيطان قد مكّنه الله تعالى على  
 خضرة الخيال الخرتبيه منه على منزلة هذه الخدعة المهلكة فلو  
 تبه موفق من الله سبحانه وتعالى بفضل هذا الحجر عن الرأي و  
 تجنب الشيطان اذ قال له ان الصدر الاول قد دنا الله اذ ان  
 الاول انما كان وجهه دون ويستطون الاحكام من اية ان الحديث  
 من غير اي قياس واختراع علة من عند انفسهم ثم تعديتها الى  
 المسكوت عنه وكذلك سبق الائمة ليس لهم قياس ان شاء الله تعالى

غير جلالة وليس كما ينسب اليهم من القياسات البعيدة التي تشبه  
التشريع الحميد ويقتل في كتبهم فهو ثابت النسبة اليهم بل أكثر  
ذلك أو كله مما ارتكبه من غلب عليه الرأي من اتباعهم غير أنهم ما رآه الحكم  
المستنبط يمثل هذا القياس موافقا لأصل مواصول ما هم زعموا نسبة  
هذه الآراء اليه فربما يقولون لا بحقيقة مثلا كذا وهو آذون القول  
فيها وربما يقاسرون فيقولون فإن بحقيقة كذا ومن ادعى أن هذا  
القياس بعينه مروى عن إجماعهم مثلا فليصح السند بكل ما يشترط في  
صحته ولا يحسبهم عن ذلك إلا عاجزين وعلى تقدير وجود القياس المذكور  
في الأصل الأول وفي المقول عن الأئمة الأربعة فلا شك لمن له أدنى  
علم بالشرايع أنه حينئذ فقد الحديث وتكون الواقعة مما لا يؤخر عنها  
فيها كالمع وجود الأحاديث الصحاح الناطقة على خلافه ولا فرق في  
ذلك بين القياس وبين من تبعه في قياسه من المقلدين بعد أن  
تبين عنده خلافه بالحديث الصحيح بموجب اتحاد العلة وهي خلاف من حكم  
الشرايع صلى الله تعالى عليه وسلم بل الأمر على من جره الدليل العقلي سبيل  
عليه إلى ذلك مع اقتداره على تأويل ولو بعيدا في الحديث هون من  
المقلد الذي لم يباشر الدليل بنفسه ولم يستل له وقاية تأويل أصلا  
ولا التزام غير ملزم كما عرفت فكيف إذا انضم اليه أن إمامه يتبرأ  
الله سبحانه من ذلك ونادى جهارا أن المبتوع الحق هو رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأقوال غيره إنما توافقته مردودة مذكورة

كما كثرت بها وهو الذي بينه الشيخ رضي الله تعالى عنه بقوله وقد بشر  
 به <sup>بروايته</sup> <sup>شود</sup> عن أبي جعفر في شرح الخ و فرج على من خالف امامه في ذلك التشيع البليغ بقوله  
 وهو والله كذاب فان صاحب المذهب الخ و اما قوله فاذا ضايقهم في  
 مجال هذا الكلام هربوا وسكتوا فقول قد ضايقنا المعاصد <sup>يعني</sup>  
 بعينه وابلغ من هذا من راضيات كلال الشريعة المطهرة فما هو  
 وما سكتوا بل اصرروا وبشئ مما اتينا به <sup>يا اقرؤا</sup> فالله سبحانه يقودهم  
 ايانا الى السعادة ويأمرنا بحرود الرسم والعادة قوله رضي الله تعالى  
 عنده الاخبار الصالحة موجودة مسطرة الخ فيه الاشارة الى ان بوجود هذه  
 الكتب لا عذر لاحد في التوقف عن العمل بالحديث بعد ان البطل عذرهم  
 يقول لو كان هذا الحديث صحيحا او غير معارض مثله لقال به امامه بما  
 البطل وقوله رضي الله تعالى عنه فقد انتفى الشريعة الخ وقوله قبل  
 ذلك ويرون يعني اتباع الامة من قصر نظرهم بعبى الهوى والجهل <sup>ببينة</sup> الخ  
 والاخذ به مضله حتى لا مزية فيه فقد وجدنا الخلف في زماننا كمن  
 سلف في زمان الشيخ على ما يقول فيجربون العمل بالحديث على خلاف  
 الرواية بل البعض منهم ربما يتكلم في ذلك بما يخاف عليه وهجر كتب  
 الحديث في بلاد الهند وجودا وبتار ساما لا يخفى امره  
 حتى لقد جماعة من طلبة العلم بل من يدعى الشيخة والتدريس اعلم  
 الا على جزء من مشكوة المصابيح اكله وهو القدوة عند نفسه في الحديث  
 فاذا سألته عن شيء من اصطلاح الفن <sup>الجمعة</sup> من مباحثه وليس منهم

منه ايضا الاموال اعظم من ابواب الرقاق والفضائل لا اخذ الاحكام الشرعية  
 بل اذا وقفوا على احاديث تخالف ما ذهبهم في اليتمهم وراسا ليدبرهم  
 لا يتكلمون فنبهنا ان الله بل اكثرهم لا يعقلون ولقد رأيت عالما غريبا لا  
 بالهدوء اراى المشكوة قط فضا عن غيره من الكتب كل ذلك لا اعتقادهم  
 ان الاحكام الشرعية تؤخذ من كتب الفقه ليس الا وذلك نسخ حقيقة  
 لجميع كتب الحديث وما فيها وما يتعلق بهذا الفن الشريف رأسا وكفى  
 نسخ اعظم من هذا كما قال رضي الله تعالى عنه وذلك لما لا يحيد من عظمة  
 من ما هرقة الحديث وما يشتمل عليه السنن من ذلك واطلع على انواع  
 الفنون المدونة لهذا العلم الشريف في انشدك يا الله العظيم ان من كان  
 هذا حاله بالاحاديث في عدم اوله اليها لا اخذ الاحكام من معرفة  
 الحلال والحرام هل تعلم انه لا يرضى ضياع <sup>شعير</sup> رحلات الرجال في جمع ما  
 بينهم صلى الله تعالى عليه وسلم ومقاسيا بهم في تبليغها الى الاممة وتحقيق  
 الصيغ والسقير منها وحفظ الاسانيد والطرق وضبط احوال الرواة  
 لها والتصنيفات السابعة في ما عين على صدور الامم والنهي من الشارع  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعمر لا يتم انه لا يرضى ذلك فهو على نهج  
 ذي اعوجاج ولجاجة ما ربه هذا الفن الشريف بانواع علومه عند  
 فضولا غير محتاج اليه فلو فرضنا غرقا او حرقا او خرقا على كتب الحديث  
 وفنونه وكتبه كسر أو طهرته واكثر حفظ احد النوعين دون الآخر  
 لكان الامم من هذا دابة محتاجا الى ما هو دينه وهو اراء

الرجال ذوات الأحكام الحديثة فانها مخصوصة عنده بعصر الاجتهاد  
 وقد انقطع من قرون وما كان اهلهم محتاجين الى ما ذكره الحفاظ بعد  
 من فروع هذا العلم الشريف بل وما كانوا محتاجين الى جمع متن الاجاز  
 بتدوينها ومن اظلمهم زمان التدين من المقلدين فهم عجز <sup>عنه</sup>  
 عن العمل بما فيها فانفتحت جاحتهم الى كل ما يعين في ذلك بجهد من جاهل في  
 جمعها بكل ما الى فيه عنده مما لا يعاين به ولا يعنيه الا من اختار الفضل  
 على ما يهينه من ابردينه ويعينه وصينا بهذا الجمعية في الدين وما كان  
 مما يعزى عليها الامة بكل تعزية وتسكين وحسن البيع على فاساة الكفر  
 الى ان يخرج صاحب العصبية ان مبين فان الله وان الله را حيون و  
 اثر هذا الاثر لما انتظر را حيون وقال رضي الله تعالى عنه متصلا  
 بكلام السابق مرشدا على الطريق الاقوام الاحكام لا غير الى فوز الحق  
 ان الانسان اذا زهد في عرضه ورغب عن نفسه واثر به جل  
 اقام له الحق سبحانه عوضا عن صورة امره ونبيه صورة هداية  
 الطبيعة حق من عند حق رفق في غائل البور وهي شرعية بنبيه و  
 رسالة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فتلقى اليه من ربه ما فيه  
 فمن الناس من يراها على صورة نبيه ومنهم من يراها على صورة  
 يعنى مع الله سبحانه فاذا تجلت له في صورة نبيه صلى الله تعالى  
 وسلم فليكن عين نفسه فيما تلقى اليه تلك الصورة لا غير فالنبي  
 لا يتقبل صورة نبي صلا فتلك حقيقة ذلك النبي وروحه صورة

يعنيه

ملك مثله عالم من الله تعالى شرعيته فما قال له فهو ذلك قال ونحن قد  
أخذنا عن مثل هذه الصورة أمور كثيرة من الأحكام الشرعية لم تكن  
من جهة العلماء ولا من الكتيب فلما عرضت ما خاطبتني تلك الصورة من  
أحكام الشرعية على بعض علماء بلادنا من جمع بين الحديث والمذاهب  
فاخبرني بجميع ما أخبرته أنه روى في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ما عاده رفاقاً واحداً وكان يعجب من ذلك قال حتى أنه من جملة  
ذلك رفع اليدين في الصلوة في كل رفع وخفض ولا يقول بذلك أهل  
بلادنا جملة واحدة وليس عندنا من يفعل ذلك ولا رأيته فلما عرضته  
على محمد بن الحجاج وكان من المحدثين روى لي فيه حديثاً صحيحاً  
ذكره مسلم ووقف عليه بعد ذلك في صحيح مسلم لما طالعنا الخبر  
وسألت بعد ذلك إن فيه رواية عجلالك ابن انس رواها ابن عباس  
وذكر أبو عيسى اللزقي الحديث قال ربه يقول مالك وللشافعي  
قال وهكذا اتفقوا في الأخذ عن صورة نبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
عرض على من الأحكام المشروعة التي لو كان لنا علم بها انتهى كلامه  
الشرعي في الباب المذكور ومن فوائد هذه الجملة الأخيرة من كلامه  
ونقله ههنا أن يعرف هو رضي الله تعالى عنه وقد عرفه من عرفه في  
مرقاة العالی من أخذ العلوم والشرائع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بوزن الحكاية في نظائرها المتقدمة ذكرها في فقدان حكمه فيما يحكم به  
من مقصود الباب حكم متقن من عالم عارف جميع الله سبحانه والدين

الاخذ من ظاهر الشريعة وباطنها وحقيقتها وبين الروايتين عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهره بوسائط المشايخ على ما كان قدوة  
 فيها لكبار شيوخ الحديث رحمهم الله تعالى عن سائرهم لا سيما  
 في مقدمة كتابه اليواقيت في ترجمته رضي الله تعالى عنه واطنه  
 شافه بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير واسطة بالكشف والبيان  
 على ما كان قدوة فيها لطوائف العارفين قدست اسرارهم وشايع  
 الحديث حيث خذوا بطريق كشفه واتصل فلك منه بهم بالرجال  
 الثقات حتى وصل بحمد الله سبحانه والنبأ اجازة من شيخنا الاجل مفتي  
 حرم الله الامين الشيخ عبد القادر رحمهم الله تعالى وهو موجود في عصره  
 وقوله رضي الله تعالى عنهما رفع اليدين في كل رفع وخفض يفيدانه اخذ  
 عن الصورة القدسية النبوية على صاحبها الصلوة والسلامات  
 والحمد لله وعلى الله واصحابه ذلك المناصب العلية الرفع في خفض  
 السجدين ورفعهما ايضا وكفى الحديث هذين الرغين بكشف هذا  
 العارف وعيانه من بطنه بعد تصحيح الحقائق في الظاهر فعلى هذا  
 الصمد في قوله رويته حديثا صحيحا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ذكره مسلم ووقف عليه بعد ذلك الى مطلق الرفع دون الرفع في كل  
 خفض ورفع فان مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى لم يذكر في صحيحه  
 حديث الرفع في خفض السجدين ورفعهما بل الحديث المتفق عليه  
 فيه الرفع عند الركوع وعند القيام منه وانظر البخاري برعاية





وابو جابر الثاني في هذه طريق اخر عند الدارقطني في العلان عن محمد بن عمرو  
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول  
 انا اشبهكم صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عين ما كوشف  
 به الشيخ رضي فلا يضقه عندنا ما قال الدارقطني لم يتابع عمر بن عبد الله  
 وغيره من ربه بلفظ التكبير وليس فيه رفع اليدين وهو الصحيح عندنا وذلك  
 لما قرع سمعوا فيما مضى ان المحدثين ربما يصحون حديثا سكت فيه الحقا  
 بالوضع وربما يصحون بوضع ما حكموا بصحة وقول الحفاظ على صلاته  
 منهم يوجب ذلك مع ان النكزي قد يصدق وان الصدوق لم يمتنع  
 قد يطرد عليه السهو والكشف العيان من مثل الشيخ رضي يظهر ان شاء  
 الله تعالى ما هو الاثر عليه على ان انفراد الثقة الحافظة بالمتابع عليه  
 لا يخرج الحديث عن الصحة وقول الدارقطني ليس فيه رفع اليدين فقيه  
 ان زيادة رفع اليدين على لفظ التكبير زيادة ثقة فيعمل بها واما قوله  
 وهو الصحيح فان اراد به حصل الصحة الكاملة عليه فصحته الناقصة  
 لا يتأني في اصل صحة الزايد فان اراد حصل عملها عليها ونفيه من الزايد  
 فقد ثبت الزايد بحمد الله سبحانه بسند حله كذا قال الشيخين على ذلك  
 عرض في هذه الاعلال بتجريح الامام ابن القطان لحديث الرفع في كل  
 خفض ورفع وفاقه على ذلك ابن حزم وابن العراقي رحمهم الله تعالى  
 في شرح التقرير يا خذ اخرون بالاحاديث التي فيها الرفع في كل خفض  
 ورفع وجمهورها وبه قال ابن حزم الظاهري وقال ان احاديث الرفع في

[illegible]

۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴

في حديث ابن عمر الحديث الآخر وثبت اتحاد الوقتين فذلك انتهى كلامه حرم  
الله تعالى وهذا تنبيه على اتقاء التعارض بين الحديثين اذ دون اثبات  
للجهة الواحدة حرم طائفة على انه ما لم يثبت ذلك يجب العمل بالزيادة ولا  
عدم التعارض في افعال الشارع وا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيعتين  
المصيد الى العمل على تعدد الجهة او الوقت والعمل بقول من عنده زيادة  
العمل ولو لم يكن هذه زيادة ثقة لما جعلنا البحث في هذا الحديث من قبيل  
والما في رقبته وكانه يراه في رفع عند ابتداء السجود يعني به ان هذا النفي  
محمول على السجود عند الخفض قال وحمله عليه اقرب ذلك من حيث لفظ  
في السجود فان المباشرة به عند الخفض الشرع فيه اقرب عن هذا  
عند الرفع والفراغ منه وهذا تنبيه على احد وجوه الجمع بين المتفق  
عليه وبين الروايات التي فيها الرفع حين رفع الرأس من السجود فانه اذا  
كان النفي في حديثي الصحيحين محمولاً على جهة الابتداء والاثبات  
الروايات الاخرى قد وقع التصريح به في جهة الرفع لم يكن النفي والاثبات  
مختصين في جهة واحدة على انه لو وجد اتحاد الجهتين كما في روايات  
التي فيها الرفع حين السجود فتمثل الجمع انهما بان يقال مثلاً عدم الرفع عند  
الابتداء كما هو ظاهر لفظ الصحيحين على ما تقدم محمول على قريب حاله  
السجود في الاخطاط ووضع الجبهة على الارض حيث لم يوضع الرأس  
على الارض قبل الجهة والرفع عند الابتداء قبل ذلك ان عدم الرفع  
عند رفع الرأس هو الاحتمال الثاني في لفظ الصحيحين به جاءت الروايات

وفي لفظ آخر قد به البخاري وهو قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين  
 يرفع رأسه من السجود محمول على الخبر الذي فيه يرفع رأسه بالاعتناء  
 على اليدين والرفع عند الرفع بعد ذلك مصحوباً حين الاعتدال <sup>حين</sup>  
 يستوي جالساً بين السجودتين وفي جلسة الاستراحة وتجعل الجمع  
 بما أشار إليه الإمام تقي الدين بقوله وثبت اتحاد الوقتين بأن تقول  
 حديث الشيخين محمول على وقت لم يرفع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يديه الكريمتين في السجود مطلقاً لا حين الخفض ولا حين الرفع <sup>والأول</sup>  
 عمر رضي الله عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الحالتين في آخر صلاة <sup>فيه</sup>  
 من روى الرفع في كل خفض ورفع حتى في خفض السجود ورفعها ورفع  
 صلى الله تعالى عليه وسلم حين يرفع من السجود فقط فزوى ذلك من رآه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وروى رفع حين يسجد فقط فزوى ذلك من رآه  
 ولا تعارض في شيء منها عند من لو قيل بوجوب الرفع غير الأول في  
 تكبيرة الافتتاح وهو جمهور المحذنين والفقهاء <sup>حين</sup> خلا من واجب  
 غيره على ما يستحسنه ولفظة كان في حديثهما وكان ذلك لا يفعل  
 في السجود لا يندل على الدوام لو ردها فيما لم يفعل إلا مرة في عمر <sup>صل</sup>  
 الله تعالى عليه وسلم كما في حديث وكان يقول قائماً وأقام سرجه الله تعالى  
 بكلامه المتقدم نقله ان قبول زيادة الثقة على رواية الألف  
 منه في صفة مقابلة النفي الصحيح أو السكوت إنما يعمل بها إذا  
 لم يقع بين الأثبات والنفي تعارض بتعدد الجهتين أو الوقتين

فقد ذلك يتعين المصير الى قبول زيادة المثبت لكنهم يحسبون باعتبار انه لا  
يفوت عن العامل بها حينئذ شيئاً رواه الثقة عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يكونهم على زيادة علم ثم فصل الى الاثرين لا يصحفظ وقد امكن  
فيه تلك الزيادة فلم يلزم ترك قول الا وثق بقول الثقة ومن قال لا ثبات  
يقدم على النفي لان مع المثبت زيادة علم فأتى عن ابي في وان كان وثق  
من المثبت فمراده في الصورة التي ليس فيها التعارض لا يمكن تعذر  
المجتهدين والواقفين بما اذا تعارض النفي والاثبات لاجتماع المجتهدين  
والواقفين معاً فقبول زيادة الثقة يستلزم ترك قول الا وثق بقول الثقة  
وقد لا يجوز الا ان يترجح قول الثقة بما يوجب الاحتياط فذلك باب  
التعارض والتجسيم دون تقدير المثبت على النافي بنفسه الاثبات وهذا  
نبه عليه الامام تقي الدين مما يحفظ ويعتق بالله تعالى اعلم واذ قد  
ان في مسألة رفع اليد في السجود ثبت قول مالك والشافعي والحنابلة  
الاثمة الاربع بالروايات التي فيها نفي الرفع في السجود كما قالوا محل نظر  
قد بان صحة حديث الرفع واخذ ائمة السلف به بين صحابي وتابعي ومن  
بعدهم من الامتصاص في روى فيه قولان عن الامامين من الاربعية و  
رجح الاحتياط دراية من حيث الجمع المستند نقله من مثل الامام ابن قتيبة  
الحيد فقول ابن الهيثم رحمه الله تعالى في شرح الهداية بان لا نقاش  
على نسخ الرفع عند السجود ما يعجب مثله لو انصف منصف لم يترد في  
تقليد الرجال وعدم رواج القول من الاصاغر على الكاثر فان قال فلما

رواية اخذ السلف بهذا الحديث معلقة لا يعتمد عليها قلنا ليس مثله  
 رواية الاتفاق على الشيخ في كونها معلقة لا يعرف سندها ويزداد  
 بعدا عن القبول عليها من حيث ان الشيخ خلاف الاصل ولا يشترك  
 كل خلاف له كونه فرع الحكم ثبت من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ومن قال بالشيخ يلزم عليه اقرار بثبوته وصحة صدوره من الشارع  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا نسخ فرع الحكم الثابت منه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فيجب كون النسخ مثله ولا ادعى من ينقل هذا النسخ والاتفاق  
 عليه ولتبيها قال بعدم الرفع صريح <sup>مع</sup> باتفاق الائمة الاربعة على عدم  
 العمل به دون النسخ وان كان ذلك ايضا على ما عرفت من نقل القولين  
 عن الامامين وقال كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار قد اجمعا ان  
 التكبير الاول معهما رفع والتكبير بين السجدين لا رفع معها انتهى قوله  
 اذا حمل الاجماع على اجماع الائمة الاربعة واعترض عن رواية مالك  
 الشافعي فيه كان اهون العبارين اذا اجماع على عدم الرفع لا يتعين  
 النسخ بل يحتمل تضعيف الرواية والنسخ المحقق الذي لا يختلف فيه قليل جدا  
 في الشريعة حتى قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى تدبرت فوجدت احدا  
 وعشرين حديثا فالجاسر حكم النسخ على حديثا خلفت قول الحفاظ في  
 تضعيفه وبقي خمسة مما لا يبرخي من مثله واعجب من هذا انه يجمع  
 تعالى قال في الاستدلال على نسخ الرفعات لثلاثة الاخرها كانت  
 اقوال مباحة في الصلوة وافعال من جبر هذا الرفع بمعنى الرفع بين السجدين

رواية اخذ السلف بهذا الحديث معلقة لا يعتمد عليها قلنا ليس مثله  
 رواية الاتفاق على الشيخ في كونها معلقة لا يعرف سندها ويزداد  
 بعدا عن القبول عليها من حيث ان الشيخ خلاف الاصل ولا يشترك  
 كل خلاف له كونه فرع الحكم ثبت من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ومن قال بالشيخ يلزم عليه اقرار بثبوته وصحة صدوره من الشارع  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا نسخ فرع الحكم الثابت منه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فيجب كون النسخ مثله ولا ادعى من ينقل هذا النسخ والاتفاق  
 عليه ولتبيها قال بعدم الرفع صريح <sup>مع</sup> باتفاق الائمة الاربعة على عدم  
 العمل به دون النسخ وان كان ذلك ايضا على ما عرفت من نقل القولين  
 عن الامامين وقال كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار قد اجمعا ان  
 التكبير الاول معهما رفع والتكبير بين السجدين لا رفع معها انتهى قوله  
 اذا حمل الاجماع على اجماع الائمة الاربعة واعترض عن رواية مالك  
 الشافعي فيه كان اهون العبارين اذا اجماع على عدم الرفع لا يتعين  
 النسخ بل يحتمل تضعيف الرواية والنسخ المحقق الذي لا يختلف فيه قليل جدا  
 في الشريعة حتى قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى تدبرت فوجدت احدا  
 وعشرين حديثا فالجاسر حكم النسخ على حديثا خلفت قول الحفاظ في  
 تضعيفه وبقي خمسة مما لا يبرخي من مثله واعجب من هذا انه يجمع  
 تعالى قال في الاستدلال على نسخ الرفعات لثلاثة الاخرها كانت  
 اقوال مباحة في الصلوة وافعال من جبر هذا الرفع بمعنى الرفع بين السجدين

موجودہ سائنس کی روشنی میں

144

مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
 دارالافتاء دارالاحیاء  
 دارالعلوم دیوبند  
 دیوبند  
 ۱۴۰۰ھ



العشرة المبشرة بغيره على كماله العراقي في شرح التقریب وعدة السيوحي  
 رحمه الله تعالى من جملة الأحاديث المتواترة في كتابه المسمى بالأخبار  
 المتناثرة في الأخبار المتواترة وشبهه إلى رواية ثلثة وعشرين من  
 الصحابة فقال حديث رفع اليدين في الأحرار والكوع ولا اعتدال الخ  
 الشيخان عن ابن عمر ذلك بن الحويرث وسلم يعني في إفادة عن ابن  
 بن حجر والأربع يعني أصحاب السنن الأربعة عن علي بن أبي حمزة يعني في إفادته  
 عن سهل بن سعد وابن الزبير وابن عباس بن عمر بن سلمة وأبي اسد  
 الوحميد والبققاءة وأبي بصير وأبي ماجة يعني في إفادة عن ابن  
 وجابر بن عبد الله وعمر الليثي وأحمد بن الحكم بن عمير والأعرابي  
 البيهقي عن أبي بكر الصديق والبراء والدارقطني عن عمر بن الخطاب  
 وأبي موسى الأشعري والطبراني عن عتبة بن عامر ومعاذ بن جبل  
 انتهى كلامه ثم استمر عليه دأبه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى فارق  
 الدنيا وهو في زيادة البيهقي على الحديث المتفق عليه عن الزهري  
 عن سالم عن ابن عمر فما زالت تلك صلواته حتى لقى الله تعالى  
 قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن أبيه هذا الحديث  
 عند حجة على الخلف وكل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في  
 أسناده شيء يحكه الحافظ في تخرجه إحداهن الراعي ولكنه لم  
 ينسخ بعد صحته وتواتره ودأبه عن جبر عفيف من الصحابة رضي  
 الله عنهم كان معمولاً في الصحابة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال

في الخبر قال البخاري في الجزء المشهور يعني الذي صنعه في هذه  
 المسئلة قال المحسن حميد بن هلال كان اصحاب شؤل الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستثنوا احدا منهم قال البخاري  
 ولم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه  
 لم يرفع يديه وقد قال امام احمد سنده عن نافع عن ابن عمر رضي الله  
 اذا راى صليلا يرفع يديه ودع البخاري في جزئه بلفظ مرأه  
 بالحصى انتهى كلام المحافظ ومن قال ترك ابن عمر رضي الله عنهما  
 روايته على ما ذكر عن مجاهد من قوله صحبت ابن عمر نين فلم يرفع يديه الا في  
 تكبيرة الافتتاح وترك الراوي مرفعه بعد الرواية من لا يرفع يديه وهو الذي  
 اعتمد عليه ابن الممام في الخبر في ركن السنة والطحاوي في شرح معاني الآثار  
 وحكاه العيني الخفي في شرح البخاري منسك به في جوابه المحض فقد  
 بوجه عديدة الوجه الاول قول ابن الممام في الخبر صحيح عن مجاهد  
 ابن عمر رضي الله عنهما عن ان في سنده عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله  
 بن عياش وهو معلول عند الامام البخاري مختلط الخبر كما قاله  
 في كتاب المعرفة وقد اقره الحافظ الزيلعي الخفي في تخرجه الهداية واعل به ما  
 حكم بحضه ابن الممام فقد قال ابن معين انما هو يعني به رواية مجاهد  
 عن ابن عمر تركه لرفع اليدين توهم من ابن عياش لا اصل له انتهى الوجه  
 الثاني انه معارض برواية الثقات عن ابن عمر رضي الله عنهما عن الزيلعي عن  
 البيهقي في كتاب المعرفة قال قال البخاري قدسوا به الربيع وليث وطاوس

وسالم ونافع وابو الزبير وهاربا بن دثار وغيرهم قالوا انما ابن عمر فرم  
 يديه اذ اكبر واذا رفع كان يروي ابو بكر بن عياش قد علم حسين بن  
 ابراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو قوفانه كان يرفع يديه اذا افتتح  
 قرا يرفع يديه بعد هذا وهو المحفوظ والاول خطأ فالحش لحاشاة الثقات  
 من اصحاب ابن عمر رضي الله عنهما الوجه الثالث كناية ترك الراوي ربه على  
 منوع من وجوه الاول لا تسلم جواز الشبهة لا بدليل مثله من الشارح <sup>الله</sup> صلى  
 تعالى عليه وسلم لما تقدم وترك الراوي من خيراتها دليل عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يكفي بوثقه والقول به لا تسلم صدوره وثبوته عن امام باقر  
 عليه السلام لا يطالب به محمل <sup>الشيخ</sup> الثاني قوامه في الدليل على ذلك لو لم يثبت عند  
 النفع عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما تركه نفسك كحسب الظن  
 فممن ليس بمعصوم على رفع الحكم الثابت عن المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وهو باطل لضعف الدافع عما يرفعه الثالث ملازمة في قوله لو لم يثبت عند  
 النفع باطل بوجه الاول يجوز كونه غرضية غير واجبة العمل فذكره خصصة  
 الثاني اعتماد على الحديث المعارض لحسن ظنه في حاله وعدم ثقته على نفسه  
 كثقة على غيره ممن روى المعارض كابن مسعود رضي الله عنه في مسئلتنا هذه فيمن  
 اعتماد ابن عمر على حديثه في عدم الرفع سوى تكبيره لا فتاح زيد من  
 على نفسه فيما رواه من الرفعات لا من حديثه في تحمله الحديث واعتداله  
 على الحديث المعارض لمكانه متأخر عن مروية والمتأخر اوثق من المتقدم  
 من خبرك يوجب التأخر الحكم بالنسخ كما تقدم بيانه الثالث قد روى الراوي

مروية لترديه في كفيته العلم حتى لا يقع على خلاف السنة فيجوز ترك ابن عمر  
 الرفعات لعدم انضباط مواضعها عنده انتظار الايمان ما يوجب العلم  
 بتعيينها فيعلم ان الرفع عند الركوع بل هو قبل الشروع فيه حتى يفرغ عن  
 الرفع قائما ثم يكسئ في الركوع او في حالته الاخطاط صحيحا بها وكذلك  
 الرفع منه بل هو بعد استواء القامة بعد الرفع او بمباشرة اول الرفع الى  
 الاعتدال وهذا اختلف قول الفقهاء في ذلك ويؤيد لفظ الاحاديث لبعض  
 ذلك وهذا باب لترك العمل بالجديش مع صحته عند كبار العلماء ومن ذلك  
 كان احمد رحمه الله تعالى عنه لا ياكل البطين مع صحة ثبوت كراهة للتردد  
 في كفيته الاكل ولم تثبت عنده من عمل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يترك  
 قط وهذا امام المدققين تقي الدين ابن تيمية العبد صاحب العلم العزيز  
 الكشف العزيز والفراسات الصادقة نقل عنه السبكي في طبقاته بعد ما  
 رآه جرح العوائد على يده ان حديث القلتين قد صح عنه ولم يعمل به  
 قط لترديه في مقدار القلة وهذا الفقير عما يترك عقد الحسين في  
 الاشارة مع وروده في صحيح مسلم لما فيه من الاختلاف عند اهل العدة  
 ثم ما عجب ان لا يذهبن قول الحقيقة لو روي بضعف الحديث المترك  
 عن الراوي الطرق الوهن في صحة الدليل لكان له وجه الكثرة البزيعي  
 ينقص من حيث الدليل حديثه ار على ذلك الراوي انفرجه هو عن النبي من  
 حيث ان حجة شيعته عندها ليس الا هو فاذا ترك العمل به بطرق الوهن  
 الى جهة الدليل وما اذا لم يكن غير على المذهب تركه بل هو مروي عن اخير

يُعمل به لا يتطرق الوهن إلى الحديث كما في ما نحن فيه فإنه لو ثبت ذلك عن  
ابن عمر رضي الله عنه فلا اثر له مع عمل عشرين من الصحابة الرواة له بذلك الحديث  
وهو ضعيف لا نقول للاحتجاج بالحديث ما يهتم قول الصحابي وكونه  
فمن ينسئ الاحاديث من الصحابة بعد روايتها لا يؤمن شيئا بهم لما  
تركهم العمل بها في مروياتهم عند الحديثين والفقهاء الا ما نقل عن بعض  
الحنفية وعقد الا نامل على نسخ مثل هذا الحكم الثابت شرعيته عن الشافعي  
صلى الله تعالى عليه وسلم بالنقل المتواتر مع ما ورد فيه من صريح الدوام  
على عمله منه صلى الله تعالى عليه وسلم وعمل الصحابة وعمل جبر غفير من كبار  
الامة به ينسئ عن تجاسر الحنفية في امر النسخ اي نبأ اعلى ما هو المعلوم  
في اكثر المواضع مع ان امر النسخ مطلقا خطير في الشرع وما نسخ الله تعالى  
القبلة على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم اعادة مرة في القرآن في  
واحد لك مرة حيث قال قد زنى قلبك ووجهك في السماء فلو كنت  
قبلة رزقيها قولك ووجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم  
قولوا وبجوهكم شطرة وبمن حيث خرجت قولك ووجهك شطر  
المسجد الحرام على التاكيد بقوله وان الله ليعلم من ربك كل ذلك لكونه  
امرا خطيرا يدحض اقدام القاصرين عنده فاقضى التكرار والمبالغة  
في كونه حثا تنبينا لقلوبهم وكانت اليهود على الطعن الشديد في امر  
النسخ وكونه اول نسخ ورد في الشريعة امتحانا لايها بالناس حيث  
عزم من قائل وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول

مَنْ يَقْبَلْ عَلَى عَقِيدِهِ هَذَا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ  
 فَمَا ظَنَّاكَ فَمَا بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطْفُونَ وَكَوْهَامٌ لَمْ تَسْتَقْمِرْ فِي نَفْسِكَ  
 وَلَمْ يَأْخُذْ صَوْرَةٌ دَلِيلٌ وَلَوْ أَقْنَعِيَا فَمَذْهَبٌ مِنْ رَأْيِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَثُرَ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ حَتَّى لِحْفَظِ سُرَايَةِ فَتَقِيهِمْ  
 مَظَنَّةُ زَيْجِ الضَّعْفَاءِ وَطَعْنُ الْمُحَدِّثِينَ لِلشَّرِيعَةِ كُلِّهَا وَلَقَدْ طَعَنَ نَفَرٌ مِنْهُمْ  
 اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّارَيْنِ بَوْرُودِ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي كَيْفِيَةِ حُجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرُودَ بَعْضُهَا أَنَّهُ كَانَ مَقْرُبًا بِالْحُجِّ وَبَعْضُهَا أَنَّهُ كَانَ مُتَمَتِّعًا وَبَعْضُهَا  
 أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا مَعَ وَجُودِ الْوَجْهِ الْحَسَنِ فِي جَمِيعِهَا الْمُتَقُولُ عَنِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ  
 وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا هُوَ مُسَبَّوْطٌ فِي مَجَالِهِ فَقَالُوا مَا أَوْهَنَ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَنْفَعُ  
 حَالِ سُرَايَةِ أَعْوَالٍ مُتَبَاكِنَةٍ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى كَثَرَةِ مِنَ النَّاسِ مَعَ دُعَاؤِهِمْ  
 أَهْتَامَ الْحَاضِرِينَ فِي أَمْرِهِمْ لَمْ يَحْفَظُوا عَنْ نَبِيهِمْ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَأَمْرُ النَّاسِ بِهَذَا الْأَكْثَارِ وَاعْتِنَاءُ الْأَعْيَانِ أَخُوْفٌ عِنْدِي بَكَيْتُ مِنْ هَذَا وَاللَّهُ  
 هُوَ الْعَاصِمُ وَاعْتَمَدُوا فِي مَعَارِضَةِ حَدِيثِ لِرَفَعَاتٍ عَلَى حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ  
 عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَامِرِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ  
 قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْأَصْلَى بِكُمْ صَاوَةٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضْلِي فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ رَأَى الْتَرْمِذِي فِي جَامِعَةٍ قَالَ  
 حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ فِي الْفَتْحِ جَوَابُهُ يَعْنِي جَوَابُ حَدِيثِ الرُّشَاءِ  
 الْمَعَارِضَةِ بِمَا فِي إِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِي عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ الشَّاذِلِيِّ عَنْ عَامِرِ  
 بْنِ كَلْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَلْقَةَ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ



فكيف عما اتفق عليه الشيخان خصوصا فما ظنك به عمار واه الحسن من  
الصحابة وحكم عليه بالقاسر ووردت في معناه اربعة اية حديث بين اثره  
فقوله وجرايه المعارضة بما في ابي داود والترمذي مما يفيض منه الجرح مع  
ان الصحيح من المسنين لا يعارض المتفق عليه ولا امام ابن الهمام اذا تأيد منه  
محدث الصحيح لا يبالى في كتاب هذا الى عمتك الخصم بحديث غير هذا  
اذ لم يكن حديث الغير معلولا واما اذا اُستعمله من حكم امام حافظ فليس  
شعرا ما معنى معارضة محدث الصحيحين بحديث وصف اخر له من غير  
زيادة اخرى توجد في حديث الرفعات فكيف به معها ومن لا غراب ليدع  
معارضة حديث الرفعات من كثر الحقيقة بما حكى ابن عسيرة انه  
ابو حنيفة مع الازاعيكة في الخناطين فقال الازاعي ما لكم لا تنفون  
عند الركوع والرفع منه قال اجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فيه شيء فقال الازاعي كيف يصح وحديث الزهري عن سالم عن ابيه  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند  
الركوع وعند الرفع منه فقال ابو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة  
عن الاسود عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان لا يرفع يديه الا عند الافتتاح الصلوة ثم لا يعود بشيء من ذلك  
فقال الازاعي حدثك عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول حديث حماد  
عن ابراهيم فقال ابو حنيفة كان حماد افقه من الزهري وكان ابراهيم  
من سالم وعلقمة ليس بدين ابن عمر في الفقه والكان لابن عمر حجة



فضل صحبته ولاستحق فضل كثير وعبد الله عبد الله قال ابن الهمام  
 فخرج بفقهاء الرواة كما يرجح الأوزاعي لعجلوا لاستناد انتهى فذلك الأمر  
 من وجه الأول أن هذه الحكاية عن ابن عيينة معلقة ولم أر من أسند  
 ومن عنده السند فليأت به حتى ننظر في رجاله والمعلقات من أمثالها  
 ليس من الاحتجاج في شيء ولهذا لم يتغير من أمثال الحافظ التي يلي في تخريج  
 الهداية مع استيفائه حجج المسئلة من كل قوى وضعيف يعتبر به وشيئا  
 له وذلك لأن المعلق من غير الجامع الصحيح كما لا يخفى به لا يصلح للاعتبار  
 والشهادة مطلقا وليس في ذلك كالأضغاف التي تنقسم إلى ما يعتد بها وما  
 ما لا يعتد به وهذا يقول الإمام الدارقطني في تفاوت مراتب الرجال فلان  
 يعتبر به وفلان لا يعتبر به ومن هذا سقط ما أشار إليه ابن الهمام من  
 الاعتبار والشهادة بقوله ويؤيد صحة هذه الزيادة بمعنى زيادة بعض  
 الرواة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه لا يعود رواية البخينة من غير الطريق  
 المذكور وذلك لأنه اجتمع مع الأوزاعي بمكة في دار الخطابين كما حكى ابن  
 عيينة إلى آخرها لما عرفت من تعليقها وحكم التعاليق الثاني أن قول البخينة في  
 هذه الحكاية لم يصح فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء بل  
 عن عدم علمه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما على ما هو المتبادر الظاهر من كلامه والثاني  
 بالنقيض بأن يقال أراد عدم صحته بشيء غير معارض كما ارتكبه القاري  
 في شرح المطامير رواية محمد بن خلاد الظاهر فيها خبر الأوزاعي بحجة من غير  
 نصيحة على شرايطه الملتزمة عنده يجوز أن لا يحصل له الثقة بذلك

أي معلق  
 الإمام البخاري  
 جرحه بغير  
 للاخبار  
 ١٤٨  
 كما هو  
 والبيان

فجزى الكلام معه على ما جرى الثالث فقه الرواية لا اثر له في صحة الرواية  
 وانما مدارها على العدالة والضبط وكل ما اشترط في صحة الحديث وثقله  
 الفقه لا يوجب الوهن في شرائط التحمل وما يلائم منه الوثوق بالرواية وانما  
 انتفى ذلك بقى المعلق لسند ابن عمر مع ما لا يملك من الصحة والحفوية لا يعقد  
 ايضا ان قلة فقه الراوى مما يتطرق به الوهن كرويه بل يروى ان رواية  
 قليل الفقه من الصحابة اذا خالفها القياس من كل وجه يقدم القياس  
 عليها من غير ان يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوى في صحة مروية  
 او بحصل زيادة وثوق بفقه الراوى لصحة مرويه من مروي من جهة  
 في الفقه وما ذهبوا اليه من تقديم القياس على رواية مثل ابي هريرة  
 وابن مسعود وجابر بن سمرة وهم عندهم من ثقل فقههم من الصحابة  
 قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد لاسيما في حكمهم على ابي هريرة ومثله  
 الفقه حيث نسبوا لهم بعض الجسارة بهذا القول ما يشهد بقفاهته ما  
 رواه مالك في الموطأ عن عبيد بن سعيد عن بكير بن عبد الله الاشجعي  
 اخبره عن معاوية بن ابي عمار لا نضارى انه كان جالسا مع عبد الله  
 بن الزبير ومعاوية بن عمر فجاءهما محمد بن اياس بن البكير فقال ان حلا  
 من اهل البادية طلق امراته ثلثا قبل ان يدخل بها فاذا اترى ان فقال  
 عبد الله بن الزبير ان هذا الامر من النافية قول فاذهب عبد الله بن عباس  
 وابي هريرة فاني تركتهما عند عائشة رضي فاسألها ثلثا فاخبرنا فذهب  
 فاسألها فقال بن عباس لا بهريرة اقنه يا ايا هريرة فقد جاءتك <sup>معضلة</sup>

فقال ابو هريرة الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن  
 عباس مثل ذلك ايضا انتهى وجه الشهادة ان عبد الله بن الزبير مع جلا  
 قدره وكونه من العبادلة الاربعة احال امر الدين والفقوى قولنا  
 لم يكن فيه عنده علم على ما صرح به بقوله ما لنا فيه قول الى ابهر  
 وجعله في ذلك كابن عباس المعسوب وبجرا علم وابن عباس وهو  
 الامة ومن العبادلة الاربعة احال الفتوى عليه وحكم على المسئلة بانها  
 معضلة ولم يبادرهم وجوده الى الجواب كانوا لا يحجون ان يعيبهم  
 من كل تهاهل للجواب على ما في الموطا ايضا جاء رجل يسأل عبد الله بن عمر  
 ابن العاص عن رجل طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها قال عطاء فقلت  
 انما طلاق البكر واحدة فقال لي عبد الله بن عمر وابن العاص انما انت  
 قاض الواحدة ثلثها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره انتهى واهل  
 الفن من اهل الحديث يرجحون حديثه على غيره من الصحابة ومن في ذلك  
 مرجحوا حديثه في العسلات السبعة من بلوغ الكلب ان اولها واخرها  
 بالتراب على حديث معقل بن يسار في التقدير في مرة الثامنة مع صحة  
 الحديثين فقالوا ابو هريرة احفظ من في دهره في الحديث كما وقع الطف  
 من هذا الوجه وقع على اشد من ذلك من حيث استلزام هذا القول منه  
 تقديم الرأى على السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وعدم التقيد في كلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وان  
 السند فيه باب المقياس ونقول لهم على راي من يجوز عليه الخطاء فلا  
 عند

عن رايه في ساعه وقد جروا على لك في حديث المصنعة من مسند ابهرية  
رضي الله تعالى عنه وقد اجبتا عنه في وقفات بما يتبين به وفاق القيا  
بالحديث من غير خافية ثم انهم ما حملهم على هذه الحسارة الا ما علموا به  
هذا التقديم من ان النقل بالمعنى كان شائعا في الصحابة فيجوز تبديل لفظ واكثر  
او الكل من الروايات فاذا لم يكن فتيها لم يكن على ان من تبديل محل مبراهه صلى  
الله تعالى عليه ولم فاذا خالفه القياس من كل وجه فوجه احتمال هذا التبدل  
فثبتك العلم به وهو ضعيف من وجهين الوجه الاول ما نسخ في عهد الله  
تعالى وهو انه لا شك ان الصحابة رضوا كانوا اكثر اعتناء بحفظ الفاظ  
الحديث بعينها على بدل طاقهم في ذلك نظر الى قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم في حديث حيث التبليغ عنه فيبلغ كما سمع وابو هريرة الذي  
لا تقبل روايته با احتمال تبديله يجب ان يكون اخف الصحابة لما صح  
تخصيصه بدعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحفظ الحديث حتى  
اخبر وقال فما كنت بعد ذلك شيئا سمعته او كما قال ولهذا قالوا فيه  
اخف من دهره في الحديث كما تقدم فهو حتى بان يصان عن طريق  
هذا الجواز ولا يلحق بشانه بعد هذا الحديث فيه ان يجعل في ذلك  
من الكل وان فرضنا قلة فقهه فانها لا تؤثر في قلة حفظه ومن شدة  
اعتناهم في حفظ اللفاظ شكهم وترددهم بين اللفظين وعدم  
اقتصارهم على احدهما حتى لم يكن ذلك من الدليل على عدم صحة النقل  
بالمعنى في اللفظين المتقاربين جدا في المعنى كما في حديث عبد الله بن مسعود

في صلوة الوسطى ملاء الله اجوافهم وقبورهم ناسرا وحشى الله اجوافهم  
قبورهم نارا قال ابن عبد البر الامام ولعل لقائل ان يقول فيه مفسد  
لعدم رواية الحديث بالمعنى فان ابن مسعود رضي الله عنه ترددين ملاء الله <sup>او حشى</sup>  
الله ولم يقتصر على احد اللفظين مع تقاربهما في المعنى قال الجواب ان بينهما  
تفاوتا فان قوله حشى الله يقتضى من التراكم وكثرة الجزاء المحشوا <sup>بقتضيه</sup> ملاء  
ملاء وقد قيل ان الشرط الرواية بالمعنى ان يكون اللفظان مترادفين كما  
يقتضيه احدهما عن الاخر انتهى فقد بان ان الرواية بالمعنى المجوزة على <sup>المبلغ</sup>  
مشروط فيها اما الترادف الحقيقي او تقارب شديده لا يدخل فيه  
لفظ ملاء وحشا على هذا التقارب لبلوغ التفاوت القليل الذي لا يخل  
بشيء من مراد القائل صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وهم القدوة في  
جواز النقل لا يصدر منهم نقل على غير حوزة وهم اهل اللسان بالسليقة  
او كما يلهو وهو من ليس من اهل العرب فليتهم فيقتدرون على حفظ  
الترادف وما يشبهه من التقارب الشديد في ذلك لا يحتاجون  
الى الفقه بل الى مجرد علم اللسان فكيف يجوز ولوا الى غير فقههم نقل <sup>مخل</sup>  
بمراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصحيح الثابت عنه وان خالفه القياس  
وهذا الفقه القياس التي يعيدونها من مؤيدات جواز النقل بالمعنى غير موثقة  
بها فرب شخص لا يفتح له باب في شئ في وقت ويفتح له في زمان اخر <sup>ترب</sup>  
او بعيدا <sup>علمته</sup> الخلل في جهده او توقف الفقه على شرط خارج او حدثت <sup>شبه</sup>  
في ذهنه اليات وانه فلا يعتمد على حكمه بالخالفه بحيث يتركه <sup>شبه</sup>

وهو الصواب في شئ

الصحابة العذول بسند رجاله كل ثقات نه قول الرسول صلى الله تعالى  
 وسلم مع كوننا ما مودين بالتعب في الشرايع الوجه الثاني وهو في مقابلة <sup>حج</sup>  
 البادي لهذا الفقير وجه واحد انقسم الى وجه شتى قد يصدر بديانها <sup>لعلامة</sup>  
 التقا زاني في بحث السنة من التلويح حيث قال وفيه بحث ما لا فلا  
 الشبهة في القياس فها مود سنة حكم الاصل وتعليله في الجملة وتعيين <sup>صيف</sup>  
 الذي به التعليل ووجود ذلك الموضع في الفرع ونفي المعارضة في <sup>اصل</sup>  
 ونفيه في الفرع واما ثانيا فلان الظاهر من حال عدول الصحابة نقل <sup>الشيء</sup>  
 يلغظه ولهذا نجد في كثير من الاحاديث شك الراوي واما استفاض النقل بالمعنى  
 عند العلماء لتقر لفظ الحديث بالرواية والتدوين واما ثالثا فلانه نقل عن  
 كبار الصحابة رضاهم تركوا القياس لخبر الواحد انتهى فاذا قد تبين انه لا اثر لفظ  
 الراوي في صحة الحديث وقوته على حديث غير الفقيه وان اصحاب <sup>الشيعة</sup> الجنيبة  
 رحمه الله تعالى انما يرون الاثر لكثرة الفقه وقلة من جهة اخرى غير <sup>حج</sup>  
 المرد وهو تقدير القياس على فساده فتسمية القول بترجيح رواية الفقيه  
 على غير الفقيه الى الجنيبة رحمه الله تعالى في هذه الحكاية من امارات  
 الاختلاف عليها الرابع كمدل العقل على ان فقه الراوي لا اثر له في صحة  
 الرواية فلا يستند قول ذلك الى الجنيبة دل المنقل من الثقات على انه  
 قول موضوع فخلق على السلف الصالح ومستحدث من المتأخرين  
 ثم لا يبياء بقوله على صنوح فسله شهد بذلك فخر الاسلام والشيخ  
 الاجل الشيخ عبد العزيز صاحب الكشف والتحقيق وهو شيخ الامام ابن







فمن قال في الحديث لا يثبت في الحديث ان نفاضة بآية الحديث او غير  
 واما التقليد اذا لم يكن عندنا قرآن ولا خبرا ويكون ولا فهم لنا لعدم  
 باللسان وما يقتضيه الحكم فان كان لنا علم بذلك فحق وهم سواء  
 قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي  
 الفجر قد ثبت في الصحيح من حديثنا بهيئة راحة لا يركب الاضطجاع لكل من  
 ركعتي الفجر فاذ ذهب اليه ان تارك الاضطجاع عاص وان الوجع يتعلّق  
 به فليضطجع ولا بد ولو قضاه متى قضاه فان بعض المتأخرين من المجتهدين  
 يرى ان صلاة الصبح لا يصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع فان لم يركع الفجر  
 صلاة الصبح عنده انتهى قوله رضي الله تعالى ولا خفاء فيه اي في كونه  
 واجبا او سنة وطلان قوله من لم يركع اصله قوله على من عرف شرع الله  
 من المحدثين اشارة الى ان شرع الله المشافه الطري الذي لم يرد ينسأ اليه  
 الا كما استجاسته انما يؤخذ من المحدثين لان فتواهم هو رواية قول  
 المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم في كل واقعة فحسب ان قد روي  
 عليها ولا فان كان مما نهى فالتوقف والحقق عن قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وان لم يكن فالعمل بما لا يريب ترك ما يريب عملا بالمحدثين  
 المشهور وقوله لان من الفقهاء الى قوله فان ذلك من خصائص الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كلام واقفي ذم من يترك الحديث بالرواية و  
 حسبك من سوء ضنيعة الدعا استأثر اليه بقوله وان حفظوا القرآن

بأنه قال في الحديث لا يثبت في الحديث ان نفاضة بآية الحديث او غير  
 واما التقليد اذا لم يكن عندنا قرآن ولا خبرا ويكون ولا فهم لنا لعدم  
 باللسان وما يقتضيه الحكم فان كان لنا علم بذلك فحق وهم سواء  
 قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي  
 الفجر قد ثبت في الصحيح من حديثنا بهيئة راحة لا يركب الاضطجاع لكل من  
 ركعتي الفجر فاذ ذهب اليه ان تارك الاضطجاع عاص وان الوجع يتعلّق  
 به فليضطجع ولا بد ولو قضاه متى قضاه فان بعض المتأخرين من المجتهدين  
 يرى ان صلاة الصبح لا يصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع فان لم يركع الفجر  
 صلاة الصبح عنده انتهى قوله رضي الله تعالى ولا خفاء فيه اي في كونه  
 واجبا او سنة وطلان قوله من لم يركع اصله قوله على من عرف شرع الله  
 من المحدثين اشارة الى ان شرع الله المشافه الطري الذي لم يرد ينسأ اليه  
 الا كما استجاسته انما يؤخذ من المحدثين لان فتواهم هو رواية قول  
 المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم في كل واقعة فحسب ان قد روي  
 عليها ولا فان كان مما نهى فالتوقف والحقق عن قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وان لم يكن فالعمل بما لا يريب ترك ما يريب عملا بالمحدثين  
 المشهور وقوله لان من الفقهاء الى قوله فان ذلك من خصائص الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كلام واقفي ذم من يترك الحديث بالرواية و  
 حسبك من سوء ضنيعة الدعا استأثر اليه بقوله وان حفظوا القرآن

فمن قال في الحديث لا يثبت في الحديث ان نفاضة بآية الحديث او غير  
 واما التقليد اذا لم يكن عندنا قرآن ولا خبرا ويكون ولا فهم لنا لعدم  
 باللسان وما يقتضيه الحكم فان كان لنا علم بذلك فحق وهم سواء  
 قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي  
 الفجر قد ثبت في الصحيح من حديثنا بهيئة راحة لا يركب الاضطجاع لكل من  
 ركعتي الفجر فاذ ذهب اليه ان تارك الاضطجاع عاص وان الوجع يتعلّق  
 به فليضطجع ولا بد ولو قضاه متى قضاه فان بعض المتأخرين من المجتهدين  
 يرى ان صلاة الصبح لا يصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع فان لم يركع الفجر  
 صلاة الصبح عنده انتهى قوله رضي الله تعالى ولا خفاء فيه اي في كونه  
 واجبا او سنة وطلان قوله من لم يركع اصله قوله على من عرف شرع الله  
 من المحدثين اشارة الى ان شرع الله المشافه الطري الذي لم يرد ينسأ اليه  
 الا كما استجاسته انما يؤخذ من المحدثين لان فتواهم هو رواية قول  
 المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم في كل واقعة فحسب ان قد روي  
 عليها ولا فان كان مما نهى فالتوقف والحقق عن قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وان لم يكن فالعمل بما لا يريب ترك ما يريب عملا بالمحدثين  
 المشهور وقوله لان من الفقهاء الى قوله فان ذلك من خصائص الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كلام واقفي ذم من يترك الحديث بالرواية و  
 حسبك من سوء ضنيعة الدعا استأثر اليه بقوله وان حفظوا القرآن

بهدوا فيه ما يخالف مذهب شيخهم لم يلتفتوا اليه ولا علموا به ولا فقهوا به  
 على جهة ائتماس العلم واعتدوا على مذهب ما همم الخالف هذه الآية  
 او الخبر فان الكتاب الجيد والسنة برهانان قطعيان لله سبحانه في ضده  
 هما معذرتا كل علم ومحاكم كل حكم من الحلال والحرام وان الله سبحانه قد  
 على سيد المرسلين صلوات الله تعالى وتسليماته عليه وعلى آله وأئمة المعصومين  
 بحفظ القرآن وصونه عن التزييفات المتطرفة في الكتيب السماوي والسفلي  
 واضمح عن ذلك في التنزيل المبارك بقوله انا نحن نزلنا الذكر واننا له  
 وقلوه فيه سنن نبويه صلى الله تعالى عليه وسلم بحفظ سلسلة اسانيدها  
 وتبين الصحيح والسقيم منها على لسان حفيظتها وذلك من خصصة هذه  
 الامة على مثل الدهور الى هذا اجمعه سبحانه ومن رسوله صلى الله  
 عليه وليس في لك لجر كون القرآن وعظما وذكر ائمتي وكون السنن  
 تروى ومواعيد فلي بل لانها من اهل علوم الشريعة لكل ناهل في  
 كل عصر على حسب اعتنائها من حيث التقاوة في فهم معانيها واستنباط  
 الاحكام منها وقد نظمت لايها الفائدة المعنى بها منهما اساسا  
 في كل عصر لكل عالم نواطق الكتاب السنة على من تتبعها وفهمها  
 وجهها وقد قال تعالى لعل الذين يستنبطونه وقال انا انزلناه للذكورية  
 فيها هدى ونور ونحکم بها الذين استلموا للذين هادوا وال  
 الرابطين والاکابر بما استخفوا من كتاب الله وكانوا عليه من  
 شهداء فقد شوب بين اخذ النبيين من الكتاب الحكم وبين الرابطين

انظر  
 في  
 الحاشية

والاحبار من علماء امتهم في ذلك واكثره كان ثمرة ما استحقوا من  
 كتاب الله عز وجل من ذلك الحكم به وتبته معاشر علماء امة الفاضلة  
 ان يقتدوا بهم في ذلك فيحققوا القرآن للحكم به فيما رده عليهم في الحلال  
 والحرام ولم يكتف في كتابه المجيد بقضا الا وسعها وبذلك ورحم عليهم  
 وقامت عليهم المحاسبة فمن فهو مبذل وسعه ان امامه خالف القرآن  
 والسنة الثابتة فهو مخطئ بذلك ذلك والعمل بالقران والسنة وان لم  
 يفعل فقد خلع رقبته والعياذ بالله سبحانه عن حجة القران والسنة  
 فليس قراءتهم للقران والحديث على جهة اخذ الاحكام منها واية  
 ذلك انهم اذا رأوا فيها خلاف مذهبهم لم يلقوا الى ذلك رأيا  
 كما اخبر الشيخ رضوان عن اهل زمانه وزاه على كمال التجاسر فما كنا وندم  
 التفات الى هذا يشهد على قلوبهم انها مفلسة عن العقد على حجة  
 الكتاب السنة وهو معنى نسخها بقولهم في مع عدم الكثرة ان هذا  
 وقد المبالاة على خلافها كل قول سمع منهم في عدم اعتقاد نسخ الكتاب  
 والسنة يا قولهم فيهم ومشاغبتهم فهو ما يصدق عليه قوله جل في  
 يَقُولُونَ يَا قُورَيْشٍ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُعَذِّبُونَ النَّفْسَ الَّتِي نَكَحَّتْ لَنَا قُلْ أَغْنَىٰ عَنْكُمْ رِزْقِي رَبِّ لَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا تَرْجَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا  
 شئ عدم الطمينة بعمل يخالفه اذا عدم الالتفات راسا والطمع العامل  
 على خلافها من غير ان يعتد به احكام النفس عن العمل في اية مرتبة  
 فرض ذلك فقد بان ذلك عن عدم عقده على حجيتها وهو الشرح ليس  
 الا لا يجدون في هذا عندنا الا قول اما هم لئلا جعلوه راسا للقران

والحديث معنى وان لم يتفق هو باللفظ ولا عذر لهم بذلك عند الله سبحانه  
 لما بقية الشيخ رض وبسطه وما احسن ما سأل واجاب به ارشد بقوله  
 فان قالوا فانه امرنا باتباعهم الخ وجا صلب ذلك ان الامر ليسوا  
 ليس امرنا باتباع الرأي مطلقا لا سيما على خلاف النص في الجواب  
 المراد بالسؤال هو السؤال عن القرآن والحديث لما ورح من تفسير  
 اهل الذكر يا اهل القرآن في الحديث واهل الحديث هل القرآن من عنده  
 فرق فان اجابوا يا احدهما ان تبعنا اتباع ما اجابوا وان اجابوا بال  
 لم يجب علينا ان نتبعه بل لنا ان نتبع راي اخر من علماء الامم  
 هذا اذا لم يعلم خلاف ما اجابوا بالكتاب والسنة او احدهما فان علمنا  
 وجب علينا عدم الاتباع ورد ما اجابوا به اليهم وذلك قوم  
 واذا وجدنا الحكم عند قرائتنا القرآن بخالفنا الفتواه تعين علينا  
 الاخذ بكتاب الله تعالى والحديث الخ وقوله رض فان كان لنا علم  
 بذلك فنفخ فيهم سوله اشارة الى ما افاده تقييد السؤال من اهل  
 الذكر في القرآن بقوله جل ذكره ان كنتم لا تعلمون اي ان لم تعلموا  
 بورد الاية والحديث في البيا لا تعلمون معنى كلام الله تعالى  
 ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فعند ذلك تستكم الحاجة الى السؤال  
 فاسئلوا اهل الذكر وما اذا علمتم ذلك في مقدار ما علمتم من الكتاب  
 والسنة فانتم ايها السائلون هؤلاء المسئول عنهم في ان كل واحد  
 منكم ومنهم اخذ الحكم واتبعه من الكتاب والسنة فلم يحججه الى السؤال

احد كما دني اعرابي اخذ حكماً شرعياً من رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم شفاهاً وفهمه فهو كعلي رضي الله عنه في العلم في ذلك  
الحكم ولهذا كان الأعرابي يراجعون الأكابر من الصحابة فيما سمعوه  
من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفهموه بسواسية الأمر  
بين الكل في ذلك وكذا الحال كلابيتنا وبين امتنا اذا علمنا حكماء  
على وجهه من الكتاب والسنة وقد تقدم هذا بيا بسيط من هذا قول  
قال رضي الله تعالى عنه في الثالث والستين واربعة في معرفة  
اشي عشر قطباً في بيان احوال القطبيين وحكم بالعدل الذي هو حكم الحق  
في التوازن وربما يقع فيه من خالف حكمه من اهل المذاهب مثل الشافعية  
والمالكية والحنفية والحنابلة ومن انتهى الى قول امام لا يوافق في  
حكم هذا القطب وهو خليفة في الظاهر فاذا حكم بخلاف ما يقتضيه  
هؤلاء الائمة قال اتباعهم بخطية في حكمه ذلك والله تعالى بلا شك  
وهم لا يشعرون فانه ليس لهم ان يخطئوا الحق لان المصيب عندهم  
واحد لا يعينه ومن هذه حاله لا يقدم على خطية عالم من علماء المسلمين  
كما تكلم من تكلم في امارة اسامة وابيه زيد بن حارثة حتى قال في ذلك  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما قال فاذا اطعن فممن قوامه رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وامره ورجوا نظرهم على نظر رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فما ظنك بما حوالهم مع القطبين الشهور  
من الشهرة هيئات فرتا وخسر البطون فوالله لا يكون راجعاً

الى الله تعالى الامن دعا على بصيرة لا من دعا على ظن وحكمه ولا جرم ان من  
 هذه حاله حجر على امه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما وضع الله به عليهم  
 قضيتون الله تعالى عليهم امرهم في الآخرة وثقل الله تعالى يوم القيمة المطالبين  
 والمهاسبية لكونهم شذوا على عبادة الله تعالى ان لا ينقلوا من مذهب الى  
 مذهب في نازلة طلب الرغوة المخرج واعتقدوا ان ذلك تلاعب بالدين وما عرفوا  
 الغم بهذا القول قدر قوا من الدين بل شرع الله تعالى وسع وحكمه اجمع  
 وانفع وقومهم لهم مسئولون ما لكم لا تتأصرون بل هم اليوم مستسلمون  
 هذا حال هؤلاء يوم القيمة ولا يؤذون نعم فيعتدرون انتهى كلامه وهذا  
 فضيع من الشيخ قدسنا الله تعالى ليعرأه من التقيد بمذهب احد من هذا المذهب  
 ويلج في ذلك الحجاج الصبيان بما بدى لهم ويحيل من غير دليل ظاهر ولا خفي  
 من امكنائ السنة ويكون ذلك اصلا لسيدهم الى ترك الاحاديث التي  
 خالفت اثبتهم بها ومقيم على كل من جاوز الدليل وعلى الهوى ان يفضيه  
 ذلك الى ان يدرأ ما يجاس عليه في اول امرة فكان هذا يرى ترك كل  
 قول من عالم يخالف قول امامه اتباعا للهوى من غير بيعة من الله سبحانه  
 ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يكتف ان يبلغ به الى ترك قول المعصوم  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله فاعيا ذبه سبحانه وتعالى من تضيع او ايتل الا  
 فقوله رضي فرما يقع فيه من خالف حكمه من اهل المذاهب بخيان  
 للزقية في تركه الى مهلة يجعل التقليد وثنائه الى خلاف المقتضى  
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المحفوظ في احكامه متدرجا من خلا

جميع علماء الأئمة غير إمامه والقطيع يعرف بعلامات وإمارات الأئمة  
 لأحواله بصدقه والتأمل والنظر فيها من غير أهل الكشف والعيان وهذا  
 المقدار آتٍ له الثبوت على التيقن في أحواله وبعد الخلاف بإمامه من جهة  
 خروجه عن سواء السبيل وكمال الدين وهكذا حاله مع كل صاحب مذهب  
 غير من أتى مذهبهم سواء كان مذهبهم صحابياً وتابعياً وإماماً من أئمة أهل  
 البيت رضي الله تعالى عنهم أجمعين إذا كان مخالفاً لمذهب إمامه يزدريه  
 كل الأئمة سواء لم يأتهم هذه المذاهب كلها أم لم يأتهم بعضها يسلكه سالك الأئمة  
 كل ذلك لا اعتقاده لأن الحق ما عليه إمامه فحسبنا أن آت على قلبه هذه  
 الجسرات مع الأولياء وأئمة الدين وهذا هم المهديين الهادين أوصلته  
 إلى التجاسر مع كلام الرسول صلى الله تعالى عليه ولم في ذلك الحديث الصحيح  
 علم الصحة وعدم المعارضة بقول إمامه ويقدر العمل به على خلاف الإمام  
 خراماً فأن الله وأنا إليه راجعون وقل المؤمنين ربما يتنبه لهذه الجزية  
 الفاحشة فيضادهم قارعة الحق من باطنه فتدري بعضهم يتعاطف عليه  
 الحكم بالحرمة فاذا سئل أهل العمل بهذا الحديث الصحيح إذا خالفه رواية  
 إمامه المقلد حرام سيستعظم ذلك السؤال وينكر الحكم بالحرمة فلا تقدر  
 بما قال فإنه حكم عليه من سبلانية الحق في ظهوره فقطاعة الباطل  
 في زهوقه مع أن العقيدة جنية باطنة في سماجة تقليد ومن شاء  
 فضاحته فيما أخذ نجحاً مع قلبه من خفي تدتيه وتقليده فليسأل عنه  
 بمنزل أن يقول ما حكمك أيها الفقيه مع الله بك وبما شاك المسلمين

فيمن صلى الوتر خمس ركعات سره متواليا لم يجلس الا في اخرهن فان اجاب انه  
 صحيح بل مسنون مرغى في العمل به لثبوته بحديث المحققين فقد وافق لسانه  
 قلبه وان قال بحج عليه اعادة الوتر لتركه الواجب فكبارا باللسان لحكم  
 الحرمه المذكورة وخالف عقده الباطن لانه هو عماد دينه وسلوك  
 طريقه الى الله سبحانه عليه يحشر به يسأل فان ترك الواجب حرام وبه تعالى  
 الصلوة فحكم على هذه الصلوة بان فعلها حرام وما ذالك الا لكونه مخالفا  
 لقول مامه فعنه هذا المحقق الحق من قوله وعقده فيفتضح صاحبه  
 بهيمة التفارق وبين اللسان بعدم الوفاق فان قلت كيف يسوغ لمن علم  
 ان الحديث الصحيح ورد بثبوت فعل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ثم يحكم بحج وجهه عن الشرعية المطهرة راسا حتى يحكم عليه بالحرمه وترك  
 الوجوب ولو بمعارضه حديث اخر له مخرج عليه قلنا او ما رايت في فتح  
 القدير في بحث قنوت الوتر هل هو قبل الركوع او بعده قال بعد ما تكلم على  
 احاديث الباب بكلامه له ولما ترجح ذلك خرج ما بعد الركوع محلا للقنوت  
 فلذا روى عن المحقق انه لو سعى عن القنوت فتذكره بعد الاعتدال لا يقب  
 انتهى مع ان القنوت بعد الركوع وقع في حديثا بصيرية المتفق عليه وصح  
 فعله من الصحابة وقول نس فان كونه بعد الركوع كان شهرا عورضا  
 باسناد صحيح لا علة فيه انه قال كلا كما تفعل قبل الركوع وبعده اخرجه للحا  
 بسنده في كتاب التماسخ والمنسوخ ففعل صح فيه الحديث قد اخرج عن المشرقة  
 مع ان ترجيح المعارض مع صحة المرجوح ان سلم ينبغي الا يفتيد الا ولو بة



والظن باليمينية رحمة الله تعالى لو صحت عنه الرواية المذكورة انه لو صح  
عنده الحديث في القنوت بعد الركوع ومثل قول الحنفية هذا في هذا قول  
الشافعي على ما نقله النووي في شرح المنهاج لوقت قبل الركوع قال في  
الروضة لم يخرج على الصحيح وسجد السهو على الاصح المخصوص والمراد من قوله  
المسحوق ما نص عليه الشافعي فان ثبت عن الشافعي البص بذلك فحل على  
انه لم يبلغه حديثا القنوت قبله والله تعالى اعلم فان قلت قال الشيخ  
قال اتباعهم بتخطيته في حكمه ذلك وهم من اعتقدوه مجتهدا لا خطيئا  
جز ما يلزمهم في الصواب قولنا ما مهمهم على غيره واما القطب سائر  
اهل الكشف فتخطيتهم حكم شرعي انما ذلك لا اعتقادهم بعدم اجتهادهم  
في الاحكام فان الكشف ان صح فليس عندهم طريقا الى ثبوت الاحكام الشرعية  
قلنا قدر في صحة هذا الطريق لاخذ الاحكام ما لا نعيده ههنا وانما  
الكلام ههنا في اهل الاجتهاد بالعقل والراي فنقول عدم تخطيتهم غير  
اما هم ان ادعوا ما هو ايضا بقوة على خلاف ما هم عليه في حقيقة ما  
في هذه المسئلة كيف قد قالوا اذا اسئلنا عن مذهبتنا ومذهبينا فنعينا في  
الاصول فنخيب نحن على الحق وهم على الباطل واذا اسئلنا عن مذهبنا ومذهب  
مخالفتنا في الفروع فنخيب نحن طلبة الحق فوجدناهم طلبوا الحق فلم  
او كما قالوا تحكمهم على غير ما مهمهم انهم طالبون الغد والواصلين الحق حكمهم  
عليهم بالخطاء عينا وجرما فان الخطاء وعدم الوصول الى الحق لظن  
بعض احدنا غاية الامر انهم يقولون بعد ذلك في ذلك ليزيل وسعهم

وقولهم مخالفتنا يشمل كل مخالف لهم من الصحابة وأئمة أهل البيت والتابعين  
 وعمموا الأئمة من العترة ولاقطاي جميع طوائف المقربين ممكن  
 له قول في الأحكام باجتهادها وبكشف حكموا على الكل بالخطأ وعدم  
 الحق والوصول إلى الصواب غير رجل واحد من الأئمة ومن قال بقوله  
 من هذه الشذائيع والقبائح التي يرتكبونها شدد عليهم الشيخ رضي فقال  
 وَقِفْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ إلى آخر ما شدد وقوله فانه ليس لهم ان يخطئوا  
 بمجتهد يعنى انهم لما قالوا بان المصيب حل لا بعينه فمن اين وسع لهم القول  
 بخطية واحد من علماء الأئمة ومن لم يخطئ منهم مخالف امامه قولا  
 يخطئهم عمدا حيث لا يجوز الانتقال إلى المذهب غير مذهب امامه و  
 يعتقد الودر خلاف الشريعة بل قدر فيما تقدم نقلا عن كلام بعض  
 الأكابر ان هؤلاء المتعصبة في التقليد يشنون مع امامهم مشي كلهم  
 مع المعصومين عليهم الصلوة والسلام حتى قال وشددوا حيث انهم  
 قالوا بوجوب التعزير على من انتقل من مذهب امامه فنقوههم بان المصيب  
 وحل لا بعينه عولم يكن خائبا عن عقد قلبه لما صدر عنهم ما يصدر  
 يخالفه عمدا بل قولا ايضا عن اكثرهم غير من انهم بالقول المذكور لا يثبت  
 عن انهم فلا يرى عيصا في تكفيره فيقول عن ادعان ولا عن علم بان  
 ما يقربه يمجده علمه ولا يذهب عليك انه كما لا يتأتى من الفرق المصنفة  
 ان يخطئوا بمجتهد كذلك لا يصور ذلك من المصوبة القائلين بان  
 كل مجتهد مصيب هو ظاهر فخطية مجتهد في تقصير اخر مذهبها

اما صريحا وجرى على موجب خارج عن الشرعية المطهرة اذ لا ثالث من العلم  
 القائلين بالخطية والتصويب كما لا يخفى على اهل العلم قال صلى الله  
 عنه في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات في احوال ائمة  
 الحق صاحب العصر والزمان على ابيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عليه  
 وعليه الصلوة والتسليمات وعلى ابيه من بعده صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اى المهدي عليه السلام بما القى اليه ملك الالهام من الشرعية وذلك انه  
 يلهيه الشرع المحمدي صلى الله تعالى على صاحبه ولم ينحصر به كما اشار اليه  
 حديثا المهدي انه يقفوا اثره لا يخطئ فانه لا يخطئ عن الحق ان هو لا  
 يوحى وقد اخبر عن المهدي انه لا يخطئ وجعله ملحقا بالاينياء عليهم  
 والسلام في ذلك الحكم قال نعم انه يجرم على المهدي القياس مع وجود النص  
 التي منحه الله تعالى باها على لسان ملك الالهام بل حرم بعض المحققين  
 على جميع اهل الله القياس لكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لهم فاذا شكوا في صحة حديث او حكم رجعا اليه في ذلك فاخبرهم بالحق  
 يقظة ومشافهة صلى الله تعالى عليه وعلى اله وسلم وصاحب هذا المشهد  
 لا يحتاج الى تقليد احد من الائمة غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال الله تبارك وتعالى قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن  
 اتبعني وقال ايضا عرفان المهدي معصوم ولا معنى للمعصوم في الحكم لا  
 انه لا يخطئ فان حكم الرسول لا ينسب اليه خطأ وقال ايضا ما نص رسول  
 الله تعالى عليه وسلم على امام من ائمة الدين يكون بعده يرثه ويقفوا

لا يخطئ إلا المهدى خاصة فقد شهد بعصمه في أحكامه كما شهد الدليل  
العقل بعصمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله فيما يبلغه عن ربه من الحكم  
المشروع له في عباده وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا  
نارعه خذل يظهر من الدين بما هو الدين عليه في نفسه ما لو كان رسول  
الله تعالى عليه وآله الحكم بما يرفع المذاهب من الأرض فلا يبقى إلا الدين  
الحاصل عدوه مقلد في العلماء أهل الاجتهاد لما يرونه من الحكم خذ  
ما ذهب اليه اثبتهم في دلوون كرها تحت حكمه خوفا من سيقه <sup>سقط</sup> و  
ورغبة فيما لديه يفرح به عامة المسلمين أكثر من خاصهم وقال الله لا يسخ  
القياس في موضع يكون فيه الرسول صلى الله تعالى عليه وآله لم موجود أو  
الكشف النبي صلى الله تعالى عليه وآله لم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم  
الأعنه صلى الله تعالى عليه وآله ولم وهذا الفقير الصادق لا ينتمي إلى مذهب  
انما هو مع الرسول الذي هو مشهور كما ان الرسول مع الوحي الذي ينزل  
عليه فيزل على قلوب الفقهاء العارفين الصادقين من الله التعريف بحكم  
الموازل انه حكم الشرع الذي بعث به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اصحاب علم الرعوم ليست لهم هذه الرتبة لما اكثروا عليه من حيل الجاه والرياسة  
والتقدم على عباد الله واقفا العامة اليهم فلا يظنون في انفسهم ولا يفتح  
بهم وهي حالة فقهاء الزمان الراغبين في المناصب من قضاء وشهادة <sup>حسنة</sup> وحسن  
وتدبير في أفعال المستموت منهم بالدين فيجمعون اكثافهم ويظنون إلى  
الناس من طرف خفي نظر الخاشع ويحكون شهادتهم بالذكر ليعلم الناس

النفس قلوبهم قلوب الدنيا لا ينظر الله تعالى اليهم هذا حال المذنبين  
 منهم الا الذين هم قراء الشيطان لاحابرة الله تعالى بهم ليسوا للناس  
 حلود الضان من الدين اخوان العداينة اعداء السريرة فالله يراجعهم  
 وياخذ بنواصيهم كما في صعدتهم وقال ايضا خرج هذا الامام المهدي  
 عليه السلام فليس له عدد مبين الا الفقهاء خاصة فانهم لا يقيهم  
 رياسة ولا تميز في العامة بل لا يقيهم علم عموكم الا قليلا ويرتفع الخلاف  
 من العالم بوجود هذا الامام ولو لا ان السلف بيده لا اتي الفقهاء بقبوله  
 ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيضمون ويخافون ويقبلون حكمه من  
 غير ايمان بل يصرون خلافة كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيختلفون  
 فيه فلقد اخبرنا انهم يقتلون في بلاد العجم اصحاب المذاهب ويموت  
 خلق كثير ويظلمون في رمضان ليقبوا على القتل فمثل هؤلاء قلة  
 الامام المهدي بالسيف ما سمعوا ولا اطاعوا بطواهرهم كما انهم لا يطهرون  
 بقلوبهم بل يعتقدون فيه اذا حكم بغير مذهبهم انه على الضلالة وفي ذلك  
 الحكم لا فهم يقيمون ان اهل الاجتهاد وماماته قد انقطع وما بقى مجتهد  
 في العالم وان الله سبحانه لا يوجد بعد اثبتهم احدا له درجة الاجتهاد كما  
 من تدعى التعريف الالهى بالاحكام الشرعية فهو عندهم مجنون فاسد  
 الخيال لا يستقيم اليه فاكان ذمالا وسلطان انقادوا في انظارهم  
 رغبة في ماله وخوف من سلطانه وهم بواطنهم كافرون به وقال ايضا

من انما لا ينظر الله تعالى اليهم هذا حال المذنبين  
 منهم الا الذين هم قراء الشيطان لاحابرة الله تعالى بهم ليسوا للناس  
 حلود الضان من الدين اخوان العداينة اعداء السريرة فالله يراجعهم  
 وياخذ بنواصيهم كما في صعدتهم وقال ايضا خرج هذا الامام المهدي  
 عليه السلام فليس له عدد مبين الا الفقهاء خاصة فانهم لا يقيهم  
 رياسة ولا تميز في العامة بل لا يقيهم علم عموكم الا قليلا ويرتفع الخلاف  
 من العالم بوجود هذا الامام ولو لا ان السلف بيده لا اتي الفقهاء بقبوله  
 ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيضمون ويخافون ويقبلون حكمه من  
 غير ايمان بل يصرون خلافة كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيختلفون  
 فيه فلقد اخبرنا انهم يقتلون في بلاد العجم اصحاب المذاهب ويموت  
 خلق كثير ويظلمون في رمضان ليقبوا على القتل فمثل هؤلاء قلة  
 الامام المهدي بالسيف ما سمعوا ولا اطاعوا بطواهرهم كما انهم لا يطهرون  
 بقلوبهم بل يعتقدون فيه اذا حكم بغير مذهبهم انه على الضلالة وفي ذلك  
 الحكم لا فهم يقيمون ان اهل الاجتهاد وماماته قد انقطع وما بقى مجتهد  
 في العالم وان الله سبحانه لا يوجد بعد اثبتهم احدا له درجة الاجتهاد كما  
 من تدعى التعريف الالهى بالاحكام الشرعية فهو عندهم مجنون فاسد  
 الخيال لا يستقيم اليه فاكان ذمالا وسلطان انقادوا في انظارهم  
 رغبة في ماله وخوف من سلطانه وهم بواطنهم كافرون به وقال ايضا

من انما لا ينظر الله تعالى اليهم هذا حال المذنبين  
 منهم الا الذين هم قراء الشيطان لاحابرة الله تعالى بهم ليسوا للناس  
 حلود الضان من الدين اخوان العداينة اعداء السريرة فالله يراجعهم  
 وياخذ بنواصيهم كما في صعدتهم وقال ايضا خرج هذا الامام المهدي  
 عليه السلام فليس له عدد مبين الا الفقهاء خاصة فانهم لا يقيهم  
 رياسة ولا تميز في العامة بل لا يقيهم علم عموكم الا قليلا ويرتفع الخلاف  
 من العالم بوجود هذا الامام ولو لا ان السلف بيده لا اتي الفقهاء بقبوله  
 ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيضمون ويخافون ويقبلون حكمه من  
 غير ايمان بل يصرون خلافة كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيختلفون  
 فيه فلقد اخبرنا انهم يقتلون في بلاد العجم اصحاب المذاهب ويموت  
 خلق كثير ويظلمون في رمضان ليقبوا على القتل فمثل هؤلاء قلة  
 الامام المهدي بالسيف ما سمعوا ولا اطاعوا بطواهرهم كما انهم لا يطهرون  
 بقلوبهم بل يعتقدون فيه اذا حكم بغير مذهبهم انه على الضلالة وفي ذلك  
 الحكم لا فهم يقيمون ان اهل الاجتهاد وماماته قد انقطع وما بقى مجتهد  
 في العالم وان الله سبحانه لا يوجد بعد اثبتهم احدا له درجة الاجتهاد كما  
 من تدعى التعريف الالهى بالاحكام الشرعية فهو عندهم مجنون فاسد  
 الخيال لا يستقيم اليه فاكان ذمالا وسلطان انقادوا في انظارهم  
 رغبة في ماله وخوف من سلطانه وهم بواطنهم كافرون به وقال ايضا

[illegible]

149.

[illegible][illegible]

ثبوت العصمة لغير الانبياء عليهم الصلوة والسلام جائز لانه يفتضح ليل  
 من الشرع على استحالة ان يكون غيرهم ولا على امتناع الحق غيرهم معهم فيها وان  
 كان فضلهم على غيرهم متحكما فليست العصمة من خواصهم وبنه ايضا على  
 صحة الحديث المروي في المهكم انه يقفوا اثره لا يخطئ عنده وهو اما يثبت  
 شرائط الصحة المصطلجة عند المحدثين لذلك اياكسفت والبطريقين  
 جميعا فانه لو لم يصح عنده لما فرغ عليه ثبوت عصمة المهكم والتحاوة  
 يا الانبياء صلوة الله تعالى على نبينا وعليهم <sup>علي</sup> ان نبينا <sup>علي</sup> والكلهم جميعين  
 وبنه يقوله فقد شهد صلى الله تعالى عليه ولم بعصمة كما شهد الدليل  
 العقلي بعصمة رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم على اشكال يري ههنا وعلى  
 وجه التفصيص عن ذلك اما تحرير الاشكال فهو ان يقال دل لفظ الحديث  
 على مشي الامام <sup>عليه</sup> اثره صلى الله تعالى عليه ولم قدما على قدم وعدم خطائه  
 فيه فافاد عدم صدور الخطاء منه وهو الحفظ الشامل للجميع العاقلين  
 ان شاء الله تعالى لا العصمة وقد قال المتكلمون الفرق بين الحفظ والعصمة  
 ان الاول عدم صدور الذنب والخطا والثاني استحالة صدور  
 فالانبياء قام الدليل على استحالة صدور ذلك عنهم وغير الانبياء  
 ربما يحفظون فلا يصد عنهم الذنب الخطاء مع جواز الصدور <sup>فلا يشاء</sup>  
 معصومون ولا اولياء يحفظون ان شاء الله تعالى واما تحرير الجواب  
 فهو ان عدم صدور الخطاء من المهكم عليه السلام ليس بمجرد اعتقاد  
 الحفظ فيه كسائر الاولياء مع جواز صدورهم عنه بل بورد النص <sup>العصمة</sup>

فيه خاصة بالأخيار عن عدم خطائهم فصددهم بمحتنه مستحيل ضرورة  
 صدق المحدث صلى الله تعالى عليه وسلم فالقرن وبينه وبين الرسول ان الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قام على عصمة الدليل العقل والمهدي قام على عصمة  
 شهادة المعصوم عن الخطاء عقلاً فاشتركا في استحالة الخطأ وامتناع  
 صدوره عنهما أما عقلاً او خيراً ونقلاً وما مستند استحالة النقل لا  
 استحالة العقل ومثل هذا لا يوجد في غيره من الاولياء كما قال ضرر وما نص رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم على امام من ائمة الدين يكون بعده يرثه ويقف  
 لا يخطئ الا المهدي عليه السلام وهذا الفقير هذا كلام لا يأخذ من  
 الحق في قلوب بناء الزمان الا بعد ظلمهم فلا يد العزارة والاحراف  
 القايم اذان العدل ولا انصاف ولا اسحق به على متاع التحرير والتفصيل  
 الا لما انشد قيل ما يفيض الوقت من غير سماع ففي الدهر من يرمى له  
 الفوز ظافراً فاعلم رزقك الله تعالى الفوز والظفر بالحق حيثما وجدته ان  
 مدار انبئات العصمة هذه في المهدي عليه السلام على ثبوت الحديث فيه  
 واخبار المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يخطئ فاصح الحديث  
 بالأخيار عن غيره بذلك تثبت عصمته بعين ما اثبتته الشيخ رضي الله عنه  
 غير مفر في ذلك بنية وبين غيره ففحصنا عنه فلم نجد مثله في العلم  
 من ائمة الدين من غير اهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم  
 وهذا هو المراد من قول الشيخ رضي المتقدم ما نص على امام من ائمة الدين  
 ووجدنا في اهل البيت سلام الله تعالى عليهم اجمعين وتحية حديث



التمسك المشهور فقتلنا عن حجر جبهه فاذا هو حجر جبهه ابو الحسين مسلم  
 بن الحجاج القشيري في صحيحه ولفظه من حديث زيد بن ارقم قال قام فينا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فحمد الله واشنى عليه ثم قال وما  
 بعد يا ايها الناس انما ابشر مثلكم يوشك ان ياتي بي رسول يبي عز وجل  
 فاجيبه واتى تارك فيكم الثقلين اولهما كتاب الله عز وجل فيه الهدى والنور  
 فتمسكوا بكتاب الله عز وجل وخذوا به وحث فيه ورعيه فيه ثم قال  
 بيتي اذكركم الله في اهل بيتي ثلاث مرات الحديث فظننا فيه فوجدنا يعين  
 القرآن واهل البيت الثقلين وهو كل تقى خبير مصون ففهمنا ثلثه  
 اهل البيت وخطره وصونه من قبيل كل تلك الاوصاف التي للقران للجمع بينهما بل  
 وعلما ان هذه الاوصاف غير هال للقران يرجع عملها الى افادة علوم المعاد  
 الالهية ولا احكام الشرعيه فظننا انها في اهل البيت على منوالها في القران  
 راجعة الى افادة تلك العلوم وقد اعتضدنا في هذا قوله صلى الله تعالى  
 وسلم في هذا الحديث يوشك ان ياتي بي رسول في احييه واتى تارك فيكم  
 الثقلين فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصى بعده الا بالقيام على الحق والسيره  
 فترك الثقلين في الوصية لم يتركهم الا لكونهم خليفتنا منه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم في الارشاد الى ذلك فظننا انه كما وقع المصريح بالتمسك بكتاب الله  
 فكذا المراد التمسك باهل البيت كان قوله واهل بيتي عطفا على اولهما  
 بتقدير لفظ ثابتهما يقربية القرين او فهمه من غير تقدير ولا حصر  
 على كتاب الله للزوم كونهما اولين وعدم ذكر الثاني راسا ففهمنا قوله اذكركم

[illegible]

على مبالغة الشك في فيه على التذكير بالتمسك بهم والردع عن عدم الاعتدال  
 بأقوالهم وأعمالهم وأحوالهم وقتيائهم وعدم الأخذ بمذاهبهم وإن كان عطفاً  
 على كينايته في قوله فتمسكوا بكتاب الله وهو القريب الظاهر من الوجه الأول  
 ويفهم كونه ثانياً لأمرين من الأمر بالتمسك كالأول كان التصريح بالتمسك  
 بهم في حديث مسلم هذا كما التمسك بالقرآن وهذا كله في لفظ هذا الحديث  
 بناءً على ظاهر الكلام فانتظرنا لفظاً في هذا الحديث يفسر حديث مسلم  
 على ما فهمنا فإذا التزمنا إخراج وقال حسن غريب أنه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال إن تارك فيكم ما أن تمسكوا به لن تضلوا بعدكم أحدهما أعظم  
 الآخر كناية الله عز وجل جل ممدود من السماء إلى الأرض معتزتي أهل البيت  
 ولن يفترقا حتى يردا على الخوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما فظننا  
 فإذا هو مصرح بالتمسك بهم وبان تبايعهم كتابهم القرآن على الحق والبر  
 وبأن ذلك أمر مهم من الله تعالى لهم لا يطروا عليه في ذلك ما يخالفه  
 حتى لو رد على الخوض وأدافيه حث بالتمسك بهما بعد ذلك على وجه  
 البليغ وهو قوله فانظروا كيف تخلفوني فيهما فقلنا حديث مسلم حديث  
 ظاهر في معنى فتره على ذلك المعنى حديث حسن آخر فثبت معناه نصاً من  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامنا به في تجاوزه من صحاح الأحاديث والحدود  
 سريطين ومع هذا لم نال جهداً طلب الطرق الأخرى تنزيلاً للصحة على  
 وينبغي بعضها بعضاً فوجدنا إخراج أحمد في مسنده ولفظه إن أو شاك  
 أن أدعني لأجيب إن تارك فيكم التقلين كناية الله عز وجل جل ممدود

من السماء الى الارض يعتري اهل بيتي وان اللطيف الخبير اخبرني انهما لم يفترا  
 حتى يرد على الموضع فانظروا في ما يختلفون فيهما وسنده لاياس به فاذنونا  
 ان كل اخباره صلى الله تعالى عليه وسلم وان كان حيا من الله سبحانه ولكن هذا  
 وحى الظهري به وسنده الى الله سبحانه فقال خبرني اللطيف الخبير وفيه من  
 تاكد اخباركم في الحق كالقرآن وهو غم ابد عن الخطاء كالوحى المنزلة كالخبر  
 على الخبير وفيه ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انهما لم يفترا الخ ليس يدع  
 جرحا على بعد ان يكون مراد اياه واخبار من الله سبحانه وتعالى وان قوله  
 في بعض الروايات اني سألتهما ذلك دعاءهما بمتفق باخبار اللطيف  
 ومن ثم في لفظ اللطيف ان سر روح القدس الحق في علوهم كسرايته في القرآن  
 او سر سر الاحاديين مبداءهم وبين القرآن فينطق به اشد نيات لم يفترا  
 بسببه ابد والى ذلك لتلويح باختيار اللطيف ههنا من بيتي اسماء الله تعالى  
 وعدم الافتراد ههنا انما هو الحكم فلا يصحكون بحكم لا يحكم به الكتاب  
 والسنة في هذا الحديث اخل في الكتاب على ما صدحوا به قطا من الحث  
 بالتمسك بهم التمسك باخذ الحكم الالهية منهم ليلة قراهم في ذلك  
 يكنا الله والاخبار ترتب عدم الضلال عليه كما بالتمسك بالكتاب فلا يلحق  
 لان يحمل التمسك بهم من حيث الموقفة والصلة بهم في هذا الحديث كان ذلك  
 ظاهرا من هذا الحديث كما ذكرنا باللفظ ولكن مع هذا انتظرنا ما يدل على  
 صريح التمسك بهم في اخذ العلوم من حديث اخر في تفسير هذا الحديث  
 بعينه في ظاهره فاذن قد ورد في خبر قريش وتعلموا منهم فاهم علومكم

قلنا اذا ثبت هذا العوم في علمه قرئش فاهل البيت اولي منهم بذلك لا تخم  
 امتاز واعنيهم مخصوصيات لا تشاركهم فيها يقيهم ولما كان هذا  
 بطريق دلالة النص انظرنا نصا فيهم يدلنا على ما منهم في العلم فوجنا  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله للمهدي الذي جعل قيتا الحكمة اهل البيت  
 فعلنا انهم الحكماء العارفين العلماء الوارثون الذين وقع الحث على  
 المتسك في دين الله تعالى وهذا العلوم عنهم وايدنا في ذلك ما اخرج <sup>التعليق</sup>  
 في تفسير قوله واعصوا بحمل الله جميعا عن جعفر الصادق رضي الله عنه  
 حمل الله الذي قال الله تعالى واعصوا بحمل الله جميعا ولا تفرقوا انتهى  
 وكيف لا وهم احد الثقلين فكما ان القرآن حمل الله الممدود من السماء فكذا  
 اهل هذا البيت المقدس صلوة الله تعالى وتسليماته عليهم اجمعين وقد <sup>قال</sup>  
 قالهم عليه السلام خبرا عن نفسه القدسي وسائر رطه المطهرين  
 وضيائنا اليه انزل صادقا وفينا الهدي والوحي والمخير يذكروا وما ترونهم  
 من الكتاب اليه المتقدمة وقد ذكر جملة ما نزلت فيهم من الايات الشريفة <sup>للفضل</sup>  
 ابن حجر في الصواعق فليطلب منه وكذا ايدنا فيه ما ثبت عن سيد المساحدين  
 عليه وعلى آله وعلوهم التسليمات الناميات المباركات والتميمات الطيبات  
 الزكيات انه كان اخيرا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع  
 الصادقين يقرء دعاء طويلا يشتمل على طلب المحو وطلب رجة الصادقين  
 فلهذا سأل العلية وعلى صفو المحر وما تفضلته المبتدعة المفارقة لائمة  
 الدين والشجرة النبوية فيقول وذهبا انزل من الى المتقنين امرنا

وَاصْحَحُوا بِشَايَةِ الْقُرْآنِ قَتَلُوا يَا رَأْحِمُ وَانْقَسَمُوا مَا تَوْرَدُ الْخَيْرَ إِلَى أَنْ قَالَ  
 قَالَ مَنْ يَفْرَعُ خَلْفَ هَذِهِ الْأَمَةِ وَقَدْ دَرَسَتْ أَعْلَامُ الْمَلَةِ وَدَانَتْ الْأُمَمُ  
 بِالْفُرْقَةِ وَالْإِخْلَافِ كَيْفَرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ  
 تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَهُمْ لَا يَتُوبُونَ  
 عَلَى الْإِخْلَافِ الْحِجَّةِ وَتَأْوِيلِ الْحُكْمِ لَا أَهْلَ الْكُتَابِ بِنَاءُ أَهْلِ الْهَدْيِ وَمَصَابِيحُ  
 الدُّجَى الَّذِينَ احْتَجَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ عَلَى عِبَادِهِ وَلَمْ يَدْعِ الْخَلْقَ سِوَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ  
 هَلْ تَعْرِفُونَهُمْ أَوْ تَجِدُونَهُمْ لَا مِنْ فُرُوعِ الشَّجَرَةِ الْمُبَارَكَةِ وَتَبَايَا الصُّفُوفِ  
 الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْحِسَّ وَطَهَّرَهُمْ وَيَرَاهُمْ مِنْ الْأَفَاتِ وَافْتَرَضَ مَوْتَهُمْ  
 فِي الْكُتَابِ أَنْتَ ذَكَرَهُ ابْنُ جُمَرٍ فِي الصَّوَانِعِ فَعَلِمْنَا مِنْ كَلَامِ الْأَمَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ  
 اللَّهُ مَعْنَى التَّسَلُّكِ بِهِمْ بِمَالِ السِّيَةِ فِيهِ الْأَمَلُ رَأَيْتُ قُلُوبَهُمْ تَقَعُ فِيهِمْ  
 يَتَرَدَّدُونَ وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ قُلْنَا وَهَلْ يَدْخُلُ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ نِسَاءً أَوْ لَا يَخْتَصُّ  
 ذَلِكَ بِالْصَّدَقِ عَلَى وَلَدِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَلَمْ نَقْشُرْنَا عَنْ لَوْ فَوَجَدْنَا  
 فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ رَوَايَةَ يَزِيدِ بْنِ حَبَابٍ عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَرْقَمٍ قُلْنَا عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ  
 نِسَاءً أَوْ لَا وَاسْمُ اللَّهِ أَنْ الْمَرْءَةُ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ الْعَصْرُ مِنَ الدَّهْرِ ثُمَّ  
 يُطْلَقُهَا فَتَرْجِعُ إِلَى أَبِيهَا وَتَقُومُهَا أَهْلُ بَيْتِهِ أَصْلُهُ وَعَصْبَتُهُ الَّذِينَ حُرِّمُوا  
 بَعْدَهُ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَرْقَمٍ تَقْضُرُ رَوَايَةَ أُخْرَى عَنْهُ فِي مُسْلِمٍ  
 فَضِيلُ يَزِيدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَلَيْسَ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ قَالَ بَلَى إِنَّ نِسَاءً مِنْ  
 أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مِنْ حُرِّمٍ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَتَبَيَّنَ  
 أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ بَلَى أَنَّ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنَّ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ سَكَنِيَّةً

الذي متنازوا بكمات وخصومات كثيرة لا من أهل بيتكسيه وانما اولئك من  
 حرم عليهم الصدقة صرح بذلك الابي في شرح مسلم جمعا من الروايات  
 بل نصحا للاستدراك في الرواية الواحدة بقوله ولكن أهل بيته لم ينفذ  
 التحقيق ونفسر أهل البيت بالحديث الصحيح يعين المراد منهم في اية  
 التطهير مع نصوص كثيرة من الاحاديث الصحاح المنادية على ان المرجع  
 المحسنة الطاهرة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولنا وديقات وتحقيق  
 ذلك بجلد في فتونا يجب على طالب الحق الرجوع اليه ولما وجدنا هذا في  
 صحيح مسلم علمنا انهم ابناءؤه صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا انظر الى  
 ما ورد من الاخبار في الائمة الاثنى عشر مما سبطنا اكثرها في المقامات  
 الاربعة من كتابنا المسمى بواهب الشريعة في حديث الائمة الاثنى عشر  
 بالترتيب سبطناها وما اجتمع عليه السلف الخلف من حمادة علوم  
 هذا العدد المبارك وخرقهم العوائد وما اختصوا به من المزايا الباهرة  
 من بين سائر رجال الابطال من هذه الفئة الفاتكة على معاصرها  
 في كل عصر يتيقن بانهم لا ولي لصدقة احياء التمسك عليهم من غيرهم  
 وان كانت فيها الاشارة الى عدم انقطاع متاهل منهم للتمسك بدلائل  
 القيامة كما ان الكتاب العزيز وهو الثقل الاخر القرين بهم كذلك قالوا  
 حجر قال ولهذا كانوا امانا لاهل الارض كما جاء به الحديث ويشهد  
 لذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في كل خلف من امتي عدو من  
 اهل بيتي قال فلاحق من يمسك به منهم اما منهم واما لهم علم ان

أبو طالب رضي الله تعالى عنه ومن ثم قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه علي بن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أي الذي حدث على التمسك بهم فخصه  
 لما قلناه انتهى كلامه ثم لما فرغنا من تخرج الحديث ما دل عليه وما تعين  
 فيه من هو المراد من أهل البيت نظرنا في تعدد طرقه فوجدنا له طريقا كثيرة  
 وردت عن سبعة عشر صحابيا وفصحنا أيضا عن ابنه ابن ورد فوجدنا في  
 بعض طرقه قال ذلك بحجة الوداع وبغرة وفي آخره قال بعدي خروفي  
 آخره قال بالمدينة في مرضه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد امتدت  
 الحجرة بأصحابه وفي آخره قال بما قام خطيبا بعد انصرافه من الطائف  
 فعلنا أن هذا الحديث شأننا عظيمًا فانه لم يذكره أحد من الرواة إلا في  
 مشهد معتنى به غاية الاعتناء وكنا طلبنا هذه الرواية المتضادة في الودع  
 جميعا فوجدنا قد سبق أهل الخبر إليها والجمع فقال ولا تنافي في ذلك ذلك  
 مانع من أنه كثر عليهم ذلك في تلك المواطن كلها اهتماما بشان الكتاب  
 العزيز والمعة الطاهرة وفي رواية عند الطبراني عن عمر بن الخطاب  
 تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اخلفوني في أهل بيتي انتهى فارداد  
 بهذا الجمع شأننا على شأن لرداده في هذه المشاهد باجمعها كما لا يخفى على  
 له حسن ما قد ثبت صحة هذا الحديث ما مر عليك مما يتوطر به لفظا ومعنى  
 ودلالة وانتمت إليه آية التفسير بتفسيرها التي يدل عليها الصحة فلا  
 لأن يمتري من له أدنى انصاف في أن من صدق عليهم هذا الحديث إلا  
 من غير شائبة وهم الأئمة الاثني عشر من أهل البيت وسيد ساء العالمين

بضعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الأئمة الزهراء الطاهرة  
 عليهما وعليهما الصلوة والسلام لا شائبة في كونهم معصومين كما هو  
 منهم عليه السلام بما يجتنبه من حديث ققاء لا اثر و عدم الخطاء عليا  
 مستك به الشيخ الأكبر رضي الله عنه الذي بقاءه سؤالا وجوابا فيما تقدم  
 بل هذا الحديث وثوق عروة من حيث الصحة بالسند القوي من ذلك الحديث  
 والكشف يؤيد ما شاء الله سبحانه ان يؤيده فان قلت الخطاء في الاجتهاد  
 ليس بمعصية حتى يشمله الوجس في الآية فيلزم تطهير أهل البيت الكرام  
 عنه وتشمل الضلال في الدين حتى يبقوا عنهم بغير عدم ضلال من  
 بهم فالآية والحديث وان سلمنا اثباتهما عصمتهم عن الكفر بالمعصية  
 ايضا لا إطلاق للوجس في الضلال وشمولها جميعا لكن لا نسلم اثبات المعصية عن  
 الخطاء كما في الهدى المصريح فيه بقوله لا يخطأ قلنا الخطاء في دين الله حبل  
 ومعصية وانتساب ليس من الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم والجهل ولا انتساب المذكور مما يعظم هذه المعصية ولا يوجب  
 في كل معصية فهو نفسه وحسين ضلال يشمله اللفظان بلا شك  
 ولا يمنع صدق اللفظ على معناه زوال لا اثر له في الأكثر بعرض فلا يمنع  
 صدق الوجس والضلال على الخطاء والجهل ولا انتساب المذكور زوال  
 العصيان عن مرتبة بعرض كونه محققا بذل جهده في طلب الحق و  
 بالجملة كون الذنب مع قواصد رعيته لا يخرجها عن حقيقة حتى لا يصدق  
 عليه لقطه واجل الحاكم الخاطي على ما ورد به الخبر ليس لخطائه بل



ومع ماله من الجهد في نوز الحق كما لا يخفى فإذا ثبت لهذا علم أن من أقر بصدق  
 حديث المتكلم الزم بعضهم الأئمة حتى استحالة صدور الخطأ عنهم  
 كما نهى عليه السلام منهم عند الشيعة وهذا مخصوص في الأئمة  
 بالأئمة أهل البيت فإن قلت قد ورد احتجائي بالخجوم بآيهم اقتديتم بها  
 ورواها قدوا بالذين من بعدك إلى بكر وعمر رضي وورد عليكم سنتي وأستحي  
 الخلفاء الراشدين الحديث فقد ثبت المثل بأقضاء غيرهم وأهتداء من  
 اقتدى بهم قلنا الحديث الأول موضوع ولا كان قوله اهتديتم فيه خا  
 صة ما يدل على عدم خطأهم والثاني فيه جواب الأقتداء بهما رضي وهو مقتضي  
 عدم خطأهما بل بوجوهها درجة من تبع والثاني وهو حديث حسن  
 على ما رواه هي السنة في شرح السنة وإن كان فيه الحث البالغ على  
 اقتداء الخلفاء حيث ورد فيه عضوا عليها بالنواجيد لكن مجرد الحث  
 على اقتدائهم من غير تعرض لكونهم على الحق في حكمهم لا يدل على عدم  
 خطأهم لحوال أن يكون ذلك لكونهم أئمة الحق بعدة صلى الله تعالى  
 وسلم إحقاق أن يتبعوا فاقضت المصلحة ذلك الحث بخلاف حديث  
 القصة فإن فيه مع الحث البالغ على ذلك وقع الأخبار بكون المؤيدة على  
 عدم خذلان من تبعهم وعدم الافتراق بينهم وبين القرآن وهو كناية  
 عن عدم خطأهم في كونها الباع من التصريح وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 أن تطيعوا أبا بكر وعمر تشدوا أو كما قال إن صح الحديث يدل على  
 اطاعتها من حيث الخلافة والحكم بالارشاد على المطيعين لأحكامها

وهو ظاهر اللفظ ولو سلم عموم الاطاعة في كل امر فابن الحث من الحديث المحدث  
تعالى اعلم فان قلت اذا كانوا معصومين في الحكم بدلالة الحديث المذكور كما ذكرتم  
فلم يختلف اهل القرن الاول من الصحابة رض مع علي رض مع انه افضل العصبة  
الكرمية حتى خالفه ابن عباس رض في بعض المسائل وخالف معه لما توفى عن  
البيعة اكثر الصحابة وخالف معه طلحة والزبير وعائشة ام المؤمنين رض  
ومن كان مع معاوية رض من الصحابة اشد خلافاً مفضي الى اشد ما يكون  
في القتال وخالف ابو بكر رض سيده نساء العالمين عليهما وعليها الصلوة في  
المسلمات في دعويها الارث وشهادتها الي بكر في اجتهاده الحديث  
المفصوص في عدم ارث الانبياء عليهم الصلوة والسلام وواقفه في ذلك  
الدهاية وشهدوا باسمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم م ١١  
نزول الائمة من بعد علي رض عنهما لقول في الفتيان من علماء عصرهم مع علمهم  
بهذا الحديث وهذا كله يدل على ان الحديث لا يدل على عدمه بل هو وكما  
ما وقع هذا بامره وقد وقع فبطل دعوى تلك الدلالة قلنا ان صح عندك  
الحديث وسلمت عندك دلالة على عصمة من بعدهم فانت وانا  
على سوء في جهد الجواب عن هذا السؤال فانك وهك واجمع فضلك  
واسمع وانت شهيد وفتية وانما استنلو عليك وقلقه وهو ان علم  
هذا الحديث لكل من خالف علياً رض او غيره من العصبة المقدسة منع  
وما خالفه فيما خالفه جميع السجدة رض كيف قد واقفه في توقف  
البيعة عباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وما شئت

بنى هاشم وكذلك في باقي الوقائع مع غيره ومنهم عليه السلام فلم  
يلزم من هذا المنع جواز عدم علم الجميع لما ينتج من عصمتهم ودلالة عليها  
بما حروناه فإثر العلم بذليل نفسه من العلم بدلالة على شئ فقد دل على  
المهدي رضي الله عنه الشيخ الأكبر رضي الله عنه على عصمته بما روي في غيره ولم يدل على غيره  
جميع من بلغه لعدم النقل عن أحد من علماء الأئمة أنه قال بعصمته وإن  
الله سبحانه قد يدخر في هذه الأئمة لتألف علماء فئات عن المقدم ومن هذا  
القبيل القول بإيمان أبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من عبد الله إلى آدم  
عليه الصلوة والسلام كقوله عن المتقدمين ومنه للتأخرين على ما سجد  
به بعض العلماء وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في علي رضي الله عنه خاصة على  
مع القرآن والقراء مع علي على ما رواه الطبراني في الاستبانة صحيح وقوله  
الحديث الصحيح يوم خم غدير في جملة دعائه وأدرك الحق معه حيث داروا  
ذلك هو أصل متمسك للحكاية الكبار في نصرته له في الحرب والبر  
من علماء الأئمة جميعهم في الإجماع على أن من خالفه عظمي لاسيما وقد أخبر  
النبي صلعم بأن من جاريه من أمته ثلث فرق وما خالفه أحد كما خالفه  
هو ولا وقد سماهم النبي صلعم الناكثين والمارقين والفاطيين وهم  
على ما قال الشيخ الثقات في شرح المعاصد أصحاب الجبل لكنهم المعاد  
والبيعة معه وأهل البدن لم يرو عنهم عن الدين القيم في الخلاف معه في  
قصة التكبير وأهل المصطفين نقضهم وميلهم عن عدل الأيمان الكامل  
لما في قوله جل ذكره **وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ** فكانوا المصطفين خطبا فقد أجمع **اللهم**

عليه وسلم بهذه التسمية عن خروج الخائفين معه عن الحق أي واضح  
برجوع من كان في الجبل عن دأبه حتى عايشة رضي الله عنه ولا يزيد من فقد  
عن الفريقين ولم ينصره محمد بن علي بن الحنفية كان عمره ثمانين سنة على خلقه  
حين وفاته وأظهره جهاراً وقد عصمهم الله تعالى سبحانه المهاجرين  
والأنصار أهل بدر وسبعة الرضوان عليهم روح الله ورضوانه إلا  
من أن تخلقوا عنه في قيامه على النجاة الحائرين من أهل الصنفين قال الزرقا  
في فتح المسالك إلى معاوية علي رضي في أهل العراق سبعين الف فيهم تسعون  
بدر ثمان وسبعون من أهل بعة الرضوان واربعة من سائر المهاجرين والأنصار  
وخارج معاوية في أهل الشام خمسة وثلاثين الف ليس فيهم من الأنصار إلا  
النعمان بن بشير وسليمان بن مخلد انتهى فصح محض عصابة الشام من الأولياء  
والأبدال إليهم ومحض أوليس الفريق وشهادته بين يديه رضي الله تعالى عنه  
وعنه اجمعين وهو لا يكلمهم من محيذ القلب بعصية الحديث المذكور على  
اعتقاد كنفهم لها لذلك شهادة حديث عدم الارتكاز لاصابة أبي بكر  
رضي الله عنه بأجتهاده قطعاً ممنوع كيف يلزم على ذلك خطاء الزهراء قطعاً  
ومن هاهنا عليه ذلك فيما اهوت به في عين أهل الحق من العلماء المحققين في  
شهادة الصحابة بصحة الحديث غير شهادة أنهم بخطائهم في تلك السلسلة  
إذا الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر رضي الله عنه هذا الحديث  
إجماعاً أو جناً فيها وديقات ومزاعقة نصاً وكلم علم القول رضي الله  
عليه ما يقطع بذلك ذكره في المشجرة واعتقد مع ذلك أنصاراً على

حتى وصلت الى ابها صلوة الله تعالى وسلامه عليه وعليها كما يشهد  
 ظاهر حديث البخاري فقد عالج امر عظيم ونسب اليه الراي في تقبلاته التي  
 وهو صنيع محترم ولم تكن في ذلك وحدها بل واقعها على ذلك كبر الصفا  
 على الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم فقد استبان من هذا كله ان ثبوت  
 الخلاف بهم لا ينافي في القول بعصمتهم ولم يثبت عندنا عن علي رضي الله عنه رجع  
 قوله كما رجع غيره من اكابر الصحابة ولا باقي الائمة الطاهرين وحديث  
 عكرمة ان عليا رضي الله عنه قد ارتد واعى الاسلام فيبلغ ذلك ابن عباس  
 فقال لو كنت انا لقتلهم لقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من  
 دينه فاقبلوه ولم اكن لاسرقه فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا تقبلوا عذاب الله فيبلغ ذلك عليا رضي الله عنه فقال صدق ابن عباس رضي الله  
 عنه لا يدل على الرجوع وثبوت الخطاء في المرقى المجاز ان يكون  
 ابن عباس رضي الله عنه الحديث على به علي رضي الله عنه والزمك عن اسير  
 قال عينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بعث فقال اني وجدتم فلا  
 وفلا ناهلين من قريش فاسرقوها بالنار ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حين اردنا الخروج اني كنت امرتكم ان تحرقوا فلا ناهوا ولا ناهوا  
 النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموها فاقبلوها ولا يبعدان عليا رضي  
 الله عنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاسرقوها ولم يبلغه نسخ ذلك حين  
 العمل بالاسراق ويحتمل ان يكون بين قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم  
 وبين وقت الخروج في قول اسير حين اردنا الخروج اياما فضلا عن

يوم اوساعات فخصر على من المجلس الاول ولم يحضر الثاني ولم يبلغه ما يشر  
 فيه فلما بلغه معناه في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وروايته والعصمة تقتضي  
 عدم الخطاء لا استيعاب جميع العلوم وعلم الناس حين ورد له حكم من  
 لم يبلغه نسخ الشارع حكم الشارع ما لم يوح اليه بالناسخ في وجوب العمل  
 بالنسوخ فلا يتنا في هذا العمل العصمة في شيء ويحتمل ان يقال ان عليا رضي الله  
 عنه قول ابن عباس رضي الله عنهما بازيده من قوله صدق ابن عباس رضي الله  
 عنهما يدل على ان ما عمل به هو رضى رجع عن ذلك فلا يعيد ان يكون مراد  
 من هذا الكلام انه صادق في رواية لكن لا تعارض بينه وبين ما  
 عملت به لما عذرى في ذلك مما يدل على حضور الواقعة ولم يظهر  
 ذلك لما اقتضاها الوقت ثم ان العامة يجوزون على الانبياء صدور  
 الخطاء وانما يستحيل عليهم عندهم الاستقرار على ذلك فالعصمة عندهم  
 تنافي الاستقرار على الخطاء لانفس صدورهم فمن اثبت منهم رجوعه  
 رضى ومن واحد عن الامة الطاهرين رضى عن قوله لا يدل عندهم على  
 عدم العصمة ما لو ثبت في شيء خطاهم واستقرارهم عليه وثبت الخطا  
 لا يوجد تضادا على استقرارهما كما لا يخفى وما يجوز ان يثبت عليه ان هذا  
 في عصمة الامة انما جرت افعالهم على جرى الشيخ الاكبر قدس سره فيها في الهم  
 رضى الله تعالى عنه من حيث ان مقصودنا منه ان قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم فيه يقتضيه لا يحيط لما مل عند الشيخ على عصمته محمد بن القاسم  
 يدل على عصمة الامة الطاهرين رضى بما مرتباً به وكنت عقدة الانامل

على العصمة الثابتة في الانبياء عليهم الصلوة والسلام يوجد في غيرهم  
 وإنما اعتقد في أهل الولاية قاطبة العصمة بمعنى الحفظ وعدم صدور الذنب  
 الاستحالة صدوره ولائمة الطاهرون اقدم من الكل في ذلك وبذلك  
 يطلق عليهم الائمة المعصومون فمن سألني من هذا المبحث باتباعهم  
 غير السنة مما يعلم الله سبحانه برأى منه فعله انور فيه والله خفيه  
 وكيف لا انما في الاتهام من هذا الكلام وقد خاف شيخ ارباب السيد في السيرة  
 الثمانية من الكلام على طرق حديث رثا الشمس بدعائه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لصلوة على رضى وتوثيق رجالها ان يرمى بالتشيع حيث رأى الحافظ  
 الحسكاني في ذلك سلفا له ولتقل ذلك بعين كلامه قال رحمه الله تعالى  
 لما فرغ من توثيق رجالى سنده ليحذر من يقف على كلامى هذا هنا ان  
 يظن بى الى ميل الى التشيع والله تعالى علم ان الامر ليس كذلك قال والمحال  
 على هذا الكلام يعنى قوله وليحذر الى اخره ان الذى يخشى كفى ترجمه للحسكاني  
 انه كان ميل الى التشيع لانه املا جزءا في طرق حديث رثا الشمس قال وهذا  
 الرجل يعنى الحسكاني ترجمه تلميذه الحافظ عبد القادر الفارسي في ذيل تاريخه  
 نيسابور فلم يصفه بذلك بل اشنى عليه حديثا حسنا وكذلك غيره من  
 المؤرخين فتسأل الله تعالى السلامة من الجفوس في اعراض الناس ولا  
 نعلم وما نعلم والله تعالى اعلم انتهى اقول وهذا الجرح في الحافظ الحسكاني  
 انما نشاء من كمال صعوبة الجراح والخرافة من معاجيل العدل والاضاف  
 ولا فالحا فظ من حرمة الحديث بذل جهده في تصحيح الحديث وتصحيفه

مفتی محمد شفیع



من الامم فهو مذموم فخلو عليه السلام وعند كل من هو على قدميه من  
 العارفين وعند كل مقلد لهم بالايمان الصادق بهم من تلج صدرهم بحمد الله  
 سبحانه يعلمونهم ومعارفهم وما اشبهه مقلدة المحدثين اهل الظواهر مقلدة  
 العارفين في حمل الامور شبه العارفين باهل الحديث من حيث اشتركتهم في  
 اتباع النصوص وتحرير الراي والقياس وعدم التقليد لمذهبي الاراء وتوحد  
 الوجهة الى رسول الله صلى الله عليه وآله والدين الخالص الشرعية بطريقه المضافه عنه  
 صلعم والقوم اخوان صدق بينهم نسب وان كان احدهم من حيث اخذ عنه  
 باطنه صلعم صفا كما شاف لا محذوراً من حيث اخذ عن ظاهره صلى الله عليه وآله  
 عليه وسلم محدثاً لا صوفياً وانما اعتبرنا الحثية بجميع اهل العارفين  
 بين الحديث والكشف كالامام ابن العربي رضي وكثير من المتقدمين حتى  
 عدوا في طبقات الصوفية والمحدثين جميعاً ومنهم عد مع ذلك في طبقات  
 الفقهاء ايضاً فمقلدة هاتين الطائفتين اسعد الناس ان شاء الله تعالى  
 بالهدى عليه السلام على خلاف مقلدة المذاهب على ما قاله ايضاً ان اغدايم  
 مقلدة اهل الاجتهاد الى اخره وقال واذا اخرج هذا الامام المهدي فليس  
 له عدو مبين الا الفقهاء خاصة الى اخره وقال ايضاً ان السيف بيد كافر  
 الفقهاء يقتلهم واصل هذا العضال الذي يجر الى عداوة امام العصر <sup>نفسه</sup>  
 ان اسعفت النظر وحقت الامر ترك الحديث برواية الرجال فمن اركب  
 هذه البهجة وهناك عليه الخيرة ودارم عليها فسند عليه العياذ بالله <sup>سما</sup>  
 من ذلك ذوق لصير من لذة العمل بها ولا تشيادها وتوحش قلبها عنها

ويناكرها من حيث اعمالها في امر دينه ودنياه وترتخت فيه هيئة تقليد  
 لا راحة لرجال واقوالهم بحيث يصيدونهم عنده كانه هو الدين والشرعة  
 ويضيقون الشارع بينها وبينه حجر عجز العمل بها وخطر ممنوع عنه التمسك  
 جميعا الا انبيئهم فاهل الظاهر من العلماء عنده من اهل الخط والركاب للخدمة  
 المتخارزين عن حذرهم الخارجين عن يقينهم وعدمهم فمن هذا  
 وصفه اذا فرضنا له رواية الامام المهدي رض في اخذه بالضموم  
 وقلعه اساس الرأي والمذهب لا بد لهم من عداوته وبغضه فتكرههم  
 الحديث بل رواية او رددهم هذه الموهبة الردية السريضة عن اصل  
 دينهم والحالقة لا يما بهم ولقد رأينا في زماننا يفتهم من اهل العصاة  
 لمذهبهم كان يسأل عن تقليد الامام المهدي من المذهب المذاهب الاثني عشر  
 خطأ من انه لا بد من ذلك فهذا من ذكره الشيخ بما ذكره نسأل الله العفو  
 والعافية لنا وله وآما الله القوت لصفوة حقيق الحديث من اتباع الفقهاء  
 الصادقين ومقلد المحذرين المتناكرين لآراء الرجال الخالفة بالآراء  
 الصحيحة اذ ان الامام طهرنا للرأي اخذنا بالحديث والوحى قرنت به  
 عينهم وبذهب الله سبحانه اذ ذاك غلبت قلوبهم واشتغل صدورهم بحولنا الله  
 سبحانه من يقرب به عيناه او طاب به شراة فان مت في حجة فبدينا ديعة  
 من هوامه ولنعم من قال شمس بخلافه لم يترك بزي سخاكم في زحف فنان آيين  
 كثر شئ من كثر رايه ولقد اخبرت من بعض اهل العلم انه قال من مات على  
 المصادق الامام الغفر عليه السلام ولم يذكر الله او انه اتق الله سبحانه

يحية فيفوز فوزاً عظيماً في حضوره من محو في نوره وهذه هي الرحمة في  
 عهده عليه السلام ان صح روايتها عن الامامة الطاهرين دون ما انقلبه  
 المتبعة مما سوات لهم انفسهم ولقد احسن من اني ببشير الله سبحانه  
 من حيات الايد برادع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الفاتحة  
 لغو في انفس الامام فقال تشعشع مشوه ايدل كسيما نفسي آيد بكرة انفس  
 محوشش بوبى كسى آيد صلوة الله وسلامه عليه وعلى آله واصحابه  
 واتباعه اجمعين قوله رض فليقد اخبرنا الم لا يستبعد هذا من شياهد  
 من تمارين اعمالهم التقليدي على ظن حصر الحق في امامه حتى اذا انش عن  
 قلوبهم يعلم ان احدهم يجوز وعصية خرم للمصدق في رسول الله تعالى  
 عليه وسلم فخر خالفه افضت حيثهم الجاهلية الى ان يقابل وهو عند  
 بضرة الدين وعلى منهم هولاء قد ما على قدم الفقهاء المتعصية في زماننا  
 حيث لا يبالون في تدبير من ترك قول امامهم يقول مجتهد اخر  
 حديث صحيح يخالف رائه واستقلال عرضه بما يصيد حجة للجلاء  
 المعتقدين لهم في انواع اذاه قولاً وفعلًا في كل ما يقتدرون عليه و  
 ذلك عندهم من حماية الشريعة وقضاةهم الجلالة ان تقاصروا في تعريف  
 فهم عندهم من مخالفة الشريعة وما اتوا بحققها في ردع المخالفة الواجب  
 عن الدين وكيف لا وفي كتبهم لفقوية النصح بوجوب التعزير على افعاله و  
 الحالة هذه الى مرقاة الى حل قال جماعة خيلعون رتبة امامهم عن  
 ويميلون بما يبدى لهم من الدليل الراجح فمن رأى هولاء وشاهداً

رضوه  
 بيان ان الصريح في  
 بصيرة التقليد لا يرد  
 وقائده لانه في  
 المومن بالرسول  
 على الله تعالى  
 عليه وسلم بصيرة  
 تقاليمهم افاض  
 ان الصريح كاد  
 ان يترك  
 انما الصريح  
 على

وَعَمَلُهُمْ وَاجْتَرَأَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ جَلَّ الْأَعْرَاضُ الْمَصُونَةُ سَمَانًا وَبَدَلًا لِقَوْلِهِ  
فِي ضَرْبِ مَا أَخْبَرَهُ الشَّيْخُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ وَغَنِ امْتِثَالَهُ **الدراسة**  
**السادسة** فِي الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى حُرْمَةِ تَرْكِ الْمَقْدَلِ الْحَدِيثِ  
الصَّحِيحِ بِرَوَايَةِ إِمَامِهِ وَرَأْيِهِ بِقَدَمَاتٍ مُسَلَّمَةٍ مَعْرُوفَةٍ فَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا  
الْأَسْتِدْلَالَ قَدْ اتَّفَقَ مَرَّاتًا فِي مِطَاطَرِ كَلِمَاتِ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ وَ  
يَعْنِي عَنْ الْإِيْرَادِ هُنَا وَكَوْنِ الْمُنَاسِقِ الْوَعْدِ بِاتِّفَاقٍ دَرَسَةِ فِي ذَلِكَ بِرَأْيِهِ  
نُورِدَ مَا يَتَّبِعُ أَنَّ مَبَاسِقَ ذِكْرِهِ انْجَازًا لِلْوَعْدِ مِنْ غَيْرِ مَبَاسِقَاتٍ لَا  
جَمِيعُهُ بَعْدَ مَا حَوَاهِ هَذَا التَّيَقُّرُ فِي الْمَوَاضِعِ التَّقْرِيبِيَةِ مَعَ زِيَادَةِ بَسِيطَةٍ عَلَيْهِ  
وَتَجْدِيدِ السُّلُوبِ الْكَلَامِ فَقَوْلُهُ قَدْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ فَضْلًا عَنْ الْأُمَّةِ الْأَنْزَلِيَّةِ  
وَاتَّعَمُّهُمْ عَلَى الْإِخْذِ بِالْقِيَاسِ عِنْدَ وَجُودِ الضَّرْحَرَامِ وَأَنَّهُ حُجَّةٌ ضَرْفُهَا  
يَحْتَلُّهَا قَوَاتُ الْمَضْرُوعِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى قَالُوا أَنَّهُ كَالْمِثْقَةِ أَنَّ احْتِقَابَ إِلَهِيًّا  
بِالْمُخَصَّصَةِ أَكْثَرُهَا وَالشَّرْعُ إِذَا حَلَّ شَيْءٌ بِشَرْطٍ أَوْ فِي وَقْتٍ فَهُوَ فِيهَا وَرَأْيُكَ  
لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ بَلْ مِنَ الْحُرْمَاتِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي وَرَدَتْ بِالْإِجْرَاءِ وَالْإِجْتِنَابِ  
مِنْهَا وَتَضَلَّ الْأَمَامُ بْنُ الْهَمَامِ فِي الْخُرْبِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيرِ خَيْرِهَا  
عَلَى الْقِيَاسِ قَدْ قَالَ يَتْرَكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقِيَاسَ فِي الْجَنِينِ وَهُوَ عَدَمُ  
وَجُوبُ شَيْءٍ عَلَى الضَّارِّ لِيَطْلُبَ امْرَأَةً فِيهِ جَنِينٌ فَاسْقَطَتْهُ مِثْلًا عِنْدَ حُرْمَتِ  
مَالِكٍ وَقَالَ لَوْلَا يَعْنِي الْخَيْرُ الْمَلِكُ سَمِعَ لِقَضِيئًا فِيهِ بِرَأْيِنَا ائْتَرَجَ الشَّافِعِيُّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَمِّ عَنْهُ أَنَّهُ يَعْنِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَبُرَ لَمْ أَسْمَعْ هَذَا  
لِقَضِيئِنَا بَعْدَ هَذَا فَأَوْدَعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ تَرْكَهُ لَيْسَ بِأَمَّا هُوَ الْخَيْرُ وَآيُضًا

القياس في ذرية الإصحاح وهو تفاد وتما فيها لتفاوتها فيها وحضور ذلك  
 البقاوة يقتضي حضور الحكم في رأيه في الحضور كان سنا من الأيل في البصر  
 وهي التي تليها شعا في الوسطى المسبوبة عشرة وفي الأيلها وخمسة  
 عشر من الأيل كذا ذكره غير واحد فترك هذا الرأي بخير عمر بن حنم  
 في كل أصبع عشر من الأيل رواه الشافعي في النسائي وكذلك تركهم في  
 غير هذا ولم ينكر هذا الذك أحد من الصحابة فكان تصدير الخبر على القياس  
 إجماعا انتهى حاصله وتقدير خبر الواحد على القياس من هذه الشافعي واحد  
 وأبينة سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وما نقل عن أبي حنيفة  
 من خلاف ذلك فقول مستحدث من أتباعه على ما صرح به العلامة  
 التقازاني في التلويح وهي واحدة من صنيعهم على خلاف ما فهموا  
 وكيف لا يكون ذلك فدية عليه وقد حكى قدوة الحنفية إجماع الصحابة  
 رض على تقدير الأحاد على الأقيسة وقول صحابي واحد يراه البينة  
 حجة على نفسه فكيف بإجماعهم وقد ثبت وتحقق عن مالك رحمه الله  
 تعالى أنه قدم حديث غسل الأناء من نوع الكلب حديثا لمصولة  
 وحديثا لعمرايا وحديثا للقرعة على القياس كما نص عليه في التحرير  
 فما قيل أنه يقدم القياس على خبر الواحد فإنه استثنى من ذلك هذه  
 الأحاديث الأربعة يشبهه أن يكون اختلافا عليه كالبينة  
 الله تعالى فإن التقدير الخبر في موضع يجوز منه في الف موضع  
 لاستواء العلم ولم يخض هذه الأربعة بعثرة لا يمكن أن توجد فيها

ولوعده وكيف يستند اليه هذا القول المرض وأنه يقول بوجوب الغسل في  
 السبعة من ولوع الكلب مع قوله بطهارة الكلب اخذ من الحديث  
 باقيا لها وأدبارها في مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأحكامها بالكلية  
 بل تعبدًا بالمشاع من اعتقده أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ما صرح بها  
 الكلب ومن كان هذا اعتقده بالحديث كيف يقدم رأييه عليه وهو ظاهر  
 على من انصف من أتباعه من ينسب اليه ذلك ولا يستعجبه ثم لا يخفى  
 عليك أن هذا في الأحاديث الصرفة التي لم تتردد عن رجليها وأما الأحاديث  
 المتفق على تحريمها الشنيان المتقدمة بتلقي الأئمة لها إلى درجة وهو  
 قول المصنف فيها بالدليل والظن الغالب فليس فيها قول ولو ضعيفا بقدر  
 القياس عليها بل لأن معارضة الظن المجرد بالقطع أو بالظن الغالب قطعاً  
 فلمراد بالأحاد في هذه المسئلة الجردة عن خصوصية شخصها وتجاوزها  
 عن الظن المحض وهذا مما يحفظ وأدق تدبير إجماع الصحابة ولائمة الأئمة  
 على رد القياس بالأحاد ولا يترافيه أحد من علماء الأعصار حتى عصرنا  
 هذا فيرون ترك الحديث بالقياس حراماً مخالفاً للإجماع لم يبق إلا  
 القول بأن تحريم القياس هذا إنما هو في حق المجتهد ومن المقلد المأمور  
 بأخذ القياس المحجور عن العمل بالحديث فنقول الله سبحانه أمرك بهذا وأما  
 حجرك عن هذا أمر رسول الله وقد مر من كلام الفقهاء القبح من الحنفية أن  
 تقليد المجتهد غير ملزم ابتداء عند الكل وبقاء على القول الأصح المؤيد  
 بالدليل وعرفت أن موضع الخلاف هو التقليد بمقتضى الأصول

دون تركه والاخذ بما روي وعلت ان المحرم من الحديث ان يعمل به من غير  
سؤال عن عالم هو العالم المحض الذي لا معرفة له اصلا فاذا لم يكن ما هو  
ولا محرم عنه فلا فرق بين اخذ الجهد بقياس الجهد في مقابلة النص  
وبين اخذ الجهد بقياسه لاشتراك العلة وهي معارضة الضنون و  
تقديمها على قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المعصوم او فعله  
الاجماع المحرم موجود في صورتين على سواء ولا معنى لان يقول ابو  
مثلا لا يجوز لنا الاخذ بالقياس في مقابلة النص ثم يجوز في حق غيره الاخذ  
بذلك القياس قل ان قلت هذا اخذ بالقياس في تحريم فعل المقلد وكانك  
انفا قد اقبلت فيما سبق عن حجة القياس في تباعك لاهل الطريق من العاقل  
وجاهل اهل الظاهر من الحديث قلنا كيف لنا ذلك في الزم المحرم القائل  
بالحجة القياس على انه يطلق القول فيما تقدم بطرحها من غير تفصيل  
بين جلته وخفيه واما خصصناه بالحقي الذي يشبه الحكم فيه بالشرع  
وقياسنا هذا من الجلي على الاخفى بل على يسوع لنا القول بان هذا ليس  
من ابا القياس هو التحقيق في الجواب ههنا وهو ان يستدل على انه من  
بارك كالة القضية الاجماعية دون القياس وبما في ذلك انا ان سلطنا  
ان المراد من القياس المحرم بالاجماع هو قياس القائل في حقه على المشكوك  
من حكمه في مقلده وهو تسليمه بالالتزام خلاف اطلاق لفظ القياس  
في تلك المسئلة فنقول ثبت الحرمة في صيغ المقلد واخذ بقياسه  
في مقابلة النص بطريق الاتفاق كلمة على ان قياس الجهد حجة

میں نے اپنے دل سے اس کو نکال دیا۔

۲۲۴

في حقه وليس بحجة في حق غيره فاذا انقضى الاجماع بحجته على من هو بحجة  
 عليه لمقاومة النص فلان محرم ذلك على من ليس بحجة عليه وهو العقل لذلك  
 العلة الاولى كما لا يخفى على كل من له ادنى تنبيه للحق واليقين بما يرجح على القائل  
 شاهدا على سخافة عقله وقلة معرفته من ان لا امامه من هذا الحديث  
 جوايا او معارضة بمثله وترجحه عنده لما يدركه من وجوهه او اوضح  
 منه وانما اظهر القياس للتغلب والتقرير لا لذهان فقد نكر ابطاله قبل  
 هذا تكذرا املا اجتمعا الى العذر عنه بان ذلك لكون هذه العناية مما  
 صارت داء عضيا لا في ذهان الكرامتسمين بالعلم المحققين ذلك  
 بالاصبياء والعوام العارضة عن اصل الاهلية وقد مننا انها يتفرض بها  
 شيعتين ونقضى الى ثالثة هي شدة شناعة من لا يلين الاولي ان اعتقد  
 قطعية ذلك فما طرقت شيعته الا الجهل والغناد وحمود الحق والمكابرة  
 وكان مطربا لا امامه بما هو متبرخ عنه الثانية ان اعتقد نحو ذلك  
 لا اماما وانما يحتمل ان يكون عنده العلم المذكور فهو تارك للية بين  
 من قول رسول الله تعالى عليه وسلم بالاحتمال من قول غيره واليقين  
 مطلقا لا يترك بغيره فكيف من قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقول من ليس قوله حجة على احد الا على نفسه لا لصونه عن الخطاء  
 بل لوجوب ما يتقوى اجل فيه بوسعة بحكم الوقت لراهن وان كان الجهل  
 في نفسه على اعتقاده في احتمال ذلك وجواز البتة وقلة في العمل  
 بالحديث باطلا ونظرة لم ياذن بها الله سبحانه ولو وقف بعد شئ



صحة الحديث واقف لا نقاء للعارض على احتمال وجوده وهو انتظار امر  
 ليس بباطل في نفسه لكان تاركاً لوجوب الفور بآثار المعصوم صلى الله عليه  
 عليه وسلم فما ظنك بالتوقف لا مركب من جهالات شنيعة بالشرعية  
 المظهره فهذا التارك عاص بأكتناف السنة الناطقين بوجوب الفور لا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب فقله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم وما السنة فما استرجعه البخاري  
 في صحيحه من حديث شعبة وذكر حديث سعيد بن المولى الأضاري  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه وهو يصلي فمضى فقرأه فقال ما  
 منعك أن تجيبني إذا دعوتك قال إني كنت أصلي فقال الم يقل الله  
 عز وجل يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ثم قال  
 ألا أعلمكم أعظم سورة في القرآن الحديث وهذا الحديث كما يدل على حق  
 فذل الإجابة وهو مطلق الباب بغير الآية المتقدمة وبجملها على ط  
 من الإجابة عند الدعاء من غير تأخير في قوله إذا دعاكم لتعليمه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم سعيد أن الآية أوجبت الإجابة في حين الصلاة  
 وإذا كانت الإجابة واجبة في حالة الصلوة وهي محترمة على المصل  
 كل فعل يتنافى فيها ففرضهم من الحالات والوجوه أوجب هذا المقتضى  
 سعيد بكلمة زجره عليه السلام على ما هو عليه لأن مخالطه عدم الإ  
 في حاله كانت غالبية فكان إلى العذر قريباً منه من الماخذة عليه بخلاف  
 قصة معاوية بن أبي سفيان في صحيح مسلم من حديث ابن عباس

انه ارسله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى جاوية يدعوه فتاجز باية كذا  
 عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لا اشيع الله بطنه ابداً وذلك لان  
 الاكل لا يمنع السهل السهل الخلق عن اجابة خليله من سيأويه في المنصب  
 والمرتبة بل من هو ادنى منه في ذلك فكيف عن اجابة رسول الله صلى  
 تعالى عليه وسلم فاستحق الدعاء عليه ولم يعليه الاجابة فورا <sup>الظهور</sup>  
 على اهل الاسد قاطبة في مثل ماغ الطعام فكان من معاوية تقصير  
 فيما لا يصد له عذرا <sup>وحدث</sup> مسلم هذا <sup>ان</sup> مما ثبت مطلوب اليك لا يخفى  
 واذا كانت عيادة الله تعالى لا تمنع الاجابة لرؤي الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم مع ان الاجابة لغير الله تعالى قولا وفعلما مما حقر فيها طينك برك  
 رجل صالحين <sup>محمدة</sup> على احمد <sup>دينغ</sup> المؤمنين عن اجابته <sup>ولا</sup> لا يتأمر <sup>الله</sup> صلى  
 تعالى عليه وسلم ومن ظن الفرق بين الاجابة وبين العمل بما ردت به  
 السنة والمبادرة الى اتيانه وان لم يكن كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 واراد بصريح الامر به الدعاء اليه <sup>فمن</sup> ظهور من <sup>الزهد</sup> عن حقيقة الشريعة  
 المطهرة والجهلاء بان السنة كل فعل <sup>فمن</sup> عمل في به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولم من امور الدنيا والاخرة وليست الدنيا اذا طرقت بطراز السنة  
 دنيا فهو صلى الله تعالى عليه وسلم دافع اليه <sup>وعلى</sup> الخلق اجابته  
 دعائه هذا على وجه <sup>دعوى</sup> اليه <sup>لحتم</sup> تعينه بالوحي المتل <sup>وبقوله</sup>  
 بما يفعله كريمة يا ايها الذين آمنوا <sup>استجبوا</sup> لله <sup>والرسل</sup> الى <sup>اذا</sup> دعاكم  
 فبين ثبت عنده ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمع الغناء <sup>بذلك</sup>

ثم اتبع عنه لما يجد في نفسه من العوارض المحرمة بل يقول رجل قال  
 بجمته مطلقاً فذلك توقف في اجابة ما دعا اليه رسول الله صلى  
 تعالى عليه وسلم من اباحة هذا الصنيع وترك لوجوب نور العمل وهو  
 أما نفس السامع او طين نفسه على اباحة ذلك هذا عندنا في مثل الغنا  
 فكيف في اعمال العبادات وما يتعلق بالبر للدين وان كان جميع العادات با  
 اليه صلى الله تعالى عليه وسلم عبادات وبما لا باس ان يذكر ههنا في ذيل  
 حديث <sup>سعد بن</sup> هوان العلماء من اهل هذا ههنا اختلفوا في حديث ذي اليمين  
 ان من اجاب من الصحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سألهم  
 عن قصر الصلاة على ما اخبر ذو اليمين واجابوا ان الامر على ما يقول لما  
 كان في ثناء الصلوة بدليل البناء بعد ذلك هل عندك صلواتهم ام لا  
 فممن قال يقول لا لان اجابة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فلا  
 نقصد الصلوة ومن قال يقول نعم لان وجوب الاجابة لا يقتضي عدم  
 اذ يجوز ان يحجب الفساد الصلوة عند عائه صلى الله تعالى عليه وسلم وانما  
 اقول يخرج عندنا القول الاول بوجه الاول ظاهر اجاب الله تعالى  
 على العبد شيئاً يقتضي ان لا يؤدي الى فساد امر وجب عليه بايجاب الله  
 اخرا فضاوته الى اجاب بطل الامر الشرعي بكماله فيكون من باب  
 التناقض والتضاد في الاوامر الالهية وان كان الاقضاء ضدياً  
 الثاني لو كانت الصلوة واجبة صلى الله تعالى عليه وسلم فاسدة  
 يعلم ذلك سعيد حين علمه بالادلة وجوب الاجابة في الصلوة في

الحديث قال على عدم القضاء وما صح بناء الصلابة في حديثي البيهقي  
 في جبرته على ما صلوا قبل الكفر وقد بنوا ولم يتقوا في الحديث منهم  
 عن ذلك ولا أثره صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بأشياء الصلوة لهم قد  
 على المطلوب آلتا الحاجة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هي حاجة  
 الله تعالى وحاجة الله تعالى هي حاجته صلى الله تعالى عليه وسلم يعني  
 مفسدة الصلوة ولو كانت بما وردا ككتاب الغرير والسنة بصلوة الخوف  
 فإنها تشمل على حر كات وأكجيل منافية للصلوة في ثنائها كنهانما  
 كانت طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم صلوات في حكم فعال  
 الصلوة كالسجدة والركوع وتحتوي أن تلك الأفعال كجيل طلقا منافية  
 وإنما أجيحت منافيات للصلوة لصلوة الخوف بالضرورة تحكم لا  
 أن يكون بناء ذلك على ما قلنا على إلا حاجة للضرورة خلاف  
 نعم أجيحت الأفعال الزائدة على الصلوة الغير المنافية لها لتضمنها حاجة  
 المحجول في ذكره عند الضرورة لكن لا للضرورة وكونها علة لا حاجة المتأخر  
 فيها بل يكونها غير منافية لها دعت الضرورة إلى زيادتها فيها والفرق  
 لا يخفى على اللبيب العطن فمن أعجب ما يقول به قائل أن المصلحة لصلوة  
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوة عند سماع اسمه تقدم صلوة لا بد وجوب  
 لمن هو خارج من الصلوة فكان من قبيل الكلام مع الناس لم يذكر أن  
 الله سبحانه أو حبيب الصلوة عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم قد  
 منافعها كيف هي من كان الصلوة في العقدة الأخيرة عند من قال

بوجوبها ومن مندوباتها الموكدة عند غيره ووردت بها السنة أيضا  
 في دعاء الوتر ومعنى الجواب فيها لا يوجد بازدياد من تفرغ وجوبه على قول  
 المذكر لاسمه صلى الله تعالى عليه وسلم وبذلك لا يصيد من جنس كلام التائب  
 فهو ليس بكلام متوجه الى المصل حتى يحجب عنه المتكلم فيكون تكليما معه  
 كما لا يخفى على من له ادنى فهم وكيف تقصد الصلوة بالصلاة على من لا يقصد  
 اجابته فيها صلى الله تعالى عليه وسلم فان قلت اجابة دعائه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم واجبة فوراً كما استدلل عليه دون وجوب الصلوة فانزوا  
 قلنا لفظ الاحاطا بها الموجبة للصلاة عند ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 سلم يدل على اجابتها بالذكر وظاهر ذلك الفور ولان الصلاة اجابة لذلك  
 الذكر كما سجد الاذن عند ذكر المؤذن فلا يتأخر عنه فكلون واجبة فوراً  
 فان قلت في عدم الاجابة عند دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من  
 ترك تعظيمه ما ليس في ترك الصلوة عند ذكره فان الاول صورة <sup>اعراض</sup> لا  
 عن المنكوى وعدم الاحتداد بدعائه وليس كذلك في الثاني فبطل  
 القياس لا شتم الاصل على وصف صحيح للتأثير لا يوجد في الفرع قلنا  
 تأمر بالصلاة عند ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقع عليه الوعد  
 الشديد بأخاء فضيلة في الاحاطات الثابتة بطريق متعددة فبقي  
 بعضها من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده فلم يصل عليه <sup>شعباً</sup> وحيات  
 وفي بعضها سائر الانف وفي بعضها بعيد من الله وسوله وفي  
 بعضها مستحقا لدخول النكاح وعما عليه جبرائيل وامر النبي صلى

من روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله ان جبرائيل  
 جاءني فقال يا جابر من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت امين وفي  
 رواية اخرى من ذكرت عنده ولم يصل عليك فابعد الله قل امين فقلت  
 ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله عليه وسلم سرعتم انفسكم  
 ذكرت عنده فلم يصل عليك قلت امين وخرج عاكبه عليه السلام وتأمينه  
 صلى الله عليه وسلم شقي عبدة ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت امين  
 وخرج عاكبه عليه السلام وتأمينه صلى الله عليه وسلم انه قال  
 يا محمد قلت لبيك وسعديك قال ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فما  
 ولم يغفر له فدخل النار فابعد الله قل امين فقلت امين وفي بعض الاسناد  
 انه من ذكر صلى الله عليه وسلم عنده ولم يصل عليه خطا لم ينج من الجنة  
 وفي بعضها من ذكر عنده فلم يصل عليه فقد جفاه صلى الله عليه وسلم  
 وفي بعضها اغفل الناس من ذكرت عنده فلم يصل علي وفي بعض رواياته  
 الا انبئكم يا محمد الناس الا انبئكم يا محمد الناس من ذكرت عنده فلم يصل  
 وفي بعضها ان من لم يصل عليه عند ذكره فهو ملعون وفي بعضها الامر  
 الناس من ذكر صلى الله عليه وسلم عنده فلم يصل عليه او دهنه  
 الاحاديث شيخ الاسلام ابن حجر في الدرر البضيد وقال في بعضها  
 كثير ونسب رواه ثقات قال في بعضها مرسل ولكن له اتصال وهو  
 يحكم على الاحمال وفي بعضها له اوضاع لكن وثقه بدار وفي بعضها  
 ضيف الاسناد وله شواهد وفي بعضها ضيف لكن يتصل بالطريق بل

درجة الحسن ومن استحق مثل هذا الوعيد الشديدي بهذه الطرق العديدة  
 فلا يخفى انه قد انقضى من الجفاء وترك التقدير اما هو كما لم يرد في خصوص  
 من اذاع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يجيبه اوردناه فلم يأت بدعا  
 صلى الله تعالى عليه وسلم مثل هذا الوعيد واللوم وعلم مقادير الحسن والقيم  
 في الاشياء موكول الى الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ومكر الصوت عليها  
 بالنزاهة والنقصان في ذلك ما رأت لا تعهد عليها فكون الاصل في هذا  
 القياس مشتملا على زيادة لا توجد في الفرع <sup>بغير</sup> دعوى لا يستمع على اننا لو سلمنا  
 ذلك فقد اثر في وجوب ما هو محرم في الصلوة بالوصف ان اريد في ترك  
 التقدير المذكور في الفرع كما اصل ترك التقدير الموجود في الفرع  
 اثر في عدم الفساد بما هو من جنس الصلوة ومشرع فيها فلم يخرج <sup>عن</sup> <sup>الصلوة</sup>  
 عن سنتهم ومن هذا الذ بسطنا ظهر دليل اخر براسه للمسئلة فان  
 لفظ الاحاديث من ترك صلى الله تعالى عليه وسلم عنده وهو عام يشمل  
 المصلين وغيره فاهل ذلك الوجوب عليه كغيره لعدم الوعيد على التارك  
 وهو دليل عموم الوجوب لكن ان نزل عن افادة الوجوب على المصل  
 لكون الصلوة في غير التشهد والقنوت زائدة على اركانها فلا اقل  
 من ان لا يكون من مفسدات صلواته هذا في وجوب الصلوة واما في  
 جوازها طمس فيخرج فيه الفساد فان المخطئ خطابه بالتميم فكونه  
 واجبا من الله سبحانه وتعالى على العبد بما فرضته حالة الصلوة <sup>التي</sup>  
 فيها خطاب الناس واذا ظهر عليك فساد ما قال هذا القائل في <sup>الاشياء</sup>

حقيقة من منع عن الصلوة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ورد من الحديث  
 من الكذب السنة في حالة الخطبة وهي ليست بصلوة حقيقة ولا حكم  
 من كل وجه ولا يصح للخطيب بالقبلة ولا المستمعين الا ان يقرأوا  
 ولو بأشارة وقد كانت الجمل الغفير من الصحابة يسمعون وهم يجثون باربعين  
 ولقد منعنا عن بعض التجاسرين انه منع عن يتخير حر فيها من غير سماع نفسه  
 ايضاً والله سبحانه يعفو عنا عنهم مثل هذا الخروج عن كادلة الواضحة والله  
 اعلم فتردج الى الحقيقة كلام الباب في نقل ان نور العمل بكلام الشائع للمعصوم  
 الله تعالى عليه وسلم يجب على الوجه الذي فهم من لغة ذلك وان لم يفهم منه  
 ما اراد صلى الله تعالى عليه وسلم به فان المرء بعد اهلية العمل بالحدوثية يتقدم  
 من مقدار العلم مكلف في وسعه من علم الخطا لا اله الا الله فذا علم شيئاً واعتقده  
 امر الشارح لم يتبق له حالة منتظرة في العمل فوجب الفور وهو ما جرد على  
 مبادرته لما علم محمولاً بلسان الشرع عليها وان كان قد اخطأ في فهمه  
 وقيل ذلك حديث عبد الله بن رواحة على ما رواه الشيخان في طريقه  
 عليه بن الاثير في سدا الغاية بسنده عن ابي بصير ان عبد الله بن رواحة  
 اتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يخطب فسمعته يقول اجلسوا  
 مكانه خارجاً من المسجد حتى فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خطبته  
 فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له نزلك الله حرصاً على حاله  
 الله تعالى وطاعة رسوله انتهى فقرأه فسمعته يقول اجلسوا خارجاً  
 ان هذا الامر بالجلوس كان متوجهاً الى رجل اخر قام في المسجد في



عنه تعالى فإنه لما قام بعد الصلوة في المسجد

٢٤٣

أثناء الخطبة لا إلى عبد الله لعديم دخوله في المسجد وعدم بوجهه إلى  
الصفوف وقعد مجرد الوصول إليه لما احتاج إلى أن يؤمر بالجلوس في  
فكيف هو خارج من المسجد لكن يعتقد حين سمعه صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقول اجلسن الجلوس فترض على كل سامع سماع ذلك فوراً في  
المكان الذي سمع في بيت وطريق وسوق إذا نظر أنه متوجه إليه <sup>حده</sup> بال  
الوجه الثلاثة الأتية فجلس حيث سمع خارج المسجد ولم يبق له حاجة  
بالسجود ولا بالوقوف ولا بسماع الخطبة على القرب فهذا فهم كلامه  
صلى الله تعالى عليه وسلم على الوجه الذي يدعى له في الحالة الراهنة وهو إما  
أريد منه ما أولدنا أو أريد منه جلوس عبد الله لكن بعد البلوغ إلى الصفوف  
وإن كان خلافاً لظاهر بعيد وليس المراد منه جلوسه خارج المسجد <sup>البيتة</sup>  
لكن لما فهم ما فهمه أمر بحجابه عليه فوراً من غير تأخر في جلس حيث سمع و  
لم يفتش عن توجه إليه خطابه وهو خطاب الواحد من الجماعة فاما أن  
نفسه مخاطباً بخصوصه أو عليه خطباً بالكل قائم على الأفراد أو سوية <sup>بين</sup>  
من أمر بالجلوس في ذلك المكان لا أن المقتضى لذلك الأمر ما يعلم الله <sup>سبحانه</sup>  
ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يجعله على الجلوس أثناء الخطبة <sup>خل</sup>  
المسجد لكونه قولاً مطلقاً عن كل علة فلم يقيده بحجود من محل ولم يبلغ <sup>الملك</sup>  
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم أقره عليه لا مجرد بيان الأباحة بل بيان  
أن هذا النهي من كل الطاعة لله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وأنه مما يسأل فيه الزيادة من الله سبحانه ومن علم هذا من المحدثين

ان ترك العمل بالحديث اعدم اخذ ما منه به فقد اتى بابواب من الحفظ  
 والنظم على نفسه وفقت الله سبحانه واياها بما يحب الله ويرضاه ورسوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القدر كما في ابقاء الوعد في نقد هذه  
 الدراسة والمجلد ريب العليين **الدراسة السابعة**  
 فيما اذا خالفت قول الائمة الاربعة الحديث علم سلك الله سبحانه  
 على سواء السبيل واذا قاك حلاوة صفوة الدليل انك اذا عرفت ما  
 قد منا في المباحث السابقة من الائمة لاحد مع رسول الله صلى الله تعالى  
 وسلم وترى عنك اساس ما بناه من الالام علمت انه كما يحب ترك قول  
 امام واحد يخالف بالحديث كذلك يحب ترك قول مائة امام مثلا اذا كان  
 مخالفا بالحديث الصحيح فلو وجدنا حديثا صحيحا خالفه الائمة الاربعة  
 رحمه الله تعالى وجبت ترك قولهم فدايعين ما ذكرنا من الدراسات  
 المقدمة الى ان يظهر له عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحجة  
 اخر ترجحه عليه او جواب يتشرون به عن ورود الحديث بحجة  
 عليهم واحتمال انه ليس فيهم الحديث كلن ههنا ايضا ولو على ضعف  
 لاستيفاء المذاهب الاربعة اكثر ما ثبت من السنة الصحيحة وكذلك  
 احتمال ان واحد منهم او اكثر اخذ بهذا الحديث بعد العلم به في  
 قوله الجديد ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله النبايل ولا بعد  
 ذلك الى اتباعه جميعا والشأن في لا يتحقق لقوله بخلاف الحديث  
 بعد ما قال وضع عنه اذا وجد الحديث الصحيح فهو منه وبهذا القول

اتخذ أصحابه فيسبون اليه ما ثبت في الصحيح أنه مذهبهم وذلك في عدة  
 مواضع وكذلك الأئمة الثلاثة صحح عنهم ما صح عن الثنا في لكن اتباعه قد  
 منصوصا من بين اتباعهم بأقواله ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله  
 وعلى كل حال فنعتقد للأئمة الأربعة اعتدالا موجهة عن هذا الحديث  
 وذلك مما اوجب حسن الظن اليهم لا ترك الحديث لقولهم فيعمل بالحديث  
 ويترك قولهم وذلك لو تحققت الأمر على ما هو عليه تركنا قولهم بقولهم عندهم  
 الحديث أنه يعين ترك قولهم وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عده ليلا على  
 علمه خفية في الحديث بل لا خلاف أكثرهم من العلماء ولا عدم أخذهم  
 الحديث إذ ثبت من خلاف الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن ليس أحد من  
 الحديثين يلبق في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له  
 وأما ما استمر عليه دار الأئمة الجليل أبي عيسى بن عيسى بن سونة <sup>له</sup> <sup>له</sup>  
 في أكثر الأحاديث من أقواله والعمل على هذا عند أهل العلم وأكثره وبعضه  
 يأتي به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو بالحسن وببعضه  
 ذلك مما يحكم به على اصطلاحه فهو ليس عندهم مما يشترط في صلب  
 ما حكم به ولا شك في أن تكون الأحاديث معمولا به عند الصحابة  
 ومن بعدهم من العلماء مما يؤيد أمرنا بوثوقه وليس الكلام في ذلك  
 وإنما الكلام في أنه ليس مما يشترط في الحسن والصحة حتى إذا لم يأخذ  
 به أجلة القوم منهم بعد بذلك معلوماً وإن كان التزمه شيء من  
 ذلك فهو مما احتضن به على خلاف جماهير العلماء وهما بثقل على هذا

من  
 حديث  
 صحيح

العبد الضعيف من صتيه في سنته انه ربما يستند الحديث ويحكم حكمه  
 بالحسن او الصحة ثم يقول ولم يأخذه اهل العلم وبعض اهل العلم فيذكر  
 قولهم المخالف للحديث ثم ربما يذكر حديثا متسكوا به في خلاف هذا  
 الحديث ولا انتقاد عليه في ذلك فانه من باب ترجيح احد الحديثين و  
 ربما يسكت من ممتسكهم من الحديث فيقع قولهم العربية معارضا بالحديث  
 فينتقص به ان شاء الله تعالى ظهر من ذلك في كتابنا هذا ذوقه اذ لمعار  
 لاحد كتابنا من كان مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاهل التاديب  
 بحضرة القدسية العلية يحترزون كل الحرز في اقوالهم واعمالهم عما  
 يتضمن صورة المعارضة وان لم يكن في الواقع من العلماء معارضة  
 لفوزهم بحديث هو امامهم فها هو اليه من خلاف هذا الحديث  
 لم يذكره الترمذي ايضا لا بهذا الحاظ لكانه حسن ظن اليهم على جواز  
 لا يبلغهم هذا الحديث راسا فلا يهد عذرا في هذا الضيع والله  
 اعلم نعم لو ذكره على حقه ليس على صورة كان قال مثلاً وهو حجة على  
 قال بخلافه فيه شيء وانما وضنا وقلنا لو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه  
 الائمة الاربعة لان وجود مثله يقل قوة نصنا هي الفقد الكلي وقد  
 سمعنا شفتا عالم الهند عارف وقته الشيخ الاجل ولي الله بن عبد  
 الرحيم الدهلوي رحمه الله تعالى يدعي ويقول حديثاً من احاديث  
 الصحيحة ترد على العلماء الاربعة يجمعهم وتكون حجة عليهم فيها  
 اليه ولا امر على ما قال رحمه الله تعالى ونقضا بركات حقايقه وعلومه

٢٣٤

احواله فلو رايته ما كنت بعض من العاصدين على ما مشي كتابه في بعض  
 المولعين بعمل الحديث <sup>منه</sup> فمن قضى حجه ووجد الله ان شاء الله غفورا  
 نزيها زاد الله تعالى في المسلمين من بعده من مثاله وامن الزمان من مثله  
 ان فلا الظاهري سرياني ياتي بعمل يخرج عن المذاهب الاربعية فلا تنق  
 من ذلك فان فلانا وهو شيخ شيخ هذا المعاصر وادام العلماء في عصره  
 ان كان متمسكه فيما خالف الائمة الاربعية حديثا صحيحا منصوصا  
 عمل فهو عندنا ان شاء الله تعالى على تينة من ربه لو جهين احدهما  
 ما سبق مما افادته كان من الواجب عليه قول العمل بالحديث الى ان ياتي  
 عدد الخالفين به الثاني ما نحن بصدد بيان من ان مخالفة الاربعية  
 بالحديث العميم مما تعسر وجودها وان كان يتراعى في الظاهر كذلك  
 وفلك لان المخالفة لما يتحقق اذ لم يكن احد من الاربعية ولا احدهم  
 اتباعهم على ملا الدنيا منهم جوابا عن ذلك الحديث بوجه من الوجوه  
 السديدة بل يكون التبع في متابعتهم عن اخرهم محجوج بهذا الحديث  
 مؤتمنين في جوابه ومع ذلك مضوا صدين باجماعهم على خلاف الحديث  
 وحاشاهم من ذلك ونحن لا نطعن في ذلك في ما هم واحد من هؤلاء الاربعية  
 واتباعه فكيف في الائمة الاربعية واتباعهم نعم نحن نطعن في ذلك الى واحد منهم  
 او الكل لا يوجب ترك الحديث والعمل بقوله بناء على ان لهم من ذلك  
 جوابا والفرق بين الامر بين ظاهر وكذلك بين الظن الى الواحد  
 واتباعه وبين الظن الى الاربعية واتباعهم فاستبان من هذا ان حجة

قول الرابعة من حديث صحيح في بيده يكاد يحكم عليه بالامتناع العاد  
 فكيف يجوز وجود حديث غير معنوب لم يعمل به عام قط وهو ظاهر كلام  
 الأمام الترمذي بل نضه قلنا معه كلام طويل فلو أنه كان قد نذره  
 بما شاء الله تعالى ان نذيل قال رحمه الله تعالى في باب العلل من مسنده  
 وانقله من عينه جميع ما في هذا الكتاب يعني به جامع مع المشهور وسوق  
 الترمذي من الحديث فهو معمول به وبه اخذ بعض أهل العلم ما خلا  
 حديثي حديثي بن عباس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا  
 سفر وحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من شرب الخمر فليقل  
 فان عاد في الرابعة فاقوله قرأ وقد بينا علل الحديثين جميعا في كتابنا  
 انتهى كلامه وما رأينا هذا طنا ان تلك العلل فيهما مما اوجبت ترك  
 العمل ولا احتجاج بهما من جميع العلماء فرأينا كتابنا في مسندنا  
 كلامه في الحديث الجمع والمشرية انقرة منه بعينه أما في حديث الجمع  
 فقوله قال ابو عيسى حديث بن عباس يريد به قوله جمع رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر الحديث قد روي عنه عن  
 جابر بن عبد الله بن زيد وعبيد بن جابر وعبد الله بن شقيق  
 العقيلي وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 غير هذا يعني ما يعارضه حديثنا ابو سلمة يحيى بن خلف المصنف حديثنا  
 للعمر بن سليمان عن ابيه عن خنيس عن عكرمة عن ابن عباس عن

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من جمع بين صلاتين من غير عذر  
 فقد لقي بابا من ابواب الكبر قال ابو عيسى وحش هذا هو ابو علي الحلي  
 وهو وحش ابن قيس هو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه احمد وغيره  
 والعمل على هذا عند اهل العلم ان لا يجمع بين صلاتين الا في سفر وبهرة  
 وحش بعض اهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين المريض به يقول  
 احمد واسحق وقال بعض اهل العلم يجمع بين الصلاتين في المطر ويقول  
 الشافعي احمد واسحق ولم ير الشافعي للمريض ان يجمع بين صلاتين انتهى  
 كلامه لما في حديث الشرب فقوله انما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد  
 هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي

٢٢٠

صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان من شرب الخمر فاحلوه فان عاذا الرابعة  
 فاقطعوه قال ثم اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم برجل قد شرب في الرابعة  
 فصدروه ولم يقطعه وكذلك روى الزهرى عن قبيصة بن زبد عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم هو هذا قال وكانت رخصة والعمل على هذا الحديث  
 عند عامة اهل العلم لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك في القديم والحديث  
 انتهى كلامه اقول وبالله التوفيق والتسديد فما اتى ابو عيسى الترمذي  
 في بيان عمدة الحديث الاول التي هي سبب ترك اهل العلم العمل به على ما  
 يشعر به كلامه اشعارا كالصرح بان يزيد من معارضة حديث أبي  
 اسحق عن ابن عباس في حديث الجمع وليست المعارضة بينهما الا بالاصح  
 دون الحقيقة لان حديث الجمع حديث صحيح اخرجه مسلم من حديث

باب في الحديث

وحديث حرمه الموصول بحديث كما أوردته وحديثه لم يكن أبي على الموصوف  
 أبو رثام من قولهم بكرة الرعي في تقييده على ابن الجوزي وهو راجع إلى الموصوف  
 بالرجعي هو حنبل بن نيس الذي يقول فيه وهو ضعيف عند أهل الحديث  
 وليس غيره على ما فهم بعض أهل العلم من ظاهر عبارة الترمذي المتقدم ذكره  
 حيث تغيرت في موضع ذكره بالكنية وللشبهة بالرجعي في أصلها  
 الآية في آخره قال في تهذيب التهذيب الحسين بن قيس الرضائي أبو علي الواسطي  
 ولقبه حنبل روى عن عطاء بن رباح وعكرمة بن عمار بن عباس انتهى هذه  
 روايته في هذا الحديث ثم قال أبو علي عن أحمد بن حنبل حديثه شيء لا أروى  
 عنه شيئا وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه يترك الحديث ضعيف الحديث  
 وقال أبو معاوية بن صالح عن ابن معين ليس بشيء وقال الدارقطني  
 معين وأبو زرعة ضعيف كذلك قال أبو سامة عن أبيه قيل له كان يكتب  
 قال أسأل الله السلامة وقال البخاري لا يكتب حديثه وعد كثير ممن  
 جرحوا شيئا وليس يفهم من ذكره غيره وقال في الميزان حسين بن قيس  
 الرضائي الواسطي أبو علي ولقبه حنبل مع عكرمة وعطاء قال أحمد يروى  
 له حديث واحد حسن في قصة التوم وعد كثير ممن جرحه بالباس الشديد  
 وإذا كان لا موطأ ذكرنا فلا معارضة بين الحديث مع صحة أحدهما  
 وضعف الآخر على أن لا يفرضا بثبوت المعارضة وكونهما على حد واحد  
 من الصحة <sup>فإنما يصح</sup> إذ لم يمكن التقاضي منها بالجمع بين التضايفين وهو ما أوجب  
 في الحكم بأحدهما ما لم يوجد المرح لا أحد الحديثين ولا تعد المعارضة  
 من علل الحديثين أو أحدهما وإذا وجد المرح على ما رجع من غير أن يحكم

٢٢١



الحديث الصحيح الآخر بكونه معلوماً كما لا يخفى على من هذا الفن الشريف على أن  
على فرض صحة المعارض لحديث الجمع تقدر بحمد الله على الجمع بينهما بوجه  
وأن كان الحمل على العزيمة والرخصة وهو الوجه المتمشئ في أكثر مواضع  
جمع المعارضات غير صحيح فهنا التصريح أحد الحديثين بالوعيد المنافي للحزنة  
الوجه الأول قوله من جميع بين الصلوتين مطلق يصدق على الجمع بين كل  
صلوتين وحديث ابن عباس فيه الجواز بصريح الفعل من رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم في جميع الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيبقى القول محرماً فيما سوا  
ذلك فحديث القول شرع لجميع صلوتين في وقت واحد غير ما يباحه  
حديث الفعل الوجه الثاني حديث حكيم مسوق لبيان حد الحائض  
من الصلوة والوعيد على من عجز عن ذلك الحد الموقت والمعنى من جميع بين  
الصلوات والوقية بان قرط من غير عذر من يوم ونسيان أو غفلة أو  
إلى أن يدخل وقت أخرى فقلت يا أيها الكبار وهو فوأة الصلوة  
على وزن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح من حديث أبي قتادة عند  
مسلم مرفوعاً ليس في اليوم تقربطانما التقربط في الميضة أن يؤخر صلوة  
إلى أن يدخل أخرى قد استدلل بها الجمهور على أن كل صلوة لا يذهب  
وقتها حتى يدخل وقت أخرى فلا يذهب وقت العشاء ولا يدخل وقت  
الصبح ولا أحاديث الدلالة على التحديد نصف الليل العشاء تحمّل على الو  
المستحب وإنما خرج صلوة الصبح عن العموم المذكور بفهم قوله من أي  
ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس الحديث وهذا المفهوم في هذا الحديث

بإجماع الأمة المطعون فيهما بوصف بغير حصر  
 الحديث يدل على ما يدل عليه حديث القزيط من حيث أن الوعيد قد  
 على جميع بين الفايته للوقتية فدل على أن وفاة اسد الوقيتين بل فيكون  
 الآخر من وجه الجمع بل قربها أن يقع الحزمة في حديث القول مقيد  
 بغير العذر وفعله صلى الله تعالى عليه ولم كان بعد لا أن العذر <sup>يقتصر</sup>  
 في خوف ولا مطر ولا مرض بل عيها وسائر الأعدا كثيرها وقيل لها وضعها  
 أعلاها وأدناها كما حجة بيتا ورؤد فاحم وضعف فضلا عن شغل  
 شغل يخاف فيه على البعض فوت الصلوة فلا يبقى في حد الكراهة <sup>المر</sup>  
 الأجمع من تحذه عادة لأع شيء كما ينبغي نقله عن الإمام التوحي <sup>وغير</sup>  
 يجمع عن تكاسل وهون وميل فراع عن عبادة أو قلة رغبة إلى <sup>من</sup>  
 شغل غشغل بغير الأوقات متعددة بالأقبل على الله سبحانه بأداء <sup>شغل</sup>  
 كما يشاهد عن عكبة الأمامية وجهته وهذا كله كلام على الترتيل ولا  
 فقد عرفت أن حديثا نقول هذا ضعيف بحيث على إقرار ذلك من الإمام <sup>نحو الحاجة</sup>  
 الترمذي وقما عارض حديث الجمع مطلقا في سفر وفي حضر عند الحنفية  
 القائلين بحزمة اطلاقه حديث الصحيح <sup>عليه</sup> ما روى العيني في شرح  
 البخاري وقال استدلك صحابنا بما رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود  
 رضا قال ما رايته النبي صلى الله تعالى عليه ولم صلى صلوة بغير سبقتها  
 الأصوليين الحديث وبما رواه مسلم عن أبي قتادة أن النبي صلى الله  
 عليه ولم قال ليس في الغم تقريط أما التقريط في البيضة أن يؤمر

سماواتهم في الدنيا والآخرة ومن لا يتق الله فليكن من الخاسرين

صلاة حتى يدخل وقت صلاة والجماع عن هذه الأحاديث التي فيها الجمع في غير عرفة بالجمع بما قاله الطحاوي في شرح معاني الآثار أنه صلى الله عليه وسلم في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لأنه صلاهما في وقت واحد ويؤيد هذا الحديث بن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر وله مسلم وفي نسخة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر قال بن عباس ما أراد إلى ذلك قال رادان لا يصح عنه قل لم يقل أحد منهم يحجاز الجمع في الحضرة فلا على أن معنى الجمع مذكرا مؤنثا واحدا لا أول في آخر وقتها انتهى كلام العيني وجه الاستدلال بأحد الآثار الأول حصر الجمع بين الصلوتين بعرفة فدل على نفي الجمع في غيرها وهو استدلال ضعیف بما قاله القسطلاني وجوابه أنه مفهوم وهم يقولون به ونحن نقول به إذا لم يصرح به منطوق وقد نظارت الأحاديث على جواز الجمع فهو متروك الظاهر بالإجماع في صلواتي الظهر والعصر بعرفات وقد تعقبته العيني في قوله أنه مفهوم وهم لا يقولون به فقال لا نسلم هذا على الإطلاق وإنما لا يقولون بالمتخالف انتهى قول وكتبنا صومهم يشهد بإطلاق اعتبار ذلك وإن هذا المنع منع مجرد عن سند المذهب لا يلتفت إليه هذا ما أجاب به القسطلاني والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير هو أن المراد من الصلوتين اللتين صليت قبلهما أي في الحديث المتقدم صلاة المغرب وصلاة الفجر ويصريح بذلك لفظ البخاري في حديث عبد الرحمن بن يزيد يقول حج عبد الله فأتيت

ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر قال بن عباس ما أراد إلى ذلك قال رادان لا يصح عنه قل لم يقل أحد منهم يحجاز الجمع في الحضرة فلا على أن معنى الجمع مذكرا مؤنثا واحدا لا أول في آخر وقتها انتهى كلام العيني وجه الاستدلال بأحد الآثار الأول حصر الجمع بين الصلوتين بعرفة فدل على نفي الجمع في غيرها وهو استدلال ضعیف بما قاله القسطلاني وجوابه أنه مفهوم وهم يقولون به ونحن نقول به إذا لم يصرح به منطوق وقد نظارت الأحاديث على جواز الجمع فهو متروك الظاهر بالإجماع في صلواتي الظهر والعصر بعرفات وقد تعقبته العيني في قوله أنه مفهوم وهم لا يقولون به فقال لا نسلم هذا على الإطلاق وإنما لا يقولون بالمتخالف انتهى قول وكتبنا صومهم يشهد بإطلاق اعتبار ذلك وإن هذا المنع منع مجرد عن سند المذهب لا يلتفت إليه هذا ما أجاب به القسطلاني والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير هو أن المراد من الصلوتين اللتين صليت قبلهما أي في الحديث المتقدم صلاة المغرب وصلاة الفجر ويصريح بذلك لفظ البخاري في حديث عبد الرحمن بن يزيد يقول حج عبد الله فأتيت

ومن لم يتق الله فليكن من الخاسرين

المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك حتى قال ثم صلى العشاء  
 ركعتين فلما طلع الفجر قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يصل هذا  
 الساعة إلا هذه الصلوة في هذا المكان من هذا اليوم <sup>نقح</sup> قال الكرمان  
 وخزاء قوله فلما طلع الفجر محذوف وهو قوله صلى صلوته الفجر رجعة <sup>للتصحيح</sup>  
 ان ابا عبد الله البخاري يفسر قوله الا هذه الصلوة ويقول هما صلواتان  
 نحو لا عن قتهما صلوته المغرب بما يأتي الناس المزدلفة <sup>نقح</sup> والمخرجين  
 الفجر قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه ولم يفعله انتهى في المحصر <sup>على هذا المعنى</sup>  
 يرجع الى وقوع صلوته الفجر والمغرب في مقامهما خاصتين في المزدلفة  
 فلم يعارض هذا المحصر في السفر وفي الحضرين صلواتي الظهر والعصر  
 العشاء والمغرب في شيء كما لا يخفى على الجدي المتأمل لا يذهب عليه ان  
 وقوع الفجر قبل ميقاتهما بالحضر في يوم مزدلفة لا يدل على نفى التقليد في  
 سائر الايام كما زعمت الحنفية باعتبار ان الاجماع منعقد على عدم جواز  
 الصلوة بالليل فحين عمله على غير الوقت المعتاد وحين فصره للحديث <sup>بغير</sup>  
 حين يذبح الفجر براء وغير محتملين اي يطالع دل على ان الوقت بعد ذلك  
 وهو وقت الاسفار رجح البطان زعمه هذا ان طلوع الفجر في هذا  
 اليوم لو يكن مما يدركه عموم الناس بل خصوصهم ايضاً وكانوا يقولون  
 لم يطلع الفجر حتى قال الكرمان وغيره قد تحقق الطلوع لرسول الله صلى  
 الله تعالى عليه ولم خاصة اما بالوحى وغيره فليدلك الحديث على  
 ان الوقت المعتاد بعد الغليس يرجع الى المقصود ونقول بوجاهة استدلالهم

بالحديث الثاني ان لفظ حصر المقر يط والعصيان في البيضة على من خرج  
 صلوة حتى يدخل وقت اخرى وهو يعوم به ينفي كل تأخير لذائي في سفر  
 او حضر وهو اضعف من الاول وذلك لان الحصر فاعل الاحالة يخص هذا  
 العموم بما يثبت به النص من الجمع والتأخير حتى خلع وقت اخرى في هذه  
 فاذ ثبت مثل ذلك النص في السفر ايضا يخرج لك من هذا العموم كما خص  
 من خلقة ويبقى الكلام في صحة حديث الجمع في السفر فها هو حديث  
 الشيخين بطرق متعددة فلم التكتب هذا في السفر واما حديث الجمع في  
 الحضر فلما صح ايضا برواية مسلم في صحفه بطرق متعددة يجمع بينهما  
 المقرط من بقاء ذلك الجمع من غير ان عذر التي اشترى اليها يتهاون وتك  
 فلا معارضة اصلاً وايضاً وقت دخول صلوة اخرى وحدها عند من  
 مستك بحديث جمع الحضر وقال باشتراك الوقين على ما سياتي في تفصيله  
 قريباً انما يتحقق اذا بقي من الوقت مقدار اربع ركعات فقامه عنده  
 الوقت المقدم وهو الظهر في جمعه بالعصر المغرب في جمعه بالعشاء  
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يدخل وقت اخرى عند القائل  
 بالاشتراك حتى يدخل وقتها منفرد عن الاول وهو المقرط والعصيان  
 عنده فلم ترد هذا الحديث حجة عليه في قوله ولما اتى بصره عن  
 الظاهر ليس الحاجة الى جمعه بالحديث الصحيح الاخر وهو واجب كما  
 لا يخفى وهذا جواب لطيف عن القائل بالاشتراك اذا تأمل بقوله  
 فها بان يقرر لم يتعين الجمع بين هذه الاحاديث بما تقدم لم لا يجوز

ان يجمع بما جمع به الطحاوي في شرح معاني الآثار على ما تقدم نقله وجوابه  
 ما قصد له الامام الكوثري في شرح مسلم حيث قال في حديث ابن عمر  
 جده السيد جمع بين المغرب في العشاء بعد ان يغيب الشفق صريح في الجمع  
 في وقت أحد الصلوتين وفيه ابطال تأويل الحنفية في قولهم ان المراتب اجمع  
 تأخير الاولى الى اخر وقتها وتقديم الثانية الى اول وقتها وما اجاب به  
 العيني عن ذلك بناء على الشفق الاحمر فلا يبيح على اختلاف القولين كما لا  
 يخفى على من رجع اليه تركه الرواية الاخرى لمسلم قال الكوثري فيها والرواية  
 الاخرى وضوح دلالة وهو قوله اذا اراد ان يجمع بين الصلوتين في السفر  
 اخر الظهر حتى يدخل وقت العصر فجمع بينهما انتهى في ذلك لانه مصحح  
 يدخل اول وقت العصر فكذلك ينبغي ان يكون حديثين على افراده  
 انه لم يأخذ بهذا الحديث احد من اهل العلم فكان مما انعقد الاجماع  
 خلافه وبسبب في الدراسة التالية هل يجوز عقد الاجماع على خلاف الحديث  
 الصحيح مع ما فيه من البيان للاتفاق به وهذا القول منه غريب جدا  
 وجه الغرابة ناقدة متان عدم الاحتياج حديث من ينسب اليه ذلك لما حقق  
 اذ لم يحج عن ذلك الحديث لم يحمله على عمل ولما اذا قل ذلك فقد اخذ به  
 على ما ظهر له من تأويله وهذا الحديث كثر في تأويله اقوال العلماء قال  
 الامام الكوثري والعلاء فيه تاويلات ومذاهب منهم من تأوله على انه جمع  
 بعد المص وهذا مشهور عن جماعة من كبار المتقدمين وهو ضعيف الراية  
 الاخرى من غير خوف ولا مطر ومنهم من تأوله على انه كان في غير مضى الظهر

ثم انكشف الغم ويان ان وقت العصر دخل ضليها فهذا ايضاً باطل وان كان فيه  
 او في احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء <sup>منهم من</sup>  
 تأوله على تأخيره <sup>اول</sup> الى آخر وقتها ضليها فيه فلا فرغ منها <sup>منها</sup> دخل الثاني <sup>منها</sup>  
 فصارت صورته صورة جمع وهذا ايضاً ضعيف وباطل لانه يخالف للنظام  
 مخالفة لا يحصل فعل ابن عباس استدلاله بالحديث لقصوي عليه <sup>وقد</sup>  
 ابهر به <sup>له</sup> وعدم تكراره صريح في رد هذا التأويل حيث <sup>سلك</sup> وقال قد  
 خطبنا ابن عباس يوم ما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدأت النجوم <sup>جول</sup> التنا  
 يقولون الصلوة الصلوة فجاها <sup>سجل</sup> من <sup>من</sup> تيمر <sup>فجلا</sup> لا يفد ولا ينشئ الصلوة  
 فقال ابن عباس اعلمني بالسند لا اترك ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق  
 فذاك في صدره من ذلك شيء فأتيت اباه <sup>برقة</sup> رضى فسالته فصد <sup>وقال</sup>  
 ومنهم من قال هو <sup>محمول</sup> على الجمع بعذر المرض او نحوه مما هو في معناه <sup>من</sup>  
 وهو قول احمد بن حنبل والقاسمي حدين من اصحابنا واختاره الخطابي <sup>والمعتمد</sup>  
 والروائي من اصحابنا وهو المختار في تأويله <sup>نظام</sup> الحديث <sup>لفعل</sup> ابن عباس  
 ووافق به <sup>ابهر</sup> به ولا للشبهة فيه اشد من المظهر <sup>لنفسه</sup> كلامه ومع  
 هذه التأويلات والمذاهب فيه وان كانت بعضها بعيدة كيف يخلق عليه انه  
 لا يلبس به احد من العلماء وان راد ذلك <sup>ميك</sup> انه لم يعمل بظاهره من غير تأويل <sup>محمول</sup>  
 من العلماء فيبطل قوله كل جانب في كتابي هذا <sup>محمول</sup> ما خلا حديثين فان  
 كل حديث في كتابي ليس مما لم يؤل اصلاً وعمل بظاهره على ان هذا الحديث

على نظارة جماعة من العلماء والمجتهدين الذين اشرفوا عليه باحسن وجه الجمع  
 تقدم قال الامام الترمذي في شرح مسلم عقيب الكلام السابق وهو المجلد  
 ذهب اليه احمد بن حنبل والقاضي حسين وذهب جماعة من الكثرة الى جواز  
 الجمع في الضرر الحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين واشهب من  
 اصحابنا لك وحكاية الخطابي عن القائل <sup>الشيخ</sup> القائل الكبير من اصحاب الشافعي  
 عن ابي اسحق المروسي عن جماعة من اصحاب الحديث واختاره ابن المنذر و  
 يؤيده ظاهر قول ابي عيسى <sup>عليه السلام</sup> ان لا يخرج المتيمة فليعلله بمرض ولا  
 غيره والله تعالى اعلم انتهى كلامه وقوله فلم يعلله بمرض ولا غيره يريد  
 ان دفع الحج يعتد على وجه ولكنه مطلق يشمل كل حرج حقيقة لا لية  
 سباجة تفرض على ما قدمنا الكلام في قيمتها ومن اجل جواز الجمع <sup>سبب في</sup> الحضر  
 على ان في حاجة واتخذ مذهباً من غير غيره اساساً لانما لم يوجب الصدق  
 الصديق الصادق رضي الله تعالى عنه ومذهباً احد منهم مذهب  
 باقهم كما قال ابو هاشم اقرض حائقي الوجود كله على ما نقله ابن الهمام  
 في فتح القدير لما سئل في مسألة هل يوافق فيه على ابن ابي طالب رضي الله  
 تعالى عنه لا يصدر اهل بيته الا عن ابيه ولو فرضنا وجود اجماع على  
 خلاف هذا الحديث وقد عرفت بطلانه فلا اجماع بخلافه اهل البيت  
 بل الحق عندنا ان ما اجمع عليه اهل البيت واهل المدينة المشرفة فعمله <sup>الافعال</sup>  
 الاعتماد ويجذر تركه وعندنا ان ما كارهه الله تعالى اجتزأ بحديث الجمع  
 هذا من غير عنده وصاحبة حيث قال بالاشتراك في وقت الظهور <sup>العصر</sup>



وفي وقت المغرب العشاء فان لفظ الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 اللفظة آخر الظهر صلى الله تعالى عليه وسلم نصليها في وقت العصر مثلاً  
 لا يدل على أن زيد مما قاله رحمه الله تعالى ومعنى الاشتراك في مذهبه <sup>كأنه</sup> هو  
 قال يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله ولا يزهد وقت الظهر بل  
 يخرج الوقتان إلى غروب الشمس فوقت الظهر <sup>الذي</sup> ان يصير ظل كل شيء مثله  
 وقت مختارة وقت الاداء اخره اذا بقي إلى غروب الشمس رابع ركعات  
 ولم ينفرد بهذا ما لا يخفى احد قوله وهو المعتمد المشهور المنسوب اليه بطلته  
 عندنا كذا المعاني البدعية في معرفة اختلاف اهل الشريعة بل ان الله عز وجل  
 عطاء وطاير من رحمهما الله تعالى وقال متيد وقت المغرب ثم بعد ذلك ظهر  
 هو والعشاء فوقت الاختيار عنده في المغرب وقت واحد ويشتمل إلى وقت  
 العشاء ووقت الاداء باق إلى ان يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قد رابع  
 ركعات عند طائفة لا يفوت المغرب والعشاء الا بالنهار وانت خبير  
 ان حديث ابن عباس <sup>رضي</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كنه لا وقد اصرح في طرق مسلم  
 الحديث بان في ذلك الجمع كان تباخيرا للظهر وجميعه بالعصر فوقت ذلك <sup>هنا</sup> تأخير  
 المغرب وجميعه بالعشاء وهو غير الاشتراك ولا التراج المذکور في صحيح هذا  
 الحديث ان يكون متمسكاً بالوقت <sup>فانه</sup> سبعة اصداد رضي الله تعالى عنه  
 ما خالفه ما ذكره وطاير من لا في اول الوقتان مذهبه رضاه  
 بآزول الحق يدخل وقت الظهر والعصر مشتركاً بمنزحاً وبشرط تقديم  
 الظهر على العصر في كل الوقتان <sup>وقت</sup> الباقي إلى غروب قد رابع ركعات في وقت

الظهر ويختص بعصر وغدا بعد الغروب المحقق يدخل الوقتان معا فيصلى  
بالشرط المذكور ويستيقان الى ان يبقى من العترة وقتا بعداء وهو نصف الليل  
عنده رضى الله تعالى عنه قدر أربع ركعات في صلوح التمسك المذكور  
هذا المذهب وهو فقط للمجمع بين الصلواتين ولا يقتصر على ما في بعض  
ومع هذا كله كيف يصح القول للعالم بالمذهبين لم يحد من الحد  
احد من اهل العلم هذا اخر كلامنا على الحديث الاول واما ما في الحديث الثاني  
فمقول قوله اما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد ذلك من غير دليل  
فكلاي نسخ فيه الدخول الا يفسر من حيث الشرع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وهذا روى محمد بن اسحق الى اخره قلت لا يدل هذا الحديث الا على  
انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقتل رجلا في الرابعة فيجمع بين الحديثين  
بان الامر بالقتل كان من باب الياحة والخصنة للشيعة دون  
اخباره حدا في المرتبة الرابعة فترك القتل في الحديث الاخر ليعارض  
تلك الخصنة ومتى تمكن المجمع كبرج لنا القول بالنسخ على انه اذا لم يكن  
المجمع عندنا لا يقدم على النسخ ايضا ما لم يوجد نص من الشارع صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم بنسخه وان علمنا اخر تاريخ احد الحديثين عن الحسن وبنات  
صرح المحافظ الحارثي في الاعتبار في مقدمة كتابه وقول الزهري  
السابق نقله برواية الدرمكي عنه معلقا قال كانت رخصة  
عندك ان يقتل في الرابعة كانت خصنة في الحديث المذكور فكالام  
هناك امر بالياحة ولهذا يقتله فيما رواه الزهري عن قبصة بن

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال  
كل العجم إلى عيسى بن مريم مع هذا الجمع المذكور اه عن الزهرى  
ينفسه كيف قدم على الجرم بالنسخ واذا لم يثبت نسخه فليت شعري ما علة  
هذا الحديث التي اشار في باب العلل الى تقدم ذكرها في الكتاب بطريق  
ثبوت عدم اخذ اهل العلم به على المعنى المذكور ومن الرخصة ولا يلزم  
للسياق مع انه لو ثبت عدم وقوع ذلك الامة عن احد من العلماء لم  
يلزم ذلك على عدم اخذ منهم لان معنى الاخذ باحدنا ان يرضى به  
لكذلك مباحة وان لم يقع العمل بها منهم قط كما لا يخفى على الفطن فلم يظهر  
صحة الحكم من هذا الحديث ايضا انه ما اخذه احد من العلماء والى  
اعلم وليكن هذا اخر هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين محمد كميل  
**الدراسة الثامنة** فيما اذا عارض الاجماع الخلل  
الطبيعي اعلم خلاك الله تعالى عن الرسوم الماسخة وحلاك بالادراك  
الفاخرة للهيات الراسخة ان كلامنا في هذه الدراسة بل جميع  
على خط جديد مما يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم فاذا  
في الاجماع ما لم يفرع سمعك من عالم معاصر ولا متقدم قط فلا تبادر الى  
انكاره بمجرد عدم ائقك به لحد ذاته متمسكا بان كل محدث ضلالة  
فيبقى بصرك في غطاء عما اشار اليه القرآن المجيد ما ياتهم من ذكر من  
يقيم حديثه الا استمعوه وهم يأمرونك فان المحدث الحق المعانق ليل  
وربما انه مستودع عن اوهام المتدسسين عجبا للثبات وعدم سبق مثله

[illegible]

تاجی طالع  
جگر بنده و کل طالع  
لان الفجر  
الفرقین  
الاول  
و بعد من  
بعد از ان  
طالع  
والسنة  
فمنه

۲۵۳

[illegible][illegible]

التوفيق في شرح مسلم دل الإجماع على استغناء قلت بعد ما أذكر ك ما مأمور في  
 الدراسة الشافعية من عدم تعارض الحديث المذكور بالإجماع وإنما  
 في المثال عمل بالأدلة الشرعية في التحقيق جهل بالإجماع لم يثبت عندي  
 حجة الإجماع حيث أنه إذا حصل على ما يعلم منه كون مسنده مما جمع  
 العلماء أفادت ذلك الحكم فإما كان حديثاً علم أنهم اجتمعوا صحته أو  
 وعلم أن هذا سنداً كما كان أو حديثاً في الدلالة على الحكم بحيث يختلف  
 فيها أحد الحكم به نفساً صريحاً فيه أو اشتغاله على علة منصوصة من  
 أن يقع صلى الله تعالى عليه وسلم أو عملية مختلفة فيهما إثبات علم أنه  
 لم يبلغ أحد من علماء العصر الإجماع حيث ما يعارض سندهم وعلم أنه  
 الرضا الله قياس من الأقدمية ولا الرضا بالإجماع اشتد من غلبة  
 به وهو من هذه العاوم من الإجماع يكون الحكم المجمع عليه قطعياً أو  
 بقدر القمعي فمنعها لها الزيادة في حصول القطع أو رضاه به وليس  
 بدليل قطع كونه مجرد عندي ما يوجب القطع وكل ما أقبل من الدلائل  
 على أن لا يستلزم الأئمة نفساً تاتر في إيجاب القطع واطعنا عليه  
 بانظار من جهة واحدة غير متعقبة لا يفيد المطلوب مع ورودها  
 وليس هذا محل تعرضه هذا ما يثبت لنا في حجية الإجماع وقد وافقنا  
 على هذا الرأي قدة علماء دهره عيسى ما نأثر الشيخ الأجل المصطفى  
 إمام بلاد الهند الشيخ مولانا بن عبد الرحمن مشافها في جملة صالحة  
 من أئمتنا فطابقنا في تفردي بعض مخالفت فيه الجاهل المشهور

ومن رد يف فقهه كتب غصفر: والحمد لله تعالى غفر لك حمد كثير اهلينا  
 مباركا فيه كما يحب بنا ويرضى وما يحب التنبيد له ههنا ان كلام النجاشي  
 ومن النسخ ما عرف بدلالة الاجماع بل يخرج بل صريح بل يخرج عليه من تحقيق  
 الحق ان شاء الله تعالى في حجة الاجماع فانه يفيد ان اهل اصول الحديث  
 انما يقولون بجواز النسخ بدلالة الاجماع لا بجوازه بنقل اجماع ودلالة  
 الاجماع على نفس الحديث من حيث كونه سنده ناسخا لا بد منه في القطع لا بقدر  
 الاجماع كما قلنا وبمنفصله فيما بعد فلي هذا لا يخالف قول اهل اصول الحديث  
 بجواز كون الاجماع ناسخا قول اهل اصول الفقه من ان الاجماع لا  
 ينسخ ولا ينسخ لان جواز كونه ناسخا من حيث دلالة على التامع في البناء  
 وهو سنده ونفيه من حيث لحاظه بمجرد نفسه فان نفس الاجماع عما  
 عن اراء مجتمعه من علماء عصر واحد وارضاء الرجال ليست من نسخ كلام  
 المعصوم شئ فان استل الفقهاء في علة عدم كون الاجماع ناسخا بما  
 يلزمه هو انه لا يراى ان نفسه بمجرد عاريا عن ايجاب القطع لكونه اراء جماع  
 معصومة ولا يلا اجتماع وحده ولا فساد وجه عدم جواز النسخ من القطع  
 المتأخر لقاطع المتقدم عنه وان الجواب الى وجه آخر في ذلك يظهر في  
 تامه والله سبحانه اعلم بهم واذا التفت عليك رأي هذا في الاجماع  
 فاعلم انه اذا حصل العلم اجمالا بسنده ناجاه يقدم في العمل على كل حال  
 بلغيا في خلاف حكمه لثبوتنا بوجود علة مرسله فيها وكونه من القوة  
 على ما يساق قوة سندهم وملا يمارض السند فلي بد لاهل الاجماع

نما لا يعارض

فان فرضنا الحديث المعارض للسنة قنا هيا في القوة كالمتموات وقرى بها من  
ذلك في الامة كما المتفق عليه الشيطان نطق ان اهل الاجماع وهم علماء  
فأطبة حكمة على المعارض سندهم من الماهل وحطوه في القوة عن درجة  
سندهم فان المتواترات تفاوتت رتبها على وجه لا يخفى على الماهر وحديث  
الشيخين وان تلقته الامة بالقبول فقيه ما انتقد عليه ائمة الحديث  
سندا وقنا وهذا حديث السلسلة قد علل رواية مسلم بسبع علل وان  
القوم عما انتقد عليها وانت خبير به مع احتمال ان يكون الاجماع  
على خلاف الحديث لعدم معارضته بما اجمعوا عليه اما للتجميع عليه في  
او بطلان كل واحد كحديث سبيع النجاشي على الحكم باحاديث الشيخين بطلان  
في الاول والاجماع بدليل الاجماع على خلافه ان وجد ذلك فيها فان  
ما يستدرك السوالم لا يحكم اجتماعا على خلاف هذا الحديث وكيفية ثبوته  
الوجه لتقدم السند على ما تقدم هذا هو الاحتمال الاشبه ان يرد من ذلك  
لا يلحق بمبعض الشيخين بخلاف غيرهما من كتب الحديث ففي الحديث المتقدم الذي  
رواه ابو داود والترمذي ان فرض انعقاد الاجماع على خلافه لا يستبعد ان  
يكون معلوما بطلان فادحة فيه ظهرت لهم فخرجته عن الاحتجاج فضلا  
من ان يعارض سند الحديث بالحجة فلا لالة الاجماع بخلاف الحديث ليس على  
من تقديم حديثه عليه والطعن في هذا القدر هو الذي يلجأ اليه الاجماع  
فيكفي به واما نسخ الحديث فلا لالة للاجماع عليه اصلا كما لا يخفى على  
هذا بخلاف ابن حزم مع من ان اجمع على لالة الاجماع على نسخ الحديث

٢٥٧

مبين

اذا كان مخالفاً به فيكون خلافاً عن دليل خارجي كذلك الاجماع يعني به  
 الاجماع على سنن الحديث بالاجماع فان قلت قال الصبيح الحديث لا يحكم عليه  
 بالنسخ بالاجماع على ما عمل به الا اذا عرف صحته ولا يفعل اياه فلو قلنا في  
 كل حكمية كلام اثنائي الحكم بالنسخ اذا عرف الصحة فلما من ابداء الوجه  
 لا يلحق بالنسخ وان الضمير مقتضى تاضية الى ذلك واما في الحكم بالغايط  
 لم يعرف صحته فلان خبره في الاجماع على خلافه لا يعينه في كونه متواتراً  
 باطلاً او صادراً من غلط الراوي بل مجرد ان يكون حسناً قد علمه سنن  
 الاجماع لصحته وترك العمل بالحسن في مقابلة هذا مجرد الصحة فكيف اذا جرت  
 انضمام ما يوجب العمل بالسند اليها بوجه آخر كثره نعم الغلط من جهة الاحتكام  
 التي ليس عليه الاجماع لا يتعين مدلولاً له فاذا كان كذلك ولم يظهر لنا  
 على الحديث المخالف معه الاجماع عام يقدح فيه سنداً او متنازع تركهم من اهل  
 الاجماع على حسن العمل وان كان الحديث المتفق عليه مع الحكم بعدم استبعاد  
 غير العمل بالحسن في غيره مثلاً كحديث قتل الشارب في الرابعة اذا لم يظهر لنا فيه ما  
 يقدح من العمل بتركهم من اهل الاجماع على ان ذلك مع صفه عن العدل لا يزيل  
 قوة سندهم للحكم المخالف به فان قلت الحديث المتفق عليه الشيطان لما  
 كان مما تلقته الأئمة بالقبول وكان ذلك عند البعض مما يوجب القطع  
 بعبث ذلك الحديث وهو الذي انصهر عندك من حيث الدليل على  
 ما سياتي في دراسة علمه كان الاجماع على ايضا القوم خالية تاتوا  
 به دون تقديمه عليه فلما تلقى الأئمة على الراي المنصرون فليقطع



الحق لا قطع عدم المعارض به لا أصلاً ولا حملاً على وجوه الجمع وإجماع  
 الأمة على إديث الحكم بما أوجب العلم الإجماع الحكم من جميع علماء العصور بأن  
 الحديث المتفق عليه لا يعارض سند إجماعهم من الوجوه فحصل عندنا علم  
 إجماع في حديثه أي به هذا الحديث فإن قلنا أدل الحديث المتفق عليه <sup>بشأن</sup>  
 من حكمه وإثبات الإجماع على خلافه في معلوم أن الإجماع يجوز أن يكون سنداً  
 قياسياً يصلح للقياس لأنه قد يكون قياسات مجتمعة فترك الحديث بالإجماع  
 يتضمن احتمال تركه بأراء الرجال فكيف يجوز في إبطاله أن نفس الإجماع  
 لا تأثير له في القطع قلنا هذا الاحتمال مندفع لأن القياس في مقابلة النص  
 حرام فكيف يُثبت لك إلى علماء العصر فصل العلم بأن سند هذا الإجماع <sup>على</sup> خلاف  
 النص لا بد أن يكون أيضاً فإن قلنا هذا كله مبني على قناع جواز عدم  
 العلم من أهل الإجماع بهذا الحديث وما طرقت إثباته قلنا لا شك أن جميع  
 علماء العصر من أهل الإجماع يدخلونهم جميع حفاظ الحديث ومشايعه و  
 المجتهدون الكثر منهم من يغذي مشايخ الحديث حفاظه والحديث المعظم  
 لم يكن محفوظاً عند أحد من هؤلاء في عصره فمن أين جاء مسند الأصا  
 الكمية فإن قلنا الظاهرية لا يقولون بالقياس للإجماع قد نيقدا <sup>سأله</sup>  
 مجتمعه من أهل العصر فكيف نشير بعدم سندهم من إجماع المطلق <sup>بشأن</sup>  
 للإجماع القياسي أي قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهرية وليس كل من <sup>ينطق</sup>  
 عليه الظاهرية في العرف من لا يفرق خلافة الإجماع وليس كل أهل الحديث  
 يرون القياس مطلقاً <sup>بشأن</sup> يفرق بين الظاهرية وأصحاب الظواهر

في الدراسة الاحقة فان قلت قول الشيخ في ان من مظاهره على عدم  
 خلافه في الاجماع يدل على ان الظاهرية ليسوا من اهل الاجماع واذا كان كذلك  
 بطل قولك فيما سبق الحديث الصحيح اذ لم يكن محققا عند احد من علماء الغيبة  
 من اهل الاجماع فهو ارجح الى اخره لانه يجوز اثباته من غير اهل الاجماع  
 وهم الظاهرية فانهم من ثقات الرواة فاذا بطل ذلك بطل ما ثبت على صحة  
 قلنا الظاهرية الجامة الخارجون عن غير اهل الاجماع عذرة بالنسبة  
 الى مشايخ الحديث في العقدة كشرة سوداء في ثوب ابيض يستحيل عادة عدم  
 علم جميع علماء الامة شرقا وغربا بسوء الظاهرية بالحديث الصحيح وكيف يجوز  
 مع الهم بمصونتهم اجتماعهم عن الخطأ بمجرد الاجتماع عند جمهور علماء  
 الامة وقياسهم معاينة الضم خطأ ظاهر بالدليل الذي يوجب عصمتهم  
 الجمهور بوجوه ورة عليهم بعض الشائع فضع قولنا الحديث الصحيح اذ لم يكن  
 محققا الخ اما عند الجمهور فيناء على دليل عصمة المجتعيين من علماء الامة  
 من اهل الاجماع واذا صح صح ما بيننا عليه بحمد الله حسن توفيقه وما  
 يهتم ان ينتبه له هو ان كل ما ذكرنا من مقتضات هذه الدراسة فضا  
 تيقن وفرض من الكلام عليه مع من جرد انقضاء الاجماع على خلاف الحديث  
 الصحيح لا في حقيقة الامر ليس حديث صحيح بثبوت عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الا وقد تشرف عالم من علماء الامة بالعمل به وكيف يكون قول  
 اعرف خلق الله الثابت صدور منه ههنا مع انه لا تصد عنه  
 صلى الله تعالى عليه ولم كلمة الا تاخذ حقها من اسعاد من اراد فوزها

تماماً فالأمر علم محقق من وجهها إليه سؤالا مستعداده وهذا ما يتأ
 به صلى الله تعالى عليه وسلم في أقواله فتعقد جزئاً انتفاع العقل بكمالاته
 القدسية وعدم العسل بين العقل كما لا يخفى وكيف يجوز عدم العمل من جميع <sup>العلماء</sup>
 دهر بعد هزمه اننا لنعقد خروج الحديث عن المذهب لأربعة وعلماء
 على ما اشرنا إليه فيما تقدم وما يؤيد كون هذه المباحث تذكيرية فرضية
 هو ان ترك الحديث بالاجماع يحيل على لا يجوز لا يشترط كون ذلك الاجماع ثابتاً
 عندنا كشيء لا يحدث فان كان مما اتفق عليه الشيخان مثلاً يجب ان يكون
 الاجماع قد نقل اليه بالرجال كرجال الشيخين على وجود جميع شرائط صحة النقل
 انما معارضة بدو ذلك فلا جماعات التي تنقل معلقات ليست مما نذكر
 بها الاحاديث المسندة فلما يوجد اجماع ينقل سند رجال ثقات على اتصال
 بالمشرط في صحة النقل كما لا يخفى على خدمة العلم فوجود اجماع يترتب
 الحديث الصحيح بخلافه ففرض محض عندنا وما نقل من الامثلة لذلك
 فقد عرفت عدم تمامه ومرتضى محقق وجوده في الشريعة فليات حتى
 نظريه وهذا امر الدارسة والمجدد رب العلمين **الدراسة**
**التاسعة** في الفرق بين الظاهرية وبين اصحاب الظواهر علم
 ادرك الله تعالى بالفيض الهاطل حتى تميز عليك الحق من الباطل بتفقد
 تقدم في طائفة الباحثين السائفة الفرق بين من سمي بالفرقة الظاهرية بين
 من اشهر باصحاب الظواهر كونها كان هذا الفرق من عمدة ما يهتدى به في هذا
 الكتاب المصنوعة لئلا من الحديث المسك بطواهر الاحاديث المسالك لهذا

الطريق المبارك على اثر الاسلاف الاشراف من مشايخ الحديث واحكام  
 الظواهر وعجائب افراد دراسة في هذا الطلب بيان ذلك على وجه ينجز  
 الى علم شريف يغنيهم به كل منصف ولا حاجة لنا الى كل متعصب فان  
 الاشواق في علماء الامة فمن يعلق بهذا الحديث الكريمة تسمية ظاهرة  
 وهو الحقيق عبارة عن احكامها وذا الظاهر خاصة وعن كل من كان على  
 الظاهرية المحضة التي تسمى حامدة في اطلاق العلماء وذلك لعدم قولهم  
 بالقياس مطلقا حتى في العلة المنجزة والحدثة بل ما يتأتى من في العلم  
 لا يقولون بالاستنباط اساسا وهو ما لا يعارض ولا باقوا لامة الحديث  
 والفقه حتى قال الشيخ الامام السيوطي وغيره ان الاجماع لا يفرق خلافا  
 ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بحجج الاستنباط واعمال  
 الذكر والفهم كتاب السنة رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم فاهل الطائفة  
 الذين قال فيهم بعض اهل الأصول من الحنفية ان حكمهم حكم البعثة ان ارادوا  
 ان الطائفة المنجزة فكلما مهم على معنى ان لا يخرجوا لاجماع خروج اهل  
 البقي عن حكم كذلك خروج هؤلاء على معنى انه حل قتال الظاهرية حتى  
 تبقى الى قول الجمهور كل قتال الجاهة ولزوم المعصية فان الظاهرية وان  
 تجردوا على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم بعد صحته لعدم مسا  
 في امرها وان اخطاوا في انكار الاستنباط وعدم روية الدوام في نصوص الشريعة  
 المطهرة ولم تقص قولهم الى مقعدة عامة في الناس بخلاف اهل العلم غفلا  
 متشابهة واهية لم ياذن بها الله سبحانه ثم اجترع على الشريعة فحل

لما نهى كل مولد وراثة الدماء العصبية وخرج عن طاعة امام العامة قايماً  
 سوء صنيعهم عن صنيعهم مع ائمتهم ما قالوا به مضمون من سؤاله صل الله تعالى  
 عليه وسلم عليهم في ذلك على الحق وما خطاهم الا من حيث يحرمهم طي ما ورد في الحديث  
 فيه مع وضوح امر العقيدة في غيره والباغي في اصل ما ادعى حقيقته  
 بسطل خارج عن الشرعية مستنداً بما رواه لا يكون له وقاية في الدنيا ولا  
 والقبور وعن الخطاء المذكور في ثم الظاهرية الى زيد من خللك فراط خارج عن  
 الحق وهذا ما يحفظ فيهم ان ارادوا به ما ينعهم وغيرهم من اصحاب الظواهر  
 فهي كلمة فيقبحه يستعاذ من شرها ويخشى عواقبها وكيف لا في اصحاب الظواهر  
 مثل امام الائمة قبلة مشايخ السنة ابو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى وهذا  
 البقيع لا يستبعد على مثول مثله عن بعض فحاسة الفقهاء فانه أدون من  
 اخراجه عن البخاري وقد اخرجه واذوه وهجره حتى وصل رحمه الله تعالى  
 الى مواعيد لطفه تعالى وهو خارج عن بنيه وبلده فمات غربياً مهجوراً  
 في كهف أسس الحق واوية اليه تعالى نفعتنا الله سبحانه وسائر المسلمين بركة  
 هذا حال الظاهرية واما اصحاب الظواهر فهم اهل الحديث خير اهل الحق  
 خير اهل العمل على الارض وخيار العلماء وسادات هذه الامة والفرقة الثالثة  
 ان شاء الله تعالى اهل السنة يقولون بوجوه الاستنباط جميعها لا يبالون  
 الحق الذي يقول به اكثر الفقهاء يتدبر فيه اقدم العلة من الاصل من عند  
 ثم يعيدونها الى البزوع على خفاها فيها فيتماسر ذلك الشرعية في موضع  
 من هذا القياس الذي هو التشريع كملاد في انكار هذا التماسر منهم

اهل الحديث الصوفية الكرام وهم خير اهل العقائد على الارض وخير العرفاء سابق  
 العقلاء وانما سمو اهل الظواهر لعدم رتبهم ودرجاتهم في صفة ظهور  
 بتاويل لا يخرج الى ذلك رغب التعارض عن كلام المعصوم <sup>عليه السلام</sup> صلى الله عليه وآله وسلم  
 او حصول الجمع بين الكثرة والتاويل في الحاجة المذكورة حرام عندهم  
 توافقهم في غير ذلك الصفة الكرام جميعهم الله تعالى تحمل كلام الله تعالى  
 وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على هامل الاسرار الباطنية منهم  
 رخصا للمعنى الظاهر وتاويل الكلمات القدسية منها الى غير هابل انهم في  
 نظواهرها من غير تاويل ويقاض عليهم بالظواهر من غير اخراج عما هو حقه  
 من لسانه ومن اراد الغور على محقيقته في تفصيله فليرجع الى كتاباته  
 انوار الوجد من مخ المجد فان فيه مغنى ان شاء الله تعالى عن غيره  
 ثم ان حرمه التاويل بناء على ان الظاهر عند مشايخ الصوفة والحديث  
 كالنص فكذلك النص المصريح الناطق يحرم استخراجا عن مدلوله فكذلك الظاهر  
 فمعنى كونهم اصحاب الظواهر انهم يعقدون الظواهر نصوا <sup>صفا</sup> غير عمدة  
 في ظواهرها فلما لا يبالى غيرهم من طوائف العلماء راي من لا يوافق رايه  
 النص فهو لا يبالى براء الحال اذا خالفت الظواهر فان قلت كون  
 الظاهر المتبادر في معنى كالنص الناطق فيه من غير فهم حتى يعلم الواضح  
 وهو على خلاف اهل الاصطلاح فلا يقبل من غير دليل قلت قد امكن ان  
 نبراهم بالنور الفائق من الحضرة الافضاحة الكبرى <sup>عليه السلام</sup> صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان ذلك الدليل هو الحديث الصحيح في الحج عن علي رضي الله عنه قال

ولما نزلت والله على نبيك حج البيت من استطاع اليه سبيلا قالوا  
رسول الله الحج في كل عام فسكت ثم قالوا الحج في كل عام فسكت ثم قالوا  
الحج في كل عام فقال لا ولو قلت نعم لوجبت فقلت يا أيها الذين آمنوا  
سئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسوء فكم وجه الاستدلال على الدعوى  
أن قوله تعالى والله على الشا من حج البيت من استطاع إليه معناها  
أي يأمر مضمون المصدر المضارع هو حج البيت ظاهره الاكتفاء بمجرد وقوع  
ذلك المضمون والخروج عن العهدة وقعود الوقوع لا يقتضي الأمر رجوعه  
وهذا الظاهر لو لم يكن كالضم الغيد لمحتل الجريان السؤال فيه من علم الشا  
كان مما سألوا فتدبروا عما يحتملهم كلام الشارع فكان أجابا عليهم  
في أمرين فسا كان انهم عرفوا ذلك على مرقى نزل فيه القرآن وجها  
فما فهو عن السؤال فلم انه كان فصولا خارجا عما دل عليه الكلام وسؤالا  
لا يحتملهم كلامه وإذا لم ذلك ولا شك في كون الكلام في الآية الوا  
ظاهرا لا نصا لم قطعاً ان الظاهر في تعين معناه كالضم ان التكليف  
مبدول بظاهره كالتكليف بدلول النص من غير فرق حتى أن من سأل الله  
الحج في كل عام كانه سأل ذلك بعد التصريح والتخصيص بأنه في العمرة  
وهذا ظاهر لا ستره بل يفتل بحج الله تعالى وجوبه فيقهام مثل هذا  
الأحاديث ما وقع فيه المنع عن السؤال بعد صدور كل ظاهري في معناه  
من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجه ذلك مع احتمال الكلام للسؤال  
ربما يعسر على أهل العلم فضلا عن المفسرين وقد كنت مختلفا للصمد

بهذا كرامة طويلة و جليلة لا مر ما قد أفضناه والمحمد لله رب العالمين  
 يذهب عليك ان النظر والتفتيش في الكلام المحكم السوال عن جواب الكرم  
 فهو عن السوال الواقع في كلام ظاهر معناه بقوله جميل ذكره لا شأنا ولا  
 سألوا الا عن قدرنا اذ لم يذكرناه هو قوهم في كلامهم فقد يفهم عن بعض القوم  
 بكلام مطلق صادر عن الشارح صلى الله عليه وسلم حتى يوافق مشرب  
 امامهم ففقتيشهم هذا صيغ منه قوله جميل ذكره ان شأنا لا شأنا  
 اي ان تبدلهم بهذا التفتيش قوده مرادة على كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم  
 من غير حجة منسوبة ناشية من كلام غيره صلى الله تعالى عليه وسلم  
 تحجركم الواسع المفاد من اطلاق كلامه الظاهر معناه وانتم من تابع  
 الرحمة المبين بالسحة السير صلى الله تعالى عليه وآله وسوء اعظم من هذا  
 واشنع والله سبحانه يهدينا ويهدينا وسوء السبل وتباع الواضح  
 من الدليل **الدراسة العائشة** في بيان الحق عليه  
 من الاحاد مثل بعيد الظن والقطع علم خير الله عين يالك واراك  
 قدر اس مالك اجاديت الجامع الصحيح للامام ابى عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البخاري وكتاب الصحيح للامام ابى الحسين مسلم بن حجاج القشيري هما  
 ونفتنا بذكرهما من اس مال من سلك الطريق الى الله تعالى لا شقوة  
 الحسنه بخير الخلق قاطبة وقرية عين العالم بالحدوث العتسك  
 الا عظوله فيما بينه وبين ربه والنعمة الكبرى عليه من الله سبحانه  
 والمجرة الباقية من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث حفاة



اسأيندها على من الدهور الى زمانها هذا فصر تلوا القرآن في عجزها ليا في  
 الى انقراض الدنيا وليس لعلم الحديث شأن مهم من الأولان حولها في  
 كل ما يقع له من امور الدنيا والاخرة فكان من الواجب في هذا الكتاب الكلي  
 العارف على كيفة افادتها العلم ولقد سبقنا بفتح الله سبحانه رساله في <sup>تحقيق</sup>  
 ذلك سمينها بغاية الايضاح في الحاشية بين النور وابن الصلاح <sup>فانها</sup>  
 كتابي هذا لكونها كفاية في بيانها لشيء الله تعالى قال الامام النور في التفر  
 واذا قالوا صحيح متفق عليه او على همتها مفراهم اتفاق الشيخين <sup>انها</sup>  
 الامة وذكر قال ابن الصلاح لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الامة <sup>لتلقيهم</sup>  
 طلبة القبول وذكر الشيخ يعني ابن الصلاح ان ما سري بآيه واحدهما فهو مقطوع  
 بصحته والعلم القطعي حاصل فيه قال خلافا من نفخ لك محمدا بانه  
 لا يفيده الظن وانما لا يفتد الامة لانه يحجبهم العمل بالظن <sup>يخفى</sup>  
 قال وقد كنت اميل الى هذا واحسبه قويا فربان الى ذلك اختراها او لا هو  
 الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطا لا يحيط بالامة في اسمهم <sup>معصوم</sup>  
 من الخطا ولهذا كان الاجماع المبني على الاحتجاج <sup>قد</sup> بحجة مقطوعا بها او  
 قال امام الحرمين لو خلف انسان بطلاق امراته ان ما في الصحيحين <sup>ما حكما</sup>  
 بصحته فهو من قول النبي صلى الله تعالى عليه ولم لما رتبته الطلاق لاجماع  
 علماء المسلمين على صحته قال ولان قال انه لا يثبت ولو اجمع المسلمون  
 على صحته لاشياء في الحنفية فانه لو خلف في رتب البس هذه صفته  
 او يثبت وان كان وانه فسادا فاجماع المضاف الى الاجماع <sup>القطع</sup>

بعدم الحنث ظاهراً وباطناً وأما عند المشك فعدم الحنث محكوماً به  
 ظاهراً مع احتمال صوره باطنياً حتى يستحب الرجعة قال أنصف <sup>في الحنث</sup> بخالفه  
 ولا كثر من فقالوا إن أحاديث الصحيحين بقيد الظن مما لم يثبتوا وقال في  
 شرح مسلم لا يخفى لك شأن الأحاد ولا فرق في ذلك بين الصحيحين وغيرهما  
 وتلقى الأمة أنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه  
 بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح ولا  
 يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم <sup>على القطع</sup> بكلام النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقد اشتد انكار ابن وهبان على من قال بما  
 الشيخ انتهى وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن المصالح هذا القول وقال  
 ان بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا علمت بخبرها فتخرج ذلك القطع  
 بصحته قال هو مذهب يحيى وقال البلقي ما قاله الترمذي وابن عبد  
 ومن تبعهما ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن  
 عن جماعة من الشافعية كآبي الشيخ وآبي حامد الأسفرائي والقاضي أبي  
 الطيب والشيخ أبي اسحق التميمي وآبي السرحسي من الحنفية والقاضي عبد  
 الوهاب من المالكية وآبي يعلى وآبي الخطاب بن الولعي من الحنابلة  
 وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وأهل الحديث قاطبة وأ  
 مذهب السلف عامة بل يابغ ابن طاهر للفقهاء في صفوة النصوص <sup>فمنها</sup> والحق  
 ما كان على شاكلتهما وإن لم يخرجاه قال شيخ الإسلام ما ذكره الترمذي  
 مسلم من جهة الأكثرين أما المحققون فلا فقد وافق ابن المصالح

محققون قال في شرح النخبة الحيد المحتف بالقرايين يفيد العلم خلافا لمن  
 ادعى ذلك قال وهو انواع منها ما اخرج به النجاشي في صحيحهما ما لم يبلغ  
 التواتر فانه احتف به قرائن منها جلا لهما هذا الشأن وتقدمها  
 في ميزان الصحيح وغيرهما وتلقى العلماء كذا بينهما بالقبول وهذا التلقي و  
 اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا  
 مختص بالمرئقة احد من الحفاظ بما يقع به التجاذب بين مدلوليه حيث  
 لا يصح الاستدلال ان نفيد المتناقضات العلم بصديقهما من غير ترجيح  
 على الآخر وما عدا ذلك فلا اجماع حاصل على تسليم صحته قال ما قيل من ان  
 الفقهاء على وجوب العلم لا على صحته ممنوع لانهم اتفقوا على وجوب العمل بكل  
 صحه ولو لم يخرجها فلم يبق للصحيحين هذا منزلة ولا اجماع حاصل على ان  
 لهما منزلة فيما يرجح لنفس الصحة وقال ابن كثير وانا مع ابن الصلاح فيما  
 اليه وارشده قلت وهذا الذي اختاره ولا اعتقد موافقه بقي الكلام في  
 التوفيق بينه وبين ما ذكره الامام من المراد بقولهم هذا حديث صحيح انه وجد  
 فيه شروط الصحة لانه مقطوع به في نفس الامر فانه مخالف لما لهما  
 فليست في الجمع بينهما فانه عسير ولم ار من تنبه له الى هذا انتهى كلام  
 الشيخ السيوطي وكتابيه تدريس في شرح تقريب النوازل وهذا الفقد  
 مع فقد لياقته عن القيام في مثل هذا المقام المحصور من الكلام من كلام  
 الاحلام الكرام يقول قد فضل وبتين امام وقته الحافظ جلال الدين  
 السيوطي في هذا الكلام من اجل الطرفين والتأيد بقول المحققين لا بد

(المرئقة)

ما فيه معنى لما قل فقد تبين انه وافقه لجماع المحدثين بعد الموافقة مع  
 علماء المذاهب الاربعية جميعا ووافقه المتكلمون من الاشاعرة وهم ائمة  
 الناس نظرا من حيث الدليل العقلي كما ان المحدثين هم القدوة من حيث فن  
 الصنعة والدليل النقل ووافقه المتأخرون وهم النقاد والمعمنون <sup>النظر</sup>  
 في دليل السابقين المعتمدون فيما يختارونه بعد الاطلاع بعد موافقة  
 عامة السلف بهم في ذلك وهو المختار عند الامام الحافظ السيوطي وهو  
 حجة وقته حتى قال لا اعتقد سواه فكثرة القائلين ان تثبت في جانب  
 النور لا تقابل هذه الكثرة مع جلالة هؤلاء وتحقيقهم هذا الفقيه  
 العمد عندنا في كل ما اختلف الترجيح بالدليل دون نقل المقصودات من  
 الاقوال بل لا ادخلى الدليل وقد ذكر الدليلان في الكلام السابق ولكن  
 لم يحجروا ولم يفصل بحيث تقع الموازنة في مقدمات احدهما بالآخر ويتضح  
 باعتبارها فاقول متمسك<sup>ب</sup> المصالح بما صورة شكلها في الصحيحين  
 مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الامة اجتمعت  
 على قبوله وكلما اجتمعت الامة على قبوله مقطوع فاما الصحيحين <sup>مقطوع</sup>  
 اما ثبوت الصفة في التواتر على اسناد لا خلاف واما الكثرة <sup>اثبت</sup>  
 قطعية الاجماع ولو على الظن كما اذا حصل الاجماع في مسألة قياسية  
 فان الاجماع هناك ظنون مجتمعة ورثت القطع بالمظنون بعصمة  
 الامة فلذا هنا اخبار الاحاد ومظنونة في نفسها فاز حصل الاجماع  
 عليها ورثت القطع وتمسك<sup>ب</sup> التواتر كما في مسألة شكلها في الصحيحين

مضمون الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه من أحاديث الأحاد  
 وكلها هو من إحدائنا لا من أحاد مضمون فهذا مضمون أما ثبوت الضعف في  
 لندرة التواتر جذاً وأما ثبوت الكبر في ضعف وعنده الفقه هذه صودة  
 المعاصرة بين المتشككين وهي ظاهر بخبر الكنا والبنين المولدة وأما  
 بينهما بأن أخذ دليل المعنى في صود المنع على دليل ابن الصلاح ثم غلب  
 مقدمة دليله المعنى فان محضين بالتحري عن منعه فالحق معه ولا فهو  
 في دمة المطالبة وأنت تعرف ان المنع اجل الحصريين او سعهما انما لا  
 فلهذا هذا المنصب لمن يتخالف ما تعقده من مذهب ابن الصلاح ومن  
 حتى يظهر الشأن طهر في غاية سطوة مقتول من قبل النووي ضعيفاً  
 انه ان اراد بقوله ان الامة اجتمعت الامة على قبوله يعني قول مقتول  
 بثبوت صدوره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فمنع منعاً ظاهراً  
 الامة انما اجتمعت على ما في الصحيحين لا اصطراح الكنا عند الحديث  
 معناه وكل ما هو كذلك يحجب العمل به فتلقى الامة بالقبول بهذا جواب  
 بما فيها من غير دقة وكذا في هذا الضعيف عن الشارح بقوله نعم يبقى الكلام  
 الى اخره لصلح استبان ابن الصلاح مقرباً المراد من قول الامة بان احاديث  
 الشيخين صحيحة مثلاً انها وجد بها شرط الصحة لا انها مقطوعة في فضل الاما  
 وقد يجنب دليل النظر من الشارح بهذا القول مع نصرة لان الصلاح ما يكفي  
 بقوله شأن الجمع بين الكلامين فقط مع ان هذا الصحيح منه يهدم اساس  
 مذهبه فيما وافقه الشارح وان اراد منه المعنى المذكور فانه فاسم لكن لا كذب

على هذا وهو قوله وهو مقطوع ان اراد به قبول العمل فلا وجه لاستحالة ذلك  
وهو قوله ما في الصحيحين مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وان  
الاراديه متيقن الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعمله على الاصغر  
هو الاجتماع على المقبول يوجب كون الكبرى كما ذبته في  
نفسها ولا سبيل الى تصحيحها بمعنى بل فيها وذلك ما اراد بقوله ولا يلزم من  
اجتماع الامة على العمل بها فيها اجتماعهم على القطع بانه كلام النبي صلى  
تعالى عليه وسلم انتهى ولا يراد صريح ان يحذر دليله ويقول من البدعية  
الاولية ان كل من يدرك حديثا كلام نبينا قائل يدرك على حسبها  
تحقق نسبتها وصدوره عنه في نفس الامر فان ادرك الصحة قطعاً  
يقيني علم صدوره عنه قطعاً وان ظناً فظناً وان شيئاً تشككاً على التام  
من الادراك في شيء وانما عرضنا التوسيع لقرع ادراك المدلول على  
ادراك الدال على غيره فمن علم صحة قول الرسول صلى الله تعالى عليه  
وسلم وصدور صدوره عنه قطعاً كما امتاز من الاحاديث قطعاً  
افاده من فعل الرسول او قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وان ظن صحة في  
نسبة صدوره عنه ظناً غالباً كما في الاحاديث التي حكم عليها بال  
المصطلحة عند المحدثين فذلك ظن ظناً مغلوباً كما في الضعيفة  
فظهر ان الحكم على قول من اقول الشارح انه صحيح مصطلح يذم عليه  
ظن انه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبهذا الغلبة يحجب العمل بما  
ولم يكن في ذلك الذم لما وجب لا خذ عليه فاذا ثبت عند الاجتماع الامة

على حديث من أجاز حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله في الصغير على اصطلاح المحدثين  
ثبت عند أئمتنا على كلام النبي صلى الله تعالى عليه وآله في خطا ما لا ينهم  
بأنهم على شئ مقطوع العمد عن الخطاء وكل شئ مقطوع بسببه عن الخط  
قطعي التحقيق واليقين فكون هذا الكلام كلام النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
قطعي وإحاديثهما اجتمعت لأمة على صحتها المصطحية وإزها الإجماع على  
الظن الغالب من الكل أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وآله ولم يرد من  
الخطاء في هذا النوع وكان مقطوعا فاسدا وبهما مقطوعا الثبوت عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وأنه كلامه فالصغى والكبرى على غير قصا السابقة صفيها  
من غير عناية أخرى لتوذيها ونقول اختارنا مرادك المسلم من يصدر عن الأئمة  
لما اجتمعت على أن ما في الصحيحين <sup>صحيح</sup> بالاصطلاح قولك لكن لا كبر مقطوع  
بمقبول العمل باطل بل هو معنى مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن كرا  
اجتمعت الأئمة على صحة العمل لكن كذلك لا يردوا أحدا من أئمتنا عن من اجتمعوا على صحتها  
وصاد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في البداية عقد وأما عدم إيرادنا المصنفين المجتعة  
القطع وهو باطل دليل قطعية الإجماع الاجتهادية على ما اشرنا إليه اثبات الكبرى فظهر  
الاشراج <sup>حقيقة</sup> حمل الكبر على الأصغر وكذا الكبرى قضية صادقة حقيقة بعبارة أخرى  
سلنا أن الكبر مقبول العمل الكبر عدم تنجيد العكس على هذا باطل كما عرفت فاقبل العمل <sup>حاج</sup> لا  
على وجهه معلون الإجماع القطع ولزم الأخير القطع بالصدور وأنه كلام النبي كما فضلا  
وعرفت ولزم العدة <sup>العمل</sup> فمخار <sup>العمل</sup> ثلث تقول مقبول العمل لا مقطوع <sup>العمل</sup> الصلح عن <sup>العمل</sup>  
فقط قولك لا يلزم من إجماع الأئمة على العمل ما فيها إجماعهم القطع عليه كلام النبي صلى

واذا قد بين بحمد الله هذا التفتيش في كلام ابن الصراح ودليله فما اسير لك  
 ان يجمع بين كلاميه وهو قوله المراد بقولهم هذا حديث صحيح انه <sup>صحيح</sup> وحده  
 الشرط الصحة لا انه مقطوع في نفس الامر وقوله ان ما رواه واحد مما هو  
 مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه فلا صحة الحديث في نفسه <sup>عبارته</sup>  
 عن جردان الشروط المعينة فالحكم بها عليها حكم بوجودها لا انه <sup>بمقتضى</sup>  
 في نفس الامر قانه مع الصحة ظني الثبوت والقطع كما عرفت مما يحصل من  
 الاجماع على الصحة على ما بينا فلا منافات بين الحكم على الحديث الصحيح بانه  
 غير مقطوع في نفس الامر وبين الحكم على الصحيح المخرج في الصحيحين بانه مقطوع  
 في نفس الامر مع جردان معني اصل الصحة فيه كما لا يخفى على من له فقه  
 تفعلنا في هذا المقام فله الحمد سبحانه وتعالى على تيسير ما لم يتيسر لكبارنا  
<sup>تفضل الله وتعالى وتعالى</sup> <sup>في الله</sup> <sup>الذي لا اله الا هو</sup> <sup>الذي لا اله الا هو</sup> <sup>الذي لا اله الا هو</sup>  
 متنبه له النبلاء وما هذا الا من بشرنا نعمهم وحسن فضلهم <sup>الذي لا اله الا هو</sup>  
 مثل راحة واسعة تامة ثم اعلم ان قول الشارح التحية مقدم ذكره في كلام  
 الشيخ السيوطي حيث قال الا ان هذا يختص بما لم ينقد احد من الحفاظ وما لم  
 يقع الجاذب بين مدلوليه من غير مسلم في احد خبري لا شذاه وهو قوله  
 بما لم يقع الخرفان المتناقضين في كلام الله اخرج منا قضينا وعلم الله  
 عنده من فرضه <sup>عنده</sup> كائنا من كان ذلك على عدم الترجيح في نفس  
 الامر وعدم ظهور وجه الجمع بينهما عند من لم ينظر الى ذلك لا يدل  
 على عدم وجود وجه الجمع في الواقع بينهما وربما ينظر كلاه من وجه عند  
 حكم باقتناعهما بحكم حاله فضلا عن عند غيره وفوق كل ذي علم عليم

٢٤٣



يحمل ان يكون احدهما في الواقع ناسخا والاخر منسوخ صحيح الرواية مرفوع  
الحكم اعم منهما فان النسخ الصحة فيكون بصحة كل منهما ومقطوع عينا نكلام النسخ  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه لم يترجم عندنا وليد منهما نعل بكل منهما على لغة  
والرخصة فان التعارضين لا يوجدان الا باحد هما اشد على الاخر كما حرم به  
الشعر العامر عبد الوهاب الشعر اوى في الميزان فهذا الكلام من الشارح  
ان يكون في التناقض الحق في العقل دون الشرع كما لا يخفى ثم مما يهم ان  
يعرف ان ما انتقد عليهما انما استثنى عما هو حكمه المقطوع كما صرح به شارح  
الغنية وصرح به ايضا الشيخ ابن الصلاح قال السبب استثنى ابن الصلاح من  
المقطوع بصحته فيما تكلم فيه من احاديثهما تقابلت في كونهما ليس تكلم عليهما  
بعض اهل المقدم والمقارن كالدارقطني وغيره فان جميع ما اخرجاه من مقطوع  
كالمقارن لان المقطوع فيه نظر مما من المقدمات القطعية وفي المتواتر ضرورة  
فما لم يذهب عليه تلك المقدمات مما يجتمع عليه الامة وشذذه بعض الحفاظ  
لم يكن قطعي الصحة فيزول منه حكم القطعية من عدم حث الخالف وعدم  
تكفير الجاحد عما يشبه ذلك لا كون ما انتقد عليه صحيحا بحيث العمل من  
وقفة ونظر فانه مشتق عن الصحيح وعما يجيب به العمل من غير نظر كما تقدم من  
التواتر وصرح به غير واحد بل هو ما اجتمع عليه الامة ايضا حتى انتقد  
من ابيصفى ولا غير لبعض المتأخرين كابن حزم الظاهري حيث عد تعليق  
البحاري بالصنيع الجازم فقال فلان اورد فلان اورد فلان او نحو  
انقطاعا فادحا قال التواتر ولم يصيب محمد بن حزم الظاهري حيث عد

في بعض  
الاصناف  
من الحديث  
المتفق  
والمتفق  
في بعض  
الاصناف

مثل ذلك انقطاعا قاصدا في الصحة واستدراج الى ذلك في تقرير مذهبه  
الفاستد في اياه المكي وزعمه انه لم يصح في مجموعها حديث صحيحا عن حديث  
ابي عامر اني ما لك الا شعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اتم  
قوام فيستحلون الجرس والحزن والمعاذ الى اخر الحديث في علمه وان الحزبه  
النخاري فهو غير صحيح لان النخاري قال فيه قال هشام بن عمار ونساقه باسناد  
منقطع فيما بين النخاري وهشام قال وهذا خطأ من ابن حزم ومن ذلك  
بوجه ثلاثة ثالثها تسليم انه منقطع وان المنقطع في الكتابين غير ملحق بالانقطاع  
القادر لما عرف من عادهما بشرطهما انتهى فجميع ما في الكتابين يوجب العمل به  
توقف ونظر المتقدم منهما لم يزل عن علي حجات الصحة وهو درجة ما اخر  
الشيخان فان كون اخراجهما في تلك الدرجة انما ذلك لما يرجح سلطتهما  
في المصنعة واما متهمهما في الفن وتقدمهما في تين الصحيح عن غيرهما وعرفان  
العلل جليها ودفعها ففهما اما ما في المرح والتعديل ومعرفة الاسباب الخفية  
التي لم تبلغ الى عشر عشرين من يتقدم عليهما بهذه الصحة لما اتفقا على اخراجه  
مستبهة كما لهما في علم الحديث من غير رجوع الى امر غريب عن ذلك التكمال  
كتلق الامة وغيره من القرائن الخارجية على اعتبار مجرد عليهما وهذا القدر  
وهو الاتفاق على الاخراج يوجد المتقدم منهما فنثبت انه في اعل حجات  
الصحة وتوقفا ههنا بشرطهما ولم يجز جابه فلا ريب في وجوب العمل به  
منهما من غير نظر ووقف الى ما يندفع به ذلك الاتقاد مجرد اخراجهما  
وجوبا مؤكدا لا يوجد في غيره فان حكم كل حديث صحيح في ادنى مراتب

للصحة وجوب العمل لحصول الظن الغالب لكن بين ظن و ظن ما يكاد يشبهه ما  
 بين اليقين والشك فوجوب العمل هذا يخرج استخراجهما فكيف اذا نظر فيما اجاب  
 عن ذلك بما جعلوه ههنا منورا حتى حكم المتقنون حكما كليا على ما نقل السيوطي  
 عن النووي في شرح البخاري ان كل ما ضعف عن احاديثهما فهو مبني على  
 على السبيل تقادحهما وحكموا كليا ان كل ما فيها من لا تقطع والدليل في الظاهر  
 فليس ذلك به في الحقيقة هذا ما عقدوا عليه لا باطل مجمل وقد ضعف في تفصيل  
 الرد والجواب عن حديث حديث جزاء على خيارة قال السيوطي وقد انفرد <sup>بشدة</sup>  
 العطاء كذا في الرد والجواب حديثا حديثا وقال العراقي قد فردت كذا بالما  
 فيه من احاديث الصحيحين احدهما مع الجواب عنه وقد سؤد شيخ الاسلام في  
 البخاري من الاحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه <sup>نقل</sup> وبجواب عنها حديثا  
 ثم قال السيوطي ونخل فهنا يعني في التدريب جوابا لما لا يخص حديثه ون  
 حديث ثم ساقه بما حصل ذلك الاجمال المتقدم من تقدمهما في هذا الشأن  
 على اجملة المشايخ حتى على من اخذ عنه كابن المديني وعنه اخذ البخاري ومن  
 ذلك فكان ابن المديني اذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مسل <sup>بفسه</sup>  
 وكان محمود بن عبيد الله <sup>عليه</sup> اعلم اهل عصره يدل حديثا لرواه وقد استغفروا  
 ذاك من الشيخين جميعا وقال مسلم عرضت كذا في علي بن زرعة لا رازي فما  
 اشار ان له علة تركه قال في <sup>عليه</sup> اعرف في ذلك وقد راها لا يخرجنا من الحديث  
 الا لا علة له اولا علة غير مؤثرة عندهما فتقدم توجيه كلام من <sup>انتقد</sup>  
 عليها يكون قوله معارضها لتضعفها ولا مريب في تقديمها في ذلك

على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وتولية فتقدير توجيه الخبر افتراض  
الى ما هو الواقع في الاكثر من عدم توجيه كلامهم وسوء فهمهم وظنهم عليها  
بما هما برآين عنده ومن يصحح كلام الناقلين في ما اجاب به المحققون عن نقد  
يحدث في ذلك هو الاكثر من المنقذ عليهما ثم سأل السيو أمثلة مفصلة  
من في ذلك يجب عليك الرجوع اليها حتى تباين ما حكنا به هذا كله مع تدرج  
المتفرجات عليهما وفيها طرق عديدة المتنوعة الخرجية فيها ما لا توجد  
الصحيحين مع المتابعات لا سايندهما على ما هو في الصحيحين فتبين تدرجها  
بالاقتداء من ان يتردد ذلك في رفع درجة ما روي به بالذوق عنها  
وهذا ما لا اختلاف فيه ولا ريبه لاحد من العلماء فما عظم اقتضاه من بطلان  
من اصل نهائنا ان لا نقاد حديثهما يوجب له ثقة في العمل فانه منفتح  
من عدم رجوعه الى اصول هذا الفن الشريف ووقوفه على الرسوم الضليلة  
والله بعصمتنا وايامهم عن كل ما لا يرضى به **الدراسة الحادية**  
**عشر** في بطلان قول من يدعي مساواة حديث غير الصحيحين حديثا  
في الصحة قال مال الدين ابن ابيهما في الخبر يكون ما في الصحيحين باحجاء  
على ما روي برجالهما في غيرهما او على ما تحقق فيه شرطهما بعد امانة  
الخرج عنهما نرا في قولنا القدير عنهما لا يجوز التقليد فيه اذ لا حقيقة ليست الا  
لا شتمال روايتها على الشروط التي اعتبرها فاذا فرض وجود تلك الشروط  
في رواية حديث في غير الكتابين فلا يكون الحكم الا باصحة ما في الكتابين  
غير الحكم ثم حكمهما واحدهما بان الراوي المعين مجتمع فيه تلك الشروط

ليس ما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في كتابه  
 من لم يسلم من غزابل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيه فلا بأس في  
 الرواية على اجتهد العلماء فيهم في الشرط حتى ان من اعتبر شرطاً والغاية لا  
 يكون ما رواه الاخر فليس فيه ذلك الشرط عنده مكافياً لمعاضده ليشتمل  
 على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف ما رواه او ياروثقه اخر نعم سكن نفس غير المحقق  
 ومن لم يثبت ما رواه بنفسه الى ما اجتمع عليه اما المحقق في اعتبار الشرط  
 وعدمه ولذلك اختاروا في الرجوع الى رأي نفسه انتهى اقول <sup>بسنه</sup> بالله التوفيق  
 ومته السداد واليه التمسك وعليه الاعتماد <sup>بسنه</sup> يذهب الكلاهما لا نقلح فيما  
 تملأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين  
 الا <sup>بسنه</sup> الشيخ المذكور ومن تبعه من تلا مذهبه وبعض الحنفية المتأخرين من التمسك  
 المشهورين <sup>بسنه</sup> صالح الاحاديث فيها خمسة اقسام اطلاقاً ما اتفق البخاري و  
 مسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم <sup>بسنه</sup> صححه على شرطهما ولم يحج  
 واحد منهما ثم <sup>بسنه</sup> صححه على شرط البخاري ثم <sup>بسنه</sup> صححه على شرط مسلم ثم <sup>بسنه</sup> صححه عند غيرهما  
 مستوف في الشروط المقيدة في الصحة وعرضه من ذلك كما قال الشيخ الذهبي  
 في مقدمة شرح سفر السعادة بعد ما مشى مشاهير <sup>بسنه</sup> ما ارضاه تأييداً <sup>بسنه</sup>  
 الفقهاء الحنفية بالمحدثين معارضتهم اياهم قال الشيخ الذهبي <sup>بسنه</sup> وقال  
 فيما قرره المحدثون واسع وقال مشيد الكلام برأيهما السابق وهذا  
 بصيد في عرضها من شرح هذا الكتاب <sup>بسنه</sup> يعني السفر وهو تأييد المذهب الحنفي  
 وهذا صريح في اقرارهم بان تأييد مذهب الحنفية انما يتأتى بصيد <sup>بسنه</sup>

كغيرهما من الصحاح بأبطال الخصوصية منها صحة وثقة وانها ولذا لا  
 المذكورة في التقدمة المتقدمة انما هو كون هذا المذهب في الاعتدال على خلاف  
 في الصحيحين وهذا ولو اذادوا ولكن الله سبحانه وتعالى ما شاء كان في  
 له شيئا ولكن وانزل العالى من غلوه لما كان احد لصدقين كيتهم لم يقدر  
 على القدح في منيع مرتبة الصحيحين ورفيع قدرهما وكونها اصح كتاب في الصحيح  
 الموجد تحت اديم السماء وانها اصح الكتب بعد القرآن العزيز باجماع من عليه  
 التعويل في هذا العلم الشريف فطبة في كل عصر واجماع كل فقيه خالف  
 وموافق على ما لا يوجد مثل ذلك الاجماع على فضل المجتعية روى عن الفقهاء  
 الثلاثة من المعاند والمخالف مع دعوى ذلك عن اكثر اهل المذهب  
 ومن ثبوت الاصححة لهذا السيفين المباركين لا يلزم خلاف الحديث  
 الصحيح القادح على المجتعية فيما خالف احاديثها على ما استعرف ان شاء  
 الله تعالى حتى يلجأهم ذلك الى الوقفة فيها بابطال ما به انقضاه  
 وصار اقراره عين من اقر الله بهما عينه وبعد سلامة صاحب المذهب  
 عن الطعن اية مبطله من ههنا روايات المخالفة باحاديثها وكما  
 ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المضيف البطل القائل بصريح  
 الحق وطريقه اذ اقام الحج على امامه في شئ سيفك عقدة تقليد  
 له فيه وليس في الحج عليه من الطعن في شئ وهذا ابو جعفر الطحاوي مع  
 مبالغة المفرطة في بضرة المذهب انت الحجة على المجتعية براه  
 اناس المعاني كيف ياتي بكلام واحد حتى يقول في بعض المواضع فاما قال

ابو حنيفة ياتل وامثال ذلك مما لا يرتضيه كل قلد متعصب <sup>للمشقة</sup>  
 بما اردنا الا تصاح عنه ما ظهر علينا بحول الله سبحانه في بطل قول البطل  
 لطيفة من لهما في تحريدهما <sup>الصحيح</sup> والله الحجة البالغة فاعلم واستمع وانت  
 تنقذ يدك عن لوث التقليد <sup>نفسه</sup> والزلزلة وتسمع عينيك عن قدس  
 العصوية في نظرك الى شواهد ذروة التحقيق ان الحدائق الكبرياء من  
 هذا الفن تكمون في تعيين شروط الشيخين <sup>في الصحيحين</sup> على اختلاف كثير  
 وطرا عن تعيين تلك الشروط <sup>كما</sup> كتمهم الى ان شرطها فيها ذلك  
 جهدهم في التيقظ من كل وجه في الاستعداد المتون من حيث امكن  
 علم من صرف مجموعهما في كونها سلطانا سلطان الصنعة وكلام سبق  
 ربه في اجتماع العلماء في تقديم التجار على مسلم ثم مسلم على اهل عصره ومن  
 بعده من امة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل <sup>فهم</sup> لا يختلفون ان  
 ابن المديني كان اعلم قرأه على الحديث وعنه اخذ البخاري خاك <sup>ذلك</sup> ومع  
 كان ابن المديني خالقه عن البخاري شئ يقول ما راي مثل نفسه وعرض  
 مسلم كتابه على ابي زرعة الرازي فما اشار ان له علة تركه قاله في الاسد  
 في مقدمة شرح البخاري لم يتوسل الى ضبط ما راعاه واحتاطه على مبلغ  
 كما هما وخبير فيهما في قايق <sup>الصحيح</sup> والعلل في كتابيهما وقد ثبت فيها  
 اخر منهما <sup>الصحيح</sup> اعرف من الصحيح الثابتة عندهما حتى قال البخاري احفظما  
 الف حديث صحيح وما في الف حديث غير صحيح وقال مسلم ليس كل شئ عند  
 من الصحيح <sup>من</sup> ضيقه <sup>من</sup> لهما انما وضعت <sup>من</sup> جمعوا عليه قد فقا النظر في الصحيح

في نسخة

في نسخة

وأخرج منها الدين وكل ما به وقع التدقيق فهو شرطها فلا يعرف شرطها  
 إلا بتصرُّحها ولم يصححها فلا يحصى القود بشرطها كما أخرج عن  
 رجالها بأعيانهم وهذا قال الإمام الموفق وغيره ممن نظر في المصداق  
 أن المراد بقولهم على شرط الشيخين أن يكون رجال السناد في كتابيها و  
 على الموقوف كلامه هذا بقوله لأنه ليس لها شرط في كتبها ولا في غيرها  
 انتهى يعني لم يصححها ولم يوجد بالاجتماع في عصرها كما لا يبعد خلوها  
 في هذا الفن بأمره فلا سبيل إلى بيان مثل شرطها في غيرها  
 من غير الرواية عن رجالها بالأعيان وذلك لغير رواية غيرهم  
 لا بوجوب السناد لهما ولا يزدل به خصوص صحة ما فيها بالنسبة إلى  
 غيرهما ذلك من وجوه الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح  
 حال الرواية في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غير ذلك فلو كان في حاله  
 من ويغني عن كثرة ما تقدم لهم وقبلها وكونه من علماء عصره الحديث  
 من بلد من أخذ عنه الوجه الثاني وهو قد مر في الأصول المتعارضة  
 ثقات ضعفاء في زائس الخصمين من غير حديث الذين ضعفوا فيها  
 عنهم حديث غيرهم ضعفاء في رجالهم الكتابين وفي أحد ما تقدم  
 أنه على شرطها أو أحدهما فقط كان يقال في حديثه عن الزهري وكل من  
 الزهري أخرجه فهو على شرطها فيقال بل ليس على شرط واحد منهما  
 إنما أخرجه حديث الزهري فإنه يعني حديثه ضعف في كل مكان  
 من شرطه فاحتمل حديثه عشرين حديثاً فليقم مكانه وهو لا يخرج من شرطه



روايتها وكان ثم ربح شديدة فذهبت بكلا وراق من يد فليقيه الرجل فضا  
 هيشم يحدث ما علق منها بذهنه ولم يكن اتقن حفظها فوهم في أشياء  
 منها ضعيف في الزهري بسببها وكذا همام ضعيف ابن جريح مع أن كلا  
 اخر جاله لكن يخرج جاله عن ابن جريح شيئا وهذا قال ابن الصلاح في شرح  
 من حكم الشخص فخر دوايه مسلم عنه في صحيحه بانه من شرط الصحيح قد  
 غفل واحط بالترك يتوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه  
 اعتمد عليه الوجه الثالث من دوى سناد اللفظه من جالهما كما أن عن  
 ابن عباس فيما على شرط مسلم فقط وعكرمة الفرزدق البخاري فالحق فيه أنه  
 ليس على شرط واحد منهما الوجه الرابع قدير وعي جالهما أو أحدهما في حاله  
 اختلاطهم التي ما روي عنهم لا قبلها كالحديثين عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
 بن وهب اختلط بعد الحسين وما يتبين بعد خروج مسلم من مصر وإنما اخذ  
 قبل ذلك الوجه الخامس خرج مسلم عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك فانه  
 يذكر ذلك الحديث أيضا بعد نظيفة ويجعله أصلا ثم يتبعه بأسنادا وأسانيدها  
 بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة فمن اتى بسنده فيه هو كذا فقد اتى  
 على حال مسلم بعينه وليس على شرط مسلم الوجه السادس ربما يدخل مسلم  
 من حديث غير الأثبات ما رواه الثقات بشيوعهم إلا أنه بسندنازل فيعمل  
 رواية غيرهم لا تنفع ولا يضره كروايته عن أسباط بن نصر وطين أحمد  
 عيسى المصنف ولا أكمله أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال الحافظ إذا دخلت  
 من حديثهم ما رواه الثقات من شيوعهم إلا أنه ربما وقع إلى غيرهم بالتقاع

ويكون عندك رواية أو ثبوت منهم ينزل فأقتصر على ذلك وليس من الحامل  
 على ذلك علو السند وحده بل بما يوجد من حسن كثيرة في اسناد فيه منهم كونه  
 في بعض أسانيد التجار فيعدون الخ كالحديث بذلك السند بعد الوقوف  
 عليه من طريق آخر عندهم وما يحمل على ذلك الزام من يعقد شخصا وقع في حال  
 فيسرد الحاذق الخبير بذلك الاسناد حين البحث مع من يحسن الظن الميهر  
 من هذا القبيل واية قول بن حسين بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
 عن مروان بن الحكم مع مالك بن مويقات الاعمال وشنايع الاعمال فذكر  
 لا أخيرة عنده مروان من شائعه وهذا والله لحفاء عظيم لا يراى أحد الله سبحانه  
 به الجاني والحاصل ان الخذاق ربما يروون عن رجال ليسوا على رتبة في  
 يضربهم ذلك بما رزقوا من العصابة في امرهم على ما رواه الترمذي عن عبيد بن  
 انه كان يقول حدث فلان وهو كذا فيقول له انت سمعته وعنه وتقول هو كذا  
 قال اني اعرف كذبه من صدقه وهذا لك بسطنا لك يعطيك ان رواية غير  
 الشئ من لا يوجب مسأاة مرويه برويهما الوجه السابع لو فرضنا في حال  
 انتقاء ما اخبركم به بفرقة وانعدام ما خصنا بتدراكه من بين جملة الفن وفتر  
 قوة غيرهما كسندهما بل يرض مسأاة المرويين لما اخبراه من حداثة المرو  
 في كل المتقايين اني بسند كسندهما من ان يعرف على المتن المذكور رواه بذلك  
 السند كغيره فحقها وحيث لا يوزنهم بالجماع العلماء في ذلك للشايع الغلام من  
 اصحاب القضاة في الشهرة من الجماع والسند والمعاجيم والمسانيد التي عليها  
 مدار الشريعة المظهر من قرون متطاولة فالرجحان لحديثها على غيرها

٢٨٣

في  
 الحديث  
 في  
 الحديث

ومثال العلة في المتن مع صحة الإسناد وأورد ابن الصلاح مقدمة فصار  
تقران ههنا وأراء الكل وجه ثامن ليسا وبه الكل في ظهور ثبوته وتحققه  
في نفسه خادما بالكتابة في إثباته للزينة المحيطة عنها وإيرائه مرة لميل إلى  
توافق ذلك خصوصاً في التفسير المبكرين بتلقي لامة ههنا بالقبول  
سواء كان مفيداً لوجوب العمل على ما فيها من غير توقف نظر كما في غيرها على  
اعتبارها كقولهم تعالى الذين آمنوا بالله وبعاد الذين آمنوا بالله وبعاد الذين آمنوا بالله تعالى  
وهو مما هو مختاراً بالصلاح وجماعة من مقدمي التحقيق حتى الحق  
أما القطع المذكور ما يكون على شرط ههنا أيضاً وجماعة من حفاظ التناظر  
في الدلائل التي هي في المتن والنظر في الدلائل هو الحق بالدليل الواضح لا مزية فيه  
في شأنه تعالى وقد مر بيان ذلك في الدراسة السابقة وحردنا بحجج الله  
في نصيب من الخصم على لسان أهل الأفراس من الباحثين حتى نطق الحق بلسانه  
فهذا الدليل على نزاهة الصحيحين فيما يرجع إلى نفس صحتهما لا يساوي به في ذلك  
سائر الأدلة المقدمة في جميع ما اشرنا إليه أما في ظهور ثبوته وتحققه  
تلقوا ههنا بالقبول مما نقلت إليها متواترة قطعاً بثبوت ذلك كما  
في ذلك شيء وأما في خصوص ذلك في كتابين فلنجرم بعدم انعقاد إجماع  
في غيرهما جزم انتفاء سائر وجوه الزينة في غيرها ليس الحكومية كالنقل وأما  
في إثباته للزينة فلان قطعية وجوب الميثية يورث قوة في إثبات المدلول  
على ألا يوجد ظهور الوجه كما في الوجه ههنا وأما في إيرائه مزية لا مزية  
فإنها فلا يوجب على الخناس كما مر القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فلا تتركه فوق القطع به وابن الوهم السابقة ذكرها من ذلك ولما على غير هذا  
وهو لا ذهبت اليه التوفيق فلان تلقى لا تتركه يوجب ذلك وجوب العمل بها فيه  
فان ترك هذا الوجوب غير مقيّد بتلك العضوية به رد عليه ما ورد في شرح  
الخفة حيث قل مستدلا على الاتفاق فيفيد القطع كما دناه بن القطع  
وما قيل من انهم اتفقوا على وجوب العمل بما في الصحيحين لا على صحته انفع فيهم  
اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجوا فلم يبق للصحيحين ما زاد  
ولا اجماع حاصل على ان لهما منزلة فيما يرجع الى نفس الصحة انتهى وان لم يكن  
مسئلا واخذ وجوبا كذلك يوجد غير الصحيحين فقد وجد في مروياتهم ما كان  
احاداً منزلة لا منزلة في قولها في الاحاد فانه لا مسبب لذلك مثل ما انتهى في  
الفقه وبهذا يظهر الجواب عن استدلال شارح الخفة على القطع بالكلام المذكور  
فان الاحاد في الوجوب ثم المنزلة الواحدة الى نفس الصحة فالاجماع على ان  
منزلة فيما يرجع الى نفس الصحة يستدحله قصائده بالوجوب كما في غير ذلك  
الى القول بالانضمام فان دونه القطع انهم لا ان يقام به في تشرعها في العلم  
فرق بين وجوب عملي وعمل فلم يبق اثر الاجماع على المنزلة لا التمسك  
لا يفتي على القطع ثم مما يوجب الكلام عليه ان تنشئ الاحاد في الاحاد  
وان تواتر به النقل من السلف الى الخلف تواتر مستوفى بالبرهان  
من ائمة النقل لم يناع في ذلك احد من علماء الاعصار فلو كان  
منه العلامة في الضيق شرح الضيق عقلا ذيل كلام المصنف المتقدم  
للأخصاص عن حكم شيخه بالفكر على حكم الحديثين بأمر حجة الصحيحين

على غيرهما فقال ان قلت ليست اصحيتها مجرد اشتغال وانهما على الشر  
التي اعتبار اهل التلقي لامة بعدهما لقبول كذا بهما وهذا منقذ في غيرهما  
قلت تلقي لامة لجميع ما في كذا بهما ممنوع اما رواتهما فلما ذكره <sup>في</sup> التصريح  
قوله فلا يخرج مسلم عن كثير في ثنائه الخ واما المتون احاديثهما فلا بد لم يقع الا  
على العمل بضمونها ولا على تقديرها على ما راضهما انتهى كلامه فاقول انما  
استلزم شي وخرني الى الله واعلم من الله ما لا تعلمون من ان سبقتها على  
غيرهما ما سبقتها الكلمات الالهية ولا مبدل لكلمات الله ان العدة  
في تلقي لامة لهما بالقبول اعظم فجيعة على اهل الصنفين من القدر في <sup>العلم</sup> الحجة  
لا من هذا الطريق فقد نزل التلميد على شيخه في هذا الجفاء على الضعفاء  
المتسكين بروتهم المحتاجين الى الله سبحانه والمتشبهين بسنة رسول  
الله صلى الله تعالى عليه ولم يبا فيها فان شيخه اقر باجماع لامة عليها وان  
ذلك لو ادعى افادته القطع من حيث عصمة لامة في تلقا قهمل ما يمكن سلبه ذلك  
وهذا مخرج كلامه في التوفير في مسائل خير الواحد والعلامة التلميد على  
كلام شيخه والى ما احاصله ان تواتره النقل من التلقي خلاف الواقع وقول  
العلماء سلفا وخلقا كذا به امران لا مزية فيها وكنا يعون الله سبحانه و  
قال مود تشية ولا يحقق المقام يا اما التمتية فبان قول منعت التلقي لجميع ما في الكتاب  
بوقوع التكلم جرحا لهما وعدم الاجماع العمل بكل ما فيها فقد سلبت الاجماع والتلقي في غير  
فيه فلا سلب وغير المتون المذكورة العمل بالاجماع من الكل واحد هذين السندين  
لمنك هو الذي وقع في كلام شيخنا حيث قال وقد اخرج مسلم عن كثير الخ

منه في كذا بهما

ولذا في الجارى فمقتضى الكلام في هذه التمشية على ذلك السند وحده و  
نقول ان اذا ذلك ان القول يكون لاحاديثا متى تكلم في رجالها راجحا  
على ما في غيرهما علم لا كون جميع ما في الصحيحين كذلك كما نضر عليه بقوله  
كون ما في الصحيحين الى اخرها مبصرة فمعلم راجحان الكل والى تكلم فيها من  
المكابين عدة ذلك ما بينا عشرة من حديثنا اشركا في اثنين وثلاثين  
واخص الجارى بشاكن الاثنين والى ما عايناه فان سلمنا عدم راجحان  
هذه الاحرف المبصرة على ما في غيرهما فما خرج من حكم بينهما الا اقل من  
لا يكثر اليه واما التحقيق فستوعب فيه كلام على السنتين منه اما الكلام  
على الاول وهو الجرح في الرواة مع ما مضى فيه من انه لا يوجب علم راجحان  
الكل وهو الدعي المصنف وقد جمع ارباب الصنعة الحديثة على ان  
جرح المجرح في حديث الكتابين انما يؤثر في فقد القطع بالصححة عز وجل  
تلك الاحرف المبصرة عن تلقى الائمة بها بالقبول على ما في السيوطى  
في التذرية استثنى ابن الصديق من المقتطوع بالصححة فيها ما تكلم فيه  
احاد بينهما فقال هو اسرف بسيرة تكلم عليها بعض اهل العلم كالدر  
وغیره واثنا عشر في خارج تلك الاحرف عن الارحجية على ما في غير ما  
الصحة المقتطوعة اخبر من الصحة في علاج حرجها عند ادى الفن وانقاء  
الخام لا يوجب تنقاء العام تارة تلك ان علاج حرج الصحة عند  
الفن ما اسرف بها في الصحيحين ما من الوجوه المعقولة التي قبلها العقول  
السليمة بمقدار استقراء ثمانية عند اهل هذا العلم وما استدل به

[illegible]

الشئين لا شك انهما ما اخرجهما في الصحيحين قد اخرج لك على انهما لا  
 طاقتهما في نقاية تلك الاحاديث سنداً ومقتناً لم يجد في العلة القاد<sup>حة</sup>  
 انما اصلاً او لا لراكا بعد الوجدان بما عندهما من البصيرة في هذا الخطب  
 الجليل ما يلائم انما متهماً وسما دلتها في الخلق الحصون هما فتصحيحهما  
 لا تقابله تعليل غيرهما مع ان كل تعليل توايه في احاديثهما بين الخطأ في  
 الحكم به في كل ما اتفقوا فرد في الجواب عن كل حديث حديث مهمه هذه  
 العلم الشريف صبراً سائل عديدة لم يتبق فيها شوب في عدم اصا<sup>بة</sup>  
 النظر من مجازيس الانتقاد عليهما فقد اجتمع مع الائمة سوك نفيير  
 من انتقد على صحة تلك الاسرف الميسرة وهذا القدر من الاجتماع على  
 هذا التصور والتفتش للنقض الى التدوين فيما وجدوه خطأ بعد الفحص  
 المفرط لا يوجد مثله في احاديث غيرهما فلم يخرج تلك الحروف عن ارجحان  
 على الكل صحة ولم يكن الحكم به فيها ايضاً حكماً بعد ما سدرناه من الدليل وليس لي  
 ان يقول ما لم يخرج فيه اصلاً ثم اخرج غيرهما اقوى من الجرح وان استدل<sup>ك</sup>  
 بما سبقه لا نأقول عدم الجرح مع الصحيحين من مخرج واحد اثنين مع فرضه  
 وصحة الامامة فيه لا يساوي تصحيح الائمة وفيهم الشئان مع جرح متدارك<sup>ك</sup>  
 من نفي قلبية اخطاوا في الحكم به بهجلاً ومفصلاً بالتدوين المفرد في ذلك ود<sup>ك</sup>  
 لان اتفاق الحفاظ على الصحة في هذا العلم له الشأن الارفع وليس الجرح من كل  
 جرح مما يقتضي به كجرح ابن الجوزي ومثله الحسن بل بعض الصحاح من<sup>طريق</sup>  
 الاحاديث لا يوضع وهذا الدار طي القادح في الاخر في المبحث عنها قد

في إمام الأئمة المحيضة وصنف ما دار عليه من الأحاديث بسببه وكذا  
للخطيب البغدادي قد فرط في ذلك ولم يعيأ بهما ومن خدس خذوها مع انفا  
على توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التي بها نال العلم في الدنيا على ما  
يشير إليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان العلم في الدنيا آتاه رجال من  
ومن هذا القبيل طعن الطاعن على ما أخرجه هذا ثم هذا مع أنه لا يعد كل البعد  
أن الدارقطني وغيره من المنتقدين إنما اظهروا عن مبلغ علمهم في الانتقاد  
مع الإقرار على الاجمال بأن التخصيص خرج لك اجوبة وله تدارك فلم يلزم من انتقاد  
من هذا اعتقاده خروج الاجماع على صحة الكتابين لله تعالى علم وأما الكلام  
على الثاني وهو الذي يجعل دفعه ويحلي اهتمام به ولا اغتنام بمثله والمحمود في  
الامرشاد اليه هو الذي سبحانه فنقول استنادك في منع التلقي لجميع ما فيها  
بانتفاء الاجماع على العمل بضمون حاديتهما وعدم تقديمهما على عارضهما با  
لان ترك العمل في بعض ما وقع من حاديتهما من تقع لم يقع الا باعراض وتوقع  
المناقاة بين ترك العمل بما ترك وبين تقيده بالقبول ويحصل الجمع بين الامرين  
وذلك بوجود شئ وتقدم منها في البيان ما يمهل العذر في الترك عن  
تقدم كل جمع الكتابين من الأئمة الاربعة وغيرهم ومسيس الحاجة  
العذر عن المحيضة في ذلك اكثر من غيره لكثرة القياسات المخالفة بالنصوص  
عموما واما احاديث الشيخين خصوصاً في مذهبهم ونسب اهل المذهب تلك  
القياسات التي حتى وقع بذلك الطعن الشديد على الامام والمذهب  
ولهذا السئس اجاب طبع قده الامام الشعر وعنه في النهج فقال

ای برین ترکه بعضی احادیث اجماعی سبب مرض بدین تلقی اکثر معتبران از فقہا می آید



نقل احد عن الامام البغوية قياسا يخالف نصا صحيح بعده قوله العذر العظيم  
 في ذلك لكونه لم يجد النص صلا او حجة ولكن لم يصح عنه فان اعتقادنا  
 واعتقادكم متصف في الامام البغوية انه كان يقدم النص ولا شر على  
 القياس وانه لو عاش حتى وقت احاديث الشرعية التي صححت بعده وظهر  
 وصحت عنه لا اخذ بها وترك القياس المخالف لها وكان القياس يقل  
 في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالشيقة المذكية لما كانت الدالة متفرقة  
 في عصره مع التابعين في الثغر والمدين كذا القياس في مذهبه لعدم  
 النص في تلك الرواية بخلاف غيره من الامامة الثلاثة فان الحفاظ ساروا في  
 عصرهم في طلب الاحاديث دونها في احاديث الشرعية بعضها بعضا  
 فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره انتهى لفظ الامام  
 الشيرازي وخرج من هذا ان احاديث الكنايين مما لم يعمل بضمونها ابو حنيفة مشايخه  
 لو لم يردح البغوية فيها ولا عدم تلقيها بالقبول املاها لم تبلغه تلك الاحاديث  
 ولو بلغت اتقاها بالقبول او بلغه لكن من طريق لم يعتد عليه فان كثيرا  
 من التبع واتباع التبع ممن تكلم فيه وان كان اكثر ذلك ان شاء الله تعالى فيما  
 لا يرجع الى الطعن العدالة فعدم العمل باهذا وصفه لا يوجب عدم العمل بما  
 في الصحيحين من ذلك المتن بعينها فانها يابسا يندها غير هذه المتن  
 ولودجدها ابو حنيفة لتلقاها بالقبول وترك القياس كما تلقى غيره من  
 الامامة وترك ان يخرج من هذا ايضا انه لو حكم ابو حنيفة مثلاً على حديث  
 غير صحيح فاما حكمه ذلك عليه من حيث الطريق الذي وصله منه اليه

لم يلزم ذلك ان لا يصح عند الحفاظ بعده وهذا صريح كلام المشرك ودون  
 الخارج منه وهذا الذي ذكره روح واقاده وارشد اليه اصل كبير يعطى  
 بعدة الانصاف والتحليص عن مضلات الانفسا وبترك هذا الاصل  
 والجعل به غر من غر من اهل الكفر في انفسهم فاطروا فيهم ونسبوا اليهم  
 ما لم يدعوه في كمال عرفانهم بما نصب نفوسهم وجزوا نوب صغرهم بما خروا  
 عن منصبهم فجاوزوا بهم عن جدتهم وقالوا لو كان الحديث صحيحا في هذه  
 المسئلة  
 لصح عند الحقيقة مثلا لو صح لعل به فلما لم يعمل به لم يصح عنده واذ لم يصح  
 عنده فلا عبرة لصحته عند غيره ولا احجاب علينا في التمسك به وبهذا  
 الجهل القيم يترك العمل بالاحاديث الضعيفة اذا خالفها الفرع لقياسية  
 من غير عيقى انها قياسات بحقيقة نفسه فقد قال الامام المشرك  
 في المنهج مذهبنا للجهل حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان ما سلكنا  
 فهو اصحابه من كلامه فقد يكون ذلك في نفسه ولا يرضاه الامام ولا  
 يقول به لوعرض عليه ولا يخفى ان غالب قياسات الامام من القياس الخبيث  
 وهو الذي يعرف فيه موافقة الفرع للاصل بحيث يفتي احتمال قدرتها  
 او يبعد كقياس الطارة اذ وقعت في غير السمر من القيات على لغة اذ وقعت في سمر  
 وقياس الغائط على البول في الماء الركد ومخرد ذلك انتهى كلامه بلفظه  
 منه ان لا قيسة الغير للجلية التي كبت الحقيقة مشحونة بها غالبا  
 لا يستند الى بحقيقة خصوص القياس الخفي الذي يسمى به استفسانا  
 ويقدمونه على الخيل وقد قال المشافعي من استحسن فقد شرع وهو مختل

٢٩١

العرفان هذا القياس الخفي كما لا يخفى غير هذا على ما قيل في معناه فبمثل هذا  
 القيسة ترك صحيح الأحاديث بخاسر من غير ميلااة واذا قيل له ترك  
 القول الصحيح من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول غيره وهو حرام و  
 عليه اقول ان الماء المصروفة بتمرير ذلك على ما سجدته منها اضل على  
 جهاه ويقول هذا القول المخالف بالحديث في الظاهر غير مخالف لانه لو  
 صح الحديث لما خالفه ابو حنيفة وقد عرفت فبما هذه الملازمة وتقول  
 ايضا لا بد ان يكون عنده معارض اقوى وارجح من هذا العلم الاجمالي حاصل به  
 واما هذه القيسة ذكرت لتأييده وفساد هذه الضرورة في وجود المعارض  
 مع كونها دعوى لا دليل بين فانه لو كان لمنقله اصحابه لتعقدوا عليهم  
 الى نقلها سيما ودفع الطعن عن المذهب من اقوى المدعى لهم الى ذلك  
 والعلم بعد عند حفاظ الامة او نقلوه على ما فيه من الضعف وقد حكموا  
 في مواضع شتى بعدم المعارض وافردوا كتباً بالمدونين في الاحاديث التي  
 لم يروها معارضها ويزوها عن غيرها مما له معارض فالتعقد بتلك  
 اطراء وليس من حسن الظن في شيء ولو سلمت به فحسن الظن الى عالم من  
 علماء الامة لا سيما والحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ولم يكن حسن الظن حجة عند الله سبحانه في ترك الحديث  
 الصحيح كما لا يخفى على ذي البصيرة العالمين بان الميقين لا يتك بالظن  
 وبمثل هذا الكلام ايراد بعد ان شاء الله تعالى في هذه الرسالة ثم  
 الانصاف قال الشعراني ان البصيرة فان عنه الاحاديث الصحيحة المتقدمة

زمانه مما لم يثبت عن غيره وصورة ذلك بان نقول مثلا بلغه حديث  
 عن تابعي جليل ثقة بواسطة رجل لم يعتمد على روايته ولم يبلغه الا عن طريقنا  
 باخبار عن ذلك الرجل التي تضمنت في عصره في القصور والمدائن وذلك التهمة عنهم  
 بعد عصره لما اجتمع التابعون وجلسوا اخذ العلم عنهم وادرجت فيهم  
 الاخذين ووقعت الرحلة اليهم من كل ناحية رؤس ذلك الخلد في المجرع عند  
 الحقيقة بذلك الراوي عن ذلك التابعي خلق كثير من ثقات الرواة واثباتهم  
 وايضا رواه عن جهم من التابعين من كل منهم رجال كثير موثقون وانصحت  
 طرقهم وبعدهم ثم بعد هذا وقت واستحفظت تلك الطرق في الايضاح  
 استوعبت وتخللت في الرجال رجلا رجلا وفي العلل عدة عدة فثبتت ثبوت  
 واعلمت ما اعلمت ووقع الميزان الواضح بين السقيم والصحيح منها وتلاشى الكلام  
 في امر ذلك قرنا بعد قرن في زمن الحفاظ وشهدت للشواهد المتأبعا  
 لما شهد وجها وبه كمالها ديث بعضها البعض كما قال الشعرا في واحصيت  
 بحيث اذا سلم الحافظ المتكسر الواحد بانه ليس في الباب حديث فذلك حكم  
 لسان جميع حملة الحديث وحفاظه من الامة حتى حل لنا ان نقول اذا  
 لم نجد الحكم منه لم يثبت حديث في هذه المسئلة على ما صرح جلال الدين  
 السيوطي في التدريس فيقول القائل بعد تدوين الحفاظ وحكمهم بتمام  
 حديث في الباب لا يثبت حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحفاظ على  
 خلاف استقراءهم مما لم يثبت اليه من له عقد قلب على القضاء المفردة  
 الثبوت بحكم الصفا الاستقرائية وقول الاحاديث وفوزها بغير

الزمان وتاخره امه ضروري لا يورث نقصانا وكلاهما يرجع الى ما يمكن  
 تحصيله وهذا القول لا يتحصل بالحقيقة من بين الائمة وحده وهذا ما لك  
 امام ائمة الحديث فقيهم فلذلك انقضى الموقوف عليه الصحيح في افراد يوم  
 بصوم حتى قال في المطام اسمع من اهل العلم والفقهاء ومن يقيدى بهم ينفع  
 صيام الجماعة وصيامه حسن هذا قوله مع ان في الصحيحين من حديث  
 ابو هريرة مرفوعا لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله يوم الاربعاء  
 يوما وفيهما من حديث جابر رضي عن ابهريرة وعن جابر رضي عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم عن يوم الجمعة نزل مسلم وذي البيت النساء وسرير الكعبة  
 فقد نفى ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باخراج الشيخين نقيما مطلقا  
 حتى عن اهل العلم والفقهاء قال الدارودي ومن صحابك لم يبلغه يعني ما كما  
 هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه حكماء عنه الزرقاني في نهج السالك وهذا  
 الشافعي يرضى في صلوة الخوف على ان الصف الاول يحرس في الركعة الاولى  
 وهذا خلاف النص الثابت في حديث مسلم ان الصف للذي يل الا انهم يسمون  
 معه في الركعة الاولى يحرس لصف الثاني فيها ولم يتبع اصحابه المتكبر  
 قوله للخالف بالحديث وقالوا العلة صحي ولم يبلغه الحديث الا ما حكمه  
 ابن قتيب العبد في شرح العمدة وتبع الغزالي من اجلة تابعيه بعض الشافعي  
 على خلاف نص الحديث في كتابه الوسيط وتعدر عنه ايضا بما اعتد به  
 الشافعي من التحسين تصنيف الوسيط لم يبلغه هذا الحديث ومن اجله  
 قول الشافعي من الخراسانيين ائعي ان في الحديث رواية توافق وهو عن

من غير دليل وانكر بعضهم صدق الرواية عن ائمتنا في خلاف حديث  
القول من حيث ما صرح عنه من قوله اذا جمع الحديث فهو مذهبي انه المذهب  
اذ على تقدير صحة الرواية عنهم يثبت رجوعه عن ذلك والله تعالى اعلم  
وهو كالأئمة في عدم بلوغهم احاديث الصحيحين صلا او باخرج في  
اسانيدهما مما نزل في الزمان المتأخر وعدم عنهم نوايا أحد سببين لم  
يجز قول الجماعة على صحة تلك الاحاديث لتلقي الأئمة لها بالقبول كما لا يبره  
فيه لكل من له ادنى فهم فان قلت قد حكمت فيما لم يثبت له روايات  
الائمة اظمن الاحاديث باتفاه بحكم الاستقراء الصناعي وان القول بان  
الأئمة في الباب الذي نض للمقايض بعدم ثبوت الحديث فيه حديث مكمل  
يثبت اليه لكن متمسكات الأئمة التي بلغت الحفاظ على معارضتها باسناد  
الصحيحين وقد تكدر وجودها في مذهب الحنفية ما قولك فيها ليس يلزم من  
تقديم الأئمة معارض في الصحيحين عليها وتقدم المعارض على ما قال في  
التجديد يدل على عدم تلقي من قدمها لما في الصحيحين القبول قلنا هذا  
ما يكون الاعلى احد الوجوه الاربعة اما ان يكون التمسك بذلك المعارض  
من المقلدين المتأخرين ما نأخذ به من الكنايين لامامه واما ان يكون  
التمسك به من امام من الأئمة لعدم بلوغه حديث الصحيحين واما ان  
يكون التمسك به منه لكون حديثهما واصله عنده من طريق صحيح  
او صحيح به واما ان يكون ذلك المعارض قد ترجع عند ذلك الكلام على  
ما في الكنايين لم يلزم في شيء من ذلك عدم التلقي بالقبول وقد تقدم

عليهما آفاق الأول فلما يجئ جوابه عن لم يعمل بعضهما من المتأخرين  
عن تدوينهما ولما في الثاني والثالث فلما هم مفصلا انفا ولما عن الرابع  
فلانه يجوز للزمية المجتهدين ان يتبع عندهم طريق على طريق الشيخين  
لما لا ح لهم مما يوجب ذلك او لعدم انعقاد الاجتماع على القبول لما في الصحيحين  
في ذلك الزمان لكن لا يلزم من حكم المرجح بالصحة احد المجتهدين على الآخر  
كونه قادحا في صحة المرجوح فقديم المعارض وعدم العمل بما في الصحيحين لا يوجب  
عدم تلقى المقدم التارك للعمل بما فيهما ومن ههنا يتبين عليك ان ما قال العلامة  
في الخبر ثروما ينبغي التنبيه له ان اصحيتها على سواءهما متكررا لما يلزم  
من بعدهما لا المجتهدين المتقدمين عليهما فان هذا مع ظهوره قد خفي  
على بعضهم اذ يقال والله تعالى اعلم انتهى ان اراد به جواز الترجيح المذكور عند  
المجتهدين على بعض احاديث الشيخين بطريقهما فسلم وان اراد ان المجتهدين  
ازهم العمل بكنى ما رويا ثم وجود المعارض لا صحتها فيما خالفوها كلية  
فمنعوا ما من انهم لم يبلغهم حجة من الاحاديث الصحيحة راسا وبلغهم  
كن من طريق مجرد في ذلك الزمان وان عوى وجود المعارض في حكم  
الحفاظ المتأخرون بانتقائه في باب مصداق بلحجة الصناعة فلا  
اصلا هذه التمسك بجواب ثلاثة المجتهدين عن تقدم على وجود الكفاية  
فان من ادعى غير الصحيحين على الصحيحين لا سبيل في ذلك بعد اخرج كلامه  
وتلقى له القوة بالزواجر المجتهدين من انفسهم وكذلك عدم بلوغ احاديثهما  
سطحا او في كونه بعد مدونهما المتصور ان الى من ينسب اليه

الحديث

فلا يثبت الجواب على ذلك وأما الجواب بما اشترك فيه المتقدمون المتأخرون  
 فهو من جهة الوجه الأول انهم ربما يكون العمل بما في الصحيحين  
 الأحاديث ويقدمون معارضته عليه لكون المعارضات ما فيها  
 اما نسخها بالراي من غير اجتماع من كلامه الذي يسمونه نسخا اجتهدا يأم القيل  
 به المحققون وتكلم على طياته في اجزاء مفردة سميها غاية الفسخ مسألة  
 النسخ وهو لاكثر في دعوى المتأخرين لاسيما الفقهاء الحنفية ونسخا مرفوعا  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو النسخ وغيره نقدية ونجاة  
 من القبل الى التبع وهو المعول عليه وعند المتقدمين لا يلزم من هذا النسخ  
 والتقديم عدم تلقي التارك للمقدم لما في الصحيحين بالقبول من حيث الصحة  
 وقطع الثبوت عن النبي صلى الله عليه وسلم تعالى عليه ولم وهو القيل المختار في معناه  
 على ما عرفت وأما على قول يكون معناه وجوب العمل بغيره فذلك من حيث  
 الصحة ولا ينافيه وجوب التارك لمعارض لا يقدح فيها كالنسخ وعد النسخ  
 ما يتألف في الصفة المصطلحة قول مجهود مردود عند جهازة الفرق فلا يلتزم  
 اليه على انه اصطلاح من صدر عنه لا يوثق في زوال جزم ثبوت الحديث  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم تعالى عليه ولم او غلبة الظن المخصوص من بر وبهما واحد  
 الاثرين على اختلاف الفريقين هو اثر تلقى لائمة بالقبول لما في الكنايات <sup>الوجه</sup>  
 الثاني قد يقع كلام الامر من التارك والتقديم يقع من يحمل احداثا للتغيير  
 على حالة نادرة كالمرض مثلا كما يدعى للحامل من الاليل على ذلك كحشة  
 الاعتماد في القيام على اليدين على ذلك فهو متروك عند الحنفية في عموم <sup>الاحوال</sup>



ومقدم عليه معارضه كذا في كتاب الخزقي في التلقي ما لا يخفى  
الوجه الثالث يقدر ان حديث غير الشيخين عليهما السلام في سند  
سند بنينا وغيره ليس بذلك اقتضاء لما في جبال الخلاف في التلقي الوجه الرابع  
يقدر ان حديث غيرهما عليهما ما تكون به مواجة الملقين اسحق وحدثهما  
وهو لا يقتضيه عدم التلقي الوجه الخامس قد يكون حديث الصحيحين من  
باب الرخصة والحديث المعارض من باب العمدة فيقدم من حيث طر في دية  
المعارض علماء وهذا ديدك سادتنا من المشايخ الصوفية الكرام <sup>عليهم السلام</sup>  
نقال وهذا لا ينافي في التلقي ولا يعدا يذو وجوه اخر لذلك من أهل العلم  
وأما الجواب المختصر بالمتأخرين فبيان ذلك ان اتباع المذاهب لا يما اتباع  
المذهب الحنفي عندهم من الفروع المخالفة بأحاديث الشيخين ما هو كشيئونه  
إلى أئمتهم وما هو مرفوعا عنهم على اصل ضيقونه إلى أئمة وعلمهم بها لأحد  
الثلاثة الوجه الاول وهو غاية ابرهم ومرفق جهدهم في اثباتها المتسكك  
من السنن المشهورة او غيره كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وهما ما حسن  
صحيح وكما ان ذلك ان يتفق وقوعه على شرط الشيخين فيكون بذلك كافيا  
فيهما لضرورة تقليدهم لا يثبتهم الاعتقادهم ان ذلك مرجح على الاحاد  
الصحيحين فضلا عن ان يجزوا احداهم بالاشهاد في حديثهما حتى يلزم من  
العمل بما بينهما عدم تلقيها بالقبول منهم ومن من الترخيص فهو ايضا في  
الحجة اللاحقة مقهور تحت سلطة الحجج الباقية التي مرت ذكرها فضلا  
عن تخاسر على الصغرى ولم يتجاسر احد فلم يقع الخلق في الاجماع على ذلك

في المقدار المتقدم من هذه المقدمة عن قوم واحد وهذا الاربع المرفق  
 مما يتدرج فيه وهو ثلث عشرة اعتصموا بها الوجه الثاني وهو  
 من الاول التمسك بانثار الصلابة رضي الله تعالى عنهم واعلم انهم لم يحالوا  
 الله تعالى عليه وسلم واعرف بما تقر عليه الامر اخر فية ان احاديث الصحابة  
 مع الاقرار بالصحة ابتداء لا تار فلم يلزم من هذا ايضاً خرقهم في الجمع  
 من التلقي بالقبول واما الكلام على من هذا التمسك فليس هذا موضعه  
 ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع اجزاء تسميتها يا بارز الضهير للنصف  
 الخبير فان فيه معنى لمن يقطن فراضف الوجه الثالث وهو ان من  
 هذا التمسك الثاني والكثير ان لا ما مناً معاً رضا اصح واقرى مما فيها  
 فياً خذيه ورفضها ولم يلزم من هذا الخرق في الاجماع اذ دعوى الاصححة  
 من الصحيحين لا يتأتى ليقينها بالصحة كما لا يخفى بطلان هذه الدعوى  
 في نفسه قد مر قريباً بما لا مزيد عليه فهو على كرك ان يشاء الله تعالى فقد  
 اتفق عليك بحمد الله سبحانه ان منع العلامة لتلقي الامامة لهما بالقبول  
 مستنداً بالسندين باطل بطوره لا غير خاف على كل منصف وجا في فرائد  
 من معنى النظر في القدمات التي اطلنا القول فيها وجد كساد ما ترجع  
 من كلام ابن الهمام المتقدم على بعض المنتهضين بالصلابة المذهب  
 كالشيخ الدرهم من المتأخرين من علماء بلاد الهند ومع ذلك فلتشأنه  
 بالكلام ولنتكلم على كل جزء جزء منه منفصلاً تيسيراً على الناظر في هذه  
 الودقيات قال رحمه الله تعالى فيهم لا يجوز فيه التقليد اذ الاصححة ليست

وهذا من الوجه الاول والثاني التمسك بان

٢٩٩

هذا هو الوجه الثاني  
 وهو ان من هذا التمسك الثاني  
 والكثير ان لا ما مناً معاً رضا اصح واقرى مما فيها  
 فياً خذيه ورفضها ولم يلزم من هذا الخرق في الاجماع اذ دعوى الاصححة  
 من الصحيحين لا يتأتى ليقينها بالصحة كما لا يخفى بطلان هذه الدعوى  
 في نفسه قد مر قريباً بما لا مزيد عليه فهو على كرك ان يشاء الله تعالى فقد  
 اتفق عليك بحمد الله سبحانه ان منع العلامة لتلقي الامامة لهما بالقبول  
 مستنداً بالسندين باطل بطوره لا غير خاف على كل منصف وجا في فرائد  
 من معنى النظر في القدمات التي اطلنا القول فيها وجد كساد ما ترجع  
 من كلام ابن الهمام المتقدم على بعض المنتهضين بالصلابة المذهب  
 كالشيخ الدرهم من المتأخرين من علماء بلاد الهند ومع ذلك فلتشأنه  
 بالكلام ولنتكلم على كل جزء جزء منه منفصلاً تيسيراً على الناظر في هذه  
 الودقيات قال رحمه الله تعالى فيهم لا يجوز فيه التقليد اذ الاصححة ليست

لا يشك في صحة القول قد مر الجواب عن ذلك ما مر وعرفت ان شاء الله  
 تعالى ومن غير بعيد فمر جده قال فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية <sup>مشددة</sup>  
 في غير الحكم <sup>فصل</sup> قول فرض وجود تلك الشروط في حديث غيرهما مسلم <sup>في</sup>  
 دليل على انه خارج العقل ليس لثبته محال كمن لا يزم من تسليم فرض <sup>الشرط</sup>  
 نفرضه في الوجود وانما الكلام في وجود الشرط وانتفاء ذلك في غيره قد  
 ثبتنا دليله قد سمعنا كون رجحان ما في الصحيحين تحكما قال شر حكمهما <sup>سند</sup> او  
 بان الروايتين المعين للجمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه مطابقة او  
 فيجوز الكون الواقع خلافه اقوال <sup>الرجحان</sup> ما في الصحيحين في الصحة على غيرهما  
 وهو المتنازع فيه لا يتوقف على القطع المذكور وانما يلتقي فيه غلبة الظن <sup>لدليل</sup>  
 يورث ذلك وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة حتى لم يشك منهم  
 واحدا بان الشروط التي توجد في روايتهم لا تجد غيرهم وليس حكمهم هذا  
 يجوز حسن الظن ليهما اسجلا من غير فحص يبلغ عن احوال الرواة في كمال  
 حداقة الحفاظ في فن الجرح والتعديل ومعرفة الاحوال مما يتبعها <sup>لكن</sup> الناظر في  
 ذلك الفن من جملة الفنون الحديثة فما زال الاعيان <sup>علم</sup> تفصيله عن طريق  
 تعيين حصولة ذلك لما وقع الانتقاد من روايتهم على من وقع ومثل هذا  
 عن كل حادثة في الامة بل وعن كل فقيه موافق ومخالف ايضا الاعيان <sup>لان</sup>  
 انما هم وتوابعه لم يورث غلبة الظن ولم يعمد ليدل على رجحية ما في الكتاب  
 من غيرهما لم يثبت في الشريعة المطهرة كثيرا مما ثبت من الظنون <sup>الغالبية</sup> بل  
 لا يثبت ابد حديث صحيح فان صحة الحديث بمعنى <sup>الظن</sup> الغالب صدق

صدوره عن النبي صلى الله عليه وآله في غير الصحيحين فإثباتهما موقوف  
 البقطع عند المحققين فإن لم يثبت نص الغالب بإجماع الحفاظ فلا يمكن  
 تبكيك المخرج الواحد لا كما في الفقه الصحيحة سند كاي غرضية مثلا وفي بعض  
 مسندة يتعود منها الى الله سبحانه فانها تستدب آيات ثبوت الصحة في  
 كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وآية مسندة اعظم منها فاذا  
 غلبة الظن القريب من القطع بوجود شرط فيها لا توجد في غيرها  
 وان لم يحصل ذلك تفصيلا في كل شرط ادعاه بعض المشايخ وجوبه  
 فيهما من غير تصريح من التخييل ثبت التحجج المطلوب في اغلب احاديث  
 الكتابين الا الاصحاف اليسيرة التي عدتها في ما تقدم فلا تثير لقوله  
 وقد اخرج مسلم الزملا اذ تأييده من اثبات الحكم في الجملتين <sup>ما في الصحيحين</sup>  
 على انه قدس من حكم ذلك المتقدروا به مما يعقب الانتقاد فيه وأثبت  
 وجود الشرط فيها بحكم الجمل العقيد من العلماء بل كلهم غير قائل منهم  
 بذلك من غير بصيرة وقد تقرر عند من غلب عليه فن الحديث من الحقيقة  
 ان التعديل متى غلب علم الجرح جعل الجرح كان لم يكن صريح بذلك الخوارزمي  
 في مقدمة مسند الخليفة قال فدايا لا يفي الرواة على اجتهد العلماء  
 فيهم في الشرط <sup>ابن القيم</sup> لاقول ان اراد بهذا التفرع تفرع دوران كونه  
 مجتمعا فيهم الشرط على حكمهم ويكون تفرعه على قوله فاذا فرض  
 وجود تلك الشرط والكان خلاف الظاهر بالسباق والسباق فالحكم  
 بهذا الدران مسلم لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد وسبب ذلك

الشروط في الصحيحين على ما لم يوجد غيره فالرجحان ثابت بدليله وان  
اسد بهذا التفرع تفريع دوران امر الرواة في وجود شرط دون شرط  
على حكمهم ويكون تفريعه على قوله ثم حكمهما <sup>١٣</sup> واحدهما المزمع على ما هو  
بل المتعين بدليل السياق وهو قوله حتى ان <sup>١٣</sup> من اعتد بشرطها وانعائه لا  
يكون مبررا له الاخر مما بين فيه ذلك الشرط عنده مكافيا لمعارضه <sup>المشتمل</sup>  
على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعفه او يار ووقفه استر انهم يفترون على  
صحة من حيث ان باختلاف الاشتراط والانعاء في شرط يكون الحكم  
عند كل من المشرط والمفغى على ما بين من الكفاية للمعارضة لكن لا نسلم ان  
ذلك مما يثبت الحكم في رجحان الكذاين وذلك لانه ليس الكلام في  
الترجيح عند المشرط والمفغى وحدها بل الكلام في الترجيح من الحفاظ  
الناظرين في شرائط الترجيح بل في ترجيح الفقهاء المستدلين على دعائهم  
باحاديث الصحيحين واحاديث غيرها وهذا قال ابن الجوزي <sup>١٤</sup> في منبغ الترجيح  
في كتابه للتحريز في عدم ما به يرجح الحديث وكما منسوب الى كتاب غرر الحجة  
على ما لم يلزمها انتهى قال الشارح اى ترجيح المروي في كتاب عرف بالصحة  
كالصحيحين على منسوب الى كتاب لم يلزم الصحة قال فلو ايدى سندا <sup>١٥</sup>  
الا لصحة انتهى قال الشارح اى اظهر من يلزم الصحة سندا لذلك المروي  
اعتبرا لصحة بينهما طريقا فايها فاز بها فازا بتقديم انتهى هو صحيح  
في ان الترجيح المتعارف فيه هو ترجيح الذي في احاديث كتب الحديث من الحفاظ  
والفقهاء لا الترجيح الواقع بين الترجيح للمشرط بشرط وبين الاخر المفغى لذلك

الشرط على حديث كتاب ابن الجوزي منبغ الترجيح

واذا كان كذلك كان لا صحة والرحمان عند الحفاظ والفقهاء بل  
 كل ما قلنا ضيق في شرائطه ودقق فيها فنرى مسلم حيث لم يلقاها  
 المعاصرة لا يسأوي مبدئ البخاري مع اشتراطه للقاء بل الرواية ايضا  
 فلو صح عنقته المعاصرة عند مسلم وحده لمعارضته ما في البخاري مما  
 الرواية عن ذلك المعاصر وهو ما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة و  
 لا يقبله الضال ذي حجة صادقة ولهذا قدم صحيح البخاري على صحيح مسلم  
 هذا حال صحيح مسلم فما ظنك من لم يتضيق على نفسه تضيقه في صحيح  
 بالنسبة الى صحيح البخاري فهذا الكلام من شيعه الخفية واما ما هم في حكم  
 القول برحمان الصحيحين من الحديث والحفاظ مما يتجيب منه والله تعالى  
 اعلم قال نعم تسكن غير المجتهد ومن لم يختار المراد بنفسه الى ما اجمع  
 عليه الاكثر واما المجتهد في اعتبار الشرط الخ اقول لا نعم المختار المختار  
 لحال الرواكي ليس من سكن نفسه الى ما اجمع عليه الاكثر ولا يحكم عليه  
 اجتماع الامم على عدالة رواة الصحيحين ولا يرجع الى ما اختاره بنفسه  
 فيقدم حديث الرواكي لاختاره بنفسه على حديث الرواكي المجمع على  
 اختياره واعفائه الوفاء من جهابذة فنال الجرح والتعديل لان اختيار الواحد  
 وان كان اماما في الفن لا يعدل اختيار الاف من امته وليس من ضده  
 اختياره بنفسه ان لا يراعى اختيار الامم فضلا على اختياره وهذا ظاهر  
 لاستدراكه فاختار في ترجيح ما اجمع عليه الاكثر كالعامة في غير المختار  
 من علم ان حفاظ الامم اختاروا المراد الصحيحين واعتصموا به

لا يراعى  
 اختيار  
 الواحد

٣٠

على حديث غيرهما وان احتج فيه امر دواته بنفسه فرحان الصحيحين عنده  
مختار من غير حكم واما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه فيلزم عليه حرمان  
ما هو متيق شرطاً في الواقع لكونه احوط واقرّب الى الصدق والصواب  
وليس كتابا يضيّق في الشرط على وجه الأرض من الصحيحين ان يصف المجتهد  
في الشرط ولا يرجع الى رأي نفسه بالقضاء الشرط بل الى ما هو اكثر شروفاً  
واضيق فيقبل حديثه ويقدمه على حديث ليس فيه تلك الشرط وان  
الغايها باجتهاده ورأيه فيها وايضا ما اجتهد الشيخان فيه من الشرط  
وكذا يراه اراه اكثر المجتهدين في الشرط فيتقوى لامحالة عند الملحقين  
كما ان مجتهدا في فرع اذا راي مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوى  
عنده القول المخالف له ان يصف فان كثرة الظنون تأثير في الاصل  
يصحح النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم فرحان الصحيحين  
على غيرهما ليس حكم عند من يُلغى كثيرا مما اشدّ طائفا واذنا ملت فيما  
شرحنا من الاقوال ومهدنا من المقدمات على ما يجب على من يعتني بهذا  
الباب من العلم اطلت العجب عما قاله شيخ الحنفية وحاول من ثبات الحكم  
في رجحان الصحيحين على غيره على رضى من تبعه في ذلك كالشيخ الدهلي  
رحم الله كل رحمة واسعة وايانا وتيقنت بطلان كلام تلميذه  
شارح التحرير ومنعه تلقى الامّة للصحيحين بالقبول مستنداً بتلك  
من ترك العمل بأحاديثها وقدم معارضتها عليها بسيرة تاجرها  
لذلك البطلان تكوّن ذلك ببعضها مخلصا عن مسألة ذهاب بعضه  
الذي لا بد منه

صغياً في القول المنطق عليه الأئمة أن كل حديث صحيح عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وجب العمل به سواء كان من أحاديث الشيخين أم من  
غيرهما وترك ما وجب أم لا بحالة فإردان من ترك الحديث الصحيح  
مع العلم به من الفقهاء ارتكب ما يحرم عليه فربما يضطر إلى أن يقال  
وجبات أن هذا الترك من لفقيه بعد العلم به دليل على وجدانه <sup>عاقبة</sup>  
قاعدة فيها منع الحكم بصحتها عنده وليس الأمر على ما يجاب به بل الحق ما  
حققناه مما يثبتك إلى أن ذلك يجامع الحكم بصحة ما ترك من  
ترك ولا ينافيه وهو بعض الوجوه السابقة ذكرناها في جواب منع  
العلامة صاحب التبيين بقوله لا حجة لمن ترك ذلك بمجرد أن لا يأمه  
عن ذلك جواباً وله عنده معارض أقوى منه لما مر تقريباً وسيجيئ ذكرها  
أن شاء الله تعالى ثم ما يحقق رجحان الصحيحين <sup>على</sup> غيرهما قبول المعارض  
الكاشفة لا حاد بينهما والعمل بما بينهما والحكم بأصحيتها على غيرهما  
فأعترضه ثابت بدليل الشرع وهو تلقى الأئمة لهما بالقبول وبدليل  
الصناعة وهو حكم الحفاظ بما يوجب الصحة في رجالهما وشيوخهما <sup>لخصه</sup>  
واستقراء بدليل الكشاف أيضاً فاجتمعت <sup>على</sup> أصحيتها على غيرهما ثلث <sup>أدلة</sup>  
لا توجد معاني غير الكتابين حفاظ الحديث رحمهم الله تعالى وجرائم عن أئمة  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غير الجزاء فيهم من حكم بأصحيتها  
صناعة وكشف تركيف لا وقد قال بعضهم وأحسن في قوله وأعدل أن لا  
يكن أهل الحديث بدلاً فليس لله تعالى على وجه الأرض بدلاً قال الأمام



المشعراوي في مقدمة الميزان انه رأى كتابا بخط الامام الحافظ جلال  
 الدين السيوطي الى بعض تلامذته يعتذر اليه في عدم مجيئه الى السلطان في  
 حاجة التمسها من الشيخ ذلك التلميذ وتفاضل في هدايه الى السلطان حاكيا  
 معه في ذلك الكتاب توطنه لما يبكي <sup>منه</sup> من عذره ان بعض من غلبت  
 لكدرات البشرية وفتح الله له عين البصيرة كان يرى النفع على الله  
 عليه ولم فلما كان يوم من الايام اتفق له الذهاب الى بيت بعض الملوك  
 فيما تمت به من اجماع الى ذلك فلما وضع القدم على سباطه اغلق عليه  
 الباب العباد بالله سبحانه ففاته نعمة رويته صلى الله تعالى عليه ولم تفر  
 كتب يا اخي اني دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى هذه اللذة  
 من عمرى ستين او سبعين مرة نقطة والشك من هذا الفقير في هذا  
 الحال لا من المشعراوي فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من اجابته  
 واني رجل خادم للحرث احتاج في معرفة صحيفته عن سيقه الى المدخل  
 على رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم واني اخاف ان ادخل على السلطان  
 فيستد الباب وني ويفوتني هذا الخير انتهى معناه وحاصله فخلت راه  
 الله تعالى لم يسئل هذا المدخل المبارك في مرة من مراته على هذه الكثرة  
 عن شأن <sup>الظفر</sup> <sup>من كل</sup> <sup>احد</sup> <sup>منهم</sup> من شدة الاعتناء باهرهما وهذا  
 السيوطي لا كما دارة قال قطعية ما في الكتابين عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه ولم على موافقة ابن الصلاح حيث صرح في تدريس  
 الراوي شرح فقره لنواك مشيدا الى قول ابن الصلاح بقوله هذا

الله اختاره ولا اعتقد سواه انتهى لا بالسؤال عنه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم والله سبحانه تعالى علم وهذا حال حافظ من حفاظ الحديث  
 فما طعنك بالمجتريين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من كمل العارفين من أهل نبوة الكلاية من الأولياء فمن عقد لهم الشيخ  
 الأكرام الإمام ابن العربي رحمه الله تعالى يابا في الفتوحات ملكية  
 وبين ما خصوا به من طريق سعه في أخذ الأحكام عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فقال إن أحدهم إذا احتاج في راحة أو سؤال عن  
 حديث رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيمنزل عليه حينئذ يسمع  
 فيسأله عما احتاج إليه الولي فيجيبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم <sup>سميع</sup>  
 هذا الولي فيمنى ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم قال وهذا كما سأل حينئذ  
 عليه السلام من كتمان وشرائع الإسلام فاجابه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وبعده قال ونسج من هذا الطريق لحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرب  
 حديث صحيح عند أهل الفن لا ثبت عندنا من هذا الطريق ورب موضوع  
 عندهم يصح بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا حديث قلته انتهى <sup>ما هو</sup>  
 والطعن من مثل هذا الطريق أخذ دفع اليمين عند كل رفع وخفض عن رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حديث الصحيحين وسورة قصة فلك  
 من كلامه رحمه الله تعالى فيما سأل من هذه الرسالة فله رحمه الله تعالى  
 في كفت منام شهادة على قراءة صحيح البخاري على رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وخراج القاري من ختمه في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم

وكان الشيخ حاضر في ذلك الحقة وقد جرى له في ذلك من السولات عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه ولم يحصل له حفظ دعاء علي بن النبي صلى الله تعالى عليه و  
 عند ختم صحيح البخاري ولتنقل ذلك كله من كتابه بلفظه قال رحمه الله  
 تعالى في كتاب الوصايا الخ كتاب من الفتوحات في سياق دعاء أورده بعد  
 الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم في المنام يدعوني بعد  
 فراغ البخاري عليه كتاب صحيح البخاري في ذلك سنة تسع وتسعين وخمسمائة  
 بحكمة بين باب الحرة وباب الأحناء بقوله يعني بقراءة البخاري عنده صلى الله  
 تعالى عليه ولم الرجل الصالح محمد بن عمار الصدقي البجلي وهذا هو الذي كان  
 يقره علينا الأئمة لا يحمداً تعالى رحمه الله تعالى رسالت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه ولم في تلك الروايات المطلقة بالثلاث في لفظ واحد  
 وهوان يقول لها انت طالق ثلاثاً فقال صلى الله تعالى عليه ولم هي ثلث  
 كما قال الخليل له حتى تنكح زوجاً غيره فقلت قول له يا رسول الله صلى الله  
 الله تعالى عليه ولم فان قوما من أهل العلم يجعلون ذلك طلاقاً واحدة  
 فقال صلى الله تعالى عليه ولم هو لا نكحوا ما وصل إليهم وأصابوا فقه  
 من هذا تقرير حكم كل مجتهد مصدق فقلت قول يا رسول الله فما أريد  
 في هذه المسئلة إلا ما تحكم به ابتداءً استفتيت وقالو وقع منك ما  
 نضع فقال هي ثلث الخ الخ له حتى تنكح زوجاً غيره فرائت شخصاً قد قام من  
 اجراء الناس رفع صوته وقال لبوابي مخاطباً رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه ولم يقول له يا هذا بهذا اللفظ لا شكك يا مضاء الثلث لا

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ سِوَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَهُ الْعَرْشُ الْمَعْلُومُ ۚ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبًا عَلَى ذَلِكَ الْمُتَكَبِّرِ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِصَوْتِهِ  
 نَكَتَ كَمَا قَالَ الْأَحْمَلُ الرَّحْمَنُ حَتَّى نَكَّ سُرُوجًا غَيْرَهُ اسْتَقْلَمُوا الْفَرْجَ فَأَذَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتِهِ الْكَلِمَاتِ حَتَّى اسْمَعَ مَكَانَ  
 فِي الصَّوْفِ مِنَ النَّاسِ ذَلِكَ الْمُتَكَبِّرُ يَذُوبُ وَيَصْغُلُ حَتَّى مَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ  
 شَيْءٌ فَكَنتَ اسْتَلْغَمَهُ مِنْ هَذَا الَّذِي اغْتَضَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقَالُ لِي أَلَيْسَ لِعَبْدَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتَقِظْتُ وَكَنتَ رَأَى صَلَّى  
 تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ السَّنَةِ يَقُولُ فَكَنتَ قَوْلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
 يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَالْكَرِيمِ وَأَطْلَعْتُ بِرَأْيِهِمْ يَأْتِيهِمْ كُنْزٌ قَرِيبٌ وَفَرَّغَ  
 عَبْدُ عَرَبٍ مِنَ الْأَضْدَادِ يُقَوِّنُهُ وَيُرِيدُ أَنْ يَلْحَقَ بِرَأْيِهِمْ وَيُرِيدُ أَنْ

٣٠٩

الْبَهْرَ وَأَنْتَ عَرَفْنَا نَزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ فَمَا أَسْرَدِيهَا هَهُنَا الْحَيْضُ وَالظُّهْرُ كَانَ صَلَاةً  
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِي فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ إِذَا فَرَّغَ قَرْدُهَا فَأَفْرَغُوا عَلَيْهَا  
 الْمَاءَ وَكَمُوا بِمَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ يَكْتَبِي فَكَنتَ قَوْلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِذَا هُوَ الْحَيْضُ يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ فَيَقُولُ لِي إِذَا فَرَّغَ قَرْدُهَا فَأَفْرَغُوا عَلَيْهَا مَاءً وَكَلَمُوا بِمَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ فَكَنتَ قَوْلُهُ  
 لَهُ فَإِذَا هُوَ الْحَيْضُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَيَقُولُ لِي إِذَا فَرَّغَ قَرْدُهَا فَأَفْرَغُوا عَلَيْهَا الْمَاءَ  
 كُلُوا بِمَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاسْتَقِظْتَ أَنْتَهَى لِقَظُهُ فِي الْمَقَامَاتِ ثُمَّ قَالَ  
 ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ بِسَبِيلِهِ مِنَ الدَّعَاءِ ثُمَّ شَرَعَ فِيهِ حَتَّى خَتَمَ بَحْتَهُ الْفَتْوحَاتِ الْيَكْتَبِي  
 وَهُوَ عَدُوٌّ فِي خَوْضٍ وَحَدِّ طَوِيلٍ وَمِنْ لَفْظِهِ تَسْتَدِينِي ذَلِكَ مِنْ خَتَمَ عَدُوَّهُ  
 أَوْ خَتَمَهُ بِلِقَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِلَى خَتَمٍ مَا بَقِيَ عَلَيْنَا مَا هُوَ قَدَرُ سَبِيلِهِ فِي خَوَارِجِ رَأْيِهِ

[illegible]

ووقنا على ختمه بقراءة ذلك الدعاء تأييداً بالرسول لا بحمد صل الله تعالى  
 عليه ولم قال الشيخ المحقق محمد الباقر <sup>عليه السلام</sup> في كتاب تخاف اهل العرفان  
 وذكر الحق العلامة ابن فورك بضم الفاء انه لما ارد ان يكتب على قوله صل  
 الله تعالى عليه ولم حبيل الى من نيا كوثك النساء والطيب جعل قومه <sup>عليه</sup>  
 في الصلوة توقفاً دائماً مع النبي صلى الله تعالى عليه ولم قال فضيلت الصبح ودخلت  
 بحرايا ووة القايد فرائي النبي صلى الله تعالى عليه ولم كان قد ورد على جواب  
 في الحديث أحدهما من مكة المشرقة ولاخر من مدبر فقال له النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم حيا بولداً مرحباً بحبيبنا ثم قال جوابها في الغيث والسحاب يقول  
 من قال يا قاتل فقد كذب بل قاتله قال كان محسن في نفسي ان اقول نعله الا  
 كان في رواية ابن الجوزي ابن سبويه فقال في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 عليهم اذكركم وتسلم عليهم اذكر فرأيد كوني تركت للدنيا ما ذكرتها في كتابي  
 وقال وروايته مرة اخرى فقلت للسلام عليك يا رسول الله فقال بل بعد كلام  
 طويل وما كتبت على قولنا حيا بل من بنا كوثك حسن ولا يدان مزيد واذا كتبت  
 فسيده الامر اللهم في جميع اجواب اهل العلم قال وروايته مرة اخرى فقال في ما  
 من هذا يد على قولنا حيا الى من نيا كوثك مئة الا لاهم الرباني وقال ايضا كل  
 عن بعض الاولياء انه حضر مجلس فقيه فمر ذلك الفقيه حديثاً فقال لما كان  
 هذا باطل فقال ومن اين لك هذا فقال هذا النبي صلى الله تعالى عليه ولم واقف  
 على اسك يقول ان لم اقل هذا الحديث وكشف هذا الفقيه فرائي النبي صلى  
 الله تعالى عليه ولم وفي الا نوار القدسية للعارف نولي الشعر ان من طاب

[illegible]

وہی جو حضورؐ کے لئے

والمؤمنون الذين جاءهم الموت وهم ظالمون لأنفسهم

لا يؤمنه بمدينة المشرفة ان العامة لا يلقى فيها دسها الا بما صنعت به شر  
 صلى الله تعالى عليه وسلم دون ما فيه رأى اذ قياسه يا سمعته صلى الله عليه وسلم  
 لا يكون لغیره كلام في حضرة الانبیا ورثة وهذا انما يكون لاهل الصفا  
 فان منهم من يشاوره في كل مسألة فيها رأى وقياس يفعل بما اشار به صلى  
 تعالى عليه وسلم بشرط ان يسمع المشاور لفظه صريحاً كما كان عليه الحق <sup>نشيخ</sup>  
 حتى ابن العربي حيث قال في كتابه وقد صححت منه عدة احاديث قال بعض <sup>الحفاظ</sup>  
 بعض عنها فاخذت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وصار ذلك عند  
 من جملة الصحيح اعلم به وان لم يوافق علماء الظاهر على ذلك وفي طبقات <sup>الولاء</sup>  
 ابن المقن في ترجمة ابي موسى المنصور المالكى انه كان كثير الزور واللبى صلى  
 تعالى عليه وسلم يقظة ومناماً وكان يقال ان اكثر افعاله من طبقات من النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اما يقظةً واما مناماً وراه في ليلة واحدة <sup>سبعة</sup>  
 عشرة مرة قال له في اخرهن يا خليفة لا تضحي منى كثير من الاولياء مات  
 بحسرة روى وفي طبقات الاولياء للشعراني في ترجمة الولي الكبير سيك <sup>الان</sup>  
 موسى بن اهيل الزولى انه كان كثير المشاهدة لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وكان غالب افعاله بتوقيف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم <sup>اخر</sup>  
 في الاحداث وقال فيه ايضا نقل بحق الولي الشعراني عن الولي الكبير <sup>سما</sup>  
 احمد الزواكي مدفون بدمهون انه يقول طريقاً هذه ان تكثر من الصلوة  
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى تضيق من جلسائه وضيقه فيظن مثل  
 اصحابه وسأله عن اسود حيتاً وعن الاحاديث التي صنعتها الحفاظ <sup>عندنا</sup>

وفعل ما يقول فيها ودعي العسقلاني في الفقه قال شيخ الاسلام ابو اسمعيل  
 الهروي فيما قرنا على فاطمة وعائشة بنتي محمد بن عبد الوهاب بن احمد بن  
 ابي طالب خيرهم عن عبد الله بن عمر بن علي اخبرهم سمعنا ان احمد بن محمد  
 بن اسمعيل الهروي قال سمعت خالد بن عبد الله المروزي يقول كنت نائما  
 بين الركن والمقام فلهيتا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال لي يا ابا  
 زيد لي متى تدرس كتاب الشافعي لا تدرس من كنا في فقلت يا رسول  
 الله وما كتابك قال جامع محمد بن اسمعيل انتهى فالقرآن كتاب الله تعالى و  
 جامع محمد بن اسمعيل كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذه منقبة  
 عظيمة لصحيح البخاري وشرف لا يوارى بها شرف ومنقبة والكشف لا يطلق  
 الا على العلم المطابق للواقع حجة على الكاشف وغير الكاشف من عقده <sup>الذي</sup>  
 اتباعه وتقليده كالا جتهاد على المجتهد وغير المجتهد من يعتقده <sup>تقليده</sup> والقرآن  
 بل العلم الحاصل في الكشف فهو من العلم الحاصل بالا جتهاد على ما هو الحقيقى  
 وليس هذا موضع بيانه هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف تقيده  
 او نوم فكيف الحال في خصوص الكشف عن روية النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقطعة او نوما لا منها <sup>بما ينبغي</sup> دليل الشرعى وقيل الشرع الناطق باستحالة  
 نقل الشيطان على صاحب هذا الكشف عن الخطاء فيه كائنا من كان المسلمين  
 خواصهم وعمومهم بعبارة مكية من قوله من انى في المنام فقد ركن في  
 امية فانه الشيطان لا يمثّل على صوري وقد صحح الامام تقي بن محمد  
 صاحب السند في الحديث بجملة يا هرة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو انه

رحمه الله تعالى في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فتقاه في هذه الرؤيا استقام  
فاستقام طلبها لصحة الحديث فقراء لنا قال بعض كبار العارفين رحمهم الله  
تعالى ما حاصله ان اللعين كان عالما فلما حمله على الحقيقة وجدته كذلك وقال  
علم كثير مما يقول هذا الوارث ولكن يصحح حديث وحسنه الشريعة المظهر  
لا سيما ما ابتدأ الله سبحانه على يد محسن بيقين كثير ان شاء الله تعالى ثم علم  
الرواية في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من في قامة تشمل روية من الله  
على صورته القدسية المخصوصة وعلى غيره لكون كناية المتكلم واقعة على لا  
المشار إليها بان لا يتفقد ضرورة دون صورة وموضع بيان غير هذا  
وان التخييل المفسد الباطل مثل شيطان عند من عرف الحقيقة الشيطانية  
ومظاهرها فلا يقال يا متاع التمثيل دون التخييل وذلك صريح العقل في قوله  
فان الشيطان لا يتمثل على صورتي فان ذلك علة الحقيقة روية كل احد  
راه صلى الله تعالى عليه وسلم فان لم يدخل التخييل تحت التمثيل امر لازم من عدم  
التمثيل عموم الصدق والمطابقة بالواقع كالمقطة في سرية كل احد  
خلا عنها وجود التخييل مع انتفاء التمثيل وهذا ظاهر لا ستره به والعموم  
المذكور في روية كل من راه صلى الله تعالى عليه وسلم منطوق الحديث  
ثبت المطلوب من خول التخييل تحت التمثيل هذا فالمرية في ترجيح الجاهل  
الصحیح للنهار على غيره مرية على صادمية الاحلة الثلاثة التي اتركها  
عليها في سبيلها هذا اخفاء ان شاء الله تعالى فلا اعتداد لها عند كل  
اورد على منهل الانصاف تنبيه حسن بحج التنبيه لما يرشد اليه



لا يذهب عليك ايها المصنف الحق ان زرقت وسقيت زكاه ان الرجوع اليها  
المحذرة من الدفع المنع عن التلقي مستند اعدم اتفاق الكل على العمل بما في الصحيحين  
انما خاطنا فيها هناك ذلك الدفع <sup>بما يجمع بين ترك العمل عن ترك</sup> ويوجب عنه بما يجمع بين ترك العمل عن ترك  
وبين تارك التارك عما بالقبول فلا يتبادر الى فهمك ان تلك الرجوع  
لونها تامة في دفع المنع وصحة الجمع تامة عندنا ايضا في الاعتذار عن ترك  
العمل وصواب صيغته ذلك فاني لا اترك ذلك فيما تبدي على الله سبحانه علم  
بما هو الصواب عنده فاستكمل على عدمها في ذلك الاعتذار موجرا مشيئا كما  
النسخ فالتقسيم الاول منه وهو النسخ الثابت بالبطلان سبه واحد يتم به ترك  
ترك العمل بالجديث المنسوخ في الصحيحين وهو ظاهر واما النسخ الثاني وهو  
النسخ الاجتهادي المعروف في الفقهاء المتأخرين فهذا الفقير لا يبرح في  
تبليغ المحققين فانه لا يهتج اليه عقلا عند تصور العلم عن وجه الجمع بين الحديثين  
ونوق كل ذي علم عليه نقدا ذي جهار لبعض الجاهلة وقال البيات من قبل  
عليه الجمع بين حديثين فاني اصدق له وليس الاحاديث بما علم فيه ذلك  
وتأخر احدهما عن الآخر على ما قاله الحارثي لا يوجب القول به فالوجه في العلم  
يعلم جمعه لمن لم يعلمه اما الوقفة الى ان رايته العلم اما بالنسخ عن النبي صلى  
عليه وسلم او وجه الجمع واما العمل بهما على الغرمة والرخصة وفضلنا  
القول في هذه المسئلة في اجزاء مفردة على ما اشرنا اليه فيما سبق فالمر  
في نفسه يدل على ان يكون عذرا في ترك العمل بحديث الصحيحين في العمل على الاخذ  
لا يقبل الا اذا حل عليه دليل اخر من الحديث فان الاصل كما في حديث

لا اعتماد مثلا عزم بعدن فلا يكون هذا الحمل مجردة عن ذلك ما في الصحيحين  
 الثالث قوله لا أنزله في باب الحمل والصدق في القول والنقل بالمعنى مشد  
 في الصحابة بالاستقراء بها لا يفوت منه معنى اللفظ المتروك حتى أن ابن  
 رض قال في حديث صنوة الوسيط صلا الله لجوانهم وقبورهم وحشا الله  
 يقتصر على أحد اللفظين مع هذا التقارب في المعنى ولم يتسأخ في ذلك حتى  
 استدلل به بعضهم على عدم جواز النقل بالمعنى ومن جود منهم من قال بشرط  
 ذلك ترادف اللفظين ومن توسع قال تقاربا شبيها بالترادف هذا مذهب  
 المحققين فكيف بالجمالية فقد علم شدة اعتناءهم بحفظ اللفظ وشكهم في عدم  
 ولو في أدنى تفاوت وهو ليل عدم الجواز مطلقا وفي غير الترادف وكيف لا  
 وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث حدث التلخيص فأدعى كما سمع وهم أهل  
 اللسان لا يحتاجون ذلك في الفقه ومن أعظم الظنون القبيحة في ذلك  
 البهيمية رض حتى في ذلك الظن ترك حديث المصداق استنق عليه ليقول مع  
 أنه في فقه على ما ثبت رجوع إعيادلة اليه وفي حقه اللفظ وعدم التمسك  
 آية فلا يوجد في الآية ما يحكم من عتصمه به بإعانة النبي صلى الله تعالى  
 وسلم بالحفظ حذره حتى أخيره قال فما أسند بعد ذلك شيئا سمعته أو كما  
 قال ولا يصح إضال من له أهلية الاستدراك في هذا سأل رجال الصنفين من  
 الطبقات المسألة الذين يعرض للفظ يحمل ويراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولا يكون له من علم اللسان أهلية من ذلك وهذا قال شيخ الجفينة صاحب  
 والتحقيق في التحقيق ولم ينقل من أحد من السلف شرط الفقه من أن وفقت له

قول مستحدث ولما وثقات مفردة في رد هذا القول ان ترك حديث المصنف  
 مثل هذا لا ينسب اليه بحقيقة رحمه الله تعالى والرجوع اليها يكفي مؤنة هذا  
 المقام فلا عذر لمن ترك العمل بحديث الصحيحين بقله فقه الزواري الرابع نقدي  
 الحديث لموافقة القياس نهايتا في ما اذا التمسك في الصحة وحيث لا تسامح  
 بحديث الصحيحين على ما شرحتنا وبسطنا لك فيه القول فلا تمسك له لتقدير  
 غيرهما بذلك وهو ظاهر لك من لا خذ بالعزيمة مع اعتقاد ايا حجة العمل  
 بالرخصة على ما هو في الشايع لا يسمى ترك الحديثهما وذلك ايضا غير خفي  
 الوجه السادس التمسك بما هو على شرط الشيخين وقد عرفت عدم تمامته  
 المسألة مضمومة فضلا عن الترجيح والترك الوجه السابع الدعوى بان هناك  
 معارضا أقوى وقد رتبنا له الوجه الثامن التمسك باننا الصحاكة في  
 عند وجدان المرفوع الصحيح على خلافه متمسك ضعيف قام الدليل الحق على  
 وجوب تركه فان قول المعصوم الواجب علينا اتباعه بمجرد ثبوت صحته  
 عندنا لا يعارضه قول غيره كما يتأمن من كان في فعل قول الصحابي انه لم يبلغه  
 قول المعصوم وهو كثير في الصحابة على ما سيبيح اولى به لكن تركه لعارض  
 اجتهادى لا يكون مضمومة فيه حجة على غيره ولا يخص ذلك في علم نسخة  
 كما نقول به المحفظة لا احتمال وجوده اخر كبلوغ حديثا خروجه فمضمومة  
 بهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك الاخر عنده فعمل ما هو الاخر عملاً وسواء  
 في هذا ان يكون الحديث المتروك من رواية او رواية غيره وليس الحديث  
 في

كل رفع وخفض مروي به فتركه فهذا صحيح بخبران يكون تركه لبلوغ خبره  
 ابن مسعود رضي في عدم رفع وتعارضهما في فهمه وثبوت الثاني عنده بخبر  
 ابن مسعود مع ان الجمع بينهما ممكن بوجه شتى قصد البيان الغلاء وهذا  
 قال الامام الشافعي كيف اترك قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لقول من  
 لو صادته امرأة اى تراحمته فمما اولا وفيما فهم من التعارض وفيما يد  
 لهم من الترجيح مما يبدون الان في كل ذلك تراحمه المليكة لاستاذة وكما  
 جازا عليهم الرجوع الى فهمهم وترك فهمهم وكيف لا نقول بجواز هذا  
 مع انه ثبت اعتمادهم على قول بعض التابعين ازيد من الاعتماد على أنفسهم  
 هذا الاحتمالات فيما ذهب اليه كيف يدرك بقوله قول المعصوم الذي استند<sup>عليه</sup>  
 باب التراحمه رأسا صلى الله تعالى عليه وسلم وكيف يحل ذلك للمسلم أو ليس ذلك  
 من قبيل ترك اليقين بالشك وليس قول الصحابة حجة عند المجتهد مطلقا  
 على ما نسب اليه من لم يتيقن مذهبه فقد قال امام الحنفية ابن الهمام في شرح  
 الهداية في باب الجمعية ان قول الصحابي حجة عندنا فيجب تقليد ما منه يتق<sup>د</sup>  
 من السنة ولا يعارضه كلام في به في باب الاستفتاح اذا فهم على وجهه مع  
 انه يحدو ش من وجه اخر عندنا وذهب الشافعيون من الحنفية على ما صرح به  
 في التجويل لعدم رجوع قولنا ويل الصحابة كتقليدهم وقال الكرخي اذا حمل الصحابي  
 مروية الظاهر في حكم على غير الظاهر فالمعقول هو الظاهر ومن حمل عليه فلا  
 هذا كله فيما اذا ساد الاثر في صحة الرواية بالرفع ولا فلا كلام في تقديم  
 المرفوع عليه لعدم المعارضة فمرفوع الصحيحين كبا ارضه لا ان المروية

لغديرهما فترك ما فيها بالانسان التي لم يتحقق التعارض بينهما وبين مرو  
 تركه قبل ما يثبت عليه الكلام في جواب الترك وعدمه فيا ليت شعري من  
 ابن التعارض واية بين حديثا لرفع المتفق عليه المانع الى الحد المتواتر من كثرة  
 الطرق على ما صرح به السيوطي وبين اثر ابن عمر في تركه ومن اين التعارض بين  
 حديثا بهيرية في العسدين السبع من ولوع الكلب المجمع على تحريمه  
 الستة وبين اثره في اجزاء الثلث وهو قوله اذا ولع الكلب في الاناء فاهرقه  
 ثم اغسله ثلث مرة وهو موقوف عليه من طريق محمد بن اسماعيل عن عطاء وهو  
 طريق غريب لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء قال المغلط في شرح  
 ابن ماجه وبهذا اتفق المتفقون اعتمادا منهم ان ابا هريرة لا يخالف  
 رواة الامم ثبت عنده في روايته وغيرهم يقولون الحجة في روايته لا في  
 وهو الصواب عليه لمحدثون انتهى وهذا قول بعد لا غرض عما قلنا من عدم  
 صحته كحجة المرفوع المروي عنه ولكن بين بين ولم يلقح في ذلك الى  
 عن ابهريرة واخصد على قوله الحجة في روايته لا في رايه ولا امر على اقل  
 فان حفاظ الصحابة عن ما روي عليهم من مخالفة الحديث لا يلجأنا الى القول  
 بتبديل ما صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الى التجاسر بالحكم بالسسخ على  
 الاحاديث وقد اشار الى ذلك الحارثي في كتابه واما بسط العذر عنهم  
 بجواب اهتمام فيه لان العذر عنهم يحجب علينا اعينه فاذا لم نجد حكمتا بعد  
 صحة الحديث وشبهه وهو المتعين عند المتقية فيما خالف الصحابي مرو  
 حتى عذره قاعة كريمة والعذر عن ابهريرة ان ثبت عنه هذا الاثر

رواه

عن حديث على الاختيار ولا يحوط الموقوف عليه على رخصة دون الوجوه فلم يلبس  
ذلك الى الكلام في المرد المحتج عليه لامة استترة المخرج في دوين الشريعة كلها  
وانما اجرينا الكلام بين مرويته ولا شرعته لعدم ثبوت مكره شرعته في الثلاث <sup>عند</sup>  
حذاق الفن فلا عبرة به وهو انما وجد في بعض لفاظ حديث بهيرية مرفوعة  
يعضله بالماله لئلا ان شبعنا في طريقه عياش بن سميعيل وهو مذكور في الحديث  
وغیره يرويه بهذا الاسناد عن سميعيل فاستلوه سبعا وهو الصواب في الجمع الذي  
يخير فيه ههنا هوان رواية الصحيحين في عارضه لا شر المرد من غيرهما فاشرى <sup>الضعف</sup>  
والتي ان في الاثر نخل مرسل ياصح في الصحيحين في الرواية لئلا  
الاثر ان شاء الله سبحانه ان تراجع الى نفسك وتحمك يا حلالا من وقد تكلمنا في اسرار <sup>مرد</sup>  
على ان الاثر لا تقادم المرفوع عند الكل حتى تحققة ايفا يلبط من هذا والمقصود <sup>بدليل</sup>  
ههنا ان ترك المرفوع كاسيما المخرج للصحيحين لا يترك الا لاثارة وقد اثبتنا ذلك  
حقا لا يرة فيه للمصنف الله الهادي ذيل حسن هذا الدراسة اعلم غناك الله <sup>استقام</sup>  
عن خ ل فلاة العادة ورزقك ذوق التحقيق على سوة القادة السادة ان ما  
قهرك من الحجية الباطنة على ترجيح ما في الكتابين على غيرهما يستدركك ترك كل <sup>بما</sup>  
يخالف حديث الصحيحين ان ظهر منه له جدي غيرهما وكون ذلك التارك <sup>مستحب</sup>  
كقوله ما عارضه لاجماع من قول المخالفين له لظهور ان ما تلقاه لامة من <sup>طريق</sup>  
بالنسبة الى التي لم يكن كذلك كالمساثل الجمع عليها لامة بالنسبة الى ما لست  
كذلك فان وجب ترك غير الجمع عليه من المسائل لمعارضته له فكذلك <sup>ترك</sup>  
خير المتلقى بالقبول من الاعاد في معارضته بذلك لا تخد الدليل في الصواب

٣١٩

وهو وجوب العمل بالإجماع نعم يتصور في المعارضة ان يكون حديث المذهب ضعيفا  
معارضاً لحديث صحيح من غير الكنايين اوحسن فرما يقول المقلدان الضعيف  
فيما دون امامه لا يخذل امام وفيما فوق الامام في مشايخه لا اقبل جرحاً من أي  
جرح كان مع تعديل الامامي من جرحه غيره فالاول من الامرين عندنا تركه  
والثاني لذلك من حسن الظن بالائمة المجتهدين فلا نقول بوجوب تركه عليه ولا  
الى الصحيح بعد كون الضعيف اصح منه عنده من حيث اعتقاده في امامه بما هو من  
في نفسه ليس الاعتقاد به مجازة اذ صامذهب مشهور في حذوة بالاحادِيث ليس  
من جاز فيخرج حكم الصحيح حديث معارض لحديث مذهبهم ولزم الاخذ بحديث  
حكم من احكام الشريعة حكم الاخذ به على ذلك الحديث بالصحة فتصحيح احكامه  
بدليل اخذه بهذا الحديث لو كان اقوى عنده من تصحيح الخرج وتحسينه لكان في محله  
بخلافه من تصحيح الامامة كما يلزم في ترجيح معارض الصحيحين فان تصحيحهما اقوى من  
وحدن نفعاً ولا يخفى عليك ان هذا الكتاب به من ان ضعيف المذهب عند المقلد  
يجوز ان يعارض الصحيح من غير الصحيحين من حيث ظنه في امامه انما هو في مقلد  
يرى امامه الاخذ بالضعاف غير جائز حتى يلزم من اخذه بحديث في حكم حكمه عليه  
بالصحة فاحمد بن حنبل في حديثه تقديم الضعاف على الاقضية في الاحكام  
يلزم من اخذكم بالصحة وتبعه فيه تليذه الناسك العفيف سليمان بن اشعث  
المشهور في اورد كتاب السند من ائمة الستة والحق من ذلك الامام  
الصحيحة ايضا تقديم الضعيف على القياس على ما حكاه القاري في شرح المشكاة من ان  
خرم عن جميع اصحاب المجتبية فقال المحدث في مقدمة مسنده ان جمعة قيل

وامثاله ان يا حنيفة كان يستعمل القياس من الاخبار وهذا يغلبه الشهادة التي  
 على البقية والنوجه ابطال ما قال انه كان لا يتبع الاخبار من عرف ماخذ الحنفية  
 واحكامه عرف بطلان ما قاله وبما في ذلك من حيث التفتيش ان يا حنيفة قال ان  
 في الصلوة نافذة لحدوثها <sup>الاحتمال</sup> وقع في الركبة فتحتك بعض القوم فحققة فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من تهقه منكم فليعد الوضوء والصلوة وهذا  
 الحديث وان كان ضعيفا فقد قال به ابو حنيفة وترك به قياس القهقهة في الصلوة  
 على غير الصلوة خلافا للشافعي فانه اخذ بالقياس قال ابو حنيفة بجواز الرضوء <sup>بين</sup>  
 التمر لحدث ابن مسعود رضي الله عنه بان كان ضعيفا فقد اخذ به ابو حنيفة وترك  
 قياس السبيل على سائر الاشياء بخلاف الشافعي فانه اخذ بالقياس فظن ان يا <sup>حنيفة</sup>  
 يقدم الاحاديث الضعيفة على القياس لكن راي الخطيب وامثاله انه ترك العمل  
 ببعض الاحاديث التي اخذ بها الشافعي فظن انه تركها بالقياس لم يعلموا انه انما تركها  
 لاحاديث اصح منها انتهى كلامه بلفظه من عين الكتاب هذا كمال اتباع من قال  
 به الحديث وهو الموافق بالدليل في الاقيسة الحقيقية فان الظن الضعيف <sup>صحيح</sup>  
 المتناهي في الضعف اقوى من القياسات الحقيقية للقطع بصدقه <sup>المصدر</sup>  
 تعالى عليه وسلم ونحو القياس على تقدير صوابه المتعمل الظن لا احتمال خطأ <sup>المصدر</sup>  
 فاذا ثبت هذا من هذه الحقيقة فلا سبغ لمقلده ان يحكم على ما خذه بمجرد اخذه  
 به بالصحة وان يعارض به صحيحا <sup>صحيح</sup> تجلس الظن الى امامه وان كان من غير الكتاب  
 ولا يسمع له ايضا ان يقول ان له في المباحات حديثا صحيحا لا محالة وذلك لكون  
 اسما لها من انه ربما يقدم الضعيف على القياس وياخذ في الاحكام <sup>الحديث</sup>



وثانيهما ان الحفاظ اذا حكموا في باب من الابواب لم يثبت فيه الحديث ضعيف  
 كما حكموا في الوضوء بنبيذ التمر في فساد الوضوء والصلوة بالفقهاء مثلا <sup>محقق</sup>  
 دليل النفي مع عدمه ايضا لا يتحقق عليك ان الحكم المذكور من ان ضعيف المذهب <sup>بحسن</sup>  
 الظن الى صاحب الحديث يجب ان يعرض الصحيح كما انه مخصوص بما لم علم عدم تجوز <sup>تقديم</sup>  
 الضعيف على الاقضية كما مر <sup>مخصوص</sup> بما علم انه استدلك به صاحب المذهب متبعا  
 ما استدلك به لنضرة فان اقتضاء حسن الظن لما يقضيه من المعارض المذكور  
 انما هو غيبي لا ياتباعه المقلدين فقد بين ان حسن الظن من المقلد الى صاحب  
 المذهب لا يسامح لا فيما اذا كان متمسكه حديثا ضعيفا وطم انه لا يأخذ بالضبط  
 في الاحكام وطم ايضا ان التمسك بذلك منه لا من اتباعه لتأييد قوله <sup>فكان</sup>  
 ذلك معارضا بحسن او صحيح من غير الكنايين فيحصل بذلك علم اجمال عجمته <sup>ضعفه</sup>  
 الحفاظ عند امامه فاذا حصل له ذلك ويستند علمه الى الحديث المذكور علم عجمته  
 اجمالا الى قول امامه في معارضة الحديث فهذا الضنيع منه على لا يكون <sup>حج</sup>  
 من قبل ترك ما روي من العمل بالحديث الصحيح وهو غاية المروءة لا اعتماد المقلدين <sup>على</sup>  
 ايتمهم بغير ذلك ان شاء الله تعالى ولا عذر له انما حسن الظن فيلجأون هذا  
 وقد نهيتك باسناد العذر اليهم على هذا الضنيع اذا اتفق وقوعه بالشرائط <sup>المتقدمة</sup>  
 وغلب التقليد على صلحيه فغاية ذلك ان لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث لا انه  
 يجب عليه ترك الحديث الصحيح ولا حديث المذهب فان ذلك اذا حكم عليه <sup>بحسن</sup>  
 الظن وغلبة التقليد <sup>محقق</sup> لا موجب ان الحكم عليه حسن الظن به عليه <sup>للقائل</sup>  
 ولم يحصل له سبب ذلك العلم لا اجمال عجمته هذا الضعيف عند امامه فلا

العن الضعيف على عارضة الصبح والله تعالى اعلم **الرأس**

الثانية عشر في ابداء حسن الطوية الى الامام لاجل الصيغة

رحمه الله تعالى ولزوم التلاوة وبمذنبه والذي عنه ورد ما قيل فيه علم

عصاك الله تعالى عن ميثاقك واحسن المؤمنين ظنوك اني بصدق في هذا

الحكايات ان يرمنى من علم غده ولا معرفة سبوا العقيدة الى الامام الجعفي

لظنه اني تركت مذهبه والرجوع اليه مذهب الانبياء والمرسلين

الفضل لما يبصر اليه ويعصده في ذلك ما ذكرت فيه من جسيارات الحنفية

خلاف الأحاديث الصحيحة وهو أن سبدا اعتقادك سدا في مارتك سدا

الا فيما خالف الحديث الصحيح ولم يظهروا جوابا للذي ذهب عن ذلك الحديث وهذا

مبدئية حيث اصر على جعل الدنيا بالسند الصحيح للحديث المتخالف في

اسد فليأخذ بالحدوث والعمل بوجوبه لا يستتر كما ذهب إليه مع أن من كان

بقوة دليل غير لا سقطه ولا انهدر له بالمدرك بل مع مجوز ان لصاحبه

عن هذا الدليل جوابا لا يكون قوله هذا مذموم ما كما عرفت وللمجانب  
حاشا أن الحق لا ينسب إلى المأمورين بل هو التثنية انتساب قوله التثنية إلى المأمورين

بما تقدم بيانه وخرق الطغى والذمات انقاذ هذه الدراسة في هذه الايام

لتكون شهادة صادقة على كذا الطاعن في عين الكتاب ان ذكرنا ان من الناس من

لا يفتنه الشيطان قال صلى الله عليه وسلم هذا شفتي قلبه والله استخ

يعلم مني اني في كل ما اظهره في هذه الدراسة من جلي صادق ان شاء الله تعالى

الله سبحانه انه الكبير فانه التي امر بها في المكنى المجيد قل يا ايها الذين آمنوا

[illegible]

ائقوا الله وكونوا مع الصادقين وهم العارفون بالله سبحانه واهل الحديث الذين  
 بصيرة اللهجة وهو اصل صنعتهم ودرجته في العلم انزلت معمره لما خربت من  
 ائبنة السنة ثم اني لا اشتغل بذكر مناقبه الجملة التي ملئت الافاق واقربها  
 اهل الخلاف والوفاق وقد كنت فيها الاسفار فتشمت بذكرها الامصار في الا  
 فان ما اهتمني منها هو انا عليه من التعاديب محضرة هذا الامام البارع وما كان امر  
 حقه وقد ريت انا وابائي على موايد علمه وادبه وعظيمة الله سبحانه واطهار  
 صلى الله تعالى عليه وسلم على هذه وسلكنا هذا الطريق المياريك على مشاهير مسلكه  
 حتى اوامر الله سبحانه المتعلقة بالائتحة ولا يضاع على شدة شان الحرمان في  
 احد طريقها فله رحمه الله تعالى علينا من الايام الباسطة التي لم تقدر على  
 حقه اسأل الله سبحانه ان يجازيه عليه عنا خير ما يجازيه اماما عن  
 ما موم ومنه وليا لاهه مثل هذا لا يشغل ذهنه بحق نعمائه فقد نسي الله سبحانه  
 والعباد ذيله سبحانه من لك في لاهه فان من لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى  
 اللهم سرفنا في امرنا وارنا تقصيرنا فيما اوجبت علينا من حقوقك وحقوق  
 ثم اني اذكر لك بتوفيق الله جلالة المحصورة مما بحر عليه والي بذهبه رحمه الله تعالى  
 بعد ان هديت بفضل الله سبحانه الى العمل بالحديث والحمد لله الذي بنعمته تتم  
 الصالحات وان ما تقر وتثبت كيت الحفنة وعدم من مذهب الامام الجينية اما  
 ان تبين عندك انه مذهب غيره من اصحابه من تلمذ عليه واحد من علماء مذهب  
 ولا يتبين لك اما بالاعتين انه قوله او باحتمال ذلك الاول لا ابالي بذكره اذا  
 عند خلافه باد وجهه من الوجهة ان القول لثابت الائمة الثلاثة يتبع

بمجرد شوقه عنهم <sup>عليه</sup> اقرهم اذ لم يكن لقوم ما يرجوه عليه كمال حسن الظن <sup>الكلية</sup>  
 الثالثة في غرارة علمهم <sup>من</sup> معتمدهم بدقائق الشريعة وليس عنوا احد من <sup>ثقله</sup> تلك  
 الحقيقة فعادة من احد منهم غير الحقيقة ويستوى في ذلك صاحبها وغيره <sup>والله</sup>  
 ان صاحبها يلزم ان قوله في كل جملة معه وانها <sup>بجهد</sup> هذا في مذهبه <sup>فما</sup> غير  
 وعنده من يدرك به وليس هذا عمل ابطاله <sup>فقد</sup> الحقيقة من علماء <sup>مذهبه</sup>  
 رجال ونحو بالرجوع من فضله تعالى <sup>لما</sup> لم يطراء علينا <sup>سرف</sup> لا احدهم وانما <sup>رق</sup>  
 التقليد على قدر ما ثبت على من ثبت من امام المذهب <sup>جده</sup> والثاني <sup>ليكون</sup>  
 القين <sup>والاحكام</sup> الثوبان <sup>لا</sup> اصل في رواية كتب المذهب ان يكون من صاحبها  
 ان يكون قولهم <sup>جدا</sup> عن سند من السنة او مؤيد به <sup>ولا</sup> اول منها <sup>البيان</sup>  
 عند كشي من السنة <sup>الا</sup> يعارضه فان عارضه <sup>اتركه</sup> وان ثبت انه <sup>قول</sup> الحقيقة  
 بلا شبهة في ذلك <sup>ومستند</sup> في ذلك كذا في هذا كله وعلى هذا ترك كل رواية <sup>علم</sup>  
 وقول هذا حاله ثبت عند من ثبت وهو كثير في ابواب الفقه <sup>وقد</sup> من بعض <sup>سئلة</sup>  
 اول الكتاب من اثبات هذا القسم من التروكا <sup>عند</sup> من ذكره <sup>واذا</sup> كفي الحقيقة من تعجيل <sup>البيان</sup>  
 عقيب الفرائض حتى قالوا كل ما ورد من المعينات يوتي بها عقيب الرتبة <sup>ويروى</sup> في ذلك <sup>والله</sup>  
 سبحانه اعلم مستقبا او لاحقا وهو قول <sup>لم</sup> نطلع <sup>الى</sup> لان على مستند من السنة وثبت  
 هذا ما ينفيه من حديث البدعي عازي <sup>قال</sup> مقت محمد <sup>صلى</sup> الله عليه وسلم  
 وقال ابو كامل <sup>سئل</sup> الله <sup>صلى</sup> الله عليه وسلم في الصلوة قيامه ركعة ومجده <sup>وا</sup>  
 جلسته بين السجدين ومجده ما بين التسليم <sup>والا</sup> الضرب <sup>قال</sup> ابو خازم <sup>قال</sup> السند  
 وقولته واعند <sup>الهي</sup> الكهين <sup>فمجدته</sup> في السنة بين السجدين <sup>فمجدته</sup>

بين التسليم ولا تضاد قريب من المسووم رواه ابو داود في سننه ومن حديث  
الزهري بن قيس عن ابي داود ايضاً قال صلى بنا امامنا ثانياً في ايامه ثمة فقال صلى  
هذه الصلوة او مثل هذه الصلوة مع النبي صلى الله عليه وآله كان ابو بكر وعمر يقيمون في  
المقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير الاول من الصلوة ففضل النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى لا يتأياض خديته ثم انقلبت رشفة  
يعني نفسه فقام الرجل كذلك ادرك معه للتكبير الاول من الصلوة ليشفع قريب  
اليه عمر فاخذ بيديه فنهض ثم قال اجلس فانه لم يهلك اهل الكتاب الا انهم  
بين صلواتهم فضل فرفع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوته فقال صاب الله بك  
يا ابن الخطايا لا يعبد يقول من لو قال ان الفصل المطلوب يحصل بالتأخر من مصل  
فان عرض امر القائم للجلوس لو كان ما يقرر القائل تاخرون اجلس مع ان المتأخر  
عن مصل الفرض للتأخر فخره مختلف في نفسه في الاحاديث وكان الحديث الاول في  
الفصل بالجلسة بين التسليم ولا تضاد لهذا كان بعض الصحابة يخرج من المسجد  
لحصول الفصل وكان بعضهم يتكلم عقب الفرض لذلك على ما ورد في القصة كما من  
انذارهم في شرح البخاري وذلك بظاهرة على ان التأخر لا يفيد ذلك وظاهره من  
ان يكون بعد اتمام الجلوس في السنن احتياطاً في الفصل على ان الاحاديث  
التي وردت في الاذكار المعقبة وصحت بعدم تلويحها عن فرائض الفرض  
دلت كلها على تأخير الروايات انقصا لها عن الفرائض ولا يخفى ان الحديث  
يدل على الجلسة الطويلة بعد الفريضة المقدرة بقدر قيامه صلى الله عليه وسلم  
طويلاً ولم في الصلوة ولو في بعض الاحيان وقد عرف جلل قيامه صلى الله عليه وسلم

فيها وانما راعى الروايات ما يظهر له دليل وجواب عن هذه الاحاديث الثابتة  
 لا يمتنع عن ذلك وانما راعى ما نشأ من السنة يوم الحديث الضعيف لا يقول  
 الموقوفة عليهم لقول المجتهد واذا جازى ناسى من الصحابة تعالى الله عن ذلك  
 واذا كان القول متعينا معلوما على الحقيقة وخالفه قول تابعي من غير  
 الزهريين من اهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم جميعا من غير اهل المدينة طحا  
 افضل الصلوة والتسليم ولم يظهر على عبد القوي ما يرجح على الاخر فلا مرع عندك على  
 بل حسن الظن الى الامام لا اجل في علو مناظره الدقيقة الثابتة بحكم تقديم قوله  
 من التابعين هذا اذا علم من القول الجرد شيء من السنة واما اذا لم يعارضه  
 شيء منها اعمل بكلامه في العلوم بثبوتها عن الحقيقة والمحملة لذلك الحسن ظنهم  
 اليه بل الى اتباعه من علماء مذهبه <sup>من الروايات</sup> فان لم يخالفك مستندا من السنة وخبرهم  
 بقصدي راعى من العلماء ما علموا ومن مثله هذا القسم من المصالحات عند مسعورة  
 في الوضوء فاني لم اجد له مستندا رفوها ولا موقفا وشعرك لا اتركه ومنها ايضا  
 قوله بوجوب التكبير قبل قوت الوتر فاني لم اجد له مستندا رفوها فضلا عن ان  
 ما يدل على استمراره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومواظبته عليه بل وعلم  
 على نأركه حتى يحرم القول منهم بوجوبه ومع هذا اعمل به واذا خطب عليه من غيرك  
 الحسن الظن المذكور ولكن لا اعتقد وجوبه فانه من يقبل القلب هو علم لا  
 الامم عليه ولم يقر طحا لك عندك دليل من السنة واما العمل فكيف فيه حسن الظن  
 الى من قال به ومنها ايضا قول المجتهد بوجوب فعل اليمين عند تكبير قوت الوتر  
 لم يثبت في ذلك الا ان عندك اشهر من غيرك عن تابعي دليل فضلا عن صحابي وفضل

على فضل من حديث صحيح وحديث لا ترفع الايدي الا في سبيل معلول في عددها كبريات  
 العبدية وكبريات القنوت معلول ضعيف لم يثبت فيه المحذور ولا كبريات القنوت  
 ولا كبريات القنوت وردة صاحب الطهارة في كتابه على يده في ايراد الضميمة  
 التي لا يخرج بها وحاشا في محال في التلبية اعلم به ولا اعتقد حجية كل ذلك  
 وسحب عليك التيقظ الحسن في هذا مع التحقيق بل ومع علمنا مذهبه حين لا نقول  
 في اتيان ما لم يثبت عندنا بما على شريهم حين لا يخفاه فيهم بان ملاح من كبريات  
 في الاستيعاب لا توافقهم لدايق الشريعة لا سبيل لنا الى ذلك في قوله تتبعنا <sup>علمنا</sup> بتسحب  
 اتباعهم فيما قالوا وهذا محل حسن الظن بالائمة الكبار واتباعهم كل عالم جليل ثبت عنه  
 قول في شيء غير معارض بشيء لا فيه اذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة  
 فان الرقعة عند ذلك بحسن الظن ان من خلفه من حيث ان ذلك جوابا باحرام  
 في تركه فورا كما تقدم به لا محالة ولكن في تركه من حققة ادب اخرجهم المذهب وهو  
 اترك المذهب بالحديث فيما عاينه منطوقا ولا العقد عن ذلك من غير دليل على <sup>النقد</sup>  
 فلا اني تذكر اسوذة واحدة في ركنين الا في اذ انزلت الارض في الفجر <sup>صلى</sup>  
 لورده صريح السنة فيها بخصوصها على ما في سنن ابى داود وحسن الظن المذكور  
 من مع العلم بالوحي كولو في بها نادرا جدا فان من في طعم النبوت من طرق  
 الاسانيد المتصلة كما ذكرنا بحمد الله تعالى في شعبة كل معلق لم يصل اليه  
 من تلك الطرق فيطرحه من غير مبالاة ولا يعاينه اصلا فضلا ان يعاينه  
 مستمرا كما فعل به نادرا بالتحقيق ومذهبنا به مع ان الجليل العجيب من <sup>لا نقول</sup>  
 يرفع يديه عند الركوع والقيام عنه والنهوض عن القعدة الاولى مع كونه <sup>متواترا</sup>

التقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تقدم مشروحا ثم يقول بجواب رفع اليدين  
 في تكبير الوتر مع انك لو شئت مثلهم اقطار لا دخل ياتي فيه برفع صحيح ولا  
 اثر يعتد عليه وما استغرب ايضا انهم يرفعون الايدي عند تكبير الوتر ولا يرفعون  
 في قنوت الوتر وقد اخبرني ابن ابي شيبة في مصنفه في ابي عبد الله في رفع اليدين في الوتر  
 فقال حدثنا معاوية ابن هشام قال حدثنا سفيان عن ابي عبد الله عن الحسن بن  
 مسعود

عن ابيه عن عبد الله انه كان يرفع يديه في قنوت الوتر ايضا قال حدثنا عبد  
 الرحمن بن محمد الحارثي عن ابي عبد الله عن الحسن بن مسعود عن ابيه عن عبد الله انه  
 يرفع يديه اذا قنت في الوتر انتهى عبد الله هذا هو عبد الله بن مسعود  
 فان الاسود من وانه لان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما اصل القنوت في

الحج اخبرني ابن ابي شيبة في مصنفه بسنده عن عبد الله بن يزيد عن ابي عبد الله  
 عن عمر انه كان لا يفتي في الفرك في الوتر فكان اذا سئل عن قنوت قال اعلم بالقنوت  
 طول القيام انتهى وجه الاستغراب ان معنى الناس اوليهم بعمل ما ثبت عن ابن  
 مسعود  
 هو كما ما من الحقيقة حتى بني مذهبه على بروايته وسادته الموقوفة عليه  
 يقدم الحقيقة على التامروعات من غير اعتقادهم فيه انه اعرف بالحقيقة  
 الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد ثبت بروايته مثل ما  
 ابي بكر في مصنفه انه كان يرفع يديه في قنوت الوتر ونفت بروايته عن ابي عبد الله  
 لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير شيئا  
 وهو ما اخبرني بسنده عن عبد الرحمن بن الحسن بن الحسن بن عبد الله بن  
 مسعود  
 كان اذا فرغ من القراءة يعني في الركعة الأخيرة من الوتر كبر فركعت فاذا فرغ

مسعود



من الثبوت كبر ثمراته انتهى وخالفه الخفية في الموضوعين قد عوارف اليد في القس  
 وزادوه على التأكيد عند الفراغ من قراءة الكعة الثالثة وذلك غير متناهي يستلزم  
 مذنبهم <sup>عليه</sup> اقول عبد <sup>ابن</sup> رضى وقد رايت في كتاب المغنى في فقه الحنابلة نسبة في  
 اليد في دعاء الثبوت الى الخفية وهو اقرب ما ينبغي ان يكون الامر عليه <sup>ابن</sup> الشافعي  
 والله سبحانه اعلم هذا ما يتعلق الكلام بالشق الاول من الشقين لثبوت سنن في الحديث  
 الاول واما الشق الثاني من هذين الشقين وهو ان يكون الثبوت للمعلوم <sup>شواهد</sup>  
 عند الحقيقة او المحتمل المجهول بالأصل على انه قوله مؤيداً يستند من الشرعية  
 فاما ان لا يظهر من خلفه في ذلك من كرامة دليل علينا وهو قليل الوقوع بل  
 فلا نظر لنا الى خلافه فنحن مع الحديث ان شاء الله تعالى واهله واما ان يظهر  
 ذلك فلا يخفى اما ان يتبرج عندنا متمسكاً بالحقيقة على غيره او بالعكس <sup>فعل</sup>  
 الاول ينبغي ان يكون ذلك عند الحنفى الغالب عليه العمل بالحديث شهي وحلى  
 من العمل والتفق عندنا قروء عديدة من ذلك قوله بوجوب الزكاة في حلى النساء  
 اذرو في ذلك احاديث وليس في الباب على مبلغ علمي فيه كحديث عمر بن شبيب  
 عن ابيه عن جده في مسكنان غليظتان من هبة يد بسه امرأة جاءت الى  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاوجبت الزكاة عليها اخرجها ابو داود والنسائي <sup>صح</sup>  
 المتنازع ورجال سنده كاهم لا يقال فيهم لاحد من الحفاظ واما ضعفه <sup>متنا</sup>  
 من طريق اخر له عنده وفيه ابن لهيعة والمنشئ بن الضياح وهما ضعيفان و  
 استدلال مالك في الموطأ والشافعي على عدم وجوب الزكاة في حليهن لا نأثر قال  
 الاثر سمعت ابا عبد الله احمد بن حنبل يقول حسنة من الصحابة رضى الله

بن مالك وجابر بن عمر وعائشة واسماء بنت ابى بكر رضي الله عنهم زكاة الحل  
 اقول وما روي في ذلك من حديث جابر فرفعه باطل ان في سننه عافية بن ايوب  
 وقالوا كل ما روي عن جابر فهو موثق ولا يخفى الا اننا لا نقاها المرفوع على انها  
 باشر عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الحل عندهما على عائشة  
 سهوت حديثا رفعا في الوجوب فجمع الراقي في التخرج بين حديثها وبين عملها من  
 عدم اخراج الزكاة عن بيت ابنة اليتيم التي هي في مجزأها انها راضا كانت في الزكاة  
 في الحل ولا ريب في حال اليتيم فقد ظهر من هذا ان مذهب السجينة في زكاة الحل  
 اوفى بالحديث ومقتضاؤه بقوت الورق تمام السنة على خلاف قول الشافعي  
 انه في النصف الاخير من رمضان يدرج بحديث حسن بن علي بن ابي طالب قال علمني  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلمات اقولن في الوتر الحديث رواه عنه الصحاح السنن لا يروى  
 باسناد على شرط الصحيح وحسن الترمذي وقال الحاكم انه على شرط الشيخين قال ابو عيسى  
 سننه ولا تعرف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القنوت شيئا احسن من هذا  
 دلالة لا ينجيه انه اتفقت الامة على وجوب الوتر في تمام السنة فاطلاق  
 الامام رضي الله عنه في قوله اقولن في الوتر ظاهر في تركه ليلة والظاهر كما نص امام  
 عنه صاف في مثله ولم يرد الشافعي والحديث يوجب على مذهبها ما استكسبوا  
 بالاثار فمن لك ما روي الترمذي في سننه وقد روي عن ابن ابي طالب انه كان  
 لا يفتي الا في النصف الاخير من رمضان كان يفتي بعد الركوع انتهى هذا  
 اشراف في مقابلة المرفوع معلق لم يسند ابو عيسى بل رواه بصحة الترمذي ومن  
 ما رواه ابو داود في سننه واسنده عن احمد بن محمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن

عن محمد بن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أقامهم يعني في شهر رمضان كان يقبض في الضيف  
الآخر من مضان انتهى هو معناه أن في معارضة المرفوع أيضا لا يرف في بعض الصحاح  
يتم في سنده وكان مجهول السند ومن ذلك ما رواه أبو داود أيضا واسناده عن  
النجاشي عن محمد بن عيسى بن عيسى بن عبد الله بن الحسين بن محمد بن الخطاب رضي الله  
عن أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ليلة ولا يقبض بهم إلا في المصنف الثاني للحد  
فهذا مع كونه اثرًا معاول بالحسن لم يدرك عمر بن قاتل الإمام النعمان ولم يذكر  
الشافعية من أتى مرفوع في الباب ولا ياترغب ما ذكرنا قال لا سلم في شرح المنهاج  
بعدهما استدلال الشافعي بالأثر المذكورة وقد انصف من قال بالقبول كل الستة  
لاطلا وحديث حسن بن علي بن فرواه عن السند لا أربعة ثم قال وهذا الوجه يعجز  
الاستدلال بالمرفوع في إطلاقه فهو كما قاله في شرح المذهب انتهى في معنا قول العجينة  
أن الملتجئ إلى الحرم لا يقبل فيه بالحي إلى أن يخرج من الحرم فيقبل خارجه وذلك بال  
عليه وإن يابسة قبل الأفيات فيه فيقتصر على الحرم المذكورة في الحديث من غير اعتبار  
أن ما في معناها وهو المذكور في كتب الحنفية ومن لم يلق الذئب بها من ابتاعه فقد  
خالف إمامه وجعله بذلك عتية للحنن حتى عد بعض العلماء الحاقه من منافي  
العجينة وواقفه على الأول يقال في شرح التلخيص في أول كتاب التلخيص في ذكر  
الحضائر في جود القتال بكه قال حتى لو حصر جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم  
فيها وكل ما ورد فيهم من خصائص الحرم أن لا يجازي بها نفعاً على أهل العدل  
وتجارتهم في ذلك جمهور الفقهاء وقالوا بقائلاًون على بعضهم إذا لم يكن ردهم عن  
الآيات فقال هذا لا ينقل عن جمهورهم رضي الله الشافعي في كتابه الخلاف

المنافي في معناه وهو المذكور في كتب الحنفية ومن لم يلق الذئب بها من ابتاعه فقد خالف إمامه وجعله بذلك عتية للحنن حتى عد بعض العلماء الحاقه من منافي

الحديث من كتاب الأئمة ونص عليه أيضا في آخر كتابه المسمى بسير الوفا الذي يذكره  
تقريب الدين شرح العدة وخالفه في الثاني وهو عدم التقدير الشافعي فقال القوم  
في جواز قتلهن كونهن مهالا يוכל قتلهن جائزة للحرم ولا فدية عليه وما انفقال  
المعنى فيه كونهن موجبات لكل من يجوز الحرم قتله وما لا فلا وهذا لا ما لا يجهل  
في كتاب الأئمة من مما تقر به عين من تفسر فوج الله سبحانه تخرج من تروصفه  
تعالى لهذا البلد المقدس بقوله حرمنا آمنا ويقوله ومنع خطه كان آمنا والسر  
المتفق والمترجم بسيرة حقيقته آلا العارفين وهذا المذهب الشريف يكون  
عمر بن سعيد بن العاصي المتجاسر على الله وسوء سبغة الجيوش إلى الكثرة  
المظنة لقتل عبد الله بن أبي حمزة ممنع عن تبعة الناصية الكاذبة الخاطئة  
استقى الأئمة وكان اليأس منه على المدينة المطهرة شدة امره ووجده الخبيث عواقبه  
لكون صنعه هذا على هذا الكلب حراما من أصله وقصة ذلك في حاشية  
ابن تيمية حويل بن عمر التزاعي المحدث المتفق على إخراج الشيعية من حصنها وقد  
عرض هذا الجائر المتجاسر على الله تعالى وسوءه صلى الله عليه وسلم بالمنع  
عداوته وحملته الحديث الذي قام به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الغد من يوم الفتح بحرم مكة ونخص حمله له صلى الله عليه وسلم ساعة  
من نهار يومه بغير حرمته بعدها إلى الأبد وحث بتبليغ الشاهد ذلك  
منه صلى الله عليه وسلم الغائب قال الراوي فقيل لا في شرح ما قال  
لك يعني ذلك الجائر قال قال ابن أبي عمير بذلك منك يا أبا شريح إن الحرم  
لا يعيد عاصيا ولا فاراديم ولا فاسر نجية وشرح هذا أصح ما في أسلم

سم سم سم

على  
في  
في  
في  
في

فتحكمة وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين وكان يرى ما راه البوحيفة في  
 هذه امثلة وقول البوحيفة في الاول هو منظور الاحاديث الصحيحة من ذلك  
 الحديث المتفق عليه التبخان هو لكان سنده البوشريح في منع الحجاير عمره وقيه ان  
 حكمة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان  
 يمتك بها دما ولا يعصديها شجرة فان احترق فيها يقتل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله تعالى اذن لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولم ياذن لكم وانما اذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها  
 بالامس فليبلغ الشاهد الغائب الحديث فعوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فلا يحل لامرئ سيفك بهاد ما عام يدخل فيه الحجا في الملتجى الى الحرم وغيره  
 وايضا بين خصوصية باحلالها له ساعة من نهار وعود الحرمه بعد ذلك  
 على حالها والكلام في كل ذلك غير فارق بين طلعي وغيره فكان كل ذلك حراما  
 غير ما دون كل احد في كل حال سواء علم الحجا الى الله تعالى عليه وسلم لم يكن في ذلك  
 هذه النصيحة فيمتك في باحة قتل الحجا في اجزعه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بقوله فان احترق فيها يقتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والخوفية من  
 ان يبر المطبق المؤيد ما لا يخفى في هذا التعاليم والاهتمام من جلال النبوة  
 بحيث ان بعض الناس ياخذ في قتل الملتجى حديثا من من ذلك المتفق عليه  
 قتل ابن خطل حيث من قبله وقد اخبرناه متعلق باستان الكعبة فاجاب عنه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم الغد من يوم القمح بان ذلك محرم على الخصوص في  
 دل عليها قتل صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يحل لاحد قبله الا بعد ذلك وانما

راك

م م م

وإنما حلت في مباحة من بها رجايب الشافعي عن إحداهما حرمة أن مضاهها محرمة  
 نصيب القتال فتناظم ما يعم كالمحقق وغيره وأنصف الامام ابن رقيق العبد حيث  
 قال هذا التأويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه عموم النكرة في سياق الخبر  
 في قوله فلا يحل لأحد وأيضا فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتي خصومه  
 بأجلها ساعة من نهار قال فإن أحدث خص قاتل رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى الذي أنزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأذن لكم  
 بهذا اللفظان المأذون للرسول فيه ولم يؤذن فيه لغيره وكذلك أذن للرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فيه أما مطلق القتال ولم يكن قتال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وسلم لأهل مكة بمحقق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث في هذا التأويل وأيضا  
 وسياقه يدل على أن التحريم لأهلها حرمة البقعة بتعمير مطلق القتال فيها  
 وسفك الدم وذلك لا يختص بما يتصل وأيضا فتخصيص الحديث بما يتصل  
 ليس لنا دليل على تعيين هذا الوجه بعينه لأن يحمل عليه الحديث فلان  
 أبك معنى آخر يخص به الحديث لم يكن بأولى من هذا الأمر انتهى كلامه وهذا  
 في كونه شافعيًا من كمال التبعاع بالحديث وهو نيد الفحول من العلماء من  
 غلب عليهم الحديث وقل ما يوجد مثله في فقهاء الخنفية إذ جعل سعيهم  
 كله في ضربة المذهب للتأويلات المتباعدة للنصوص الدافقة له وما أبك  
 إلى محمد الله من شواهد مذهب الخنفية في هذه المسئلة حديثا بهيرية  
 في صحيح البخاري أن خزاعة قتلوا رجلا من بني لبيد عام فمكة بقتل منهم  
 قتلوه فاحتج بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يذكر في تخصيص قتال الناس  
 حديث

٥٣٣

عليه السلام

عن مكة القتل والتعليل برسالة عليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله والمؤمنين  
والهام تحمل لاحد قبل ولا لاحد بعد ولا وانها حلت ساعة من نهار لا وانها  
ساعتى هذه حرام الحديث ووجه كونه حجة على الشافعى انه صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم اهدى من القائل من بنى ليث وزجر من قبل هذا القائل من بنى خراة و  
اهتم بزجره حتى كتب حله وخضبه قال ما قال فان كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
القول وناطقه ان قتل النجاشى في الحرم حرام من غير نصيب ان يابعم فبطل حمل النجاشى  
المعتملة على هذا الحمل والقول بالا حجة فيما دون ان تصيب ما ارتكبه الشافعى  
يعنى ان هذا الحديث يحرم القتل بمجرد الكون في الحرم ففي الكائن الملقى العايد به  
الى كمال الخفى وفي الثانى وهو عدم تعدية القتل الى الموديات لغير المصدر <sup>حقه</sup> فنص  
بالقتل والعقل معاً اما القتل فظاهر حديث بحسن ولا اصل عدم التعدية الى غير المضى  
واما العقل فيظهر بالنظر في تعليل من عدلى المضى فمن علمه بحرمته الكل وعدا الى كل  
الحرم كله فقوله ضعيف من حيث ان فيه ابطال ما دل عليه ايام الايض من <sup>التعليل</sup>  
بالفسق لان مقتضى العلة ان يتقيد الحكم بها وجودا وعدا فان لم يتقيد وثبت الحكم  
حيث لعدم بطلان اثرها بخصوصها في الحكم حيث ثبت الحكم مع انتفاءها وذلك  
خلافاً لدل عليه النسخ من التعليل وايضا نقل هذا التعليل بعض الشافعىين <sup>الشافعى</sup>  
فقال معنى في جواز قتلهم كونهم مالا يؤكل فكل مالا يؤكل فقتله جائز للحرم  
فدية عليه انتهى وهو ضعيف فان جواز القتل غير جواز الاصطياد وانما يرى الشافعى  
جواز الاصطياد وعدمه وجوب الجزاء بالقتل او لما كوله واما جواز لا قدام على  
مالا يؤكل ولا مما لا ينفى فيه ضد ففقد هذا وكلا النظريين من الامام ابو حنيفة

وأما من علته من الشافعية بمعنى لا تبيح وعدها إلى كل مود فقوله قوي بالنظر  
 إلى تصرفه بتأسيين فظاهر من جهة الآية بأن القليل بالفسق وهو يخرج  
 عن الحد فيبقى شأن مرجح لهذه الجنبية في الكلام <sup>محمدا</sup> فلو مقتضى حد  
 الجنبية أنه لا يجوز اصطفاها لأشد العز وما في معناها من بقاء السباع  
 وهذا مردود بظهور المعنى المنصوص عليه من شموله لا أن يخرج لعدم  
 المركب في هذه الحيثية ومعنى إذا ظهر في المصنوع عليه عذره فاستوى في كل  
 فيه مع ذلك الحكم كما في الأشياء السبعة التي في باب الإبراء قد سبق لنا في  
 على العقلة فيها وإن اختلف في الشيء لا يتكفي إيجاب عن ذلك ثم لا  
 ابرج يبق العبد فقال لمكونا في سائر ما بالقلوب الحكم بالآثار وهو  
 لا يقتضيه مفهوم ما عدا الجواهر فالعذر لا ينافي مقتضى القدر المذكور <sup>مفهوم</sup>  
 عدد وقد قال به جماعة فيكون القدر مقتضا للموت <sup>بأن لا ينافي</sup> في مقتضى  
 بالعدالة وهذا المعنى على بعض المعنوية في التخصيص المذكور انتهى <sup>مفهوم</sup>  
 العبد ذكر غير ذلك مع هذا أيضا انتهى في التعليل أنه لا يبيح العبدان شره  
 الجنبية قوله في المسئلة الأولى وهو عدم قتل المرتبة إلى الحرم وقالوا لا  
 قتل هذه الأشياء في الحرم معللة بفسق العبدان فتوجب العلة في قتل  
 المرتبة فيقتل بل أولى لأنه مكلف هذا القواسم فسقها لا معنى ولا تكليف <sup>عليها</sup>  
 والمكلف إذا ارتكب الفسق بها نكح حرمه نفسه فهو أولى بإقامته مقتضى  
 الفسق عليه انتهى هذا الوجه في رده قوي غيبة الدفع ولهذا فلا <sup>أي في الحرم</sup>  
 يخرج قتل العبد بعد نقله مع ميله الواضح في هذه المسئلة إلى ما ذهب

م م م



الجمعة وهذا عند ليس بالبين قال ايض وفيه غرر فليست به تقوى انا قول رسول  
الله سبحانه وعلو ان شاء الله تعالى غررا فقتلها بحمل الله سبحانه ان قياس باحة  
الملتج على باحة قتل الموزيات الخمسة باطل بوجوب احدها لان التلذذ <sup>القتل</sup> لا  
وسياق النفي على العموم لغة العرب فيه فقوله صلى الله تعالى عليه ولم لا يحمل  
يو من يابنه واليوم كخران سيفك بهاد ما نض في تحريم جميع الدماء غير ما <sup>استثناه</sup>  
المض لآخر من الموزيات الخمسة والقياس في مقابلة الضح حرام وثانيهما هذا  
القياس ليس <sup>على</sup> سنته لكون الاصل فيه مشتملا على نصف يد على الفرع يصلح  
ان يكون جزء المناط الحكم وذلك لان مناط الحكم في قتل الاشياء المذكورة  
لاشتمل ان يكون فسق العدوان بمجرد حتى يوجد ذلك في الملتج بالعدوان  
بالاقلية من حيث تكليفه بل العدوان المذكور مع صف استمراره في الحرم  
وكونهما لا يمكن ان يضيق على من يتكدر منه ذلك فيخرج الى غير الحرم ويقتل  
فيه كيف الفارة والغراب العقرب باقية كيف يضطر الى الخروج من الحرم ولو  
اخرجت لا خرجت افرادها من غير استقصاء جميعها دون الانواع باسرها  
والعدوان فيها مستمر لانه ليس عدوان فرد بخني مرة فيقتل بتلك الحناية  
حتى يهل الجزاء الى وقت خروجه منه ان امكن في كل ذلك يابئها الملتج  
الى الحرم وانما يساويها في المعنى الجاني الذي دخل الحرم فلم يزل اياه القتل  
والعدوان ولم يتيسر اخراجه عن الحرم كما لا يتيسر اخراج الموزيات الخمسة  
وليس كلام في ذلك في متناع وجود مثله من حيث انتفاء امكان الاخراج فيه  
اكانت فانه فيها غنيتين ان القياس المذكور ليس <sup>على</sup> شرطه كما لا يخفى على من <sup>النظر</sup>

الثاق في علل الأحكام والله العاصم لا يغيثه وقد القول من المجتهد من  
 بها من مذهبه وما قيل له كل محقق فائق رحيق المعاني في الملكوتية من مشايخ  
 بها العذبة ومعها لم يثبت عنه رحمه الله تعالى ما ينسب اليه من تحليل مذنب  
 المقدسة على ما كلف الف الف صلوة وسلام وعلى الله وأصحابه سكن من جميع  
 بين الفوزين بحق المؤمنين زادها الله سبحانه تعظيما وتكريما وكراما  
 الدنيا من جمل النعم وقد انطقت الأحاديث الصحيحة المجردة من العجيبين وغيرهم  
 تحريم المدينة المصاهرة كتحريم العظيمة واجتمعت ذلك أهل المدينة المنورة <sup>على</sup> <sup>أققت</sup>  
 الأئمة الثلاثة معهم وهو الحق الصريح لا يراه فيه والاستدلال على خلافه <sup>ضعيف</sup>  
 وما مستاك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة وحل بظاهرها على التحليل فقد <sup>ثبت</sup>  
 عند الحفاظ صدورها قبل التحريم وما حرمت إلا بعد خبر وأخبار بعض <sup>أعيان</sup>  
 بما يوجب الجمع بأحاديث التحريم وليس هذا محل ذكرها ولا ينبغي <sup>على</sup> <sup>حش</sup> <sup>الرجوع</sup> <sup>إلى</sup> <sup>ما</sup>  
 هذا المسئلة من كتب الشريعة المطهرة هذا ما اقلق من الكلام بما اذا ظهر عندنا  
 على مذهب المجتهد ترجيح على غيره ولما في العكس فيما اذا ترجح كلام الغد عليه <sup>فإن</sup>  
 يرجح بالصنعة اللدنية أو النظرية فالأول ثم وجوب العمل بما ترجح وترك <sup>العمل</sup>  
 مخالفه فمد في بعض معجم التوجيهات ونذكر لك في بعضها على تقادة القوة <sup>استحب</sup>  
 والضعف فيها بناء على قوة تلك الوجه وضعفها وبيان ذلك بطول وليس  
 هذا محله ثم لاخذ بالراجح من القسم الأول وترك المرجوح <sup>جُل</sup> <sup>ما</sup> <sup>عليه</sup> <sup>على</sup>  
 الأحكام وقد ذكرنا ذلك في المقتضيات على اختلاف أبوابها بحيث لا تنضب <sup>بتصنيف</sup>  
 على حيالة وكثرة ذلك في علمنا بوجهين أحدهما هو أن مذهب <sup>المجتهد</sup>

لاسيما في الخلافة في لاكن في آثار الصحابة رضاع وجوه معارضة المرفوع بها  
 زعماء بعض علماء المذهب الكائن في واثبت كما ان سعة القرن الاول يما هو  
 الامم عليه في نفس الامر واما في اليد اخرا وان في خلافة امام الخفية في  
 الظاهر فقال الاثار ما تكون نتيجة كلام بعض النجاشي من السنة ويظهر علينا في  
 ترك ما هذا وصفه وهو اذا اقترب كثير من هذا المذهب في انهم بان على قول  
 المقدسة على ما كها افضل الصلوة والاسلام في يوم في حج الذين في ذلك  
 فيما طريقه النقل من ذلك على ما كها الامام الا في هذا المذهب في سنة من  
 الاصل من ان الاجتماع في المدينة في يوم في حج الذين في ذلك  
 في رسالة اليد في حاله القيام في الصلوة على على الغلوة مع وجود المرفوع في  
 قبض النبي على اليسر وجمعه على الحاجة عند طول القيام في يوم في حج الذين في ذلك  
 عمل هذا كما يحض الحديث الصحيح حديث اخر مثله ولا يجوز ذلك في المذهب  
 واركانا خلاف الظاهر في احد من العلماء والقبض وان في طريقه في المذهب  
 عن مالك في استحسنة لكن في ابن المقاسم عن مالك في الاستسالة واما في الحديث  
 في صحابه وروعه اباحة القبض في النافذة طول القيام في كرهه في الفرض  
 قال ابن الجارح ذلك حيث يساه مقصد المقصد في النافذة نقله الزرقاني  
 في شرح الموطا قال ابو عبد الله في القبض لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله  
 ولم فيه خلا وهو المذكور مالك في الموطا في الحديث ابن المنذر وغيره عن  
 مالك غيره انتهى في ذلك قد علمت ذكره غير ابن المنذر عنه وقواه وهو الذي  
 ذكره مالك في الموطا او لا منه ان ذكره في الموطا في كونه مذهبها

استدلال ضعيف فان العلم بجميع تصديقه في نوعا من ترميز وفيه فليكن  
مذهبه كما قل في قنوت الصبح حيث تقدر فيه على ثوب عمره في عدم جواز  
ان القنوت في الصبح مذهبه الثابت عنه وان رواه ما ذكره من ان ابن عمر  
عليه نحران ان ابن عمر يواضع عمر اهل المدينة بل قد ذكر ان حدسهم في رفع  
القبض امره في صحيح بخاري لا يردحوة عليه نعمه وعلى اصحابه حيث كانوا يعمل  
اهل المدينة ولا يزال اعداءهم يتفرد به ما لك فقد جاء فيه الاثار عن سلف  
روى جملة من ذلك الامام ابو بكر بن الاشبة في مصنفه وفيه ازعم عبد الله  
ابن عمر رواه في مصنفه سنداه فقال حدثنا عثمان قال حدثنا زيد بن ابراهيم قال  
حدثنا زيد بن ابراهيم قال كان ابن الزبير قد اصاب في رواية الحديث والعجيب كل العجيب من مثل شيخ  
الدهلي حيث ينبغي في شرح السفر بالليل لا يزال اطلقا رقا وانما يقول الله  
في الحج اعرف ذلك بعض علماء الكوفة فلم يوافقوا ذلك بشئ سوى ان يخاصوا ذكر  
فما لا يلتصق به اهل علم وعمل اهل المدينة الاموية في ذلك عند علماء مذهب  
اقوم من انار الله بعين الشواهد فيه وقد ظهر على جهلهم تعالى ما يصلح له  
فيه من مروييات ما منهم وهو ارواه عن غيره وحدثنا طاعون عبد الله بن  
سفيان وهو ياتون في نسخ الامم بعد كتابه اقام تلك الامة مستغفرا  
في ذلك ثم ان ابن مسعود قدم المدينة فسال عوف بن مالك فاحضنه ليكن قال  
وانما لا ينط في الرأب فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى المدينة حتى كان  
الاقا اوافه بذلك فامرته ان يفرق امرته انتهى قال الرقاق وفي هذا وهو لا  
يعمل اهل المدينة لرجوع ابن مسعود عن جهاده ذلك فتم ذلك في وقت لا

انتهى قول في هذا ونحو الاحتجاج بان انما الصحابة تركت بعلمهم كما نرى  
 بالمر فروع وذلك لان الاثر ما ثبت عن فعل الصحابي او قوله من غير استناد الى  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس طريقه الكو بسوا كان اجتهاداً امته او  
 بقول غيره من علماء الصحابة او علماء من فروع عنده على فضله فهذا الاحتمال  
 فيه لم يخرج من كونه اثاراً واحكامه الخاص به فنقول عبد الله في افتائه <sup>الثالث</sup>  
 ان يحتمل الوجه الثلاثة المذكورة فلما ترك قوله وهو اثره وعبد الله عليه  
 دل على ان الاثر يترك بعلمهم وعلى ان اثر في الاثر لا احتمال الثالث في عدم  
 تركه يقولهم وجه كونه معقول لا يصار الى غيره لا دليل هو ان  
 القائل فيما لم يبينه الصحابي عدم الرفع اذ لو كان لذكر وتعيين تقدم على  
 المدينة المطهرة على اجتهاد رجل من الصحابة فلا تراض بين الدليلين  
 مع كون احدهما هو الظاهر فيما يتعين تقدم الاخر عليه وهو العمل المذكور ههنا  
 فيكون في ان ما كان واجبا به يكون الاحاديث الصحيحة عن طواهرها وتكون  
 في انما الصحابة كما يتكون بالمر فروع وما ترك الحديث الصحيح بعلمهم فيل  
 عليه مذهبياً في عدم اخلاء صوم الولي عن الميت مع رد الحديث  
 الصحيح فيه قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري واجاب المالكية عن اجاد  
 في انما يجوز على اهل المدينة انتهى يعني علمهم بالامر واما امام <sup>المطهر</sup>  
 المشافعي في المدرسة فغير من بحر شرف هاشم بر جاسه سبحانه صدو الحثين  
 بنيل العلوم من اهل هذا البيت المقدس <sup>فصل</sup> في التكاليف عنهم فقد روي في الشعر في  
 كتابه تلخيص السنن للبيهقي السمر بالنهي المبين في جميع ادلة المجتهدين عنهم <sup>بسمه</sup>

م م م

عن عيسى بن عيسى عن ابن عبد الله عن علي قال سمعت الشافعي يقول كل حديث صحيح من شئت  
العراق فليس له اصل في البخاري فلا يقدر ان كان صحيحا حتى يروى عنه من غير  
ان عمل اهل المدينة المقدسة يتركه يدور في الصحيح عند غيرهم من غير ان يروى  
الكوفة فبعضهم فان عملهم على نهج اورد بخلاف الحديث الصحيح عند غيرهم  
لا يتصور الا باقتفاء اصل ذلك عندهم والا لما وضعهم الحديث من غير ان يروى  
الحديث المعارض لعملهم وجبت التمسك به وترك ما خالفه وروى الشافعي  
دليل قوي على وجود الحديث الصحيح في ذلك عندهم وحديثهم يتخرج من حديث  
غيرهم عند هذين الامامين في هذا الجواز اعتمادا على اهل الاجازة بوجود الحديث  
الراجح مع وجدان الدليل المعارض به بعينه وذلك مخصوص بعمل اهل المدينة المقدسة  
عند ما رواه هذا الحكم بتقديم عمل اهل المدينة المعطية على الحديث الصحيح في حديث  
غير الصحيحين بعد تدوينهما فان ما اخرجوه الشيوخان قد تقدم ما لا يروى به الصحيحين  
ومن جملة ما يروى ما رواه اهل المدينة المعطية في حديث اعراس ما يروى عن المدينة  
اخرجوه الشيوخان في صحيحهما يقدم على عمل اهل المدينة عندنا كذلك وخرج به اهل  
الحديث فلجازوا الصيام عن الميت وانه قال الشافعي في القدر والوجوه ورواه  
والصحيح في الزهر وقادة ومحمد بن ابي سليمان وكثير بن سعد وداود الطائفي  
وسواء كان عن صيام رمضان او عن كفارة او بذر ورجح البيهقي في التوفيق  
القول للشافعي صحة الاحاديث فيه حتى قال في شرح مسلم انه الصحيح في ذلك  
نعتقد وهو لا يصححه لحق اصحابه الجاهلين بين الفقهاء وحديث لقوة  
الاحاديث الصحيحة الصريحة وكذلك حديث العراقيين اذ جاء من غيرهم في

هذا على الرتبة تقدم الغرض في الرسول صلى

الشيخين ولا يسمي له اصل عند المجازين لا يقبل واما ما اصل الدنيا من طريقهما فلا يعلم  
يتبع حشيت رجاله مدنيون على ما رجاله العراقيون مع اخراج الشيخين لهما من  
غرض خافية عندها واما عدم القبول فلا نقول به فيما اتفق عليه الشفان لئلا يلقى  
لها بالقبول هذا في ترك الحديث الصحيح واما ترجيح احد الصحيحين على الآخر فليعلم  
كلية في مذهبيهما وعليهما راجح الشافعي حديثه لان قبل الفجر على ما يرضاه مما  
به الخفية ولهذا عقد البيهقي في سنده بابا في فضل اهل المدينة فما يدرك على  
علمهم في باحث لان واعتذر عن عدم مطابقتها لها بان الشافعي استدرك بمصالحهم  
على الاذان قبل الفجر وعليها راجح حديث الجهم بالبصرة على ما يرضاه وهذا المذكور انه من  
مسالك هذين الامامين المتبعين من شى على اثرها بقرة عين من يقين زوجين  
الله سبحانه بركة ذلك في الدنيا والآخرة من فضله المدر على اهله وهو سبحانه  
من يري لانه المرنجي في كل ما يرتجى بل يتبدد وعز ثنائه واذا عرفت مسلكي هذا ولا  
عندك ان الخفية بل وفها الكوفة قاطبة كخلافهم مع اهل المدينة المنورة  
عليها ترك كل مذهب يخالف مذهبهم ومن اعظم الخفاء على تسمية محمد بن الحسن الشيباني  
لمصنفه بكتاب اختلاف اهل المدينة والكوفة وعندك هذه تسمية بمجها سمع كل  
اهل بشار كفا في نهجها ثم لو فتشت ذلك الكتاب من له الى اخره لما لك لا تجد فيه  
قولا ناصرا للراي اهل المدينة الطيبة وهذا مما لا يحمله قلب هذا الضعيف ولنا  
ما يعشقون مذاهب عما عقده جمجمة اجتماع اهل النبوة رضي الله تعالى عنهم  
وعلمهم وهو عندك وعند كل مصنف اقمى من عمل اهل المدينة وذلك لان جمجمة  
ليس الا من حيث ان ما توارثه اهل بلد صاغرا عن كبر مستمرا من غير طرائق

يستند عادة إلى رئيس ذلك البلد إذا كان معلوما بأهتمام مراسم خاصة في  
 رياسته وترويجها على رؤسياه من أهله وذلك في توارث أهل بيته كذلك  
 واستنداده إلى رئيس البيت <sup>صالحهم</sup> الذي يعولونهم ويسوهم مع سدة اعتدائهم  
 بالآتيان ميايا مرهم واتباعهم كل ما يقع له أوق في العادة وأنت في الحفظ  
 اضبط الأقوم بحاله واعلم بأقواله وأعماله بل لا يصل إلى أهل البلد من رئيسه  
 شئ من ذلك إلا صا در من أهل بيته لاسيما ويدخل في أهل بيته سماعه أيضا  
 للذكر من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم فيحيطون بأحوال داخل البيت  
 وخارجه وما يغني من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشتمل إسناده على  
 قال عليه وسلم وذكر بني هاشم والمطلب فإذا اجتمعوا على شئ وتوارث ذلك منهم  
 فهو عند شجة سمعت مثافا وصفتها على ما ذكرنا هذا مجرد ما أعطى <sup>البيت</sup> رعدة  
 معه صلى الله تعالى عليه ولم ولا زمة أهله حضرة من لا اطلاع على أحواله  
 وأقواله وأعماله صلى الله تعالى عليه ولم الزائد على ما أعطى من ذلك وحدة البلد  
 صلى الله تعالى عليه ولم ولا زمة أهله آياه صلى الله تعالى عليه ولم كيف أنضم  
 إلى ذلك حديثا ثقلين فيمن وددتهم على ما من من بيانه مما يكاد يثبت في كل  
 من علمهم العصمة فإن لم يثبت فيه ففيهم عند إجماعهم <sup>علم</sup> أم فإن لم يثبت  
 العصمة رأسا فقلية ظن لا صابة في كل واحد فإن لم يثبت فيه ففيهم عند  
 إجماعهم <sup>علم</sup> لا يوجد ذلك في إجماع من لم يرد فيهم نص مثله من الشارع صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وإن لم تقر بذلك كله فلا أقل من أن تو من بأن عملهم  
 يرجح أحد المتعارضين من الأحاديث على الآخر كمن أهل المدينة المنورة وهذا



ثم مثل الحكم ابن عبد الله وسليمان لا عمنس وعبد الله بن الطيار رجال لا يخال  
 من رؤساء علماء السنة شيعة فقالوا صحيح مسلم ملان من الشيعة وما قال  
 بخلافه عمل أهل المدينة للعظة نرمة انقول بحجة عملكم سيما فيما اجتمع عليه  
 اربعة اشئ عشر رضى الله تعالى عنهم ما ذكرنا ونجى حتى وان لم ياخذ به احد  
 وطلعتنا لا اخفد في اهل بيت النبوة انتقد على امام الحنفية كمال الدين ابن القيم  
 مؤيدون بكنايه فتح القديم فقد سر وقيل ما اقرط فيهم مع وفور علمه و  
 سيرة وشماله فسرنا الله بالبحر عفو ورحمة بزمهم وجاههم على جمل  
 وعليهم اختم الصلوة والتسليمات احداهما في مباحة الطلاق حيث ذكرناه  
 صلي الله تعالى عليه ولم يكن الله كل خوار ومطابق وحرم بذلك فعله فقال  
 راءاهما فعله الحسن بن قراي منه يعني ما فعله رضى الله تعالى عنه من كثرة الظل  
 فترى منه في مقابلة النص من غير شك بضر اخر ولا جواب عن هذا فلا  
 فان ما يكون بمسك من بضر وجواب عما يرد عليه ليس هذا عنوان ذكره  
 وفيه عدم قبول قوله راضع ان الحنفية يقبلون الفتاوى كذلك عن علماءهم  
 ويرتكبون لا قولهم تاويل البضوص بل يدعون بفتحها احكامهم ولا ياتون في  
 العلم مثل هذا القول الذي جاء به امامنا من بيتهم رضى الله تعالى  
 عنه غير مبال لا صداحه وطرحه محجوب بالحديث ونايهما في باب الفتاوى  
 حكم على قول في حق محمد بن علي الياء رضى الله تعالى عنهم فيما اخبر به  
 عن ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه كان يمشي في القري ولكن  
 بعضهم متعانة ان يد عليه محمد بن سيدة ابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهم

١٢٢

محصولة كون خير ذلك خلاف ما نرى فيكون ذلك ما مرجح له بمذهبنا  
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وسنينا له أو كذا به عليه لتدريج مذهبه ومذهبنا منه  
 من ولده وكل ذلك تقسيم <sup>منه</sup> جلود الذين يخشون ربهم ولو كانت <sup>منه</sup> من الجحيم <sup>صلى</sup>  
 تعالى عنه فده ما يذكرك من الدليل <sup>منه</sup> كان هون من مرة ما روي خبره <sup>منه</sup> ف  
 كل الجبهة على الأئمة ان خلت كتبنا مذهبك ربيعة عن مذهب ائمة اهل البيت  
 رضي الله تعالى عنهم جميعا ثم اذ وجد فيها شيء من ذلك يعارض مثل هذا ولقد <sup>سبق</sup>  
 منها رسالة مفردة في انتقاد الموضوعين كتبنا فيها على الثقل واستوفية الكلام <sup>في</sup>  
 الجواب عن كلام الحق صلى الله تعالى عنه فلتكفيه ولنتكلم على الاول فاعلم <sup>في</sup> الأئمة  
 الطاهرين <sup>رضي</sup> الله تعالى عنهم يحرمون <sup>منه</sup> تراكم وقياس لهذا ما دخل في حقيقته على جعفر  
 ابن محمد رضي الله تعالى عنه على حكمه الشرعي في الواقع قال الله تعالى انك <sup>تفسير</sup>  
 لا تقن فان اول من قن ليس فاستناد ذلك الى الامام الحسن باطن وظاهرهم على  
 المنصور الامام والكشف والفهم من الله سبحانه في معانيها ثم ان النبي صلى <sup>الله</sup>  
 تعالى عليه ولم تعش هذا الحديث كل وان مطلق فخص ما علم فافاد انتهى عن كثرة  
 الطلاق المسبب لكثرة التلذذ من صاحبه بالنساء لزيادة حاله في فقره <sup>منه</sup> مشهور  
 المفضي الى ارتكاب الغضب المباحات الى الله تعالى فاما <sup>منه</sup> لا يملك التلذذ <sup>منه</sup> بل الامارة <sup>منه</sup>  
 في نفسه لا يتوجه اليه هذا اللعن كذا انفق له في كل رجة ما لم يضيق <sup>الشرع</sup>  
 في دفعه عن نفسه كما مرض المساك والعقم <sup>منه</sup> لم يكن قادرا على نفقة <sup>منه</sup> الوحدة  
 او الفسوز او الفسق او غيرها او يكون ظميرا <sup>منه</sup> لا يطلع على ما يختص  
 بطبايقهم <sup>منه</sup> لا يتيسر من غيرهم <sup>منه</sup> كمنع جماعة <sup>منه</sup> من هذا ما اخبر <sup>منه</sup>

بعض المتصدين يطابع المخصصة بهن عن نفسه وعمله ويكون فتحها يريد لا  
 على حقائق مسائل الخيض ما يتوقف على الحرمة وكل ذلك مقاصد صحيحة لكثرة  
 الطلاق ولا يدق على الحد من بطون ما ذكر ذواق فانه ظاهر في جملة كثرته لا  
 بعسيلة الجماع وكثرة الطلاق فاذا كان اللفظ ظاهرا مثل هذا العمل ولم يكن  
 في معارضة العمل من مثله رض عيوان فيعمل على الحسن الجمال ولو على الاشغال و علم  
 التعيين لها فيقال المضي لموضوع كل حريص شره لا يحل على الطلاق الا الشبهة  
 واللذة وادنى المقبلين على الآخرين فضلا عن المتوجهين الى الله تعالى استينكف  
 ان يترك ذلك لذك كمال لا يخفى هذا على مشاهير بعده عن بعض المشتغلين  
 في زماننا فاضحك بالامام الحق سيد اقطا الله في ارضه فكان الواجب ان  
 واماما فعله الامام الحسن رضي الله تعالى عنه فله في ذلك مقاصد لا تروها  
 الحديث بحجة فما اوجه الى ذلك وترك ما قال لما عرفت ان الحديث بين يدينا  
 في معارضة فعله رضي الله تعالى عنه بل عندنا معارضة الاحاديث الصحيحة بعمل  
 هو الامامة رضي الله تعالى عنه الثابت عنهم ثبوت الحديث معارض عن النبي  
 الله تعالى عليه وسلم على فرض وجودها احكام معارضة الموضوع بعضها ببعض فان  
 فهم المجمع فيها والا يتوقف مع الجرم بان لا تعارض بينهما في نفس الامر ثم ان الارسال  
 في عمل حسن عمله رضي الله تعالى عنه كيقينا في الجواب بعد ما اتفق عليك ان المض  
 لا يقوم ما رضا بعلمه رضي الا يا انزام انه فعله لما ليس تنزه منه اصبيا الطر  
 والجرم بتعيينه فيه مما يعجز اياها هذا البيت المقدس رضا اعاد الله سبحانه  
 كل مسلم عن ذلك وقد بدلى محمد الله سبحانه وجهان لفعله رضي الاثنى بحال

فان  
 بالخير  
 يقول

على المضي من ذلك احد هما ان للعارفين في مجالس النساء على الهي خاضعاً لشارع عرف  
خلق الله صلى الله تعالى عليه وآله الى ذلك بقوله حبيب الى من دنيا كرتك وذكر  
النساء وسر ذلك يطالب من الحكمة الفردية في النفس الخدمت به كتاباً بوضوح الحكم  
وفي غيره من كلام الشيخ الاكبر رحمه الله تعالى وتكون العارف بالجماليات لا  
خير عنده من التمكن وكل شيء من الاشياء فيه سر الهي فيخص بذلك الشئ مباد  
كثرة النساء تعرض للفتحات الالهية المتجددة ولا يمس تلك الكثرة الا بكثرة  
الطلاق ولا النكحة وفي حل النكاح سر ليس في ملك اليمين فانه وهب وقبول لسر من  
بين الزوجين صلة بين متفرقين ولا يوجد ذلك في تلك اليمين فان حل المباشرة فيه  
عرض طرء على الملك وليس العقد عقد الوصلة وجمع التفرقة والنكاح والتدريج  
لغة عن ذلك ان النكاح معنى الضم والتدريج معنى التلقيق وهو ليس سر الملك  
ومعناه من حيث انه ملك كما هو معنى النكاح والتدريج وسرهما من حيث الحقيقة  
وهذا يويد مذهب الشافعي من ان النكاح لا ينفذ لفظ التملك للمباشرة بينهما  
معنى ان لو ادم المعاني غير لظنة في صلاحها فلو دم التلقيق والضم سرهما  
بملك اليمين لا يؤثر في زوال المباشرة المذكورة كما لا يخفى فكثرة طلاقهم و  
نكاحه رضا كان صودة لتلونه رضا بالجماليات الالهية المتلونة الغير المتكثرة  
ويرد ذلك عباداً انه التمكن من نفسه بما شاء من بحال به المعنوية والرحمة  
والمثالية والحسية وليس الحسن من العوام الا بالنسبة الى المتفرق منه الى العوام  
العلوية واما بالنسبة الى العارف لصاعد الراجح فالامر على العكس ذلك وهو  
قولهم مقام النزول اتم من مقام الارتفاع واليه الاشارة بقوله تعالى

كتاب في السنة من سنة النبوة كذا كذا  
عنه  
الاسرار والحقائق التي لا بد منها  
فعله رضى عنه مهدة اهل الطريق من الفقهاء الصالحين فقد تم كل اناء  
مشرهم وان الله يا محمد ان تؤدوا الامكانات الى الهمة واثابتموها انه قد  
في الحديث ما دل على ان علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم لا يزوجون الا من اعطى  
فاراح رضي الله عنه دخول مصرية في هذه المشاركة وشقاؤه حزين لا ين في عادة اهله  
الذين وصلوا بالامام الحق وكانه باسنة عاهة تنبكه رجل من همدان حيث قال  
قال وقصة ذلك ما اورده ابن سعدان طائرا رضي الله عن العنة لما دخل بكرة  
قال يا اهل الكوفة ان الحسن رضي الله عنه لم يلاق فلانا تزوجه فاني هم رجل من همدان  
لغزوجه فاستاء احدك فاستاء طلق انتهى فذهب بهما الى بلاد اخرى وذرا  
فضلا لله يومئذ من يشاء والله ذو الفضل العظيم شرحنا الى المقصود الباب  
فاعلم ان في هذا التجميع دققة ادري مع الامام بحقيقة ومذهبه مشرنا  
ليه في ذيل الدراسة السابقة ولا بأس من عادتها بسطها عنها وهي انه ان  
ثبت عندك شكك بالحقيقة نفسه في حكم شرعي لذي وصل اليه بسند  
يصح عنه رحمه الله تعالى عنه انه لا يأخذ في الاحكام بانفسا على خلاف ما  
النقل عنه ممن سبق وعارضة حديث صحيح من غير التعيين لا يرجح عند حد  
غير الحقيقة على حديثان وجرت حكم حافظا بل لال حديثه ذلك النظر  
هل هو في السناد وفي المتن فان كان في السناد نظرهما وفي مادون الحقيقة

الرواة او بما فرغوا فكان لا بد من ترجيح حديثه عندك لان اعمدة تصاريه من  
 اسند بعده لا يضرة فتحسن نظرك في المجزوءة ومشايد يوارن متمسكة  
 مع الاعلال في اسفل الهند بما صح بحكمها فذوق هذا الموضوع من حسن الحديث  
 الله تعالى مما يعتمد على حسن الظن اليه وهو من موافق التي فيها التأييد بحسن  
 به رحمه الله تعالى الا فيما يظنه العلم والعلمانية على ما سبق قاله لا بد من  
 وان كان الثاني فاني اذا نظرت الى مشايخ البغوية وجلالة قدره وان توثيق  
 لم يلق من توثيق غيره لو واثقه وانه من بعده الرواية عده اذا سحر  
 فيه غيره يكاد لا يتردد ان يتبع حديثه واذا نظر الى المخرج مقدم <sup>على</sup> التعليل  
 اجمروا بهذا التردد فيه يترجح عليه معارض في التقاضك منه واما المخرج  
 البغوية نفسه فهو محاي معارض لثقاق لامة القريب من جماعها من **٣٥١**  
 شذوذ الجارحين تدرهم بالمشقة الى المعدلين فلا يثبت اليه وان كان  
 الاعلال في متن حد فلا يعين عندك ان يكون متناك بحسن الظن  
 في متن الحديث ريملا شيا مما احتج من احاديث بعد البغوية او شذوذ غيره  
 في متن حد فنظر حادق من حدائق الحقائق وممكن ابو حنيفة في متن  
 في زمانه لعدم بلوغ ذلك الشواهد على الحال اليه في تصحيح بعد حديثه  
 اثر حسن الظن يقصودا على متسلكه الذي اعل سند فبادر به وهذا رقيق  
 في حسن الادب مما سجد يكون نفسي بها وان لم يقع في اهل تفصيلها انما  
 وما هو الا في النفس على شئ الدليل وان لم يعمل به فلهذا ما يتعلق من  
 في جميع خلاف مذهب البغوية عليه من حيث الصفة الحديثة واما

حيث النظرية واعتنى بها اخراج مناط ومعاني الاحكام والتعدي على شرائعها  
 والمجمل الذي يجري فيها مما يفهمها الاستنباط من كتاب السنة من غير طريق  
 الدخول في الصنعة الحرفية فلا تنظر الى هذه الصنعة راسا عند عمل أهل الحرف  
 على ما كانها الصلوة والتسليم ووجودها تارة فضلا عن المرفوع ولو على ضعف غير  
 واما اذ لم يجد شيئا مما في ذلك فلا يخاف ان يكون السئلة النظرية مستنبطة  
 من ركنها ايا خراجات البعيدة والجورل المعط على ما ينبغي التشريع الجورل  
 ارفع راسي اليه من الحقيقة كان ومن غيره وعلى عند ذلك على الوجوه التي  
 مر ذكرها في مباحث البطلان هذا القياس مما ان يكون مبنية على اخراجات في  
 بطلية من اصل المشرع صلى الله تعالى عليه ولم وان كانت فقه من حيث كانت  
 عليها من الاطوار الثابتة في اعتبارها وعدم ذلك ووجوه جواز التعدي  
 ومنعها والمجمل الذي يتعلق بها فاني اعمل بما يند لي من ذلك ترجحه من غير  
 مبالاة يكون المسئلة خارجا عن المذاهب اربعة وذلك لان الدليل العقل  
 اذا اتفق عليه عند عام مقدما له التي منها اربعة اشج مع سلامتها يخل عليه  
 ضرورة عقد القلب في مرتبة فرضت من عام بما يخالف تلك النتيجة وال  
 تقايد لا تقيد على مرتبة اذا اخلت لما انقضاء فلا تليد بعد العلم بال  
 على خلافه ما عدا ذلك لا روق بعد المتق ويقاود ذلك بعد ذلك من الموهوم  
 الباطلة التي لا يتبلى بها الاكل في سجد من عادات الله سبحانه وتعالى الاخوان  
 عن سوء مفسر السليم في قوله منكم وهام منكم علمه من علمه و  
 من جهله والله سبحانه هو عاصم من ارج ذلة من جوفية في غوار هذا

فما ليس أهله فيها أحد من كرامة سابقين ولاحقين وذل من مرقم  
منه في شدة غيرة قال فيه كلاما مملوكا ما سئل هل ريت يا حليفه قال  
لعمري ريت رجلا وكبريا في هذا السارية ويجعلها هياكل منقوشة وقد تشبا  
سنة راسه ريت بعده بذلك ومن راجل في عالمه في هذا السارية في هذا  
من جميع الأصناف والشرائع هذا هو منقوش في هذه السارية منقوشة  
لأنه لا يلد في هذه السارية بل في هذه السارية ومن راجل في هذه السارية  
دليل غير من سكره ريت في هذه السارية من راجل في هذه السارية  
لك من أبي مائة ريت في هذه السارية من راجل في هذه السارية  
من ريت في هذه السارية من راجل في هذه السارية من راجل في هذه السارية  
الاسم بحسب ما أعلم من راجل في هذه السارية من راجل في هذه السارية  
خصمك على ذلك ومن ريت في هذه السارية من راجل في هذه السارية  
عنه وبراءة ساحة الطاهر عما قيل فيه وقد سبق كبار العلماء في ذلك  
بأنهم يرون كذا نظر إليه وإلى أجل ذلك كذا من راجل في هذه السارية  
تعالى في هذا المطبق أقول ومنه سبحانه وسبحانه أن كذا ما قيل فيه  
الله تعالى وأجيب الله عز وجل في مثل هذه السارية وقد ريت في هذه السارية  
حاجة إلى ذكر تلك المفاتيح ودفعها وإنما الاهتمام في جواب عما قيل فيه  
أهل الحديث معتمدون عندنا وعند كل من علم من كتاب السنة  
ولما قلنا قولهم رجلا بعضهم من غير نقلة مذهبهم كالجزء من يد  
يحميه حماية الطائفة كذا من راجل في هذه السارية من راجل في هذه السارية

[illegible]



يعطيه انما فيه يخرج غير مفسر كالنساء فان في كتابه اعتقاد له نعم  
 بوثاقه بوجده في القوي في الحديث الصحيح هو يخرج في المرتبة الثانية  
 من المرتبة الاولى ومبهم غير مفسر في سبيل عدم القوة فاما بين ذلك  
 نظر فيه لم يقل غششا عنه في كلامه من وثاق به فوجدنا الامام لا يبر  
 الحديث عند رايه من الخبر ذكره وكنا في ذلك الحكم بعد ذلك  
 يقول وبما كتبه في كلامه كل من لم يثبت في الحديث عن جواب  
 ذلك وجوابه ثم الجواب لكل فاذ هو في الحديث وحقيقة الحق  
 هو اني اتم اليقين في ذلك روي عنه عند رايه الجواب من المبارك وهشيم  
 الكج ومسلم بن خالد الزناعي ومثله كان من اسكنه عن رايه وعن حديثه  
 انتهى كذا رايه واذ هو ليس في ما يوجب الاجلال في جوابه من سبق اوردا  
 قاضيه وانما هو في حديثه وسوء حظه في ذلك سبط وكلاهما في حديثه  
 ذلك في الجواب عن علي رايه في الحديث في حديثه ابو عبد الله  
 علي بن ابي حمزة اهل سنة والجماعة وما صرح به كان مبتدعا بل ذكر  
 لفظه في حديثه ما يوجب ذلك وفهمه من حديثه عن رايه وحديثه على  
 اخبرهم الجواب عن ذلك لا يتم الا اذا اقر بمعنى المرجحة وفهمها  
 وهو مختصر في الوجهين احدهما انه مشتق من الاجراء وهو التأخير  
 الاجمال ومنه ارجح وانما اي امهاله واخره قالوا القوي لا فهم  
 العمل عن النية اي يؤخره عنها وعن الاعتقاد وانما انه مشتق  
 الاجراء فانهم يقولون لا يضر مع الايمان معصية كما لا يضر مع الكفر

في حديثه  
 في حديثه

فهم يعصون الرجاء وعلى هذا ينبغي ألا يصح لفظ المرجية كذا قاله <sup>نقله</sup> <sup>عبد</sup>  
 في الموقف وهذا المذهب بكل المعنيين يستدعي مذهب أهل الحق من علماء  
 أهل السنة والجماعة قاطبة اشتباها عظيم لا يكاد يستدعي التمييز بين <sup>المذهبي</sup>  
 إلا التفرير في دقائق كلامه فضلا عن مشايخ أهل الظواهر فالمهم هنا بيان  
 ذلك وهو أن قولهم في تحرير المعنى الأول يؤخرون عمل الرتبة عن الثانية  
 وعن الاعتقاد وهو الظاهر من اللفظ كما في لك بعينه مذهب أهل الحق من  
 جميع أهل السنة والجماعة حتى المحدثين وبخالفهم في ذلك المعتدلة القائلون  
 بدخول العمل لايمان كما استنبطه إنشاء الله تعالى وإن فسر بأنه مؤخر عنه  
 من حيث أنه لا حاجة إليه مع لايمان أصلا وهو خلاف ظاهر لفظ التخصيص  
 كان مذهب الفرقة المشهورة بالمرجية وقولهم في تحرير المعنى الثانية يقولون  
 لا يصح مع لايمان معصية إن كان معناه ان المعصية مع لايمان لا يجوز  
 دخول الترتيب فان إنشاء الله عفاه وإنشاء عذبه وبعد الدخول ليس  
 بخالد فيه فلا يبقى ضده ولا يتحقق وإن وقع فيه لم لا قد يتحقق إذا  
 وهو غير ظاهر اللفظ وإن كان يؤيده القرينة وهو قولهم كما لا ينفع مع الكفر  
 طاعة فإن عدم نفع الطاعة مع الكفر يعني عدم الحاجة عن العذاب  
 المؤبد لا مطلقا على ما هو هذا المحققين من المتكلمين كان بعينه مذهب  
 أهل السنة والجماعة قاطبة حتى المحدثين وبخالفهم ذلك المعتدلة  
 القائلون بتجيم عذاب الفاسق وخلوده وإن كان محمولا على أن معصية <sup>المعصية</sup>  
 لا اثر له حتما مع لايمان على ما هو ظاهر اللفظ وإن كان لا يوافقنا اعتقادنا

كما نبهنا عليه كان مذهب الحثية ومن شدة اشتباه المذهبيين يحتل غير  
 احدهما من مثل القاضي عضد الملة على شرح السيد السند له ويحرم غيره  
 من العلماء دخول الاخر فيه كما عرفت ودخل العمل في اصل الايمان كونه  
 جزءا منه حتى يكفر تارك العمل ويحكم عليه بخروج من الايمان مذهب  
 المعتزلة فحاشا له قالوا وما اشهر من علماء الحديث ان الايمان بقوله  
 بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان <sup>سلطان</sup> ولذلك ثبت بمشاهدة الامام  
 الصنعة في جميع البخاري اول كناه الايمان بالاركان وقول النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بني الاسلام على خمس <sup>فعل</sup> هو قول وقول في رواية  
 قول وعمل يزيد وينقص بمثل قوله الثابت بالسند الصحيح <sup>لقت</sup> عنده  
 من علماء الامصار الف رجل ونيف ما يختلف احد منهم في ان الايمان <sup>قول</sup>  
 وعمل يزيد وينقص المراد به الايمان الكامل الذي العمل عندهم شرط كمال  
 الايمان <sup>هم</sup> على ما هو مذهب اهل الحق الاصله كما قالت المعتزلة فليس  
 بخلاف الجمهور موافقا لطريقة اهل الاعتزال حاشاهم من ذلك وكلا  
 وهذا توهم وخطأ عريض غلط صريح انتهى تأمله الدهلي في شرح  
 الشفاء عنهم وقال صدقوا به واذا قد تبين عليك هذا فاعلم ان باب الحقيقة  
 في امامته لاهل السنة لما قام المعتزلة وياهرهم بالبرهان ما قرعهم  
 وقال ان العلم مرجح في الرتبة على الايمان وان العصا من المؤمنين  
 مرجح لا ملة امامان يعبدان <sup>ليحق</sup> وان يتوب عليهم وان المعاصي لا تنقض  
 بالايمان على ما عرفت من معناه نادوا عليه بالارضاء كما قال السيد

شرح المواقف ان تبعث بالصدق ان يلتصق من خالفهم في القدر  
 بل انهم سمو اهل السنة قطبة بالمرجئة وكان الرجل سيدهم على ما قل  
 الشيخ الدهلوي في شرح العنبر بعض اهل انزال ارجا بل سنت مجتهدت نيت  
 كجانب نفقت واسيد وكرار غايت مبدانيد وسيكونيد كركه انواه سمر كنانا زنجش  
 اگر چه مقرن بتو بنو و... نند در زار نباشد نتي وذلك لعدم الفرق مهم  
 بين ما قال ابو حنيفة... المرجئة وكيف يفرقون مع عبارة المذ  
 يجوز ان يكون واه... من حيث العربية تسمية الحقيقة فيما اتفق  
 اهل الحق من السنة مرجئا كما تقع تسمية الفرقة المعينة بها على ما اتفق  
 وهذا عد صاحب المقالات على ما قال الامام... ايا حنيفة واصحابه من حنة  
 اهل السنة وكانهم ارادوا انهم مع كونهم من اهل السنة في براءتهم من  
 اعتقاد الفرقة الباطلة يصح ان تسمى بالمرجئة ككلام المعنيين ولما لم يتيقظ  
 لهذا الفرق مع التعبير الواحد في اللفظ وشدة التشبيه في المعنى اهل الانزال  
 مع تارة منهم المعقول والتدقيق في الاراء المتشابهة والاطراف المتقاربة  
 كيف يتيقظ لذلك اهل الحديث من اهل الظواهر الذين ذاقوا لنعيم الظاهر في  
 الاحاديث وحر مواد دقيق القياس ثم ما سرها الفنون العقلية والاشياء  
 بالظاهر في الاحاديث هو الحق الصمد المذموم رزقور رزقنا الله تعالى من كان  
 ذلك نصيبا لا نظام بعد ابدانها كمال في شتم في العاني العقلية هو  
 الظاهر لا سيما اذا كانت مما تدخل بها الوقعة على عرض مسلم وكان مرا  
 مشتبها في كلامه مشتبها كما فيما نحن فيه وعلى هذا الحال ما سمعوا قول  
 حنيفة

في المقامين كقول المرجئية ومعمو المعزلة لیسمنه بالمرجئي ومع هذا  
 القليلة اجما عسان بالكو في من المرجئية يحل القول بما ذهب اليه من راجح  
 الالهيية اما الجمله وهدم التميز المذكور كما لمع ذلك كما قال شرح المواقف  
 موافقه عليه قصد عسان ترجيح مذهبه بموافقه رجل كبير مشهور  
 انتهى علما يقينا انه كان مرجحيا وقالوا فيه ما لا يوافق انه لا يخفى على احد  
 ان القول بان العمل لا حاجة اليه اصلا <sup>سنة</sup> لا تضرب العقد مطلقا  
 كيف يأتي من تواتر منه الويع البليغ والحد الجوهري العمل معنى وان لا  
 ان اعز هذا القول مع بطلانه وخلافه انكرا والسننة ولا جماع بل  
 ومع ضروته بطلانه من ضرورات الدين <sup>السننة</sup> بحق قالوا كحق السوننطائية  
<sup>السننة</sup> البجينة جبل من حال الله الشوايح في غزارة علوم النقل والعقل من  
 مثل امام البخاري لكن لا قدر قد سبق ليس لها من التفاد من زاد <sup>ضيقا</sup>  
 بقضاء الله وقدره والحق الحق ان تباع واما قوله سكتوا عن رايه <sup>الازاد</sup> وحديثه <sup>من التركها</sup>  
 فانت قد سمعت منه عدة من كبار السلف مثل ابن المبارك وهيثم و  
 وغيرهم من الاخذين من حديثه وعد غيره مئين من العلماء الاخذين منه  
 واما اخذ الراي عنه فقد ملا الافاق على ما لا يحتاج الى نقله حتى لم  
 نعرف في عدة اقاليم مذهبيا غير مذهبه فلا ادرك ما عدة السالكين عن  
 وحديثه بالنسبة الى الاخذين <sup>رايه</sup> ان على لا القطرة في يوم من اى عديم  
 في كتاب الجمان في مناقب المجتبية النعمان يعترف بما قلنا نعم لا شك في انه  
 حمد الله تعالى قليل الحديث بالنسبة الى غيره من الائمة وذلك من <sup>شدة</sup>

٣٥٨

في  
 مناقب  
 المجتبية

من التركها  
 في القراح  
 واقاموس

يوجبوه لا ياتي بخبر في إمامه مما سئل عليه لا إشارة في هذا الكتاب بهذا  
 المرجح وهو المعول عليه عند المحققين مدفوع عنه بما لا يتفق فيه خافية  
 للمصنف شاء الله تعالى في قول الغوث لا أعظم رحمه الله تعالى الغوث حيث  
 مشير إلى أهل مذهبه لا نواكلوهم ولا تناكحوهم إن ثبت له غير مدسوس  
 عليه فهو من الحقيقة دون المجنونة وحاشاه من ذلك  
 ولقد رأيت في بعض النسخ في بعض أقوال هذا المذهب كان  
 قال لا يقول له من كبار السلف الذين يخبرهم في بره  
 مما يقع إليه وإنما الغث والسمين ممن ترسم بمذهبه هذا حاصل  
 الرؤيا وأما ما نقله في نقحات الناس عن الغوث لا أعظم أنه حكم  
 وقال حبل واحد من مذهب المجنونة ولعل على وجه الأرض من هو  
 نفى الولاية عن رجال هذا المذهب فيما سواه فان ثبت وضح عنه  
 يجب حمله على أن الحصر عليه من حيث مقام معين من الولاية لا مطلقا  
 فان للسند الهند وما وراء النهر لا يوجد فيه رجل يكون على مذهب  
 غيره كيف يحكم أن هذا البلاد مع ملأها من كبار المشايخ الطرية  
 كانت خالية في زمن الشيخ الأعظم رحمه الله عن الأولياء راسا ومن  
 التواريخ يجد العاصرين معه من هذا البلاد من رجال الله تعالى من  
 شيخه في حجم كبير طي حيازة وقاعة ولحقه من السجدة الحبشية  
 إماما عارفين مع الغوث لا أعظم فاشأمره فلا يسير عنك عند صحبه  
 من غير الجمع لك الطريقات في حق الله تعالى ولو قيل إن العارف بعد

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفُتَا

و ما بيني وبينكم  
ان لا يكون بيني وبينكم  
نيل من الامور التي  
والا في الامور التي  
والا في الامور التي  
والا في الامور التي  
والا في الامور التي  
والا في الامور التي  
والا في الامور التي

وما وراء الغمر من ذلك ما لم يعرف فيه منه غير ما عليه صلوا الى الله  
يتعبدون بفقهاء وقد قال عمرو بن العارفين عثمان بن عطاء  
بالبحرين في كتاب المجتبى من معاد الزكاة  
قوله فقال ابو الحسن عليه السلام قال عندنا  
رجل كان يجلس في داره فسمع من فضيل بن عياض ثم لم يزل عليه دأبه  
الطائي واراد ان يترك الحزقة وترك الفقه والمذهبين فلما  
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم في عهده عن ذلك ليقوم بمصبية من امة  
للسلي في الاحكام الشرعية نقله في كشف المحجوب هذا اخر ما اريد  
مناف في هذه الدراسة وبما تم الكتاب  
بالحمد لله والحمد لله كما كثيرا طيبا مباركا ذي

ربنا ویرحمی رب اغفر وارحم وانت سمیع العزیز  
واسعد عونا الحمد لله رب العالمین

تاج العروس

خذوا على ما بعثت عليكم انما بعثتكم مسلمين في الدين والنعمة والرحمة فليعلموا انهم  
 خير الامة صل وسلم عليهم على اولي وصحاب الذين هم اشراف الناس في الدنيا والآخرة  
 يومئذ لا تقام الحجة والقرآن الحميد المسمى برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 منه لا يؤمن به ولا يصحوا كما قد ولاته عالم الشك والظن  
 باشره مصباح الكلي

[illegible]



الحمد لله رب خالق البشر  
ما لا يحيط به ذوالعقل والفكر  
ثم الصلوة ط خير البرية من  
الكرام عز وجل راى مقدر  
ها يحيى بن تبا ابد  
لا سيما عن الكبر وعن صهر  
وبعد شير لا سيما الشير  
السنه من شهر الزهر  
حكى ما به عودا من  
ولم يحكها لها في سالف العود  
فمنه لقاها كاشفة  
لقد عن يرد روى عن  
كانت خمره وسمها  
عن فها بن عن شمل عن

تضفي شياها

يراه بحر بلاه

روائح الرند والند

كوفرة يمت من لينة

او غادة برت في زينة

كما تنظر وجه الزينة

هي الكفر التي عرت حجة

ما بين منتظر منها ومنين

تضيف جذبه كميل فطن

معين يرهد بالمنتقم

سبيل العطر حلاله ريد

علم فضل وفي حجة في خطر

قد برز الحق في هذا فليس

بلا امتداع اهل البلد

فلا خذتم بمضمون الحديث

النبى انا في مبداء دى

الامر مكره

والله اعلم

على شياها عن عند الشكر

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

لها

وسمعوا يسوع من مسر  
 اهل النقي والنقي اولا انهم  
 لا دعوا ولا تترك ولا لاند  
 سمعوا من النبي الله لينا  
 ولم يخافوا من الهون للفر  
 للدموع اشاعوا بدموعهم  
 ولما في قور الحنق من اثر  
 كل من  
 سمع في ثوبه كذا  
 نبينا المصطفى للنبي الذي  
 وصي وعلمه الصلاد  
 ثابته يا يوهناك  
 كذا بارت نصيغهم  
 سيد لا ماء ولا غير  
 للذم من الله  
 از متخير

وملكوا ملاك لا راحة  
 الهامه  
 قد جاء هذا في قور  
 ساعوا لله لا الجنا  
 فان فيها شاة  
 صدى  
 يا يوهناك  
 عند  
 كذا في حنقنا اذ البغوا  
 وسمعوا من الله لينا  
 نعوذ بالله من سوء الفضال  
 وذاك من ضعف كذا  
 هيا كيف هو مو الفلاح  
 لا يعلقون تمير النقع من  
 فقل اعزير الناس من حنق  
 دننا قور كذا  
 حيا من كذا الله عز وجل  
 يوهناك النبينا  
 لا يقطع من كذا

من يوش من  
 جوا لواز وحو  
 من عرض المستحق  
 عليك اخذا باقوال النبي ايدا  
 ترك اللدغيا من الضم  
 يح قوم اصاعوا الذين  
 مساكنا سمعوا يا كذا  
 ويحتمون سواهم فتمت  
 وبيع دارج اشئ من النكر  
 فانتها من كلام الله وان  
 هم الشيطان في ذي من  
 الى المصطفى النظم ثم الى  
 على شفا جرها من السقر  
 قوم فلا تحذوا الاجار  
 الوساوس منهم الى البشر  
 وعدوهم فارتب ساير  
 وقول احمد غنزي  
 يا ويح عارض بديع  
 قور الماين بالقدر

٢٧١

<p>لا تاندي...          لا تاندي...          لا تاندي...</p>	<p>لا تاندي...          لا تاندي...          لا تاندي...</p>	<p>فلنشره...          اذ كل بلع...          مذبحه...          ولا يحاط له...          اياه...          نقضها...          ما استافقت...          ولا خطائي...          فاعف...          عبد كثير الخطا...</p>
<p>مكة...          لام...          خليف...          ذنبي...          ما...          عا...</p>	<p>مكة...          لام...          خليف...          ذنبي...          ما...          عا...</p>	<p>مكة...          لام...          خليف...          ذنبي...          ما...          عا...</p>

# ايضا

<p>عليه...          اذ...          على...          الكين...          الكين...          الكين...</p>	<p>عليه...          اذ...          على...          الكين...          الكين...          الكين...</p>	<p>عليه...          اذ...          على...          الكين...          الكين...          الكين...</p>
---	---	---













